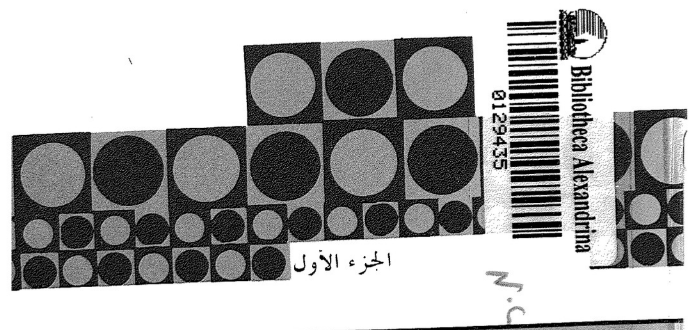
ف. بوليانسكي

التأريخ الاقتصادي.. لعصر الامبريالية

ترجمة

عبد الاله النعيمي



مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي

التأريخ الاقتصادي..
لمصر الامبريالية

ف. بوليانسكي

التأريخ الاقتصادي.. لعصر الامبريالية

الجزء الأول

ترجمة

عبد الاله النعيمي

مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي

ص. ب: ٧٣٦٦ دمشق، ٧٠٢٥ نيقوسيا، ١١١ براغ ١ تشيكوسلوفاكيا

تلكس NAHJ 412410 SY

الطبعة الاولى
١٩٨٨

الفصل الأول

وصف عام لعصر الامبريالية

دشنت الحرب الفرنسية ـ البروسية وكوميونة باريس حقبة جديدة في تاريخ الرأسمالية. فالأحداث التي وقعت زمن كوميونة باريس أسدلت الستار على الحقبة السابقة التي سماها لينين فترة « الرأسمالية التقدمية »، ويقصد بها الفترة الممتدة من ١٧٨٩ إلى ١٨٧١. وبمرور الوقت أصبح من الواضح مدى تطور تناقضات الرأسمالية ونضج الظروف لقيام ثورة اشتراكية، وما بلغته الطبقة العاملة من قوة جبارة. فبمعونة التدخل البروسي وحده تمكنت البرجوازية الفرنسية من سحق كوميونة باريس التي كانت أول دكتاتورية للبروليتاريا، وأظهرت بجلاء ما تمتلكه البروليتاريا من قدرات. إن البلد الذي قامت فيه أكثر الثورات البرجوازية جذرية كان أول بلد يشهد قيام ثورة بروليتارية. وانبثقت دولة من طراز جديد تماماً، دولة رفضت الرأسمالية بجوهرها وحقيقة وجودها ذاتها.

صحيح أن الثورة البروليتارية في فرنسا قد هزمت ورجال الكوميونة قد أسقطوا لكن البرجوازية لم تتمكن من محو مآثرهم من سجل تاريخ العالم. فالثورة التي قادها سبارتكوس أيضاً لم تتكلل بالظفر لكنها أدت إلى انعطاف حاسم في تاريخ العالم القديم. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن كوميونة باريس: فهي حتى في هزيمتها شكلت بداية حقبة جديدة في التاريخ الحديث.

لقد انتهى قرن « الرأسمالية التقدمية » وبدأ قرن تفسخ النظام وانهياره. ومضى زمن صعود البرجوازية وأصبحت فئة طفيلية تكتفي بقص الكوبونات وأخذت تفقد المزيد من وظائفها الاقتصادية. ومنذ قيام كوميونة باريس دخلت الرأسمالية، تدريجياً مرحلتها الاحتكارية. وابتداء من أواخر القرن التاسع عشر أصبحت رجعية، تقوم بدور الكابح على تطور القوى المنتجة وتحكم على أمم كاملة بالرزوح تحت نير الاستعمار والتخلف الاقتصادي وتولد أزمات وحروباً عالمية حتى أكثر تدميراً وتزيد الطبقة العاملة فقراً على فقر. وهكذا أصبحت امكانية الثورة الاشتراكية الظافرة امكانية واقعية بصورة متزايدة. وفي عام ١٩١٧ وقع المحتوم: فقد اطلقت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى مسيرة الاشتراكية الظافرة مدشنة عصر الاشتراكية وصار للاشتراكية وطن فيما حل انهيار الرأسمالية.

وكان لينين قد كشف خصائص الفترة الممتدة من ١٨٧١ إلى ١٩١٧ في نظريته في الامبريالية وأظهر أن الاحتكارات تكونت في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر وبدأت تبسط هيمنتها ابتداء من نهاية القرن. ودخلت الرأسمالية طور الامبريالية الذي يتسم، في المقام الأول، بسيطرة الاحتكارات. وحلت الرأسمالية الاحتكارية محل الرأسمالية الكلاسيكية وهي ما زالت مهيمنة في البلدان الرأسمالية التي دخلت طور رأسمالية الدولة الاحتكارية.

إن تركز الانتاج وفر الأساس لنشوء الاحتكارات وكانت خصائص الفترة التحضيرية في تاريخ الرأسمالية الاحتكارية، التي لاحظها انجلز، قد تبلورت حتى قبل نهاية القرن الماضي وارتبط ذلك باستمرار تركز رأس المال والانتاج، الذي لعبت الشركات المساهمة دوراً نشيطاً بصورة استثنائية فيه. وازدادت باطراد أهمية أسواق الأوراق المالية التي اجتذبت وأعادت توزيع رؤوس أموال ضخمة. وكانت الأسهم تباع وتشترى في البورصة واستنفرت حتى رؤوس الأموال الصغيرة لإقامة معامل كبيرة وشركات قوية.

كتب انجلز في ملحق المجلد الثالث لرأس المال أن بورصة الأوراق المالية كانت في عام ١٨٦٥ لم تزل « عنصراً ثانوياً في النظام الرأسمالي. وان سندات الحكومة كانت تمثل القسم الأعظم من سندات التبادل وحتى مجموعها الاجمالي كان لم يزل صغيراً نسبياً »[١]. وظلت المصارف المساهمة تقوم بدور ضئيل نسبياً. وحتى أسهم السكك الحديد لم تكن توزع على نطاق واسع في حين كانت مشاريع الانتاج تقام على أساس المساهمة، وبالدرجة الرئيسية، في البلدان الأقل يسراً من حيث توفر رؤوس الأموال (المانيا، النمسا، أمريكا وغيرها).

ولكن ابتداء من أزمة ١٨٦٦ فصاعداً انطلق تراكم رأس المال في اندفاعة هائلة فأخذت مؤسسات أكثر فأكثر تتضافر فيما بينها وازداد عدد ذوي المداخيل المتحققة من الأرض او السندات. وصدر تشريع يجيز استحداث شركات ذات مسؤولية محدودة أو مخفضة، شكلت في المانيا ٤٠ في المئة من اجمالي الشركات (من حيث قيم الأسهم) في عام ١٨٩٠. وهكذا بدأ « تحويل الصناعة تدريجياً إلى شركات مساهمة. وأخذ الفرع تلو الآخر يؤول إلى هذا المصير »[٢]. وكانت صناعة التعدين أول الفروع التي أتاها الدور ثم اعقبتها الصناعة الكيمياوية ولحقت بها حتى صناعة النسيج في القارة القديمة. وأخيراً انبثقت التروستات « التي تخلق مؤسسات عملاقة بإدارة مشتركة... فالشركة الاعتيادية التي يملكهافرد واحد تصبح باطراد مجرد مرحلة أولية لايصال المؤسسة إلى النقطة التي تكون فيها كبيرة بما فيه الكفاية لـ « تأسيسها » »[٣]. وحتى الشركات التي تتعاطى التجارة أصبحت شركات مساهمة. وساعدت اصدارات الأسهم على تصدير رؤوس الأموال.

---

(١) كارل ماركس، رأس المال، المجلد الثالث، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٧، ص ٩٠٨ (باللغة الانكليزية).

(٢) المصدر السابق، ص ٩٠٩.

(٣) المصدر السابق.

وفي الوقت نفسه أشار انجلز في عام ١٨٩٤ إلى أن المصارف في بلدان عديدة، وخاصة في المانيا، أخذت تصبح مصدراً للاقراض على أساس الرهون و « سوية مع أسهمها تنقل ملكية الأرض الفعلية العليا إلى بورصة الأسهم »[٤] وتوقع أن يأتي زمن تعود فيه ملكية الأرض إلى بورصة الأوراق في بريطانيا وفرنسا.

لقد جسدت الشركات المساهمة شكلاً جديداً من أشكال الرأسمالية فتح مجالاً أرحب لتطور القوى المنتجة. إذ تحررت من القيود التي فرضتها رؤوس أموال أصحاب المعامل المنفردين واتسعت حدود الملكية البرجوازية وأصبح اتحاد رؤوس أموال عديدة أمراً ممكناً وكذلك إقامة مصانع أكبر يمكن أن تستخدم فيها مكائن ضخمة وعشرات الألوف من العمال. إن الأفكار التي طرحها أصلاحيون (منذ زمن ي. بيرنشتاين وب. ستروفه وغيرهما) حول ديمقراطية رأس المال الناجمة، على حد زعمهم، عن الانتقال إلى شكل المؤسسة المساهمة، أفكار باطلة تماماً. فإن ما يحدث في الواقع هو توطد دكتاتورية رأس المال الذي يبدأ حتى في استخدام المدخرات الصغيرة للكسبة والمسلفين والموظفين وسواهم لخدمة نشاطاته اللصوصية.

وفي عام ١٩١٣ لاحظ لينين أن أنصار الرأسمالية يكثرون من الحديث عن حدوث زيادة عدد أصحاب الملكيات، مشيرين إلى نمو عدد الصغار من حملة الأسهم، ولكن الواقع أن ما ينمو هو سطوة أصحاب الملايين على رأس مال المساهمين الصغار. وكان هذا يعني في الوقت نفسه زيادة مداخليهم[٥].

ولكن ينبغي عدم التقليل من الدور الاقتصادي للشركات المساهمة وأهميتها في تاريخ الرأسمالية. فهي التي عجلت ببناء السكك الحديد ومحطات الطاقة

---

(٤) المصدر السابق.

(٥) أنظر ف. لينين، « نمو الثروة الرأسمالية، المؤلفات الكاملة، المجلد ١٩، ١٩٧٧، ص ٢٠٤ (باللغة الانكليزية) ـ هنا ولاحقاً « دار التقدم »، موسكو ـ.

الكهربائية ومصانع الحديد والفولاذ والهندسة الضخمة والمعامل والمنشآت الكيمياوية التي كانت في العادة تفوق قدرات الرأسمالي المنفرد. وارتبط ارتباطاً وثيقاً بذلك تطور التكنولوجيا المتسارع في شتى فروع الانتاج. فأحرزت التكنولوجيا الهندسية والكيمياوية والنقل والهندسة الكهربائية تقدماً كبيراً واعيد تجهيز الصناعة بمعدات تقنية جديدة. كما وفرت الشركات المساهمة شكلاً جديداً من أشكال تمركز رأس المال وتركزه وزادت نطاق الانتاج الاجتماعي سعة وتغلبت على قيود النظام المعملي. لقد تبلور نظام المساهمة الرأسمالي ليحتل موقعه بين الشركة التي يمتلكها الفرد، في منتصف القرن التاسع عشر، ورأسمالية القرن العشرين الاحتكارية. وإن العديد من الشركات المساهمة نفسها أصبحت فيما بعد شركات احتكارية.

والحق أن التصنيع المتسارع في عدد من البلدان في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر يمكن أن يفسر بحقيقة أن الثورة الصناعية كانت قد بدأت لتوها هناك. هكذا كانت الحال في الولايات المتحدة وأكثر منها المانيا وروسيا ولا سيما اليابان. أما في الصين والهند فلم تكن قد اكتملت بعد في عام ١٩١٧. واستمرت جميع هذه البلدان في الاستفادة ولو بدرجات متفاوتة، من الامكانيات الاقتصادية للمرحلة المانيفاكتورية من الرأسمالية، التي أتاحت امكان تطور قواها المنتجة بدرجة كبيرة.

لذا يعمد المؤرخون والاقتصاديون البرجوازيون إلى تزوير التاريخ حين ينسبون إلى الاحتكارات كل ما تحقق من نجاحات تقنية واقتصادية في نهاية القرن التاسع عشر. فالواقع أن هذه النجاحات كانت عائدة إلى انجاز الثورة الصناعية وانتشار الشركات المساهمة، الأمر الذي أتاح امكانية الاستفادة بصورة أكمل من مزايا الانتاج الاجتماعي واسع النطاق. وأصبح بالامكان تحقيق قفزة جديدة إلى الأمام في تطور القوى المنتجة. وخلف بعيداً إلى الوراء نطاق الانتاج الذي ينسجم مع

الرأسمالية الكلاسيكية بنظامها المانيفاكتوري. وكانت الطبيعة الرجعية للرأسمالية الاحتكارية في الفترة الابتدائية من تاريخها ١٨٧١ إلى ١٩٠٠) ذات تأثير طفيف يتجلى بالدرجة الرئيسية في المستعمرات التي لم تكن الرأسمالية تنهبها فحسب بل وحكمت عليها بالتخلف الاقتصادي وقرن من العبودية. فقد أبقى الاستعمار في هذه البلدان على مخلفات الاقطاع وعطل تطور الصناعة وأفضى إلى البؤس على نطاق لم يسبق له مثيل.

ولكن الوضع تغير تغيراً جذرياً في القرن العشرين. فإن شكل المؤسسة المساهمة كان بلا ريب تقدمياً لكنه عجل بنشوء الاحتكارات التي أثبتت أن لها دوراً مناقضاً. ونما العديد من الاحتكارات منبثقة بصورة مباشرة من شركات مساهمة توسعت إلى حد بدأت معه تسيطر على الانتاج برمته وعلى مبيعات سلع مختلفة. وتحقق هذا في البداية في إطار سوق محلية أو ضمن منطقة صناعية واحدة ولكنه شمل فيما بعد صناعات كاملة. وتطور الاحتكار المحلي إلى احتكار عالمي. وظهرت في أوقات أخرى مؤسسات كبيرة تعود ملكية بعضها إلى أفراد فيما كان البعض الآخر مؤسسات مساهمة. وقد تقاسمت هذه الأسواق فيما بينها أو حددت حصصاً من الانتاج منظمة المبيعات على أساس اتحادي من خلال مكتب سنديكاتي (مع تقاسم العوائد في وقت لاحق). وغالباً ما كانت المؤسسات تقصر نفسها على توقيع اتفاقيات حول الحد الأدنى من الأرباح وتوزيع المواد الأولية ولجم المنافسة زمناً معيناً أو على سوق من الأسواق. وقد شاركت المؤسسات التي يملكها أفراد في ذلك كله لكن الشركات المساهمة اضطلعت بالدور الأنشط وسهلت الأمر إلى درجة كبيرة أمام شتى أنواع الاندماج بين المؤسسات وتبادل الأسهم وسيطرة المصارف على المعامل وما إلى ذلك.

وأعد نظام المساهمة نفسه في كل مكان لانتصار نظام الاحتكار، أو أنه أخذ يتطور ضمنه. وقد يبدو أن الاحتكارات قد اكتفت بمواصلة السير بعد أن

توقفت الشركات المساهمة، فالاحتكارات عززت تركز رأس المال والانتاج أكثر، وجعلت التعاون المباشر بين المؤسسات وتوسعها أمراً ممكناً. لكن هذه الجوانب التقدمية تحتل مرتبة ثانوية وتطغي عليها الاتجاهات اللصوصية للاحتكارات. ومن المؤكد أن الاحتكارات لم تظهر لمجرد بناء مصانع كبيرة، فالشركات المساهمة كانت قادرة تماماً على القيام بذلك إذ أن الاحتكاري يريد السيطرة على السوق وليس الاقتصار على بيع منتوجه من دون فقدان ما يخلقه العمال من فائض قيمة في المصانع التي تعود ملكيتها إلى التروست أو السنديكا. والواقع أن المسألة تتعلق بإعادة توزيع فائض القيمة بين مجموعات منفردة من الرأسماليين واثراء الاحتكاريين على حساب دخلاء هم مجهزو المواد الأولية والمحروقات. وما إن دخلت الاحتكارات الساحة الدولية حتى شرعت في نهب بلدان وقارات بأكملها. ومن خلال مجال التبادل تعمد الاحتكارات إلى نهب السكان برفع الأسعار في السوق المحلية أو الحيلولة دون تخفيض الأسعار رغم انخفاض تكاليف الانتاج. وتعمل من أجل تخفيضات إضافية في الأجور وتولد شكلاً جديداً من أشكال الاستغلال في مجال التبادل مستخدمة دكتاتوريتها الاقتصادية لهذه الغاية. لقد شكلت الاحتكارات كمنظمات للرأسماليين من أجل محاربة الطبقة العاملة وقمع الاضرابات وفرض عمليات غلق أبواب المصانع بوجه العمال وتكريس دكتاتورية رأس المال.

ويشوه الاقتصاديون البرجوازيون حقيقة مجرى الأحداث بالادعاء نفاقاً أن الاحتكارات تقام لترشيد الانتاج وتوسيعه، شأنها شأن النوع المعهود من الشركة المساهمة. والواقع ان الكارتيلات والسنديكات وحتى التروستات لا تغير إلا الصلات الخارجية بين المصانع الرأسمالية ولا يهمها سوى جني أرباح اسطورية (على حساب العمال والمستهلكين والمنافسين والمجهزين والبلدان المتخلفة). أما البنية الداخلية للانتاج فتبقى دون تغيير. وتؤدي الاحتكارات إلى نشوء «الربح من

الاغتراب » الذي حلم به الميركانتيليون. ويُرسى تحقيق هذا الربح، من خلال مجال التبادل، على أساس متين ويمارس على نطاق هائل يفوق حتى أحلام الميركانتيليين الأوائل في الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر.

وتعكس الأهداف السياسية والوظائف الاقتصادية للاحتكارات بصفة عامة طبيعتها اللصوصية التي تتبدى بشكل خاص على الساحة الدولية. فالاحتكاريون يتقاسمون العالم كما يشاؤون، بما يخدم مصالحهم الأنانية متجاهلين الحدود القومية وإرادة الشعوب ومنتهكين حقوقها وكل مظهر من مظاهر الديمقراطية. ويعجل هذا باندلاع حروب عالمية لأن تقاسم العالم اقتصاديا لا يعود ينسجم مع الحدود السياسية. وكارثة ١٩١٤ مثال واضح على ذلك، وقد تكررت في عام ١٩٣٩. وتعجل الاحتكارات بنهب المستعمرات وتقسيمها. ففي البداية تقوم الاحتكارات بتصدير رؤوس الأموال إلى البلدان المتخلفة اقتصادياً ثم تشرع في احتلالها عسكرياً.

وكانت المانيفاكتورة والنظام المعملي والشركة المساهمة قد عجلت بالتقدم التقني لكن الاحتكارات فعلت عكس ذلك. إذ أنه لم يعد ضرورياً من الناحية الاقتصادية كالسابق بسبب توقف أو تناقص الضغط الناجم عن المنافسة. وفي ظل حماية الأسعار الاحتكارية اتيحت للرأسماليين فرصة الاستمرار في الانتاج حتى بمعدات عتيقة. فالمؤسسة الاحتكارية تشبه إلى حد ما الاقطاعية التي ظلت بمنأى عن تأثير التغيرات التقنية الحاصلة في الاقطاعيات المجاورة. والاحتكارات تشتري الكثير من الاختراعات الكبيرة لا لشيء سوى حفظها في خزاناتها لابطاء تطور القوى المنتجة في حقبة الرأسمالية الاحتكارية. وهذا أحد أسباب تخلفها في المنافسة مع الاشتراكية. فالرأسمالية تدخل في تناقض مع القوى المنتجة، والاحتكارات إذ تزيد من حدة هذا التناقض تعجل بانتصار الثورة الاشتراكية. ونظام الانتاج الرأسمالي ليس قادراً على العمل بمداه الكامل إلا للأغراض التدميرية وهذا بحد ذاته

يشهد على الافلاس الاقتصادي للنظام. ويحاول الامبرياليون نقل تناقضاته إلى الساحة الدولية وحلها بالقوة، رغم أن الحربين العالميتين لم تفعلا سوى التعجيل بمسيرة الاشتراكية الظافرة.

إن الرأسمالية الاحتكارية وإن كانت تعطل التقدم التقني، فإنها، بالطبع لا تنفيه تماماً. ويعود هذا بالدرجة الرئيسية إلى أن المنافسة ما زالت قائمة بأشكال مختلفة (بين الاحتكاريين أنفسهم، من جانب الدخلاء، في الأسواق الخارجية وما إلى ذلك). يضاف إلى ذلك أن التروستات والسنديكات والكارتيلات حتى عندما تفرض أسعاراً احتكارية تكون لها مصلحة حقيقية في تخفيض تكاليف الانتاج بقدر معين لأن ذلك يمكنها من جني أرباح طائلة من الانتاج. ولهذا السبب تقيم التروستات مختبرات الأبحاث وتصبح الاختراعات نفسها تجارة رائجة. إن الاحتكارات لا تستبعد التقدم التقني لكن هذا لا يبرر وجودها بأي حال من الأحوال.

يضاف إلى ذلك أن الاحتكارات تدمر القوى المنتجة بما تولده من حروب عالمية وأزمات وخيمة العواقب. وتدفع نتيجة ذلك بلدان باكملها أشواطاً بعيدة إلى الوراء من حيث التطور الاقتصادي، ويصبح تقدمها أمراً بالغ الصعوبة. إن الاشتراكية وحدها القادرة على تحرير البشرية من الكوارث الاقتصادية والاجتماعية. فالاحتكارات بسيطرتها على الأسعار غالباً ما تجبر ليس المصانع الصغيرة فحسب بل وحتى المصانع الكبيرة على اغلاق أبوابها. وتستخدم الطاقة الصناعية استخداماً محدوداً. ويعني هذا في الممارسة تدمير القوى المنتجة لكن المدافعين عن الاحتكارات يختارون التغاضي عن ذلك.

وكان لينين قد أجرى تحليلاً رائعاً لأصل الاحتكارات ووظائفها ودورها السياسي والطبيعة الفريدة للرأسمالية الاحتكارية وتناقضاتها وكذلك دورها في

الاعداد تاريخياً لقيام الثورة الاشتراكية.

في صيف ١٩١٥ كتب لينين « إن الامبريالية أعلى مرحلة بلغتها الرأسمالية في تطورها ولم تبلغها إلا في القرن العشرين. والآن تشعر الرأسمالية بالضيق في إطار الدول القومية القديمة التي لولا ظهورها لما كان في وسع الرأسمالية أن تطيح بالاقطاعية. وقد طورت الرأسمالية التمركز إلى حد أن فروعاً صناعية بكاملها تخضع لسيطرة السنديكات والتروستات واتحادات الرأسماليين من أصحاب الملايين وأن الكرة الأرضية كلها تقريباً قد تقاسمها « أسياد رأس المال » على شكل مستعمرات أو عن طريق ربط البلدان الأخرى بألوف من وشائج الاستغلال المالي. وحل محل التجارة الحرة والمنافسة السعي إلى الاحتكار، إلى الاستيلاء على الأراضي لاستثمار رأس المال فيها والحصول على المواد الأولية منها، إلخ وانقلبت الرأسمالية في مرحلتها الامبريالية من محررة للأمم، كما كانت في النضال ضد الاقطاع، إلى أكبر مضطهد للأمم. وتحولت الرأسمالية من تقدمية إلى رجعية وطورت قوى الانتاج إلى حد تواجه معه الانسانية خيار الانتقال إلى الاشتراكية أو المعاناة سنوات وحتى عقوداً من الصراع المسلح بين القوى « الكبرى » في سبيل الحفاظ المفتعل على الرأسمالية بواسطة المستعمرات والاحتكارات والامتيازات والاضطهاد القومي بصنوف شتى » (٦).

ولاحظ لينين أنه في الفترة الممتدة من ١٨٧٦ إلى ١٩١٤ ازدادت ممتلكات بريطانيا الاستعمارية من ٢٢,٥ مليون كيلومتر مربع إلى ٣٣,٥ مليون كيلومتر مربع وممتلكات روسيا من ١٧ مليون إلى ١٧,٤ مليون كيلومتر مربع وممتلكات فرنسا من ٠,٩ إلى ١٠,٦ ملايين كيلومتر مربع. وفي الوقت نفسه ارتفع عدد

---

(٦) ف. أ. لينين، « الاشتراكية والحرب »، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢١، ١٩٨٠، ص ٣٠١ - ٣٠٢ (باللغة الانكليزية).

السكان الذين يقطنون المستعمرات البريطانية من ٢٥١,٩ إلى ٣٩٣,٥ مليون نسمة وبالنسبة لروسيا من ١٥,٩ إلى ٣٣,٢ مليون وفرنسا من ١٦ إلى ٥٥,٥ مليون. يضاف إلى ذلك أن عدد سكان المملكة المتحدة في عام ١٩١٤ كان ٤٦,٥ مليون نسمة فقط وسكان روسيا ـ ١٣٦,٢ مليون وسكان فرنسا ـ ٣٩,٦ مليون، فضلاً عن أن اليابان استحوذت بحلول عام ١٩١٤ على ٠,٣ مليون كيلومتر مربع من المستعمرات (يبلغ عدد سكانها ١٩,٢ مليون نسمة) وألمانيا على ٢,٩ مليون كيلومتر مربع (يبلغ عدد سكانها ١٢,٣ مليون نسمة) والولايات المتحدة الأمريكية على ٠,٣ مليون كيلومتر مربع (يبلغ عدد سكانها ٩,٧ ملايين نسمة). وفي عام ١٨٧٦ كانت القوى الكبرى الست تسيطر اجمالاً على ٤٠,٤ مليون كيلومتر مربع من المستعمرات يقطنها ٢٧٣,٨ مليون نسمة مقابل ٦٥ مليون كيلومتر مربع من المستعمرات يقطنها ٥٢٣,٤ مليون نسمة في عام ١٩١٤. وأخيراً كانت بلجيكا وهولندا وغيرهما من الدول الصغيرة تمتلك في عام ١٩١٤ مليون كيلومتر مربع من المستعمرات يقطنها ٤٥,٣ مليون نسمة.

خلاصة ذلك أن لينين أكد أنه في الفترة الممتدة من ١٨٧٦ إلى ١٩١٤ اغتصبت القوى «الكبرى» ألست ٢٥ مليون كيلومتر مربع وكانت مساحة مستعمراتها تعادل مساحة أوربا كلها مرتين ونصف المرة، وأنها كانت تستغل أكثر من نصف مليار انسان وكان كل ٤ من سكان بلدان المتروبول يقابلهم ٥ عبيد من المستعمرات [٧].

وفي وقت لاحق كتب لينين في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥، في مقدمته لكراس بوخارين، أنه حتى في الفترة الممتدة من ١٨٧١ إلى ١٩١٤ لم تكن الرأسمالية تعني السلام وإنما الاضطهاد بحق ٩٠ في المئة من سكان البلدان المتقدمة ومئات الملايين من سكان المستعمرات والبلدان المتخلفة الأخرى. لكن «هذا

(٧) المصدر السابق، ص ٣٠٣.

العصر ولى إلى غير رجعة وأخلى الطريق لعصر هو نسبياً أشد عنفاً وتشنجاً وكارثية وتناقضاً بكثير، عصر لا يَتسم بالنسبة لجمهرة السكان بـ « رعب لا ينتهي » قدر اتسامه بـ « نهاية مرعبة ».

« وفي هذا كله من الهام أهمية بالغة أن يكون ماثلاً في الأذهان أن هذا التغيير لم يحدث إلا عن طريق التطور المباشر وتوسع واستمرار أعمق الاتجاهات وأكثرها أساسية في الرأسمالية وفي الانتاج السلعي بصفة عامة. وهذه الاتجاهات الرئيسية المتبدية بجلاء في العالم أجمع منذ قرون، هي نمو التبادل ونمو الانتاج واسع النطاق. وفي مرحلة محددة من تطور التبادل، في مرحلة محددة من نمو الانتاج واسع النطاق هي المرحلة التي تم بلوغها في مطلع القرن أضفى التبادل طابعاً عالمياً على العلاقات الاقتصادية ورأس المال واكتسب الانتاج واسع النطاق أبعاداً بدأ معها الاحتكار يحل محل المنافسة. وأصبحت الاتحادات الاحتكارية لأصحاب رؤوس الأموال والتروستات عوضاً عن مؤسسات تتنافس فيما بينها تنافساً « حراً » ـ في الداخل وفي العلاقات بين البلدان ـ سمة نموذجية وتسلم رأس المال المالي زمام الأمور بوصفه « سيد » العالم النموذجي. فهو متحرك ومرن بصفة خاصة في الداخل وعلى الصعيد العالمي، مجرد ومنفصل عن الأنتاج بمعناه الضيق، يقبل التركز بسهولة خاصة، وقد تركز بالفعل إلى درجة غير اعتيادية حتى أن بضع مئات من أصحاب الملايين والمليونيرية، بالمعنى الحرفي للكلمة، يسيطرون على مصير العالم »[٨]. وقد عرى لينين أحلام كاوتسكي الرجعية بهيمنة تروست عالمي وألترا ـ إمبريالية (عالية أو ما فوق امبريالية) Ultraimperialism بوصفها مسعى رجعياً لتمييع التناقضات ورفضا انتهازياً لأشد مهمات العصر الحاحاً. وأشارت المقدمة إلى « أن اتجاه التطور هو نمو تروست عالمي واحد يستوعب جميع المؤسسات بلا استثناء. ولكن هذا التطور

(٨) ف. أ. لينين، « مقدمة لكراس ن. بوخارين، الامبريالية والاقتصاد العالمي »، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٢، ١٩٧٧، ص ١٠٤ ـ ١٠٥ (باللغة الانكليزية).

يمضي في ظروف وبوتيرة ومن خلال تناقضات وصراعات واضطرابات ـ ليست اقتصادية فحسب بل وسياسية وقومية، إلخ ـ بحيث من المحتم أن تتفجر الامبريالية وتتحول الرأسمالية إلىٰ نقيضها قبل أن يتحقق قيام الاحتكار العالمي الواحد بزمن طويل، وقبل أن يحدث الاندماج العـالمي « الالترا ـ امبريـالـي »[9] وأكـد لينين مجدداً في مقالته « الانتهـازيـة وانهيـار الأممية الثـانيـة » التي نشرت في كـانـون الثاني / يناير ١٩١٦ « أن عصر الامبريالية الرأسمالية إنما هو عصر رأسمالية ناضجة وناضجة حتى العفن، رأسمالية على وشك الانهيار وناضجة بما فيه الكفاية لاخلاء الطريق أمام الاشتراكية ». ونددد بـ « ماركسية » كـاوتسكـي المبتـذلـة قـائلاً إن كاوتسكي انتقل إلى معسكر البرجوازية[10]

وفي كانون الثاني / يناير وشباط / فبراير ١٩١٦ كان لينين يعد موضوعات حول « الثورة الاشتراكية وحق الأمم في تقرير مصيرها »، أكد فيها أن الامبريالية هي أعلى مراحل تطور الرأسمالية. فقد تجاوز رأس المال في البلدان المتقدمة حدود الدول القومية وأحل الاحتكار محل المنافسة وخلق كل الظروف الموضوعية لتحقيق الاشتراكية. ولذا توضع على جدول العمل في أوربا الغربية والولايات المتحدة مسألة نضال البروليتاريا الثوري من أجل الاطاحة بالحكومات الرأسمالية ومصادرة ملكية البرجوازية. والامبريالية تدفع الجماهير إلى هذا النضال دفعاً بتشديد حدة التناقضات الطبقية على مقيـاس ضخـم ومفـاقمـة أوضـاع الجماهير اقتصـاديـاً ـ تروستات وغلاء ـ وسياسياً ـ تنامي النزعة العسكريـة وتـواتـر الحروب وازديـاد الرجعية ضراوة وتشديد وتوسيع الاضطهاد القومي ونهب المستعمرات »[11]. وفي هذه الأثناء فإن « سيطرة رأس المال المالي وسيطرة رأس المال بصفة عامة لا يمكن

---

(٩) المصدر السابق، ص ١٠٧.

(١٠) ف. أ. لينين، « الانتهازية وانهيار الأممية الثانية »، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٢، ص ١٠٩.

(١١) ف. أ. لينين، « الثورة الاشتراكية وحق الأمم في تقرير المصير »، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٢، ص ١٤٣ (هنا ولاحقاً باللغة الانكليزية).

أن تلغى بأية اصلاحات في مضمار الديمقراطية السياسية »[١٢].

ويمكن العثور على أشمل تحليل اجراه لينين لحل قضية الامبريالية المعقدة بأكملها حلاً عميقاً في كتابه الرائع « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » (كانون الثاني / يناير - حزيران / يونيو ١٩١٦)الذي صاغ فيه أكثر قضايا العصر التهاباً من وجهة نظر ماركسية. وشكل ذلك مساهمة ذات أهمية علمية وسياسية بالغة في النظرية الاقتصادية للماركسية - اللينينية. فلقد كشفت نظرية لينين في الامبريالية قروح النظام وحددت الخط الرئيسي لاتجاه الرأسمالية الحديثة وسلحت الطبقة العاملة ايديولوجيا في النضال من أجل الاشتراكية.

وقدم هذا الكتاب تفسيراً موثقاً لأصل الاحتكارات: « إن نمو الصناعة الهائل وتركز الانتاج بسرعة كبيرة في مؤسسات متسعة باطراد، سمة من أخص سمات الرأسمالية »[١٣] وأشار لينين إلى أنه « من الممكن بالنسبة لأوربا أن يحدد بدقة كبيرة زمن حلول الرأسمالية الجديدة، نهائياً، محل القديمة. إنه على وجه التحديد مطلع القرن العشرين »[١٤]. وفي مجرى هذا التغيير « تفضي الرأسمالية في مرحلتها الامبريالية مباشرة إلى اسباغ طابع اجتماعي شامل على الانتاج. وهي إن جاز القول، تجر الرأسماليين رغم إرادتهم وادراكهم، إلى نظام اجتماعي جديد، نظام انتقالي من حرية المنافسة التامة إلى اكتساب طابع اجتماعي تام.

ويصبح الانتاج اجتماعياً لكن التملك يبقى خاصاً. وتظل وسائل الانتاج الاجتماعية ملكاً خاصاً لقلة من الأفراد. ويبقى الإطار العام للمنافسة الحرة المعترف بها شكلياً ويغدو نير حفنة من الاحتكاريين على بقية السكان أثقل وأشد

(١٢) المصدر السابق، ص ١٤٥.

(١٣) ف. أ. لينين، « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية »، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٢، ص ١٩٦.

(١٤) المصدر السابق، ص ٢٠٠.

وأقسى مئة مرة »[١٥]. يضاف إلى ذلك « أن ما احرزته البشرية التي أوصلت الانتاج إلى هذا الطابع الاجتماعي، مـن تقـدم هـائـل يعـود بـالفـائـدة على... المضاربين »[١٦] وأكد لينين « أن القول بأن الكارتيلات قادرة على إلغاء الأزمات أكذوبة روجها الاقتصاديون البرجوازيون الذين يريدون تزيين الرأسمالية بأي ثمن. فالاحتكار، على النقيض من ذلك، إذ ينشأ في بعض فروع الصناعة يزيد ويشدد الفوضى المتأصلة في الانتاج الرأسمالي بأكمله. ويزداد التفاوت بين تطور الزراعة وتطور الصناعة، الأمر الذي تتميز به الرأسمالية عامة »[١٧]. وعلاوة على ذلك كانت الاحتكارات على وجه التحديد آخر ما طلعت به الرأسمالية في أحدث أشكالها.

ودرس لينين دور المصارف الجديد مشيراً إلى أنه « مع تطور النشاط المصرفي وتركزه في عدد قليل من المؤسسات تتحول المصارف من وسطاء متواضعين إلى احتكارات ذات سطوة تتصرف تقريباً بكـل الرأسمال النقـدي العـائـد لمجمـوع الرأسماليين وصغار رجال الأعمال وكذلك بـالقسم الأكبر مـن وسـائـل الانتـاج ومصادر المواد الأولية في بلد معين أو في طائفة من البلدان. وإن تحول عدد غفير من الوسطاء المتواضعين إلى حفنة مـن الاحتكـاريين إنما هـو إحـدى العمليـات الأساسية في نمو الرأسمالية إلى امبريالية رأسمالية »[١٨]. وكان سبب ذلك يعود في جذوره إلى تركز العمليات المصرفية حيـث يتكـون رأسمالي جماعـي واحـد مـن رأسماليين منفردين مبعثرين فيتاح للمصرف أن ينظر في أوضاع المؤسسات ثم يبسط سيطرته عليها وأخيراً « يقرر مصيرها » بحرمانها من القروض، وما إلى ذلك. وآخر

---

(١٥) المصدر السابق، ص ٢٠٥.
(١٦) المصدر السابق، ص ٢٠٧.
(١٧) المصدر السابق، ص ٢٠٨.
(١٨) المصدر السابق، ص ٢١٠.

ما في تطور النشاط المصرفي هو قيام احتكار يعززه اتحاد شخصي.

وأظهر لينين في الوقت نفسه أن بداية القرن العشرين كانت نقطة تحول « من الرأسمالية القديمة إلى الرأسمالية الحديثة ومن سيطرة رأس المال بصفة عامة إلى سيطرة رأس المال المالي »[19]. وانتقد هيلفردينغ لتقليله من أهمية الدور الذي اضطلع به تركز الانتاج فكتب: « إن تركز الانتاج، الاحتكارات الناشئة عن هذا التركز، اندماج أو اقتران المصارف بالصناعة ـ هذا هو تاريخ نشوء رأس المال المالي وهذا هو فحوى هذا المفهوم »[20]. وأشار لينين إلى « الوقائع البشعة التي تتعلق بالسيطرة البشعة للاوليجاركية المالية »[21]. ويتجلى هذا بشكل ساطع على الأخص في طريقة هذه الاوليجاركية في جني الأرباح التشجيعية (الأرباح التأسيسية) والعوائد المتحققة من القروض والمضاربة بالأراضي في المدن وما شابه ذلك. وأكد لينين أن الاحتكار ما أن يتشكل « ويتصرف بالمليارات حتى يتخلل بصورة حتمية جميع نواحي الحياة العامة بصرف النظر عن شكل الحكم وعن كل « التفاصيل » الأخرى »[22]، جاعلاً المجتمع بأسره يدفع الاتاوة للاحتكاريين. وانطلاقاً من الحقيقة الماثلة في « أن من خصائص الرأسمالية بوجه عام فصل ملكية رأس المال عن توظيف رأس المال في الانتاج »[23] توصل لينين إلى الاستنتاج القائل « إن الامبريالية أو سيطرة رأس المال المالي هي مرحلة الرأسمالية الأعلى التي يبلغ فيها هذا الفصل مقاييس هائلة. وإن هيمنة رأس المال المالي على سائر أشكال رأس المال الأخرى تعني سيادة صاحب الدخل **Rentier** وسيادة الاوليجاركية المالية، إنها تعني بروز عدد ضئيل من الدول « شديدة البأس » مالياً بين سائر الدول

(١٩) المصدر السابق ٢٢٦.
(٢٠) المصدر السابق.
(٢١) المصدر السابق، ص ٢٢٧.
(٢٢) المصدر السابق، ص ٢٣٧.
(٢٣) المصدر السابق، ص ٢٣٨.

الأخرى »[٢٤]. وبيّن لينين بتحليله معطيات حول حجم اصدارات الأوراق المالية في البلدان الرئيسية، أن السرعة في ازدياد مثل هذه الاصدارات لم تكن كبيرة في السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن التاسع عشر وأنها لم تبدأ في الازدياد إلا في العقد الأول من القرن العشرين، حين تضاعف حجمها. وكان مطلع هذا القرن فترة انعطاف في نمو رأس المال المالي أيضاً.

ويتسم تحليل لينين لتصدير رأس المال بأهمية بالغة. فلقد كتب « أن تصدير **البضائع** كان السمة النموذجية للرأسمالية القديمة حين كانت السيادة للمنافسة الحرة بلا منازع. والسمة النموذجية لآخر مراحل الرأسمالية، حيث السيادة للاحتكارات، هي تصدير **رأس المال** »[٢٥]. وسبب ذلك « أن تطور المؤسسات المنفردة، والفروع الصناعية المنفردة والبلدان المنفردة تطوراً متفاوتاً وبطفرات أمر محتوم في ظل النظام الرأسمالي »[٢٦]. وهكذا أصبحت بريطانيا « ورشة العالم » وتوصلت إلى احتكار الصناعة. ولكن بريطانيا فقدت هذا الاحتكار في نهاية القرن الماضي وشهد مطلع القرن العشرين « تشكل نوع آخر من الاحتكارات: أولاً، اتحادات رأسماليين احتكارية في سائر بلدان الرأسمالية المتطورة، وثانياً، الموقع الاحتكاري لبعض البلدان الغنية جداً بلغ فيها تراكم رأس المال مقاييس هائلة. وقد نشأ في البلدان المتقدمة فيض ضخم من الرساميل »[٢٧]. وأمكن استخدام هذه الرساميل لتطوير الزراعة وتحسين الأوضاع الاقتصادية لجماهير السكان الواسعة. ولكن، كما أشار لينين، « لو فعلت الرأسمالية ذلك لما كانت رأسمالية، لأن التطور المتفاوت وتردي معيشة الجماهير إلى مستوى يتاخم الجوع هما شرطان أساسيان ولازمان يشكلان ممهدات لا بد منها لنمط الانتاج هذا. وما

---

(٢٤) المصدر السابق، ص ٢٣٨ - ٢٣٩.
(٢٥) المصدر السابق، ص ٢٤٠.
(٢٦) المصدر السابق ص ٢٤١.
(٢٧) المصدر السابق.

دامت الرأسمالية لن توجه فيض رأس المال إلى رفع مستوى معيشة السكان في بلد ما لأن ذلك سيعني انخفاض أرباح الرأسماليين، بل توجهه إلى زيادة الأرباح بتصدير رأس المال إلى الخارج، إلى البلدان المتخلفة. وفي هذه البلدان المتخلفة تكون الأرباح مرتفعة في العادة لأن الرساميل قليلة وأسعار الأرض واطئة نسبياً والأجور زهيدة والمواد الأولية رخيصة »[٢٨]. وقد توفرت فرص واسعة لاستغلال البلدان المتخلفة. فقبل الحرب العالمية الأولى صدرت بريطانيا وفرنسا والمانيا ما مجموعه ١٧٥ ـ ٢٠٠ مليار فرنك بلغ العائد المتحقق منها ٨ ـ ١٠ مليارات فرنك سنوياً. واضطلعت المصارف العاملة في المستعمرات بدور هام والقى رأس المال المالي شباكه في انحاء العالم أجمع.

وبيَّن لينين بوضوح كيف أن الاحتكارات لا تتقاسم الأسواق الداخلية فحسب بل والأسواق الخارجية أيضاً مولدة كارتيلات عالمية. وهكذا ظهرت « مرحلة جديدة من تركز رأس المال والانتاج على الصعيد العالمي، مرحلة أعلى من المراحل السابقة بما لا يقاس »[٢٩]. ولكن هذا لا يعني أن ثمة املاً باستتباب السلام بين الشعوب في ظل الرأسمالية. وقد عرى لينين أوهام كاوتسكي مؤكداً « إن هذا الرأي سخيف تماماً من الناحية النظرية، وهو من الناحية العملية سفسطة وطريقة غير شريفة للدفاع عن الانتهازية بارذل صورها »[٣٠]. وتبين الكارتيلات العالمية أن أشكال الصراع وحدها التي تتغير وليس جوهرها ومضمونها الطبقي اللذان لا يمكن أن يتغيرا ما دامت هناك طبقات، بل على العكس من ذلك يؤدي تقاسم العالم اقتصادياً بين الاحتكارات إلى احتدام الصراع السياسي من أجل إعادة اقتسامه وتغيير الحدود القومية.

---

(٢٨) المصدر السابق.
(٢٩) المصدر السابق، ص ٢٤٦.
(٣٠) المصدر السابق ص ٢٥١.

كما أشتد هذا الصراع حدة بفعل الحقيقة الماثلة في أن العالم كان في نهاية القرن التاسع عشر قد تم تقاسمه ولا يمكن إلا إعادة اقتسامه. وكما أشار لينين فإن البشرية تعيش « عصراً خاصاً من السياسة الاستعمارية العالمية المرتبطة أوثق ارتباط بـ « أحدث مرحلة في تطور الرأسمالية » برأس المال المالي » [٣١]. ورفض التعميم في بحث الامبريالية بمعزل عن الظروف التاريخية الملموسة بوصفه « هذراً فارغاً » وكتب أنه « حتى السياسة الاستعمارية التي مارستها الرأسمالية في مراحلها السابقة تختلف اختلافاً جوهرياً عن السياسة الاستعمارية لرأس المال المالي.

« وإن السمة الأساسية في أحدث مراحل الرأسمالية هي سيطرة الاتحادات الاحتكارية التي يؤسسها كبار أرباب الأعمال. وتكون هذه الاحتكارات في منتهى الرسوخ حين تنفرد مجموعه واحدة بالاستحواذ على جميع مصادر المواد الأولية » [٣٢]. ولهذا السبب « كلما ازدادت الرأسمالية تطوراً وكلما كان نقص المواد الأولية محسوساً بصورة أوضح وكلما استعرت المنافسة واشتد الركض وراء مصادر المواد الأولية، احتدم الصراع من أجل حيازة المستعمرات » [٣٣]. وفي الوقت نفسه يعمل تصدير رأس المال على تحفيز الاستيلاء على المستعمرات.

وأثبت لينين بشكل فذ أن الامبريالية مرحلة خاصة من مراحل الرأسمالية وكتب « إن الامبريالية نشأت بوصفها تطوراً واستمراراً مباشراً لما تتسم به الرأسمالية عامة من خصائص أساسية ولكن الرأسمالية لم تصبح امبريالية رأسمالية إلا في مرحلة معينة وعالية جداً من تطورها، حين بدأ بعض من خصائصها الأساسية يتحول إلى نقيضه وحين تبلورت وتبدت في جميع المناحي سمات عصر الانتقال من

---

(٣١) المصدر السابق، ص ٢٥٤.
(٣٢) المصدر السابق، ص ٢٦٠.
(٣٣) المصدر السابق.

الرأسمالية إلى نظام اجتماعي واقتصادي أرقى. والأمر الرئيسي في هذه العملية هو من الناحية الاقتصادية حلول الاحتكار الرأسمالي محل المنافسة الرأسمالية الحرة »[٣٤]. صحيح « ان الاحتكارات التي أنبثقت من المنافسة الحرة لا تزيل هذه الأخيرة، بل تعيش فوقها وإلى جانبها مولدة لهذا السبب جملة من التناقضات والاحتكاكات والنزاعات شديدة الحدة والقوة »[٣٥]. ولكن تعريف المرحلة الجديدة من تطور الرأسمالية تعريفاً موجزاً يمكن أن يذهب، كما يرى لينين، إلى « أن الامبريالية هي الرأسمالية في مرحلتها الاحتكارية »[٣٦]. وبفك رموز هذا التعريف استخلص خمس سمات رئيسية للامبريالية: « ١ ـ تركز الانتاج ورأس المال تركزاً بلغ في تطوره مرحلة من العلو أدت إلى نشوء احتكارات تقوم بدور حاسم في الحياة الاقتصادية، ٢ ـ اندماج رأس المال المصرفي برأس المال الصناعي ونشوء أوليجاركية مالية أساس « رأس المال المالي » هذا، ٣ ـ تصدير رأس المال يكتسب، بخلاف تصدير السلع، أهمية استثنائية ٤ ـ تشكل اتحادات رأسمالية احتكارية عالمية تتقاسم العالم فيما بينها، ٥ ـ انتهى تقاسم العالم أجمع اقليميا بين القوى الرأسمالية الكبرى. فالامبريالية هي الرأسمالية في مرحلة من التطور استتبت فيها سيطرة الاحتكارات ورأس المال المالي واكتسب تصدير رأس المال أهمية بالغة وابتدأ تقاسم العالم بين التروستات العالمية وانجز تقاسم الأرض كلها اقليمياً بين القوى الرأسمالية الكبرى »[٣٧]. وأدان لينين محاولات كاوتسكي لتعريف الامبريالية بمعناها السياسي الصرف واختزالها إلى سياسة اخضاع البلدان الزراعية للبلدان الصناعية. وأشار إلى الصراع الذي دار على المناطق الصناعية في بلجيكا ولوثارينغيا أيضاً، وإلى أن تطور رأس المال المالي على وجه التحديد هو الذي عزز، ابتداء من

---

(٣٤) المصدر السابق، ص ٢٦٥.
(٣٥) المصدر السابق، ص ٢٦٦.
(٣٦) المصدر السابق.
(٣٧) المصدر السابق، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

ثمانينات القرن الماضي، توسع فرنسا الاستعماري (رغم تباطؤ تطورها الصناعي). وانتقد أفكار كونوف السخيفة حول الطبيعة التقدمية للامبريالية التي يزعم بأنها تشهد على الطبيعة التقدمية للرأسمالية ذاتها.

وأجرى لينين في قسم خاص من كتابه تحليلاً عميقاً لتفسخ الرأسمالية في عصر الامبريالية معرياً محاولات هيلفردنيغ للالتفاف على هذه القضية والتستر على تطور الطفيلية. فقد لاحظ لينين أن نظام الاحتكارات الرأسمالية أيضاً «من المحتم أن يولد ميلا إلى الركود والتفسخ. وبما أنه يفرض أسعاراً احتكارية، ولو لزمن محدود، تزول إلى حد ما بواعث التقدم التقني وبالتالي بواعث كل تقدم آخر، ثم تنشأ علاوة على ذلك الامكانية الاقتصادية لإعاقة التقدم التقني بصورة متعمدة» [٣٨] أن نظرية الركود لم تكن، بالطبع، غريبة على لينين وقد كتب يقول «إن إمكانية تخفيض كلفة الانتاج وزيادة الأرباح بادخال تحسينات تقنية، تعمل لصالح التغيير. ولكن ما يتسم به الاحتكار من ميل إلى الركود والتفسخ يستمر في العمل، وفي بعض فروع الصناعة في بعض البلدان تكون له الغلبة لفترات معينة من الوقت» [٣٩]. وفي الوقت نفسه يعزز تصدير رأس المال فئة أصحاب المداخيل و «يسم بطابع الطفيلية كل البلاد التي تعيش من استغلال عمل عدد من بلدان ما وراء البحار والمستعمرات» [٤٠] ونتيجة لذلك «انقسم» العالم بأسره «إلى حفنة من الدول المرابية وإلى أكثرية عظمى من الدول المدينة» [٤١]. وكانت بريطانيا مثالاً ساطعاً على ذلك حيث بلغت عوائد أصحاب المداخيل خمسة أضعاف عوائد التجارة الخارجية. وقد أثر هذا في الحركة العمالية أيضاً. وكما أشار لينين فإن

---

(٣٨) المصدر السابق، ص ٢٧٦.
(٣٩) المصدر السابق.
(٤٠) المصدر السابق، ص ٢٧٧.
(٤١) المصدر السابق.

« الدولة صاحبة الدخل **Rentier State** هي دولة الرأسمالية الطفيلية المتفسخة وهذا الأمر لا بد أن يؤثر في جميع الظروف الاجتماعية السياسية للبلدان المعنية بصفة عامة، وفي الاتجاهين الأساسيين في الحركة العمالية بصفة خاصة »[٤٢]. وبما أن بريطانيا تستغل العالم أجمع وتتمتع باحتكار استعماري فقد لوحظ تبرجز قسم من الطبقة العاملة واستشرت الانتهازية وجرى « افساد الحركة العمالية مؤقتاً ».

وانتقد لينين من حيث الأساس الأوهام البرجوازية الصغيرة التي راودت هوبسون وكاوتسكي وغيرهما حول امكانية أحداث تغيير في أسس الامبريالية بالطرق الاصلاحية مؤكداً « أن من غير المعقول في ظل الرأسمالية أن يكون هناك أساس لتقاسم مناطق النفوذ والمصالح والمستعمرات، إلخ غير احتساب قوة المشاركين في التقاسم، قوتهم الاقتصادية العامة والمالية والعسكرية وما إلى ذلك. وقوة هؤلاء المشاركين في التقاسم تتغير بصورة متفاوتة لأن تطور كل المشاريع والتروستات وفروع الصناعة أو البلدان يستحيل أن يكون تطوراً متساوياً في ظل الرأسمالية »[٤٣]. والدليل على ذلك يقدمه التغير السريع في ميزان القوى بين بريطانيا والمانيا، بين روسيا واليابان. والواقع « أن الامبريالية هي عهد رأس المال المالي والاحتكارات التي تدخل في كل مكان النزعة إلى السيطرة لا إلى الحرية. وأيا كان النظام السياسي فإن نتيجة هذه النزعات هي الرجعية في كل مكان واحتدام التناقضات إلى حدود قصوى في هذا المضمار »[٤٤].

وعندما حدد لينين مكان الامبريالية في التاريخ كتب يقول إن الرأسمالية الاحتكارية شددت جميع تناقضات الرأسمالية (مؤدية إلى غلاء المعيشة، عبء الضرائب وما إلى ذلك) وإن « تفاقم التناقضات هذا يشكل القوة المحركة الأشد

(٤٢) المصدر السابق، ص ٢٧٨ - ٢٧٩.
(٤٣) المصدر السابق، ص ٢٩٥.
(٤٤) المصدر السابق، ص ٢٩٧.

بأساً في المرحلة التاريخية الانتقالية التي بدأت منذ أن عقد لواء النصر التام لرأس المال المالي.

« إن الاحتكارات والاوليجاركية والسعي إلى السيطرة بدلاً من النزوع إلى الحرية واستغلال حفنة من الأمم الأغنى أو الأقوى لعدد متزايد من الأمم الصغيرة أو الضعيفة ـ كل ذلك خلق هذه السمات المميزة للامبريالية التي تحملنا على وصفها بأنها رأسمالية طفيلية أو متفسخة »[٤٥]. ولم ينكر لينين « أن الرأسمالية اجمالاً تنمو بسرعة أكبر من ذي قبل بكثير، ولكن هذا النمو لا يغدو وبصفة عامة أكثر تفاوتاً فحسب بل ويتجلى تفاوته، بوجه خاص في تفسخ البلدان الأغنى بالرساميل (بريطانيا) »[٤٦] وكان استنتاجه الأخير أن الامبريالية رأسمالية محتضرة يشتد في ظلها بجدة تناقض الرأسمالية الرئيسي حيث « تشكل علاقات الملكية الخاصة غلافا لم يعد يتلائم مع محتوياته، غلافاً من المحتم أن يتفسخ »[٤٧] إذا ما أجل الانتهازيون إزالة القيح.

وكتب لينين في مؤلفة « الامبريالية والانشقاق في الاشتراكية » ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٦ ـ أن « الامبريالية رأسمالية طفيلية أو متفسخة » ويتجلى هذا قبل كل شيء في « الميل إلى التفسخ الذي يميز كل احتكار في ظل نظام الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ». فالبرجوازية تتعفن وهي حية لكن هذا « لا ينفي بأي حال تطور الرأسمالية بسرعة مذهلة في فروع معينة من الصناعة، وبلدان معينة ومراحل معينة ». وكما لاحظ لينين فإن تفسخ الرأسمالية يتبدى في الوقت نفسه في تكون فئة واسعة من أصحاب المداخيل، وفي تصدير رأس المال (الأمر الذي يعني « ضرباً مشدداً من الطفيلية »)، وفي نشوء رأس المال المالي (مؤدياً إلى رجعية

(٤٥) المصدر السابق، ص ٣٠٠.
(٤٦) المصدر السابق.
(٤٧) المصدر السابق، ص ٣٠٣.

سياسية) واستغلال الأمم المظلومة استغلال يحول العالم « المتمدن » إلى « طفيلي يعتاش على دماء مئات الملايين من البشر في البلدان غير المتمدنة »[٤٨].

وكان المخرج الطبيعي من هذا الوضع الصعب قيام ثورة اشتراكية وقد أعطى لينين حلاً جديداً لقضاياها المعقدة معتمداً على نظريته في الامبريالية وقانون التطور المتفاوت للبلدان المختلفة.

وكتب لينين في مقالته « صلح منفرد » تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٦ ـ أنه « بصرف النظر عن نتيجة الحرب الدائرة حالياً فإن الذين قالوا بأن المخرج الاشتراكي الوحيد الممكن منها يمر عبر حرب أهلية تخوضها البروليتاريا من أجل الاشتراكية سيثبت أنهم كانوا على صواب »[٤٩].

وفي أيلول/سبتمبر ١٩١٦ أشار لينين إلى أن « تطور الرأسمالية يمضي بشكل متفاوت للغاية في البلدان المختلفة ولا يمكن أن يكون على غير هذا النحو في ظل الانتاج السلعي. ويستتبع من ذلك بصورة قاطعة أن الاشتراكية لا يمكن أن تنتصر في جميع البلدان في آن واحد بل ستنتصر أولاً في بلد واحد أو في عدد من البلدان في حين ستبقى البلدان الأخرى برجوازية أو ما قبل برجوازية لفترة من الوقت »[٥٠].

ولكن النضال من أجل انتصار الثورة الاشتراكية يعيقه التحريفيون والاصلاحيون بشكل سافر، من الذين أشاعوا القنوط في الطبقة العاملة عن طريق

---

(٤٨) ف. أ. لينين، « الامبريالية والانشقاق في الاشتراكية »، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٣، ١٩٧٤، ص ١٠٦.

(٤٩) ف. أ. لينين، « صلح منفرد »، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٣، ص ١٣٢.

(٥٠) ف. أ. لينين، « البرنامج العسكري للثورة البروليتارية »، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٣، ص ٧٩.

الديماغوجية الشوفينية والليبرالية، وشقوا صفوفها. ولهذا السبب كان لينين قاسياً بلا رحمة في حملاته على عملاء البرجوازية في الحركة العمالية.

وفي عام ١٩١٣ كتب لينين شارحاً جذور الانتهازية أنه في المرحلة الممتدة من ١٨٧٢ إلى ١٩٠٤ ونتيجة لديالكتيك التاريخ «أجبر انتصار الماركسية في ميدان النظرية اعداءها على **انتحال** صفة الماركسية. وقد حاولت الليبرالية، المتعفنة في داخلها، أن تنتعش في صورة **الانتهازيـة** الاشتراكيـة. وعمـد هـؤلاء إلى تفسير مرحلة اعداد القوى للمعارك الكبيرة بوصفها تخلياً عن هذه المعارك. ونظروا إلى تحسين أوضاع العبيد للنضال ضد عبودية الأجور بمعنى أن العبيد يبيعون حقهم في الحرية لقاء قروش معدودات. وأخذوا يبشرون بتخاذل بـ «السلام الاجتماعي» (أي السلام مع ملاك العبيد) والتخلي عن النضال الطبقي، إلخ. وكان لهم انصار عديدون جدا بين البرلمانيين الاشتراكيين ومختلف مسـؤولي الحركـة العماليـة وبين المثقفين «المتعاطفين» [٥١].

وكتب لينين (١٩١٣) في مقالته «الماركسية والاصلاحية» أن الاصلاحية خداع برجوازى للعمال الذين، رغم بعض التحسينات، سيبقون على الدوام عبيداً اجراء ما دامت سيطرة رأس المال قائمة» [٥٢].

وأشار إلى أن «البرجوازية الليبرالية تمنح الاصلاحات بيد وتسترجعها دائماً باليد الأخرى وتختزلها إلى عدم وتستخدمها لاستعباد العمال وتقسيمهم إلى فرق مختلفة وتخليد عبودية الأجور. ولهذا السبب تتحول الاصلاحية في الممارسة، حتى عندما تكون مخلصة تماماً إلى إداة بيد البرجوازية لاضعاف العمال وافسادهم» [٥٣].

---

(٥١) ف. أ. لينين، «مصائر مذهب كارل ماركس التاريخية»، المؤلفات الكاملة، المجلد ١٨، ١٩٧٣، ص ٥٨٤.

(٥٢) ف. أ. لينين، «الماركسية والاصلاحية»، المؤلفات الكاملة، المجلد ١٩، ١٩٧٧، ص ٣٧٢.

(٥٣) المصدر السابق.

وحين اندلعت الحرب العالمية الأولى نالت تأييد أحزاب الأممية الثانية التي كشفت بذلك عن افلاسها. وقد عرى لينين الدور الخياني الذي لعبه التحريفيون والاصلاحيون الذين بدأوا يخدمون الكتل الامبريالية.

وكتب لينين في مقالته «موقف ومهمات الأممية الاشتراكية» التي نشرت في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤ أن الأممية الثانية قد ماتت واندحرت على يد الانتهازية وإن أدت قسطها من العمل النافع «في تنظيم الجماهير البروليتارية تنظيماً تمهيدياً في خلال الفترة «السلمية» المديدة لأبشع أشكال الاستعباد الرأسمالي واسرع وتائر التقدم الرأسمالي في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين». وطرح لينين مهمة تشكيل أممية ثالثة مؤكداً انها ستضطلع بـ «مهمة تنظيم القوى البروليتارية لشن هجوم ثوري على الحكومات الرأسمالية وللحرب الأهلية ضد برجوازية البلدان كافة من أجل الاستيلاء على السلطة السياسية وانتصار الاشتراكية» (٥٤).

واتسمت بأهمية بالغة تعرية لينين لأوهام الديمقراطية التي أشاعها قادة الأممية الثانية بين العمال أبان الحرب العالمية الأولى وبعدها، في نضالهم ضد الثورة الاشتراكية.

وفي أيلول/ سبتمر ١٩١٧ أكد لينين «أن حكم البرجوازية لا يأتلف مع الديمقراطية الحقيقة الثورية حقاً. ونحن لا يمكن أن نكون ديمقراطيين ثوريين في القرن العشرين وفي بلد رأسمالي إذا كنا نخاف التقدم صوب الاشتراكية» (٥٥).

---

(٥٤) ف. أ. لينين، «موقف ومهات الأممية الاشتراكية»، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢١، ١٩٨٠، ص ٤٠ - ٤١.

(٥٥) ف. أ. لينين، «الكارثة المحدقة وكيف نحاربها»، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٥، ١٩٨٠، ص ٣٦٠.

وإذ انتقد لينين أفكار كاوتسكي وشايدمان وغيرهما من قادة الأممية الثانية حول الديمقراطية، كتب في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨ «أن التشدق بالديمقراطية الخالصة والديمقراطية بوجه عام، والمساواة، والحرية والحقوق الشاملة بينما العمال وسائر الشغيلة جياع، عراة، مسحوقون، منهكون لا بسبب عبودية الأجور الرأسمالية فحسب بل وأيضاً نتيجة أربع سنوات من الحرب اللصوصية، في حين أن الرأسماليين والمضاربين لا يزالون يحتفظون بما اغتصبوه من «ملكية» وبجهاز «جاهز» لسلطة الدولة، إنما هو استهزاء صارخ بالشغيلة والمستغلين ـ بالفتح»[٥٦].

---

(٥٦) ف. أ. لينين، ««الديمقراطية» والدكتاتورية»، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٨، ١٩٧٤، ص ٣٦٩.

الفصل الثاني

دكتاتورية الاحتكار في الولايات المتحدة الأمريكية

١ ـ الشروط الاساسية للحرب الاهلية

شهدت الولايات المتحدة الامريكية في حقبة الامبريالية نهوضاً اقتصادياً كبيراً اضطلع فيه إلغاء الرق في الولايات المتحدة الجنوبية نتيجة الحرب الأهلية في أعوام ١٨٦١ ـ ١٨٦٥ بدور كبير. وكان ذلك نقطة انعطاف هامة في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، بما في ذلك تاريخها الاقتصادي. فلقد أكتسب التطور الاقتصادي زخماً متزايداً. ومهدت تصفية أشكال الانتاج البالية الطريق لتوسع الرأسمالية. وكانت الحرب الاهلية، من الناحية العملية، المرحلة الختامية للثورة التي بدأت في نهاية القرن الثامن عشر، وشكلت طوراً متقدماً فيها. إذ كانت ثورة ١٧٧٥ ـ ١٧٨٣ ثورة معادية للاقطاع قضت على هذا النظام، لكنها في النضال ضد الاستعمار، لم تكن جذرية بما فيه الكفاية ولم تحطم إلاّ السيطرة البريطانية. أما أشكال الاستعمار الاخرى ـ مصادرة أراضي الهنود وعبودية المستعمرات الزراعية (Plantations) فقد ظلت قائمة، وابتداء من نهاية القرن الثامن عشر أخذت تزداد تطوراً فكان الغاء الرق المرحلة الختامية في الثورة وامتداداً لنضالها ضد الاستعمار. وتطلب الامر ثمانين عاماً لانجاز جميع المهمات التي طرحتها الثورة.

وكان كلاسيكيو الماركسية ـ اللينينية قد قيموا عالياً الدور التاريخي للحرب الاهلية وطابعها التقدمي. ففي رسالة موجهة إلى العمال الامريكان (٢٠ آب / أغسطس ١٩١٨) أشار لينين إلى أن الولايات المتحدة الامريكية قاست في عام ١٨٧٠ من حرب أهلية دمرت صناعات معينة، وأنها قُذفت أكثر من عشر سنوات إلى الوراء. وقال لينين « لكن المتحذلق وحده، الابله الكامل وحده يستطيع أن ينكر على هذا الاساس الاهمية التقدمية والثورية العظيمة، الاهمية العالمية ـ التاريخية للحرب الاهلية الامريكية في أعوام ١٨٦٣ ـ ١٨٦٥ »[1].

وفي عام ١٨٦١ كتب ماركس عن عبودية « المستعمرات الزراعية » في جنوب الولايات المتحدة الامريكية بوصفها « أحط واشنع أشكال استعباد الإنسان المسجلة في صفحات التاريخ »[2]. لقد كان الغاء نظام الرق حدثاً بارزاً في تاريخ الحركة التحررية ومارس تأثيراً ايجابياً في الحركة العمالية في أوروبا أيضاً لأن الحرب الأهلية في أعوام ١٨٦١ ـ ١٨٦٥ كانت لها بمثابة ناقوس الخطر.

وكانت المسألة المتعلقة بأسباب الحرب الأهلية موضع خلاف منذ البداية وقام ماركس نفسه بدور كبير في تحليل هذه الاسباب والعوامل.

لقد عرى ماركس في مقالته « الحرب الاهلية في امريكا الشمالية » (١٨٦١)، افتراءات الصحافة البريطانية بما مؤداه أن هذه الحرب « حرب تعريفات » غير مبدئية، لاتمت بصلة إلى الرق، وأن انفصال الولايات الجنوبية كان من شأنه أن يكون أفضل الحلول. وأكد أن الحركة بأكملها « استندت وتستند، كما يرى المرء، إلى **مسألة الرق**، ليس بمعنى ما إذا كان ينبغي تحرير العبيد في ولايات العبيد

(١) ف. أ. لينين، « رسالة إلى العمال « الامريكان »، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٨، ص ٦٨.
(٢) كارل ماركس، تايمز اللندنية حول امراء اورليينز في أمريكا »، في: كارل ماركس، فريدريك انجلز، المؤلفات الكاملة، المجلد ١٩، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٤، ص ٣٠.

القائمة فوراً أم لا، بل ما إذا كان ينبغي للعشرين مليون من احرار الشمال أن يستمروا في الخضوع لاوليجاركية مؤلفة من ٣٠٠ ألف من ملاك العبيد، وما إذا كان ينبغي لاراضي الجمهورية الشاسعة أن تكون حاضنات لولايات حرة أم للرق، وأخيراً ما إذا كان ينبغي لسياسة الاتحاد الوطنية أن تتخذ من نشر الرق بقوة السلاح في المكسيك وأمريكا الوسطى والجنوبية، وسيلة لها »[٣].

إن فئات واسعة من السكان، وفي مقدمتها السود انفسهم، وقفت ضد الرق. وكان السود قد ناضلوا منذ أمد بعيد ضد الرق وأن كراهيتهم له غنية عن التفسير: فلقد كانوا ضحاياه. وحظيت تحركاتهم بتأييد العمال الذين كانوا من الناحية الفعلية عبيداً لأصحاب المعامل. فالعبودية كانت تنال من كرامة العمال بالمعنى الاجتماعي وتأثرت مصالحهم الاقتصادية بمنافسة العمال العبيد. وكانت للمزارعين أيضاً حسابات قديمة يريدون تصفيتها مع ملاك « المستعمرات الزراعية ». فأن المنافسة من عمل العبيد السود الذي كان مجانياً من الناحية العملية قوضت أسس الزراعة. وكانت زراعة القطن تفوق طاقة المزارع الصغير، وصاحب المستعمرة الزراعية باستغلال عبيده استغلالاً بشعاً كان قادراً على بيع منتوجه الزراعي باسعار اقل من الاسعار التي يطلبها المزارع. وقد احتدم صراع طاحن على الأرض. وإذ زحف أصحاب « المستعمرات الزراعية » باتجاه الغرب استحوذوا على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة لإقامة لاتيفوندياتهم رغم حاجة المزارعين والمستوطنين إلى الأرض. ونشب صراع بين نوعين من الاستيطان ـ استيطان المزارعين واستيطان أصحاب المستعمرات الزراعية. وكان هذا يعني في الممارسة العملية صراعاً بين طريقين لتطور الرأسمالية في الزراعة. وعادت إلى الظهور التناقضات الزراعية التي نشأت زمن الثورة في أعوام ١٧٧٥ ـ ١٧٨٣. ثم أنهارت

(٣) كارل ماركس، « الحرب الأهلية في أمريكا الشمالية »، في: كارل ماركس، فريدريك انجلز، المؤلفات الكاملة، المجلد ١٩، ص ٤٢.

ملكية الأرض الاقطاعية تحت ضغط المزارعين لكن الرق ظل قائماً. ونمت حركة المزارعين حينذاك إلى حركة معادية للرق لأن أصحاب المستعمرات الزراعية عملوا على إشاعة ملكية الأرض الواسعة النطاق. وبدأت لاتيفونديياتهم تقوم بدور الاقطاعيات. ولم يكن ثمة فرق بينهما من وجهة نظر المزارعين: فكلتاهما اعتـداء على مصالحهم. وكان لينين يعتقد أن بقايا الرق لعبت بالقدر نفسه، فيما بعد، دور مخلفات الاقطاع في الولايات المتحدة الامريكية. وكان لالغاء الرق أهمية حيوية بالنسبة للمزارعين، أي الغالبية العظمى من سكان الولايـات المتحـدة. وكـانـت المسألة تتعلق بالانتصار النهائي لنوع الزراعة الرأسمالية في الريف. وبعد ثمانين عاماً من القضاء على الاقطاع جاء دور عبودية المستعمرات الزراعية. وقد شاركت فئة المثقفين مشاركة نشيطة في النضال ضد الرق لاسباب إنسانية تعكس نزعات العصر الديمقراطية.

ولكن لماذا وقف رأسماليـو الشمال مـوقـف المعـارضـة ضـد الرق؟ إن كبـار الرأسماليين كانوا، بالطبع، راضين بالرق طيلـة قـرون وشـاركـوا في تجارة الرق واصبحوا انفسهم ملاك مستعمرات زراعية واستغلوا عبيدهم استغلالاً بشعاً. وكان أصحـاب المستعمـرات الزراعيـة أيضـاً رأسماليين لا يختلفـون كثيراً عـن أصحاب المعامل. وغالباً ما كانوا يناضلون ضد البعض ولكن من أجل حصة في نهب الاطراف المستعمرة ولا شيء سوى ذلك. ولم تكن التناقضات بينهم تناقضات رئيسية بل كانت المسألة لا تتعدى توزيع الغنائم واعتماد أساليب مختلفة لاستغلال فئات السكان الواسعة. ولم يكن الرأسماليون يعارضون الرق من حيث المبدأ. ففي منتصف القرن التاسع عشر وقف ما يسمى بالحزب الديمقراطي الذي ما زال قائماً اليوم، يدافع بصراحة عن الرق. وليس من المستغرب أن يدافع الآن عن عبودية الاجور ويهدد بالقنبلة النووية ويختفي وراء ستار من الجمل الديمقراطية. فياله من امتهان للحرية والديمقراطية. وكـان الشـورى الروسي الكبير والديمقـراطـي الحق

ن.غ تشيرنيشيفسكي قد استشاط غضباً لأن حزب ملاك العبيد في الولايات المتحدة يسمي نفسه ديمقراطياً. ولكن هكذا هو النظام المرائي للديمقراطية البرجوازية. وحتى عندما اندلعت الحرب الاهلية لم تطرح البرجوازية قضية الغاء الرق بل اكتفت بالتوجه نحو حصره في أطار محلي ولجم السياسات التوسعية لاصحاب المستعمرات الزراعية. وإن ابراهام لنكولن نفسه تذبذب وبحث عن سبل الاتفاق معهم. لقد وقفت البرجوازية في الولايات الشمالية ضد الرق لأن أصحاب المستعمرات الزراعية هم الذين تحدوها وبدأوا العمليات العسكرية.

وانفصلت أحدى عشرة ولاية (ساوث كارولانيا، ميسيسبي، فلوريدا، الاباما، جورجيا، لوزيانا، اركيناس، تكساس، فرجينيا، نورث كارولانيا وتينسي) وشكلت الولايات الكونفدرالية التي شنت الحرب الاهلية في ١٢ نيسان / ابريل ١٨٦١ وفقدت برجوازية الشمال مساحات شاسعة من الأرض التي شاركت في نهبها مشاركة نشيطة. ونشأ حتى خطر أن يبسط أصحاب المستعمرات الزراعية الجنوبيون سيطرتهم الشاملة على الولايات الشمالية. ومع ذلك لم يعلن الرئيس لنكولن تحرير العبيد إلا بعد ثمانية عشر شهراً.

ويجري إنكار، انه كانت للبرجوازية في الولايات الشمالية مصلحة أساسية في إلغاء عبودية المستعمرات الزراعية. فلقد كانت تشارك في نهب الأراضي في الغرب ولكن ملاك العبيد أيضاً كانوا يطالبون بهذه الأراضي. واشتبك المضاربون بالعقارات والأراضي مع أصحاب المستعمرات الزراعية في حلبة النهب الاستيطاني. وكان أصحاب المعامل في الشمال بحاجة إلى أيدي عاملة رخيصة. وتعين عليهم أما استيراد الفقراء العاطلين من أوربا أو زيادة أجور العمال المحليين. غير أن أصحاب المستعمرات الزراعية كانوا يستأثرون باستغلال السود الذين كان بالامكان استخدام الملايين منهم في مزارع الولايات الشمالية ومعاملها. يضاف إلى

ذلك أن سيادة عبودية المستعمرات الزراعية في الجنوب ضيقت نطاق السوق المحلية. فالسود لم يكونوا قادرين على شراء البضائع الصناعية وملبسهم كان من المغزولات المنزلية الخشنة ومأكلهم الذرة ولم يكن لديهم أثاث. وقد توجه أصحاب المستعمرات الزراعية نحو التجارة الحرة فلم يكونوا معنيين بمصير الصناعة وإنما باستيراد البضائع الرخيصة من بريطانيا ورفع القيود على تصدير القطن. وإن نزعة الحماية التي تمسك بها أصحاب المعامل الشماليون الذين طالبوا بحماية الصناعة من المنافسة البريطانية، كانت تسبب لهم المصاعب. وقد تمكن أصحاب المستعمرات الزراعية، باستخدام نفوذهم، من أجبار الكونغرس على تخفيض الرسوم الكمركية في عام ١٨٥٧ ومن الغاء الدعم لصناعة بناء السفن على ساحل الاطلسي في عام ١٨٥٩. ولو كان النصر حليف الجنوبيين لاصبحت مثل هذه الاجراءات ممارسة شائعة.

ولا بد أن نتذكر، فضلاً عن ذلك، انه في منتصف القرن التاسع عشر كانت عبودية المستعمرات الزراعية قد استنفدت امكاناتها من الناحية العملية. صحيح أن صاحب المستعمرة الزراعية بانفاقه ٢٠ دولاراً على العبد كان يحصل على عائد سنوي صاف مقداره ٨٠ دولاراً لكن الانفاق على شراء العبيد كان ضخماً. وكان رأس المال يتعرض إلى التجميد. يضاف إلى ذلك أن السود كانوا يهربون أو يموتون باعداد كبيرة. وارتفعت تكاليف المراقبة. ولم تكن انتاجية عمل العبيد لتبلغ إلا ربع إلى ثلث انتاجية العمال الاجراء. وفي جيورجيا كان بالإمكان تأجير الزنجي الحرفي منتصف القرن لقاء ١٢٠ دولاراً في السنة في حين بلغت المصروفات التي تنفق على العبد في أماكن عديدة ما مجموعه ١٣٥ دولاراً. وكان من المتعذر عملياً احراز تقدم في التكنولوجيا. وأصبحت مستعمرات العبيد الزراعية غير مجدية اقتصادياً وتفوقت عليها المزرعة الرأسمالية.

وكان ماركس قد تعمق في الكشف عن تناقضات عبودية المستعمرات الزراعية

في مقالته « الحرب الاهلية في أمريكا الشمالية » فكتب أن المحاصيل التصديرية (القطن، السكر، التبغ، وما إلى ذلك) كانت مربحة « ما دامت تتحقق بمجموعات كبيرة من العبيد على نطاق واسع وفي مساحات شاسعة من التربة الخصبة بطبيعتها والتي لا تتطلب الاعملا بسيطاً. وإن الزراعة المكثفة التي تعتمد على خصوبة التربة أقل من اعتمادها على استثمار رأس المال والذكاء وطاقة العمل تتعارض مع طبيعة الرق »[٤]. وقال إن هذا يفسر تحول ميريلاند وفرجينيا إلى ولايتين « تربيان العبيد » عوضاً عن انتاج البضائع التصديرية، ويفسر كذلك ضعف تطور زراعة القطن في ساوث كارولانيا. إن التوسع الدائم للأراضي التي يربى فيها العبيد كان قانوناً اقتصادياً.

وكتب ماركس في معرض وصفه للاقتصاد الذي يتسم بملكية العبيد « إن الثمن الذي يدفع لقاء العبد ما هو إلاّ فائض القيمة المتوقع والمرسمل للربح الذي يعتصر من العبد. ولكن رأس المال الذي يدفع لشراء العبد لا يعود إلى رأس المال الذي بواسطته يعتصر الربح، فائض العمل، من العبد. بل على العكس، انه رأس مال فارقه مالك العبيد، انه استقطاع من رأس المال المتاح له من أجل الانتاج الفعلي. وقد كف عن الوجود بالنسبة له مثلما أن رأس المال الموظف في شراء الأرض كف عن الوجود بالنسبة للزراعة ». وإن شراء العبد بحد ذاته لا يسمح للمالك باستغلاله فهذه الفرصة لا تتوفر إلاّ بتوظيف « رأس مال إضافي في اقتصاد الرق نفسه »[٥].

لقد كان في الولايات المتحدة الامريكية يوم اندلعت الحرب الاهلية أربعة ملايين عبد تساوي قيمتهم أربعة مليارات دولار.

---

(٤) المصدر السابق، ص ٣٩.
(٥) كارل ماكس، رأس المال، المجلد الثالث، ص ٨٠٩.

ولم تعد لبرجوازية البلاد مصلحة اقتصادية في الابقاء على الرق الذي استنفد نفسه كشكل من أشكال الانتاج. وتوجه رأسماليو الولايات المتحدة نحو اساليب أكثر تفننا وحداثة في ممارسة السياسة الاستيطانية والاستغلال. فإن نظام الانتاج المعملي المرهق كان يعتصر أرباحاً أكثر من الزنوج وكان أشد فاعلية.

غالباً ما يزعم المدافعون عن الرأسمالية في الولايات المتحدة الامريكية أن البرجوازية منحت السود حريتهم لاسباب اخلاقية. والواقع أن هذه الحرية كانت محكومة بمصالح استغلالية والخوف من انتقام الشعب. فإن تركز السود بصورة استثنائية في الولايات الجنوبية أصبح خطراً سياسياً وكانت تحركاتهم تشكل تهديداً حقيقياً لاسيما كانوا من الممكن أن يحظوا بتأييد العمال. وقد تعين إلغاء الرق تداركاً لحدوث الأسوأ.

٢ ـ الاثار الاقتصادية للثورة المعادية للرق

لقد دامت الحرب الاهلية أربع سنوات وانتهت في ٩ نيسان/ ابريل ١٨٦٥. وكانت أكبر حرب في التاريخ الامريكي وراحت ضحيتها أرواح كثيرة: قتل فيها زهاء مليون جندي ومدني. ومع ذلك فقد تصرفت البرجوازية تصرفاً مخزياً. فلقاء ٣٠٠ دولار كان أغنياء الرأسماليين يشترون لانفسهم حق البقاء بعيداً عن القتال والنجاة بجلدهم عوضاً عن النضال من أجل حرية السود. وفي الوقت نفسه امعنوا في استغلال الوضع لصالح مضارباتهم وممارساتهم اللصوصية. ووقع عبء القتال باكمله على كاهل جماهير الشغيلة. فإن غالبية المتطوعين كانت تتألف من المزارعين والعمال والسود في حين كان المشاهير من اسلاف اصحاب المليارات الامريكان في الوقت الحاضر (ج. ب. مورغان، ج. د. روكفيلر وسواهما) يدفعون للمجندين كي يحلوا محلهم.

ولاقت دعوة لنكولن للتطوع أوسع استجابة بين العمال الذين انخرط ما يربو على نصفهم في صفوف الجيش للقتال ضد اصحاب المستعمرات الزراعية في الجنوب. وفقدت الصناعة في الولايات الشمالية ٥٠٠,٠٠٠ ـ ٧٥٠,٠٠٠ يد من الايدي العاملة. وأغلق اتحاد عمال الغزل في فول ريفر، ماساشوسيتس، لأن غالبية أعضائه توجهوا إلى الجبهة متطوعين. وكانت سرايا المتطوعين في الينوي تتألف بأكملها من عمال المناجم.

وشارك السود أنفسهم مشاركة نشيطة في الحرب الاهلية وقاتل ١٨٦ ألف منهم في سبيل الشمال. وأبان الحرب هرب ٥٠٠ ألف أسود من المستعمرات الزراعية لتحرير أنفسهم من الرق والمشاركة بنشاط في المعركة. وقتل في الحرب زهاء ٣٧ ألف أسود واصبح الكثير من السود ضباطاً عسكريين. وبلغت حماسة السود ذروتها بعد انتصار الشمال. ففي تشارلستون حيث بدأت الحرب اقتحم السود قصور اصحاب المستعمرات الزراعية وهم يهتفون بحياة « الحرية » وأحرقوا منصات المزاد حيث كان يباع العبيد وحطموا عدة الوسم وادوات التعذيب وعربات الاقفاص التي كان يحتجز فيها العبيد. ولكن البرجوازية خانتهم فيما بعد.

لقد كانت الحرب الاهلية موجهة ضد الرق وتركت أثاراً اقتصادية عميقة منها أشاعة قدر من الديمقراطية في ملكية الأرض نتيجة قانون الاستيطان **Homestead Act** الصادر في عام ١٨٦٢. ذلك أن توزيع الأراضي غير المأهولة مجاناً على صغار المزارعين (١٦ فداناً لكل مزارع) لبّى مطالبهم بصورة جزئية لكنه لم يستبعد المضاربة بالأرض، التي أخذت في الاتساع منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

لقد عقد لواء النصر النهائي لطريق إقامة المزارع الرأسمالية في ريف الولايات المتحدة. وصفي وبيع الكثير من مستعمرات المستوطنين في الجنوب. ولكن

البرجوازية لم تكن تريد تلبية مطلب السود بـ « أربعين فداناً وبغل ». وحتى الجناح الراديكالي من الجمهوريين لم يقف إلى جانب تفتيت مستعمرات المستوطنين الزراعية وتخصيص الأرض للسود فضرب نظام المحاصصة جذوره في الجنوب وتعين على السود استئجار الأرض والعمل لحساب أسيادهم القدامى. وحكمت خيانة البرجوازية هذه على السود بحياة من الفقر وبدأت تناقضات زراعية جديدة. فحتى المرحلة الختامية من الثورة في الولايات المتحدة الامريكية لم تكن جذرية بما فيه الكفاية.

وكان سبب ذلك أن البرجوازية أخذت زمام القيادة في كلتي مرحلتيها ولم تعمل إلاّ من أجل مصالحها.

لقد كانت الحصيلة الرئيسية للحرب الاهلية الغاء العبودية في المستعمرات الزراعية في الجنوب. وحين أصبح الوضع يهدد بالخطر في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٢ أصدر الرئيس لنكولن أعلان التحرير الشهير مشراً بانعتاق جميع السود. ودخل الاعلان حيز التطبيق في ١ كانون الثاني/ يناير ١٨٦٣. ولم ينص على دفع تعويضات وخسر أصحاب المستعمرات الزراعية زهاء ٣ مليارات دولار. وكانت مقاومة الجنوب ضرباً من العبث والصناعة هناك ضعيفة التطور. وكانت لدى الشمال تقريباً كل مصانع الحديد والفولاذ والاسلحة والنسيج. وبلغ عدد السكان ٢٢ مليون نسمة، في حين لم يكن عددهم يبلغ في مناطق الكونفدرالية إلاّ تسعة ملايين نسمة، بضمنهم أربعة ملايين أسود. ونتيجة لذلك مني أصحاب المستعمرات الزراعية بالهزيمة. ولم تكن فئات السكان الواسعة تريد دعم قضيتهم القذرة ولم يتحقق شيء من الآمال التي عقدت على تدخل البريطانيين. وفي كانون الثاني/ يناير ١٨٦٥ أكد الكونغرس التعديل الثالث عشر على الدستور محرماً الرق في أراضي الولايات المتحدة الامريكية.

والحق أن مخلفات الرق ظلت قائمة واستمرت في البقاء حتى يومنا هذا، كما يبين التمييز الواقع على السود. وأصبح هذا التمييز جزءاً لا يتجزأ من « طريقة الحياة الامريكية ». وما زالت عمليات شنق السود الوحشية تحدث خارج أطار القانون.

ولم يلق أصحاب المستعمرات الزراعية اسلحتهم حتى بعد هزيمة الجنوب في الحرب الأهلية، وسعوا إلى الحفاظ على النظام القديم من خلال الاستعاضة عن الرق بنظام البيونية **Peonage** ومن ثم باصدار قوانين خاصة حول المستدينين والمشردين. وفي الوقت نفسه سلط أصحاب المستعمرات الزراعية نظاماً إرهابياً على السود. ففي مدينة ممفيس ارتكبت جرائم جماعية بحق السود في الفترة من ١ إلى ٣ أيار / مايو ١٨٦٦ وشنق ٤٦ شخصاً بصورة اعتباطية.

كما أثرت احداث الولايات المتحدة في فروع معينة من صناعة العالم. فقد حدث انخفاض حاد في انتاج القطن وتعطل تصديره بصورة مؤقتة.

وفسر ماركس شحة القطن الناجمة عن الحرب الاهلية في أعوام ١٨٦١ - ١٨٦٥ بانها « أكبر مثال على حدوث انقطاع في عملية الانتاج من خلال ندرة مادة أولية وغلاء ثمنها »[٦] وكانت صناعة النسيج البريطانية في وضع صعب. وحاول أصحاب معامل النسيج، بهدف التغلب على ذلك، الاستفادة من « نفايات القطن » بصورة أكمل وتوسيع استيراد القطن من الهند وما إلى ذلك.

وتردى وضع العمال الاقتصادي بدرجة كبيرة إبان الحرب الاهلية الامريكية. ففي عام ١٨٦٥ لم تزد الاجور إلاّ بنسبة ٤٠ في المئة على مستواها في عام ١٨٦٠ في حين ارتفعت الاسعار بنسبة ١١٦ في المئة. وبقي يوم العمل طويلاً للغاية،

---

(٦) المصدر السابق، ص ١٢٨.

إحدى عشرة ساعة في المعتاد، وحتى أربع عشرة ساعة في بعض الاحيان. وبدأ استخدام أساليب جديدة لتشديد وتيرة العمل وأخذت الصحف تتحدث عن الاغماء على العمال واقفين أمام مناضد عملهم ونوم الاطفال على آلاتهم. وفي بعض المعامل كانت الفتيات يعملن من الساعة السادسة صباحاً حتى منتصف الليل لقاء ٣ دولارات في الاسبوع. ومع ذلك استمرت اسعار الغذاء في الارتفاع. فعلى سبيل المثال، ازداد سعر الرطل الواحد من الزبدة من ٤ سنتات إلى ٢٤ سنتا. وكانت الاضرابات تقمع بوحشية. وفي السكك الحديد كانت حتى قوات الجيش تستخدم لهذا الغرض.

وازدادت برجوازية الولايات المتحدة ثراء بسرعة كبيرة في سنوات الحرب الاهلية. إذ كانت الحكومة تنفق أكثر من مليون دولار في اليوم على الامدادات العسكرية واكتسب انتاج الالبسة والاحذية والاطعمة المعلبة نطاقاً واسعاً.

وجنى المجهزون أرباحاً طائلة من مضارباتهم الاحتيالية. فإن ج.ب. مورغان، على سبيل المثال، اشترى مخزوناً كاملاً من البنادق عديمة الفائدة كانت تعود إلى وزارة الخزانة لقاء ١٧,٥٠٠ دولار لا غير وباعها للحكومة في اليوم التالي لقاء ١١٠,٠٠٠ دولار. ومن خلال تمويل الحكومة الفدرالية حقق الصيرفي جاي كوك ٢٠ مليون دولار من السحت الحرام عن طريق العمولات وحدها.

كما شهدت الحرب الاهلية زيادة حادة في أرباح الرأسماليين. ففي صناعة الصوف كان معدل الارباح يبلغ في أحيان كثيرة ٢٥ ـ ٤٠ في المئة. وحتى أسهم السكك الحديد بدأت تحقق لاصحابها ٨ ـ ٩ في المئة سنوياً في حين أنها لم تكن في السابق تحقق أية أرباح. وارتفعت أسعار الاسهم أرتفاعاً حاداً. كما جنى كبار المزارعين في الغرب الارباح من الزيادة السريعة في انتاج الحنطة.

وكتب ماركس واصفا الاثار الاقتصادية للحروب الاهلية أنها « اسفرت عن دين وطني ضخم ومعه ضغط الضرائب وصعود أكثر الارستقراطيات المالية خسة وتبديد قسم هائل من الأراضي العامة على شركات المضاربة لاستثمار السكك الحديد والمناجم، الخ، انه باختصار أسرع تمركز لرأس المال »[٧].

وأعطت أحداث ١٨٦١ ـ ١٨٦٥ دفعة جديدة للحركة العمالية وفي عام ١٨٦٦ ظهر اتحاد واسع تحت اسم « اتحاد العمال الوطني » The National Labour Union.

وكتب ماركس محللاً الوضع في الولايات المتحدة الامريكية « أن الشلل يصيب كل حركة عمالية مستقلة ما دام الرق يشوه جزءاً من الجمهورية. إذ لا يمكن للعمل أن يحرر نفسه في البشرة البيضاء وهو مدان في البشرة السوداء. ولكن حياة جديدة انبثقت على الفور من موت الرق. وكانت أولى ثمار الحرب الاهلية التحريض على يوم عمل من ثماني ساعات، ذلك التحريض الذي انطلق مع عربات البضائع الممتدة سبعة فراسخ وراء القاطرة المندفعة من المحيط الاطلسي إلى المحيط الهادىء، ومن انكلترا الجديدة إلى كاليفورنيا »[٨] وفي ١٦ آب / اغسطس ١٨٦٦ كان مؤتمر العمال العام المنعقد في بالتيمور يرفع شعارات الحركة.

وفي ربيع ١٨٦٥ رد أصحاب المستعمرات الزراعية في الجنوب باغتيال الرئيس ابراهام لنكولن، ذلك العمل الذي أثار غضب البشرية التقدمية جمعاء في أرجاء العالم باسره.

---

(٧) كارل ماركس، رأس المال، المجلد الأول، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٤، ص ٧٢٣ ـ ٧٢٤.

(٨) المصدر السابق، ص ٢٨٤.

٣ ـ تطور الزراعة

في عصر الامبريالية استمرت زراعة الولايات المتحدة في التطور تطوراً عمودياً كان في جزء منه نتيجة الثورة المعادية للرق. فقد الغيت عبودية المستعمرات الزراعية ودفعت عجلة تطور القوى المنتجة وفتح انتصار النظام الزراعي الأكثر تقدمية فرصاً واسعة أمام زراعة الولايات المتحدة.

وعلى أساس قانون الاستيطان الصادر في ١٨٦٢ وزعت الأراضي علي حوالي مليون شخص في الولايات المتحدة في خلال الفترة الممتدة من ١٨٦٢ إلى ١٨٩٠ واستمرت مصادرة أراضي الهنود.

وفي عصر الامبريالية تقلصت مستوطنات الهنود الحمر حتى أكثر من ذي قبل. إذ كانت في عام ١٨٨٠ تغطي مساحة تبلغ ٢٤١,٨٠٠ ميل مربع لكنها في عام ١٩١٨ لم تكن تغطي إلا ٥٣,٤٩٠ ميلا مربعاً. وكان تحت تصرف الهنود أقل من ٢ في المئة من الأراضي.

وازدادت ابادة الهنود الحمر تفاقماً. ففي عام ١٨٦٢، على سبيل المثال، ذبح الكثير من السيوكس ثم أبيدوا ابادة تامة من الناحية العملية أبان حرب ١٨٧٥ ـ ١٨٧٦. وفي حرب ١٨٧٢ ـ ١٨٧٣ مع المودوكس في أوريغون كان الهنود الحمر يشنقون بلا رحمة. واظهر أحصاء ١٨٨٠ انه لم يكن في الولايات المتحدة إلاّ ٣٣٤ ألف هندي أحمر. وصودرت حتى مستوطناتهم (في أركينساس في ١٨٨٩ وفي أوكلاهوما في ١٨٩٠).

وفي خلال هذه الفترة كان استعمار ما يسمى بالغرب المتوحش ـ الأراضي الشاسعة إلى الشمال الغربي من المسيسيبي ـ يجرى بصورة مكثفة. وأكتسبت عملية

الاستعمار نطاقاً تم معه في تسعينات القرن التاسع عشر الاستيطان في جميع الأراضي الخصبة. ومضى نهب الأرض على مقياس لم يسبق له مثيل. وعمد المضاربون بالأرض حتى إلى استغلال قانون الاستيطان في صفقاتهم المشبوهة مهيئين ادعاءات حق التملك ليحصلوا بذلك على مساحات شاسعة. وكان ارتفاع سعر الأرض يخدم مثل هذه النشاطات.

وكلما كان التوغل أعمق باتجاه الغرب كانت المزارع أكبر. ففي ١٩١٠ كانت ٢٥,١ مليون فدان من مجموع ٥١,٣ مليون فدان من الأراضي الزراعية في الولايات الواقعة على ساحل المحيط الهادىء تعود إلى كبار المزارعين في حين كانت النسبة مغايرة لذلك تماماً في انكلترا الجديدة (١,١ مليون فدان و ١٩,٧ مليون).

لقد حفز الاستعمار تطوير الزراعة واتسعت المساحة المزروعة بصورة متسارعة. وفي الوقت نفسه كان لتطور الرأسمالية في الزراعة أيضاً تأثيره. فظهرت مزارع كبيرة من النوع الرأسمالي مستخدمة رؤوس الاموال الكبيرة والالات وما إلى ذلك. وكانت انتاجية مثل هذه المزارع، بالطبع، أعلى بكثير.

وانتقل مركز زراعة الحبوب أكثر فأكثر باتجاه الغرب. ففي عام ١٨٦٠ كان في القسم الشرقي من انديانا وفيما بعد، في عام ١٩٠٠، انتقل إلى شرقي آيوا. وأصبحت المصادر الرئيسية لتوريد الحنطة كنساس ونورث داكوتا ونبراسكا واوكلاهوما والينوي. وكانت غالبية الذرة تأتي من ولايات آيوا وانديانا والينوي وميسوري وتكساس وساوث داكوتا. وفي سبعينات القرن التاسع عشر كانت الولايات المتحدة صومعة حبوب أوربا. وفي الفترة الممتدة من ١٨٨٠ إلى ١٩٠٠ أرتفع أنتاج الحبوب من ١٧٣ مليون بوشل إلى ٦٥٨ مليون بوشل.

وفي الحقبة الامبريالية ازداد الانتاج الزراعي في الولايات المتحدة بوتيرة متسارعة: ففي الفترة الممتدة من ١٨٧٠ إلى ١٩٠٠ أزداد محصول الحنطة من ٢٣٦

مليون بوشل إلى ٥٢٢ مليون بوشل وانتاج الذرة من ١,٩٠٤ إلى ٢,١٠٥ مليار بوشل وانتاج القطن من ٤,٣٥٢,٠٠٠ بالة إلى ١٠,١٠٢,٠٠٠ بالة. واستمرت العملية في بداية القرن العشرين: ففي الفترة الممتدة من ١٩٠٠ إلى ١٩١٤ ازداد محصول الحنطة بنسبة ٧٠ في المئة والقطن بنسبة ٥٨ في المئة والذرة بنسبة ٢٧ في المئة.

وفي مطلع القرن العشرين أخذت تربية الخنازير تتطور تطوراً مكثفاً بصفة خاصة. ففي ١٩٠٠ كان عدد الخنازير يبلغ ٣٧,٠٧٩,٠٠٠ رأس لكن هذا الرقم أرتفع إلى ٥٨,٩٣٣,٠٠٠ رأس في عام ١٩١٤.

وفي أواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ازدادت قيمة الانتاج الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية بوتيرة متسارعة: ففي عام ١٨٩٠ كانت تبلغ ٢,٥ مليار دولار وفي عام ١٩٠٠ بلغت ٥ مليارات دولار وفي عام ١٩١٤ـ زهاء ١٠ مليارات دولار.

وابتداء من زمن الحرب الاهلية فصاعداً أخذت مكننة الانتاج الزراعي تتقدم بخطى متسارعة في الولايات المتحدة الامريكية. واستخدمت بصورة متزايدة مكائن القص والحصاد والدراسة وغيرها. واستخدمت ساحبات ضخمة لجر المحاريث والمسلفات والحادلات. ومدت خطوط السكك الحديد في الحقول واستخدمت المكننة في تقديم العلف للمواشي. وفي الفترة الممتدة من ١٨٦٠ إلى ١٩١٠ تضاعفت قيمة المكائن والادوات الزراعية خمس مرات في حين لم تزد المساحة المزروعة إلا مرتين.

وكان من الاحداث الهامة في تاريخ زراعة الولايات المتحدة استحداث نظام الاهراءات. فالمزارع يخزن حبوبه في الاهراءات كان يستطيع الانتظار إلى حين توفر شروط بيع ملائمة. وكان بالوسع ايداع «إيصال المخزن» في المصرف مقابل مبلغ من المال لتغطية المصروفات الجارية.

وفي غرب الولايات المتحدة الامريكية كانت حوالي ست عشرة ولاية تبلغ مساحتها ١,٥ مليون ميل مربع بحاجة إلى إرواء دائم. وفي الحقبة الامبريالية تم التوصل إلى حل جزئي لهذه المعضلة: ففي عام ١٨٧٠ لم تبلغ مساحة الأرض المروية إلا ٢٠ ألف فدان لكنها في عام ١٩٠٠ بلغت ٧,٥ ملايين فدان وفي عام ١٩١٠ ـ ١٣,٧ مليون فدان مروي.

وقدم لينين تحليلاً عميقاً لتطور زراعة الولايات المتحدة في مؤلفه «معطيات جديدة حول القوانين التي تحكم تطور الرأسمالية في الزراعة» (١٩١٤ ـ ١٩١٥). فعلى أساس أحصائي ١٩٠٠ و ١٩١٠ حدد في اقتصاد الولايات المتحدة الشمال الصناعي والجنوب الذي يتسم بملكية العبيد والغرب المستعمر. ولاحظ بصفة خاصة تركز السكان في الشمال حيث بلغ عددهم ثمانية أضعاف سكان الغرب الذي كان من الناحية العملية غير مستوطن. ولكن استيطان الغرب كان يمضي بصورة متسارعة وفي الفترة الممتدة من ١٩٠٠ إلى ١٩١٠ ازداد عدد السكان هناك بنسبة ٦٧ في المئة في حين كانت الزيادة في الشمال ١٨ في المئة وفي الجنوب ٢٠ في المئة. وفي الوقت نفسه بقي عدد المزارع في الشمال ثابتاً من الناحية العملية ولم يرتفع في الجنوب إلاّ بنسبة ١٨ في المئة لكنه ازداد في الولايات الغربية بنسبة ٥٤ في المئة. وكانت الأراضي توزع هنا على نطاق ضخم يذكر بايام النهب الذي تعرضت له الأرض.

كما لوحظت فوارق في البنية السكانية: ففي عام ١٩١٠ كان سكان المدن يشكلون ٥٨,٦ في المئة من السكان في الشمال في حين كانت النسبة في الجنوب والغرب ٢٢,٥ و ٤٨,٨ في المئة على التوالي. وإذ أخذ لينين في الاعتبار قيمة انتاج الزراعة والصناعة في المناطق المختلفة توصل إلى استنتاج مؤداه أن خمسة أسداس الصناعة الامريكية تتركز في الشمال وأنها تغطي على الزراعة هناك. وفي هذه الاثناء كانت الزراعة هي السائدة في الجنوب والغرب.

وعندما حلل لينين الزراعة في الجنوب الذي يتسم بملكية العبيد رفض الرأي القائل بأن الولايات المتحدة الامريكية خالية من الاقطاع ومخلفاته. وأكد « أن مخلفات الرق الاقتصادية لا يمكن أن تُميز باي حال عن مخلفات الاقطاع وأن هذه المخلفات ما زالت قوية للغاية في جنوب الولايات المتحدة الذي كان يتسم في السابق بملكية العبيد »[9]. وكان السود يشكلون ٢٢,٦ ـ ٣٣,٧ في المئة من السكان في الولايات الجنوبية المختلفة في حين أن البرجوازية الامريكية التي « حررت » السود « حرصت ، في ظل الرأسمالية الديمقراطية ـ الجمهورية « الحرة » على إعادة كل ما يمكن اعادته ، وعمل كل ما يمكن ولا يمكن عمله لاضطهاد السود اشنع واحقر اضطهاد »[10] كما أن المسألة لم تكن مجرد حرمان السود من حق التعليم البسيط حيث كانت نسبة الاميين بينهم سبعة أضعاف نسبتها بين السكان البيض. فإن نظام العمل القانوني ظل يرتدي شكل نظام المحاصصة الذي كان واسع الانتشار في الريف الروسي في الفترة اللاحقة للاصلاح. وكان المزارعون المستأجرون يشكلون بين المزارعين البيض ٣٩,٢ في المئة ، في حين كانت نسبة السود ٧٥,٣ في المئة. ومن هنا الاستنتاج الحتمي القائل أن المزارع الابيض النموذجي كان يمتلك أرضه الخاصة به في حين أن المزارع الاسود النموذجي كان يستأجرها. كما أن من مجموع ١,٥٣٧,٠٠٠ مزارع مستأجر في الجنوب كان ١,٠٢١,٠٠٠ منهم محاصصين (٦٦ في المئة). يضاف إلى ذلك أنه كان هناك ٤٨٣ ألف محاصص في الشمال. ومن هذه الأرقام لاحظ لينين متهكماً انه « في عام ١٩١٠ كان لدى أمريكا الديمقراطية ـ الجمهورية الحرة ١,٥٠٠,٠٠٠ محاصص ، كان ما يربو على ١,٠٠٠,٠٠٠ منهم محاصصين سودا[11] ». واعتبر من الجدير بالملاحظة أن نسبة

---

(٩) ف. أ. لينين، « معطيات جديدة حول القوانين التي تحكم تطور الرأسمالية في الزراعة »، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٢، ص ٢٤.

(١٠) المصدر السابق، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(١١) المصدر السابق، ص ٢٥.

المحاصصين تزداد باستمرار: ففي عام ١٨٨٠ كانت نسبتهم ١٧,٥ في المئة وفي عام ١٨٩٠ ـ ١٨,٤ في المئة وفي عام ١٩٠٠ ـ ٢٢,٢ في المئة، وفي ١٩١٠ ـ ٢٤ في المئة.

ولكن، كما في روسيا، كانت مناطق المحاصصة أكثر المناطق ركوداً. وكان امتهان الشغيلة واضطهادهم على أشدهما هناك. وكما كتب لينين فإن «الجنوب الامريكي هو بالنسبة للسود (المحررين) نوع من السجن يحشرون فيه معزولين ومحرومين من الهواء النقي»[١٢].

وانعكس الفارق بين هذه المناطق الاقتصادية أيضاً على بنية ملكية الأرض. ففي عام ١٩١٠، على سبيل المثال، لم تكن اللاتيفونديات الشمالية (ألف فدان أو ما يزيد) تشكل إلا ٠,٥ في المئة من أجمالي عدد المزارع و ٦,٩ في المئة من مجموع الأراضي و ٤١ في المئة من المساحة المزروعة. وفي الجنوب أيضاً كان نصيب مثل هذه المزارع صغيراً (٠,٧ في المئة) لكنها كانت تشكل هنا ٢٣,٩ في المئة من مجموع الأراضي (٤,٨ في المئة من المساحة المزروعة). وأخيراً كان عدد مثل هذه المزارع في الغرب مرتفعاً إلى حد ٣,٩ في المئة وكانت حصتها من زراعة الأرض تبلغ ٤٨,٣ في المئة. وكانت هذه المزارع تمتلك ٣٢,٣ في المئة من الأراضي المزروعة. وعليه كانت زراعة الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين لا تتسم بالمزارع الصغيرة في الولايات الشمالية فحسب بل وباللاتيفوند يات في الجنوب وحتى بمزارع أوسع في الغرب تقوم في جزء منها على أساس تربية الحيوانات على نطاق واسع للغاية وتتألف في جزئها الآخر من المناطق التي استحوذ عليها «المستعمرون» والاراضي الاحتياطية التي أعيد بيعها أو أجرت (في أحيان أقل) للمزارعين الحقيقيين الذين روضوا الغرب المتوحش.

أن النجاحات التي أحرزت في الزراعة خلال الفترة الممتدة من ١٨٦١ إلى

(١٢) المصدر السابق، ص ٢٧.

١٩١٤ كانت نجاحات كبيرة ولكن من الخطل تصوير الولايات المتحدة الامريكية على أنها « أرض الميعاد »، أرض « الفرص غير المحدودة » وجنة المزارعين. فهذه الجنة غالباً ما كانت تتحول إلى جحيم وكان خراب المزارعين محتوماً. وكانت احدى الضربات الموجعة أزمة الحبوب العالمية في سبعينات القرن الماضي. فقد أظهرت أن زراعة الولايات المتحدة لا تتمتع في ظل الرأسمالية بما ذاع عنها من « فرص غير محددة ».

كما تأثرت الولايات المتحدة بالازمة الزراعية في نهاية القرن وكانت الولايات الشرقية والمناطق المجاورة للولايات المتشاطئة شمالي الاطلسي، الأكثر تأثراً بها. فإن الزراعة في هذه الولايات لم تتمكن من الصمود بوجه منافسة الغرب. وحدث انخفاض حاد في انتاج الحبوب. وفي عام ١٨٥٠ انتجت الولايات المتشاطئة شمالي الأطلسي ٣١ في المئة من الحبوب وشرع المزارعون يبحثون عن مخرج بتطوير انتاج الألبان. ولكن ظهرت الشاحنات المبردة لتنقل منتجات الألبان بكميات ضخمة من الغرب فشهد العقدان الأخيران من القرن التاسع عشر انخفاضاً كبيراً في عدد المواشي المعدة لانتاج اللحوم في الولايات الشرقية. وفي الوقت نفسه انخفض انتاج الجبنة من ١٢ إلى ٧ ملايين رطل. وابتداء من ثمانينات القرن التاسع عشر بدأ المزارعون يصابون بالافلاس وانخفضت أسعار الأرض بصورة حادة وانتقل بعض المزارعين غرباً في حين انضم آخرون إلى صفوف عمال المصانع

وإستناداً إلى الاحصائيات الرسمية كان بوشل الحنطة يكلف في الفترة الممتدة من ١٨٧٠ إلى ١٨٧٣ ما متوسطه دولار واحد و ٦,٧ سنتات وبوشل الذرة ـ ٤٣ سنتا ورطل القطن ٥١,١ سنتا. ثم أنخفضت الاسعار فيما بعد حتى إلى مستوى أوطأ. وابتداء من ١٨٩٤ إلى ١٨٩٧ كان بوشل الحنطة يكلف في المتوسط ٦٣,٦ سنتا في السوق، وبوشل الذرة ـ ٢٩,٧ سنتا ورطل القطن ـ ٥,٨ سنتات. وحين كانت السوق تغرق على نحو خاص كانت الاسعار الحقيقية تنخفض حتى أوطأ من ذلك.

وقامت الاجهزة الرسمية بتحديد الاسعار في ١ كانون الأول/ديسمبر ولكن المزارعين كانوا قد باعوا أغلب انتاجهم قبل هذا الموعد. وفي عام ١٨٩٤ أصبحت الذرة زهيدة الثمن حتى أن إحراقها كان أكثر ربحاً من نقلها إلى سوق المدينة.

لقد وجهت الازمة الزراعية ضربة قاسية إلى المزارع. ففي عام ١٨٦٧ كان الف بوشل من الحنطة يكفي وحده لتسديد رهن بقيمة ١٤٥٠ دولاراً ولكن في عام ١٨٩٤ كان تسديد رهن كهذا يتطلب أكثر من ذلك بكثير (٢٩٥٩ بوشلاً). وأخذت المزارع تتعرض إلى المصادرة. ففي كنساس وحدها صودرت ١١ ألف مزرعة في الفترة الممتدة من ١٨٨٩ إلى ١٨٩٣ بسبب تراكم الديون المستحقة عليها. وفي بعض المناطق استحوذ الصيارفة على ٩٠ في المئة من أراضي المزارعين.

ولم تبدأ الولايات المتشاطئة شمالي الاطلسي في التغلب على الازمة الزراعية إلا في عام ١٩٠٠ من خلال التوسع في انتاج الألبان لتزويد المدن باللبن الطازج. وفي ١٩٠٩ باعت الولايات الشرقية ٩٢٥ مليون غالون من اللبن. وقامت تربية الدواجن وزراعة الخضروات والبستنة المعدة للسوق بدور كبير. وفي بداية القرن العشرين أخذت المزارع المهجورة تجد من يستأجرها أو يشتريها من جديد.

ولكن في الوقت نفسه انخفض تصدير المنتجات الزراعية من الولايات المتحدة الامريكية انخفاضاً حاداً. ففي الفترة الممتدة من ١٩٠٠ إلى ١٩١٤، على سبيل المثال، انخفض تصدير اللحوم المملحة من ٤٧,٣ مليون رطل إلى ٢٣,٧ مليون رطل وتصدير السمن من ٥١٢,١ مليون رطل إلى ١٨٤,٢ مليون رطل وهكذا دواليك. والحق أن زيادة قد حدثت في تصدير الخضروات المعلبة والمعبئة (مما قيمته ٣,٣ ملايين دولار إلى ٥,٥ ملايين دولار).

ولاحظ لينين في معرض تحليله للاستحواذ على أراضي صغار الملاك أنه في الفترة الممتدة من ١٩٠٠ إلى ١٩١٠ ازدادت زراعة الولايات المتحدة بنسبة ١١,٢ في المئة

وازداد عدد المزارع بنسبة ١٠,٩ في المئة وازداد عدد أصحاب المزارع بوجه عام بنسبة ٤,٨ في المئة. وأظهرت هذه الارقام الاستيلاء على أراضي صغار المزارعين بصورة متزايدة لأن عدد « سكان الريف يزداد أبطأ من عدد سكان المدن، وعدد المزارعين يزداد زيادة أبطأ من سكان الريف وعدد الملاك يزداد زيادة أبطأ من عدد المزارعين وعدد ملاك الأرض كلها يزداد زيادة أبطأ من عدد الملاك بصفة عامة »[١٣] وكانت نسبة الملاك بين المزارعين تنخفض بانتظام. ففي عام ١٨٨٠ كانوا يشكلون ٧٤ في المئة لكنهم في عام ١٩١٠ لم يشكلوا إلاّ ٦٣ في المئة. ولكن نسبة المزارعين المستأجرين والمحاصصين بصفة خاصة أخذت في الازدياد. ففي عام ١٨٨٠ كان المحاصصون يشكلون ١٧,٥ في المئة من المستأجرين في حين كانت نسبتهم ٢٤ في المئة في عام ١٩١٠. وكما كتب لينين، ففي الولايات المتحدة الأمريكية « لم يَدحرَ رأس المال الرق قبل نصف قرن إلاّ ليعيده الآن بشكل جديد كاستئجار يتسم بالمحاصصة »[١٤].

وأشار إضافة إلى ذلك إلى أن الاستحواذ على أراضي صغار المزارعين في الولايات المتحدة الامريكية كان شديداً للغاية لأنه في الفترة الممتدة من ١٩٠٠ إلى ١٩١٠ حدث انخفاض مطلق في عدد ملاك الأرض في الشمال على الرغم من تسليم عشرات ملايين الأفدنة من الأراضي غير المستوطنة إلى المزارعين. ولم يكن هناك إلا عاملان يحدان من ميل الرأسمالية هذا، هما وجود مستعمرات زراعية غير مقسمة في الجنوب والأراضي غير المستوطنة في الغرب. وكانت نسبة المزارع المرهونة تزداد باستمرار. ففي عام ١٨٩٠ كانت ٢٨,٢ في المئة. وكان من الحقائق المثيرة للاهتمام نشوء أحتكار ملكية الأرض في الولايات المتحدة أيضاً على الرغم من أن ملكية الأرض ملكية خاصة لم تكن معروفة بعد في بعض المناطق. يضاف إلى

(١٣) المصدر السابق، ص ٨٦.
(١٤) المصدر السابق، ص ٨٧.

ذلك أن « رأس المال » في الولايات المتحدة « عوضا عن القضاء على اضطهاد الجماهير واستغلالها وفقرها ينتج هذه الويلات بزي جديد ويعيد أشكالها القديمة على أساس « حديث » [١٥].

وازدادت أهمية ملكية الأرض باطراد. وأشار لينين إلى حقيقة انه في الفترة الممتدة من ١٩٠٠ إلى ١٩١٠ أرتفع أجمالي قيمة المزارع ٢٠,٥ مليار دولار ولكنه لم يرتفع إلا ٥ مليارات نتيجة الزيادة في قيمة المباني والحيوانات والمعدات الموجودة في المزرعة في حين ازداد سعر الأرض بمقدار ١٥ مليار دولار. وانخفضت نسبة المزارع المتوسطة من ٢٤,٨ إلى ٢٣,٨ في المئة خلال العقد ولكن نسبة المزارع الكبيرة ارتفعت من ١٧,٧ إلى ١٨,٢ في المئة. ولم يرتفع عدد المزارع المتوسطة إلا بنسبة ٦,٦ في المئة في حين ازداد عدد المزارع الكبيرة بنسبة ١٣,٣ في المئة. ونعني بالمزارع المتوسطة، المزارع التي تبلغ مساحتها ١٠٠ ـ ١٧٥ فدانا. وإذ قارن لينين هذه المعطيات مع التغيرات الحاصلة في بنية الزراعة أكد انه في كلا قطاعي الاقتصاد الأمريكي « تتناقص نسبة المؤسسات المتوسطة لأن عددها ينمو نمواً أبطأ من نمو المؤسسات الصغيرة والكبيرة » [١٦] والحق أن درجة التركز المتحققة في الزراعة كانت أقل بكثير لأن عدد المؤسسات كان يزيد ٢٠ مرة على عددها في الصناعة ولا تشكل المزارع الكبيرة (١٨ في المئة) إلا ٤٧ في المئة من أجمالي الملكية الزراعية.

وهكذا توصل لينين إلى الاستنتاج القائل أنه في الولايات المتحدة الامريكية أيضاً « يمضي قدماً نزع الملكية الصغيرة. ففي العقود القليلة الماضية انخفضت نسبة الملاك إلى أجمالي عدد المزارعين باطراد في حين أن نمو عدد المزارعين تلكأ وراء

---

(١٥) المصدر السابق، ص ٩٥.

(١٦) المصدر السابق، ص ٩٨.

الزيادة في عدد السكان. وينخفض عدد ملاك المزرعة كلها بصورة مطلقة في الشمال، القطاع الأكثر أهمية والذي ينتج أكبر كمية من المنتجات الزراعية ولا يعرف مخلفات الرق أو الاستيطان واسع النطاق. وفي العقد الماضي انخفضت نسبة المزارعين من ملاك الماشية بوجه عام وعلى النقيض من أزدياد نسبة الملاك من أصحاب الماشية الحلوبة حدثت زيادة حتى أكبر في نسبة من لا يملكون خيولا وخاصة بين صغار المزارعين »[١٧].

ومنذ ١٩١٤ ـ ١٩١٥ وصف لينين الادعاء القائل بأن ما يسمى « العمل العائلي » يشكل غالبية المزارع في الولايات المتحدة بأنه « استهزاء خالص بالحقيقة » وشدد على أن أمريكا تؤكد بوضوح خاص فكرة ماركس (المطروحة في المجلد الثالث من رأس المال) بأن الرأسمالية في الزراعة لا تعتمد على شكل ملكية الأرض أو حيازتها »[١٨] بل تخضعها لها.

وكتب لينين في دراسته « معطيات جديدة حول القوانين التي تحكم تطور الرأسمالية في الزراعة » أن المهمة تتمثل في تطبيق تعاليم ماركس النظرية على اجراء « بحث في انبثاق الرأسمالية من اقتصاد العبيد في الجنوب الامريكي »[١٩] على غرار دراسة أصل الرأسمالية في ظروف تحلل نظام السخرة في أواسط روسيا.

وكان لينين قد ادان بشدة أفكار النارودنيين (الشعبويين) الروس حول « تحلل الرأسمالية » في زراعة الولايات المتحدة. إذ صحيح أن متوسط حجم المزارع قد تناقص في الفترة الواقعة بين ١٨٥٠ و ١٩١٠ من ٢٠٢,٢٦ إلى ١٣٨,١ فدانا وتناقصت مساحة الأرض المزروعة من ٧٨ إلى ٧٥,٢ فدانا ولكن الفترة الممتدة من

---

(١٧) المصدر السابق، ص ١٠٢.
(١٨) المصدر السابق، ص ٢٢.
(١٩) المصدر السابق، ص ٥٩.

۱۸٦۰ إلى ۱۸۷۰ هي التي شهدت القسم الأعظم من هذا التغيير حيث انخفض حجم المزرعة المتوسطة ٤٦ فداناً (من ۱۹۹,۲ إلى ۱٥۳,۳ فداناً) بسبب توجيه ضربة حاسمة، نتيجة الحرب الاهلية « إلى اللاتيفونديات التي تتسم بملكية العبيد. ويمكن بسهولة اقتفاء العلاقة بين هذه الظواهر لأن مساحة الأرض المزروعة في المزرعة الشمالية المتوسطة ازدادت في هذه السنوات نفسها من ٦۸,۳ إلى ٦۹,۲ فدانا في حين أن انخفاضاً حاداً قد حدث في المزارع الجنوبية. وجرى تفتيت اللاتيفونديات التي تتسم بملكية العبيد لكن ذلك لم يكن يمت بصلة إلى « تحلل الرأسمالية ».

وكما أظهر لينين فان انخفاض حجم المزرعة المتوسطة نفسه لم يستبعد امكانية تطور الرأسمالية في زراعة الولايات المتحدة. وأشار إلى أنه في الفترة الممتدة من ۱۹۰۰ إلى ۱۹۱۰ انخفض اجمالي مساحة أراضي « اللاتيفونديات ولكن لا شيء سوى اللاتيفونديات » التي فقدت ۳۰,۷ مليون فدان، متناقصة مما مجموعه ۱۹۷,۸ مليون إلى ۱٦۷,۱ مليون فدان. ولكن في بداية القرن العشرين كانت لم تزل في الولايات المتحدة ٥۰,۱۳٥ مزرعة تزيد مساحة كل منها على الف فدان. وكان متوسط حجمها ۳۳۳۲ فدانا.

وعرى لينين المحاولات الرامية إلى البرهنة على أن زراعة الولايات المتحدة كانت تتطور نحو « العمل العائلي » بوصفها عبارات جوفاء ولفظية هدفها التستر على « خلط أشكال اجتماعية من التنظيم الاقتصادي مغايرة تماماً ـ وهو خلط لا يستفيد منه سوى البرجوازية »[20] وأكد « أن نمو الزراعة الصغيرة في الجنوب ما هو إلا نمو الزراعة التجارية »[21] لأن القطن كان يشكل ٤۲,۷ في المئة من الزراعة هناك وهو سلعة تجارية صرفة. واجمالا ازداد انتاج القطن في الولايات

(۲۰) المصدر السابق، ص ۳۰ - ۳۱.
(۲۱) المصدر السابق، ص ۳۱.

المتحدة ثلاث مرات (من ٤ ملايين إلى ١٢ مليون بالة) في الفترة الممتدة من ١٨٧٠ إلى ١٩١٠. كما أزداد انتاج الانواع الاخرى من المنتوجات الزراعية المعدة أساساً للسوق حيث تضاعف انتاج الصوف (من ١٦٢ إلى ٣٢١ مليون رطل) وازداد انتاج الحنطة ثلاث مرات تقريباً (من ٢٣٦ مليون إلى ٦٣٤ مليون بوشل) وانتاج الذرة أيضاً (من ١٠٩٤ إلى ٢٨٨٦ مليون بوشل).

وتوصل لينين إلى استنتاج بالغ الاهمية هو «أن المساحة ليست دائماً مؤشراً، وهي ليست بأي حال مؤشراً مباشراً على أن المزرعة كبيرة حقا **كمؤسسة اقتصادية**، أو على أنها ذات طابع رأسمالي»[٢٢]. ويتضح صواب استنتاجه من الحقيقة الماثلة في أن غالبية العمل الاجير كانت تستخدم في الشمال على وجه التحديد، أي في المنطقة التي كانت المزارع الصغيرة أوسع انتشاراً فيها من سواها. ففي عام ١٩١٠ كان العمل الاجير يستخدم في ٥٥,١ في المئة من المزارع الشمالية في حين لم تكن النسبة في الجنوب إلا ٣٦,٦ في المئة. ولهذا السبب لم يكن «العمل العائلي» أكثر من خرافة في الولايات المتحدة أيضاً. فمن بين ١٢ مليون شخص من القادرين المستخدمين في الزراعة كان ٢,٥ مليون شخص عمالا اجراء (٢١ في المئة). وفي عام ١٩٠٧ كانت نسبة العمال الزراعيين أعلى في المانيا ولكن سبب ذلك أن الأراضي غير المستوطنة في الولايات المتحدة كانت تمنح مجاناً وكانت المحاصصة واسعة الانتشار. ومع ذلك كان عدد العمال الزراعيين يزداد بوتيرة أسرع من تزايد سكان الريف بصفة عامة. ففي الفترة الممتدة من ١٩٠٠ إلى ١٩١٠ ازداد عدد سكان الريف بنسبة ١١,٢ في المئة في حين أن عدد العمال الزراعيين ازداد بنسبة ٤٨ في المئة. وكان الفارق كبيراً بصفة خاصة في الشمال حيث لم تتسع الزراعة إلا بنسبة ٣,٩ في المئة ولكن عدد العمال الزراعيين ازداد بنسبة ٤٠ في المئة.

---

(٢٢) المصدر السابق، ص ٣٢.

وكتب لينين كاشفاً التأويلات البرجوازية الصغيرة لتطور الزراعة في الولايات المتحدة أن تكثيف الزراعة لا يمكن تجاهله لأنه « بسبب الخصائص التقنية للزراعة فإن عملية تكثيفها غالباً ما تؤدي إلى انخفاض في المساحة المحسنة من المزرعة وفي الوقت نفسه توسعها كوحدة اقتصادية فتزيد انتاجها وتجعلها مؤسسة رأسمالية أكثر فأكثر »[٢٣]. وليس من باب المصادفة أن يكون « من الواضح أن طابع الزراعة في الولايات العمودية تجاري أكثر بكثير من طابعها في الولايات الافقية »[٢٤].

وفي الوقت نفسه فإن تناقص المساحة غالباً ما كان يقترن بزيادة النفقات على الاسمدة الاصطناعية وبذلك اتضح أن الانتاج الصغير من حيث المساحة إنما هو انتاج واسع النطاق من حيث استثمار رأس المال. ومما له مغزاه انه استناداً إلى احصاء ١٩١٠، كانت المنطقة التي توجد فيها أصغر المزارع (من حيث المساحة) في الولايات المتحدة، تتسم بأكبر الاستثمارات في الالات الزراعية.

وكان استنتاج لينين العام أن تطور الرأسمالية في الولايات التي كانت الزراعة فيها مكثفة كان أسرع من تطورها في الولايات ذات الاقتصادات الافقية وأنها أكتسبت في الشمال أشكالاً انضج لأن « الرأسمالية، لا ريب، أكثر تطوراً بكثير في الزراعة »[٢٥] في الولايات الشمالية. وعلى النقيض من ذلك اثبتت منطقة ما يسمى بـ « معامل الحنطة » كونها أقل رأسمالية من المنطقة الصناعية وذات الزراعة المكثفة حيث مؤشر التقدم الزراعي ليس زيادة المساحة المحسنة وإنما زيادة الاستثمارات الرأسمالية في الأرض في آن واحد مع تناقص المساحة »[٢٦]. وإذ لخص لينين تحليله لاشكال التطور الرأسمالي في زراعة الولايات المتحدة أشار إلى أن « الأشكال

(٢٣) المصدر السابق، ص ٣٨.
(٢٤) المصدر السابق، ص ٤١.
(٢٥) المصدر السابق، ص ٤٦.
(٢٦) المصدر السابق.

الرئيسية لتطور الرأسمالية في الزراعة » هي تفتيت اللاتيفونديات التي تتسم بملكية العبيد في الجنوب، ونمو العمليات الزراعية الافقية الواسعة النطاق في المنطقة الافقية من الشمال وأسرع تطور للرأسمالية في المنطقة العمودية من الشمال حيث توجد أصغر المزارع في المتوسط. وتثبت الحقائق بشكل قاطع المؤشر على تطور الرأسمالية هو زيادة المساحة المزروعة في بعض الحالات وزيادة عدد المزارع في حالات أخرى »[٢٧]

وعلى رغم من توفر الأراضي غير المستوطنة فقد تركزت الأراضي بأيدي كبار ملاك الأرض الامريكيين أيضاً، كما يتضح من الحقيقة الماثلة في « أن خصة اللاتيفونديات من أجمالي المساحة قد تناقصت بدرجة كبيرة « في حين » أن حصتها من المساحة المحسنة قد ازدادت »[٢٨] كما تعززت في الولايات المتحدة المزارع الكبيرة في حين أن المزارع الصغيرة والمتوسطة فقدت قوتهاواقصيت جانباً (كقاعدة عامة). وأظهرت الاحصائيات « تناقصاً منتظماً في خصائص الزراعة المكثفة من الفئات الادنى إلى الفئات الاعلى »[٢٩]. والحق أنه في أحيان كثيرة « إذ يحل الانتاج الواسع النطاق محل الانتاج الصغير تتناقص المساحة المزروعة »[٣٠] ولكن يتضح في الوقت نفسه « أن الانتاج الواسع النطاق يزاحم الانتاج الصغير ويطرده من خلال احلال مزارع « أصغر » من حيث المساحة المزروعة ولكنها أكثر انتاجية وأكثر كثافة وأكثر رأسمالية، محل المزارع « الأكبر » من حيث المساحة المزروعة لكنها أقل انتاجية وأقل كثافة وأقل رأسمالية »[٣١]. وكما أكد لينين فإنه « كلما اتسع وتسارع تكثيف الزراعة ازداد عمل التصنيف وفق المساحة على اعطاء

---

(٢٧) المصدر السابق، ص ٤٨.

(٢٨) المصدر السابق، ص ٥٣.

(٢٩) المصدر السابق، ص ٦٣.

(٣٠) المصدر السابق، ص ٧٦.

(٣١) المصدر السابق، ص ٧٨.

صورة زاهية عن الوضع المقهور للانتاج الصغير في الزراعة، وضع المزارع الصغير الذي تنقضه الأرض ورأس المال على حد سواء، وازداد عمله على تمييع الحدة الحقيقية للتناقض الطبقي بين المنتج الكبير المزدهر والمنتج الصغير المهدد بالخراب، وازداد عمله على التقليل إلى الحد الادنى من تركز رأس المال بايدي الكبار وازاحة الصغار »[٣٢].

لقد أدى خراب المزارعين وتطور الرأسمالية المتسارع في الزراعة إلى نشوء تناقضات طبقية حادة.

وفي نهاية القرن التاسع عشر ظهرت في الولايات المتحدة حركة مزارعين واسعة نالت دعم « فرسان العمل » ونقابات عمال المناجم الموحدين. وعرفت باسم الحركة الشعبوية « الشعبويون ». وانبثق حزب شعبوي اصبح في الولايات الغربية حزباً واسع الشعبية. وقد اصيب الرأسماليون بالذعر معتبرين الحركة أقرب ما تكون إلى « موجة من الثورة الاشتراكية » و « اعتداء على حقوق الملكية ». وضمت اتحادات المزارعين قواها في منظمة واسعة. وظهرت اتحادات شمالية وجنوبية. لكن مطالب المزارعين كانت محدودة للغاية واقتصرت بكل بساطة على تقديم مقترحات بزيادة كمية النقد المتداول واصدار عملات فضية وتوفير شروط اقراض سهلة وتخفيض أسعار الفائدة ورسوم السكك الحديد ومنح المزارع قروضاً حكومية مكفولة بالمحصول. والحق أن فكرة تأميم السكك الحديد أيضاً قد طرحت.

٤ ـ أسباب التوسع الصناعي

إن للتصنيع المتسارع أهمية أساسية في التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة

---

(٣٢) المصدر السابق، ص ٨٢ ـ ٨٣.

الامريكية في عصر الامبريالية. فمنذ زمن الحرب الاهلية أخذت الصناعة تتطور بسرعة كبيرة مخلفة الزراعة وراءها أبعد فابعد. وشهدت الولايات المتحدة نهوضاً صناعياً وفي نهاية القرن التاسع عشر احتلت المرتبة الأولى في العالم من حيث حجم الانتاج الصناعي. وما زالت أثار ذلك محسوسة حتى هذا اليوم. فلقد أصبحت الولايات المتحدة الامريكية القاعدة الاقتصادية الرئيسية للرأسمالية الحديثة. وفي القرن العشرين انتقلت مراكز الاقتصاد العالمي إلى أراضي الولايات المتحدة. ولم يغير الوضع إلا انتصار الاشتراكية في روسيا وعدد من البلدان الأخرى لأن وتيرة التطور الاقتصادي في البلدان الاشتراكية تزيد حتى على وتيرته في أمريكا.

ولا بد أن يثار السؤال عن أسباب مثل هذا التطور الصناعي المتسارع في الولايات المتحدة، حيث يبدو غريبا في وقت تتفسخ فيه الرأسمالية وتزداد تناقضاتها حدة.

كتب لينين واصفاً المسار العام للتطور الاقتصادي في الولايات المتحدة أن البلاد « بلا منازع في وتيرة تطور الرأسمالية في مطلع القرن أو في المستوى القياسي لما تحقق من تطور رأسمالي »[٣٣] ونتيجة لذلك أصبحت الولايات المتحدة « نموذجاً... للحضارة البرجوازية ».

وما زال المدافعون عن الرأسمالية يتباهون بالنجاح الصناعي للولايات المتحدة مفسرين أياه بأكثر الطرق تشويها. فهم يرون فيه دليلاً على أن طريق التطور الاقتصادي للولايات المتحدة طريق فريد من نوعه وله فرص غير محدودة ويعكس مزايا طريقة الحياة الامريكية. يضاف إلى ذلك أطراء ما يتحلى به الامريكان من « تدبير وروح ابتكار وطاقة » و « تحررهم من التقاليد » وقدرتهم « على تطبيق انماط جديدة من الانتاج » و « تجربة كل شيء ».

---

(٣٣) المصدر السابق، ص ١٧.

ويتملك المؤرخين والاقتصاديين البرجوازيين شغف بمناقشة « خصوصيات سايكولوجيا الشعب الامريكي » زاعمين أن الطابع المحدد لـ « المدير الامريكي » أصبح واحداً من أقوى العوامل وراء التطور الاقتصادي للولايات المتحدة (أنظر : البروفيسور هيرمان ليفي، الولايات المتحدة الامريكية كقوة اقتصادية، لا يبزغ - برلين، ١٩٢٣، ص ١٣).

Die vereinigten staaten von amerika als wirtschaftsmacht leipzig - berlin 1923, p. 13.

وكانت العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر قد شهدت توسعاً صناعياً لم يقتصر على الولايات المتحدة. فلقد كانت الصناعة تتطور بسرعة أيضاً في المانيا وروسيا واليابان. وكما أظهر لينين فان التطور الاقتصادي للبلدان الرأسمالية في الحقبة الامبريالية أصبح متفاوتاً بصورة متزايدة وأن هذا القانون الاقتصادي انعكس في حدوث زيادة حادة في الانتاج الصناعي في الولايات المتحدة. وكان تقدم البلاد الصناعي انعكاساً للقوانين التي تحكم اقتصاد الامبريالية ولم يكن مؤشراً باي حال على خصوصية النظام الاقتصادي الامريكي. فلقد احتدمت معركة ضارية على أسواق العالم والمواد الاولية ومصادر الايدي العاملة وما إلى ذلك. وعملت الاحتكارات على تشديد حدة هذا الصراع. فبضغط من المنافسة الالمانية والامريكية، على سبيل المثال، فقدت الصناعة البريطانية مواقعها. وهكذا كان نمو صناعة الولايات المتحدة حتمياً شأن ركود الصناعة البريطانية والفرنسية. وقد أخذت المراكز الصناعية للاقتصاد العالمي في الانتقال وكان قانون التطور الاقتصادي المتفاوت للبلدان المختلفة الذي يتسم به عصر الامبريالية، يفعل مفعوله.

كما أن من الهام أن نلاحظ أن التقدم الصناعي في الولايات المتحدة اعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد الاقتصادية للبلدان الأخرى. فلقد طبق في الولايات

المتحدة الكثير من الاختراعات التقنية ذات المنشأ الاوربي (بـريطـانيـة والمانيـة وروسية وغير ذلك). وكان رأس المال الاجنبي متحركا على نطاق واسع.

لقد كان دين الولايات المتحدة الخارجي يبلغ ١٥٠ مليون دولار في عام ١٨٤٣ وبلغ ٤٠٠ مليون في عام ١٨٦٠ ثم أزداد بسرعة إلى ١,٥ مليار دولار في عام ١٨٧٣ وملياربن في عام ١٨٨٠ و ٣,٣ مليارات في عام ١٨٩٩. واستوعب بناء السكك الحديد القسم الاعظم من رؤوس الاموال الاجنبية: ففي عام ١٨٨٠ بلغت الاستثمارات الاجنبية في السكك الحديد الامريكية ما قيمته ١,٥٣٥ مليار دولار. وحين اندلعت الحرب العالمية الأولى كان هناك ما قيمته ٥ إلى ٧,٥ مليارات دولار من السندات الامـريكيـة بـايـدي الاجـانـب - وفي مقـدمتهـم البريطانيون الذين بلغت رؤوس أموالهم ٧٥٥ مليون جنيه استرليني في عام ١٩١٣.

ومن المفهوم أن مثل هذا التدفق المكثف لرؤوس الأموال الأجنبية قـد عجـل بتطور صناعة الولايات المتحدة. إذ كان الامر سيتطلب زمناً طويلاً لمراكمة رؤوس الاموال هذه. وجرى تحفيز استيراد المعدات الصناعية. وبمعـونـة رؤوس الاموال الاجنبية اقيمت مؤسسات ضخمة على الطبيعة ومدت خطوط السكك الحديد على نطاق واسع. وبما أن الولايات المتحدة الامريكية كانت دولة مستقلة وقوية فأن استخدام رؤوس الاموال الاجنبية لم يقيدها باي حال لأن قاعدة البلاد الصناعية كانت متينة بما فيه الكفاية.

وقامت المصادر الاجنبية للايذي العاملة بدور هام أهمية استثنائية في بناء صناعة الولايات المتحدة. ولم يسبق أن نظم استغلال العمال الاجانب في أي مكان آخر على ذلك النطاق الواسع الذي نظم عليه في الولايات المتحدة. يضاف إلى ذلك أن المهاجرين كانوا يؤدون أشق الاعمال. ففي عام ١٩٠٠، على سبيل المثال، كان ذوو الاصول الاجنبية يشكلون ٤٤,٣ في المئة من عمال المناجم و ٦١,٢ في المئة إذا ما احتسب أيضاً الجيل الثاني من المهاجرين. وفي صناعة الحديد والفولاذ كانت

النسبتان تقربان من ٣٦ و ٦٣ في المئة على التوالي.

واعتزم الرأسماليون الامريكان، بوصفهم تجار رقيق تقليدين، أن يشتروا من الحكومة الفرنسية الرجعية رجال كوميونة باريس من الذين وقعوا بايديها. فلقد اقترح «المتنورون» من ممثلي طريقة الحياة الامريكية أن يرسل تيير زهاء ٥٠ ألف رجل من رجال الكوميونة إلى أمريكا للعمل في مناجم أريزونا.

وشهدت الفترة الممتدة من ١٨٥٠ إلى ١٨٨٠ هجرة مكثفة إلى الولايات المتحدة بوصول حوالي ٢,٥ مليون شخص كل عقد. وفي وقت لاحق، وبالتحديد في ثمانينات القرن التاسع عشر، تضاعف معدل تدفق المهاجرين الى ٥,٢ ملايين مهاجر. أما البلدان التي توافد منها المهاجرون فكانت في البداية بريطانيا وايرلندا والمانيا ثم حلت محلها الامبراطورية النمساوية ـ المجرية وروسيا وايطاليا. وفي تسعينات القرن التاسع عشر انحسر تدفق المهاجرين بعض الشيء لكنه ظل عالياً. وفي الفترة الممتدة من ١٨٩٠ إلى ١٩٠٠ وصل ٣,٨ ملايين شخص وكانت نسبة متزايدة من الوافدين الجدد تستقر في مدن الولايات الشرقية. واستحدثت شركات تجمع بين رأس المال الكبير وكبار المسؤولين لتشجيع العمال على الهجرة. وكانت تتعاقد على تزويد أصحاب المعامل بالايدي العاملة التي يحتاجونها من أوربا.

وعلى امتداد السنوات الاربعين الاخيرة من القرن التاسع عشر وصل الولايات المتحدة ما مجموعه ١٤ مليون مهاجر استقر كثيرون منهم في المدن. وهكذا كان نمو عدد سكان المدن أسرع من نمو سكان الريف. وفي الفترة الممتدة من ١٨٩١ إلى ١٩٠٩ وصل الولايات المتحدة ٢,٠٠٤,٠٠٠ شخص من روسيا وحدها.

لقد اتاح تدفق المهاجرين الهائل فرصا اقتصادية واسعة أمام أصحاب المعامل والمصانع. وتكونت سوق مركزية من الايدي العاملة وكان بالامكان استخدام ذلك لاقامة مؤسسات ضخمة بسرعة كبيرة.

وحدث انفجار سكاني. ففي الفترة الممتدة من ١٨٦٠ إلى ١٩٠٠ ازداد سكان الولايات المتحدة من ٣١,٢٤٣,٣٢١ إلى ٧٥,٩٩٤,٥٧٥ نسمة. وفي عام ١٩١٠ بلغ عدد السكان زهاء ٩٢ مليون نسمة. وكانت هـذه الزيـادة وثيقـة الارتبـاط بالهجرة. ومما له مغزاه أن اعداد سكان الولايات المتحدة الاصليين كانت تزداد ببطء شديد في بداية القرن العشرين. ففي انكلترا الجديدة، على سبيل المثال، لم يبلغ عدد الولادات إلاّ ٦٣ ـ ٦٥ ولادة سنوياً لكل الف امرأة في سن الحمل في حين كان الرقم بالنسبة لفرنسا ٨٦ ولادة وبالنسبة لالمانيا ١٤٥ ولادة. وكان لتحضر السكان علاقة بذلك.

ومع ذلك لم تكن للموارد الاقتصادية ذات المنشأ الاجنبي أهمية حاسمة رغم ما لعبته من دور كبير في المنجزات الصناعية للولايات المتحدة في مطلع القـرن. ومـن الطبيعي أن يثار السؤال عن سبب توجه المهاجرين ورؤوس الاموال إلى الولايات المتحدة على وجه التحديد. من الواضح أن الاجابة عن ذلك تتمثل في ظروف البلاد الملائمة لاستخدامهم وبذلك تكون الظروف الداخلية قد وفرت الاساس للنهوض الصناعي.

مع ذلك لم يكن ثمة ما هو خاص في هذه الظروف. وتركز المصادر البرجوازية على العوامل الجغرافية.

إن الموارد الطبيعية للولايات المتحدة لعبت، بالطبع، دوراً بالغ الاهمية. وكان لنجاحات البلاد الاقتصادية أساس جغرافي: فالشواطـىء المديـدة بشكـل استثنائي ـ إذ يبلغ طولها ١٨ ألف ميل ـ وفر افضليات كثيرة لتطوير الملاحة وصيد الاسماك والتجارة الخارجية وما إلى ذلك. وكانت حوالي الف مدينة من مدن البلاد تقع على طرق مائية تفضي إلى البحر، الامر الذي جعلها في وضع ملائم للغاية.

وكانت البحيرات وخاصة البحيرات الكبرى في الشمال (سوبيريـر، هـورون، ميشيغان، أري واونتاريو) التي ترتبط فيما بينها بانهر وقنوات صغيرة، ذات أهمية بالغة في اقتصاد الولايات المتحدة. فقد جعل ذلك من الممكن نقل الخامات من ولايات مينسوتا وميشيغان ووسكنسون مسافة تبلغ ١٥٠٠ـ ٢٠٠٠ كيلومتر إلى مكامن الفحم حول بيتسبرغ.

وكانت أراضي الولايات المتحدة مكسوة بالغابات التي قطعت احراشها بلا رحمة حتى نهاية القرن التاسع عشر. وقام المزارعون بتوسيع الأرض الزراعية على حساب الغابات. ومدت خطوط السكك الحديد على مساند خشبية واستخدمت الاخشاب على نطاق واسع لاغراض البناء.

وكانت ثروات الولايات المتحدة المعدنية ضخمة ومتنوعة حيث لم ينقصها من الموارد سوى املاح البوتاسيوم والقصدير. وكانت هناك مكامن غنية بالفحم والنفط وخامات الحديد والنحاس والرصاص والزنك والفوسفات والملح والصخور والصلصال والكبريت.

بيد أن الثروات الطبيعية كانت قد اكتشفت منذ أمد بعيد ولم تمت بصلة إلى خصوصيات الرأسمالية الامريكية. ولم تكتسب هذه الثروات أهمية اقتصادية إلا في مرحلة معينة من تطور القوى المنتجة ونعني بذلك أن الأسباب الاساسية للتقدم الصناعي كانت ذات طابع اقتصادي ـ اجتماعي وينبغي البحث عنها في الموارد الداخلية لاقتصاد الولايات المتحدة.

١ ـ لقد كان العامـل الحاسم انجاز ثـورة ١٨٦١ ـ ١٨٦٥. وأعطـت الحرب الاهلية نفسها دفعة للصناعة بخلق طلب كبير على الكثير من البضائع ورفع الاسعار بصورة حادة. وأصبح حينذاك بـالامكـان استغلال العبيـد السـود الاحـرار في المعامل. ونمت السوق المحلية واتسعت قاعدة الصناعة من المواد الاولية. ووفر

تطور الرأسمالية في الزراعة الشروط الزراعية اللازمة للتقدم الصناعي. وكان لالغاء عبودية المستعمرات الزراعية وانتصار الزراعة الرأسمالية اهميتها لصناعة البلاد.

٢ ـ نتيجة لانتصار أصحاب المعامل على أصحاب المستعمرات الزراعية أصبحت سياسة الولايات المتحدة التجارية ذات نزعة حمائية حادة. فقد فرضت رسوم كمركية إضافية على الاستيرادات إبان الحرب الاهلية وظلت تعريفة ١٨٦٤ الحمائية سارية المفعول عشرين عاماً. وفي عام ١٨٨٣ خفضت رسوم الاستيراد بنسبة ٥ في المئة. ثم رفع قانون مكانلي في عام ١٨٩٠ أجمالي نسبة التعريفة من ٣٨ إلى ٤٩,٥ في المئة. وبعد ذلك بسنوات قليلة (١٨٩٤) أدى انتصار الديمقراطيين إلى تخفيف الحماية. وخفضت الرسوم بموجب قانون ولسن إلى ما متوسطه ٣٩,٩ في المئة واعتبر الصوف والنحاس والاخشاب من السلع المعفية من الرسوم. ولكن في عام ١٨٩٧ مرر الجمهوريون قانون دنغلي رافعين متوسط رسم الاستيراد إلى ٧٥ في المئة.

وكانت هذه الحواجز الكمركية قد حمت السوق المحلية من المنافسة الاجنبية ومكنت أصحاب المعامل من نهبها بلا معوقات. واليوم يطالب عملاء الامبرياليين الامريكان بأن تفتح البلدان الضعيفة اقتصادياً أسواقها وترفع جميع الحواجز الكمركية متناسين أن الولايات المتحدة الاميركية نفسها شيدت صناعتها بحماية الحواجز الكمركية.

٣ ـ نتيجة لهزيمة أصحاب المستعمرات الزراعية مال نهب ثروات الأرض لصالح الصناعة والسكك الحديد أكثر من ذي قبل. وشكلت الأرض والمضاربة بالعقارات احتياطياً كبيراً لتطور البلاد الصناعي.

وفي خمسينات وستينات القرن التاسع عشر أكتسب نهب ملوك السكك الحديد

للأرض في الولايات المتحدة نطاقا ضخما بمشاركة نشيطة من الكونغرس الذي خصص ١٥٨ مليون فدان لشركات السكك الحديد في غضون العقدين المذكورين. يضاف إلى ذلك أن ولايات مختلفة خصصت لها أكثر من ١٦٧ مليون فدان. واحتسب أن قيمة الأرض التي حصلت عليها شركات السكك الحديد مجاناً تبلغ ٣٣٥ مليون دولار يضاف إليها دعم مالي مجموعه ٧٠٧ ملايين دولار. ونتيجة لذلك كانت الحكومة قد غطت بحلول ١٨٧٠ زهاء ٦٠ في المئة من تكاليف مد خطوط السكك الحديد. وكانت الشركات تنهب الدولة بتقديم حسابات مزورة. فإن شركة كروكر، على سبيل المثال، كانت تحصل في المتوسط على ضعف مصروفاتها عن كل ميل تمده من خط سنترال باسيفيك. واستخدم الرأسماليون حتى قانون الاستيطان الصادر في ١٨٦٢ لنهب أراضي الدولة. فقد حصل أصدقاء رجال الكونغرس بالرشاوي على مساحات واسعة من الأرض وما فيها من معادن.

لقد استخدمت الأرض في بلدان أخرى أيضاً لإقامة صناعة واسعة النطاق (على سبيل المثال في روسيا وخاصة في الاورال) ولكن بدرجة أقل.

٤ ـ استخدمت الولايات المتحدة البناء الجديد استخداماً واسعاً في نهاية القرن الماضي، شأنها شأن المانيا وروسيا. ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر شيد عدد قليل نسبياً من المؤسسات الصناعية التي كان أغلبها في صناعات النسيج وتعبئة اللحوم والطحين. أما الآن فقد ارتدت الصناعة الثقيلة اهمية أساسية، بما في ذلك نشوء فروع جديدة (النفط والهندسة العامة والهندسة الكهربائية والصناعة الكيمياوية)، تعين أنشاء مؤسسات كبيرة لها. ولم يكن عبء المعدات العتيقة ثقيلاً على الولايات المتحدة كما كان على بريطانيا. إذ كان من الطبيعي أن تجهز المنشآت الضخمة للصناعة الثقيلة باحدث التكنولوجيات مستفيدة من آخر المنجزات المتحققة في تطور التكنولوجيا الصناعية.

٥ ـ حتى التغيرات التي حدثت في بنية الصناعة العالمية اثبتت أنها كانت لصالح

الولايات المتحدة. فقد انتقل مركز ثقل التصنيع الرأسمالي بصورة متزايدة إلى الصناعة الثقيلة وكانت لدى الولايات المتحدة لهذا الغرض مكامن ضخمة من الخامات المعدنية والنفط والفحم الحجري وغيرها. وأكتسبت هذه الموارد الطبيعية حينذاك أهمية اقتصادية بالغة. فلقد آن أوانها وبذلك احرزت الولايات المتحدة افضلية كبيرة على بلدان كثيرة. ذلك أن انعدام النفط أضعف مواقع بريطانيا وفرنسا والمانيا والموارد الطبيعية كانت بوجه عام نادرة في إيطاليا واليابان. وفي روسيا كانت القيصرية وسيادة طبقة النبلاء تعيقان استخدامها.

٦ ـ إن الكلفة الباهظة للايدي العاملة حفزت الاختراع. ونما عدد براءات الاختراع بوتيرة متسارعة منذ نهاية القرن الثامن عشر: ففي الفترة الممتدة من ١٧٩٠ إلى ١٨٠٠ منح منها ٢٧٦ براءة وفي الفترة الممتدة من ١٨٤٠ إلى ١٨٥٠ منحت ٦٤٨٠ براءة اختراع وفي الفترة الممتدة من ١٨٩٠ إلى ١٩٠٠ المبردة (١٨٦٨)، التلفون (١٨٧٦)، الفونوغراف (١٨٧٧)، المصباح الكهربائي (١٨٧٨)، اللاينو (١٨٨٠)، الفلم الفوتوغرافي (١٨٨١)، التيار المتناوب (١٨٩٢)، السينما (١٨٩٣)، الجرار (كيتربلار) (١٩٠٠)، السيارة (١٩٠٣) وغيرها. وكان المصباح الكهربائي قد ظهر أولاً في روسيا ولكن الامريكان تميزوا دائماً بالقدرة على الابتكار فعلاً، لا لأسباب بيولوجية وإنما لاسباب اقتصادية بطبيعة الحال.

وفي بداية القرن العشرين أخذت الحفارة البخارية تحل محل العمل العضلي في المناجم المفتوحة في مناطق الولايات المتحدة الغنية بالمعادن. ولتكثيف الملاحة في أشهر الصيف نُظم التحميل المؤتمت في مرافىء خاصة. ونتيجة لذلك أصبح تحميل سفينة بـ ٥٠٠٠ ـ ١٠,٠٠٠ طن من الخامات المعدنية لا يستغرق إلا ساعات قليلة. وفي عام ١٩٠٠ بدأ نصب المعدات في موانىء البحيرات السفلى لنقل الخامات نقلا مؤتمتا

إلى منصات السكك الحديد حيث كان نقل ٧٠٠ طن يستغرق ساعة واحدة فقط.

٧ ـ قام تخصص المصانع والعمال بدور نشيط في تطوير صناعة الولايات المتحدة. وقد رُفع هذا التخصص إلى درجة أعلى مما في البلدان الأخرى. ومارس التخصص في الزراعة تأثيراً محدداً بعد أن مد جذوراً عميقة ومبكرة في الولايات المتحدة.

وتعطي مجازر شيكاغو صورة واضحة عن تقسيم العمل الدقيق في صناعة اللحوم. ففي احدى هذه المجازر كان ١٥٧ شخصاً يضطلعون في عام ١٩٠٥ بمهمة الذبح (من دون احتساب العمليات المساعدة) منجزين ما مجموعه ٧٨ عملية، كل عملية منها مخصصة حصراً لعامل معين بحيث يمكن تصنيع ١٠٠٠ رأس في يوم عمل من عشر ساعات.

٨ ـ إن توفر سوق محلية كبيرة وواسعة عمل الكثير لتوجيه صناعة الولايات المتحدة نحو الانتاج واسع النطاق وتوحيد الانتاج حتى وإن كان على حساب النوعية. فقد كانت العيوب تغطى بالزيادة في حجم الانتاج.

وكانت بدايات تقييس الانتاج قد لاحت منذ عام ١٨٤٨ وبحلول عام ١٨٥٠ تبدت في معمل سنغر لمكائن الخياطة. ثم ظهرت لاحقاً في صناعة الاسلحة وما إلى ذلك. وفي النصف الثاني من القرن ظهرت في الاسواق العالمية بضائع أمريكية كثيرة تتوفر لها قطع غيار (مكائن الخياطة، الالات الطابعة، المحركات، الحاسبات الاوتوماتيكية، مكائن النسيج والجلود) وطبق مبدأ التقييس حتى في بناء الجسور.

٩ ـ لا ريب في أن ما اتسمت به الولايات المتحدة من تركيز واسع للانتاج في عصر الامبريالية قد عجل بتطور صناعتها. فظهر الانتاج الواسع النطاق الذي

كانت افضلياته واضحة بجلاء. وأصبح من الممكن تخفيض تكاليف الانتاج. واثبتت الصناعة الامريكية كونها ذات قدرة تنافسية أعلى وتستطيع انتاج كميات ضخمة من البضائع الرخيصة. وقامت الشركات المساهمة بدور كبير. ومن حيث التركيز تخطت الولايات المتحدة كلا من بريطانيا وفرنسا والمانيا محتلة المرتبة الثانية بعد روسيا. وكانت النتيجة ظهور الاحتكارات التي عرقلت التقدم التقني وشددت الطفيلية فكان أثر تركز الانتاج في الصناعة متناقضاً وذا وجهين.

١٠ - واكتسب نظام الاعتصار في استغلال العمال، الذي اتسمت به الصناعة الامريكية أهمية استثنائية. فقد كان منجم ذهب حقيقياً لاصحاب المعامل والمصانع. ولم يبلغ استغلال العمال في أي مكان ما بلغه من بشاعة في الولايات المتحدة، كما يتضح من الزيادة الاستثنائية في شدة العمل التي كانت تزيد ٣ إلى ٥ مرات على شدتها في البلدان الاخرى. وتحققت الزيادة في انتاجية العمل بواسطة استخدام الايدي العاملة استخداماً لصوصياً. وكان رأسماليو الولايات المتحدة يعتصرون من نظام العمل الأجير أكثر مما يعتصره رجال الأعمال في البلدان الأخرى. واصبح نظام الاعتصار سمة مميزة لطريقة الحياة الامريكية. ورفع حجم الانتاج باستغلال العمال استغلالاً بشعاً أسفر عن نتائج خطيرة، وازداد ملوك الفحم واباطرة الحديد والفولاذ ثراء على ثراء بسرعة مطردة أكثر فأكثر. لقد كانت قوانين الرأسمالية القاسية تعمل بلا معوقات في الولايات المتحدة.

وتحدث ماركس في مقدمته لـ «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» عن الولايات المتحدة بوصفها «أحدث أشكال المجتمع البرجوازي» [٣٤]

---

(٣٤) كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٧، ص ٢١٠.

٥ ـ نمو الصناعة

تجلى نمو الصناعة المكثف في الولايات المتحدة في عصر الامبريالية بأكثر الأشكال تنوعاً. ويتحدث المؤرخون البرجوازيون حتى عن قيام ثورة صناعية، ولكن من دون مبررات حقيقية لذلك. فمثل هذه الثورة قامت في النصف الأول من القرن التاسع عشر حين حل المعمل محل المانيفاكتورة. أما الأن فقد أخذ النظام المعملي يبسط هيمنته. ولوحظ نمو الانتاج نموا كميا في أطار الأشكال الاقتصادية القديمة. وأخذ النظام الرأسمالي يرفع القوى المنتجة إلى مستواه. ونشأت الرأسمالية الاحتكارية ولكن نشوءها كان عضوياً من دون أية ثورة.

وكان اسطع تعبير عن النهوض الصناعي للولايات المتحدة بناء السكك الحديد الذي أنجز على نطاق واسع ولكن بعض الكتاب يبالغون في تقدير دورها زاعمين أن تاريخ الولايات المتحدة وقت ذاك يتجسد في ذلك ولا شيء سواه.

وبعد الحرب الاهلية تخطى بناء السكك الحديد نمو الصناعة التحويلية رغم أنها أيضاً كانت تتطور بسرعة كبيرة. ففي الفترة الممتدة من ١٨٦٠ إلى ١٨٧٠ ازداد طول خطوط السكك الحديد في الولايات المتحدة بنسبة ٨٠ في المئة. وفي سبعينات القرن لوحظت زيادة أخرى بنسبة ٨٠ في المئة. واستمر مد خطوط السكك الحديد فيما بعد بوتيرة استثنائية، على الرغم من أن الأزمات الاقتصادية كانت تعطل بناءها بصورة دورية. وبحلول عام ١٩٠٠ كان لدى الولايات المتحدة زهاء ٢٠٠ ألف ميل (٣٠٠ ألف كيلومتر) من خطوط السكك الحديد.

وكان لينين قد لاحظ المقياس الضخم لبناء السكك الحديد في الولايات المتحدة حين وصف التطور المتفاوت للبلدان الرأسمالية في عصر الامبريالية. وأشار إلى أنه في الفترة الممتدة من ١٨٩٠ إلى ١٩١٣ ازدادت شبكة خطوط السكك الحديد

الامـريكيـة بنسبـة ١٤٣ في المئـة (مـن ٢٦٨ ألـف كيلـومتر إلى ٤١١ ألـف كيلومتر) [٣٥].

وكانت هناك عوامل كثيرة لصالح بناء السكك الحديد بصورة مكثفة في الولايات المتحدة: الأراضي الشاسعة، البضائع الوفيرة، التقسيم الجغرافي للعمل في الزراعة، تركز الصناعـة في الولايـات الشرقيـة، عمليـة الاستعمار، مـواد البنـاء الرخيصة (الاخشاب)، تطور صناعة الحديد والفولاذ والمعادن غير الحديدية، توزيع الأراضي مجاناً، تدفق رؤوس الاموال الاجنبية، تركـز خطـوط السكـك الحديد وغير ذلك. وقد استخدم ملوك السكك الحديد الذين سرعان ما أثروا ثراءاً فاحشاً هذه الفرص على نطاق واسع. فمدت خطوط السكك الحديد في أماكن لم توجد فيها مستوطنات تحسبا لاستعمارها اللاحق وإن أتضح فيما بعد أن بعض الخطوط كانت غير مربحة فتم اغلاقها. إن تاريخ بناء السكك الحديد في الولايات المتحدة يعطي مثالاً واضحاً على النهـب الرأسمالي والقـرصنـة الحقيقيـة والفوضى والابتزاز. ولكن بعد أن انجز بناء السكك الحديد أخذت تمارس تأثيراً إيجابيا في تطور البلاد الاقتصادي وعجلتـه بـدرجـة كبيرة. وأصبحـت أسـواق الولايات الشرقية في متناول مزارعي الغـرب. وازدادت الوشـائـج الاقتصـاديـة الداخلية كثافة باطراد محكمة ربط البلاد وقاطعة الطريق على الانفصالية. وحققت السكك الحديد للبلاد وحدتها الاقتصادية إلى جانب التوسع الاقتصادي. وجرى تسريع نمو الاطراف المستعمرة لتصبح جزءاً مكوناً من المناطق المتروبوليتانية (المراكز). وبدأت فوارق البنية الاقتصادية تمحى بين الشرق والغرب والجنوب. وأخذت الصناعة تنتقل غرباً وجنوباً مـزودة الولايـات المتحـدة بـاحتيـاطيـات اقتصادية ضخمة.

---

(٣٥) انظر: ف. أ. لينين، «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية»، مصدر سابق، ص ٢٧٤.

وخلق بناء السكك الحديد طلباً هائلاً على القضبان والقاطرات والعربات محفزاً بذلك تطور الصناعة الثقيلة. ولم تعد هناك أية صعوبة في نقل المواد الأولية الصناعية أو البضائع المصنعة مسافات بعيدة. وهكذا لم يكن بناء السكك الحديد انعكاسا للتوسع الصناعي فحسب بل وأحد العوامل التي تقف وراءه أيضاً. وشرعت الصناعة تنمو على أساس الموارد الداخلية. وإذ كانت الصناعة توفر الشروط المادية اللازمة لبناء السكك الحديد أخذت هي نفسها تنمو بفعل تأثير هذا البناء. وارتبط نمو الصناعة ارتباطاً لا ينفصم بزيادة الاستثمار حيث كان رأس المال القوة المحركة وراء توسعها.

وفي عام ١٨٥٩ قدرت قيمة رأس المال الثابت الموظف في الصناعة بـ ١,٠١٠ مليار دولار، وفي ١٨٦٩ بـ ١,٦٩٥ مليار وفي ١٨٩٩ بـ ٨,٩٧٥ مليارات وبحلول عام ١٩١٤ بلغت ٢٢,٧٩١ مليار دولار.

وفي الفترة الممتدة من ١٨٦٠ إلى ١٩٠٠ كانت الصناعات الاستخراجية هي الاسرع نمواً حيث الاستثمار فيها أكثر من ٢٠ مرة في الفترة الممتدة من ١٨٦٠ إلى ١٨٨٠.

وازدادت باطراد حاجة الصناعة الناهضة إلى الايدي العاملة فارتفع عدد العمال الصناعيين في الولايات المتحدة بوتيرة متسارعة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ففي عام ١٨٥٠ كان عددهم يبلغ ٩٥٧ ألف عامل ولكنه غي غضون عشرين عاماً بلغ ٢,٠٥٣,٠٠٠ عامل وتضاعف عددهم في العقدين التاليين وفي عام ١٨٨٠ بلغ ٤,٢٥١,٠٠٠ عامل. وشهد العقد الأخير من القرن زيادة تقرب من ٥٠ في المئة في عدد العمال حيث بلغ ٦,٣٠٦,٠٠٠ عامل في ١٩٠٠ و ٦,٦١٥,٠٠٠ عامل بحلول عام ١٩٠٩.

وتحملت الطبقة العاملة عبء بناء السكك الحديد والمعامل والمصانع باكمله.

وخلق العمال بكدحهم وحده ما كان الرأسماليون يضاربون به فيما بعد من كميات هائلة من البضائع الصناعية.

وبعد الحرب الاهلية بدأ عدد المؤسسات الصناعية يزداد في الولايات المتحدة. ففي عام ١٨٥٠ كان عددها يبلغ ١٢٣ ألف مؤسسة (بضمنها الصناعات الريفية ومؤسسات البناء) وفي عام ١٨٧٠ ـ ٢٥٢ ألف مؤسسة وفي عام ١٨٩٠ ـ ٣٥٥ ألف مؤسسة وفي عام ١٩٠٠ ـ ٥١٢ ألف مؤسسة.

وأصبحت معداتها ذات كفاءة متزايدة. ففي الصناعة التحويلية ازدادت قدرة المحركات في الفترة من ١٨٩٩ إلى ١٩١٩ من ١٠ ملايين حصان إلى ٢٩,٢ مليون حصان. وإن هذه الزيادة في مد المؤسسات الصناعية بالكهرباء جعلت من الممكن رفع حجم الانتاج بدرجة حادة. ومما له مغزاه أن عدد المؤسسات لم يرتفع في هذه السنوات إلا من ٢٠٥ الاف مؤسسة إلى ٢١٠ الاف مؤسسة.

وثمة أرقام بالغة الدلالة على دينامية الانتاج الصناعي في الولايات المتحدة. فقد ازدادت كمية الفحم المنتج في البلاد خلال السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن التاسع عشر، من ٢٩ مليون طن إلى ٢,٦٧٢ مليار طن والحديد الزهر الصب من ١,٦ مليون إلى ١٣,٧ مليون طن والفولاذ من ٦٨ ألف إلى ١٠,١٨٨,٠٠٠ طن والنحاس من ١٢,٠٠٠ إلى ٢٧١,٠٠٠ طن. ولاحقا، في مطلع القرن العشرين، استمر الانتاج الصناعي في النمو نمواً متسارعاً: ففي الفترة الممتدة من ١٩٠٠ إلى ١٩١٤ ازداد انتاج الاسمنت بنسبة ٤٠٦ في المئة وانتاج النفط بنسبة ٣١٧ في المئة وانتاج الفولاذ بنسبة ١٣١ في المئة وانتاج النحاس بنسبة ٨٩ في المئة وانتاج الحديد الزهر بنسبة ٦٩ في المئة وانتاج الفحم بنسبة ٩٠ في المئة. وفي عام ١٩١٣ صهر ٣٠,٨ مليون طن من الحديد الزهر و ٣١,٣ مليون طن من الفولاذ واستخرجت ١٠,٤ مليارات غالون من النفط وصنعت ٥,٨ ملايين بالة قطن.

وفي مطلع القرن العشرين أدى نطاق البناء الواسع إلى زيادة استثنائية في انتاج الاسمنت: فلقد كان في عام ١٩٠٠ يبلغ ١٧,٢ مليون برميل لكنه بلغ ٩٢,٢ مليون برميل في عام ١٩١٣.

وكان مد خطوط أنابيب النفط قد اكتسب نطاقاً واسعاً منذ بداية القرن: ففي عام ١٩١٧ بلغ أجمالي طولها ٤٠ الف ميل.

صحيح أن تطور التكنولوجيا اقترن بانخفاض أسعار البضائع الصناعية ولكن نمو الانتاج اجمالاً عوض ذلك بسخاء حيث ازداد أجمالي قيمته الكلية. فلقد ازدادت قيمة انتاج الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة من ١,٩ مليار دولار في ١٨٦٠ إلى ٤,٢ مليارات في ١٨٧٠ واستمرت في الازدياد.

وفي عام ١٨٧٩ قدرت قيمة الانتاج في الصناعة التحويلية بـ ٥,٣٦٩ مليارات دولار وفي ١٨٩٩ بـ ١١,٤٠٦ مليار دولار (بما في ذلك الصناعة الريفية والبناء).

وفي بداية القرن العشرين ازدادت قيمته بسرعة وفي ١٩٠٩ بلغ ٢٠,٦٧٢ مليار دولار (باستثناء الصناعة الريفية أو البناء). وازدادت في العقد الأول من هذا القرن بنسبة ٨١,٢ في المئة وفي عام ١٩١٤ بلغت ٢٤,٢٤٦ مليار دولار يجب أن تضاف إليها قيمة انتاج الصناعة الاستخراجية (الفحم وخامات الحديد بالدرجة الرئيسية). وقدرت هذه في ١٩١٤ بـ ٢,١١ مليار دولار.

وارتباطاً بنمو الصناعة المكثف حدث تغيير حاد في نصيبها من اقتصاد الولايات المتحدة.

ففي الفترة الممتدة من ١٨٥٠ إلى ١٨٦٠ كانت لانتاج الزراعة والصناعة الامريكية قيمة متساوية من الناحية العملية ولكن بعد عشرين عاماً (في ١٨٨٠)

كانت قيمة الانتاج الصناعي ضعف قيمة إنتاج الزراعة وفي ١٩٠٠ بلغت ثلاثة أضعافها.

ولكن يجب أن تؤخذ في الحسبان حقيقة أن الاحتكارات حدت من انخفاض اسعار البضائع الصناعية في حين أن المزارعين لم يكونوا قادرين على الحد منها بالنسبة لانتاجهم. يضاف إلى ذلك أن استمرار الازمة الزراعية امداً طويلاً للغاية تسبب في انخفاض قيمة المنتوج الزراعي بشكل خطير ولذلك فإن مؤشرات القيمة لا تعطي فكرة عن التناسب الحقيقي بين الزراعة والصناعة. لكنها تعكس الاتجاه الرئيسي.

ولاحظ لينين تحضر السكان المكثف في الولايات المتحدة في عصر الامبريالية. ففي عام ١٨٨٠ كانت نسبة سكان المدن ٢٩,٥ في المئة وفي عام ١٨٩٠ - ٣٩,١ في المئة وفي ١٩٠٠ - ٤٠,٥ في المئة وفي ١٩١٠ - ٤٦,٣ في المئة. وكان نمو سكان المدن أسرع في كل مكان من نمو سكان الريف. ففي الفترة الممتدة من ١٩٠٠ إلى ١٩١٠، على سبيل المثال، لم يزدد عدد سكان الريف في مناطق الشمال الصناعي إلا بنسبة ٨,٩ في المئة فيما ازداد سكان المدن بنسبة ٢٩,٨ في المئة. وفي الجنوب الذي يتسم بملكية العبيد كانت النسبتان ١٤,٨ و ٤١,٤ في المئة على التوالي وفي الولايات الغربية ٤٩,٧ و ٨٩,٦ على التوالي.

وفي عام ١٩١٠ بلغ عدد المستخدمين في الزراعة الامريكية ١٢,٦ مليون شخص وفي الصناعة ١٠,٦ ملايين وفي التجارة ٣,٦ ملايين وفي النقل ٢,٦ مليون وفي التعدين ٩٦٤ ألف شخص. ولكن الكثير من السكان الصناعيين كانوا يعيشون في قرى فلم يكن عدد سكان المدن إلا ٤٢,٦ مليون نسمة في حين كان عدد سكان الريف ٤٩,٣ مليون نسمة.

وفي عام ١٩١٤ كانت بنية الصناعة في الولايات المتحدة مثيرة للاهتمام إلى حد بعيد: فمن حيث قيمة الانتاج كانت المرتبة الأولى للصناعة الغذائية التي كانت قيمة انتاجها تبلغ ٤,٨ مليارات دولار وتشكل ١٩,٩ في المئة من أجمالي الانتاج الصناعي في البلاد. وتليها بالمرتبة الثانية صناعة النسيج (٣,٤ مليارات دولار و ١٤,١ في المئة) ثم صناعة الفولاذ (٣,٢ مليارات دولار و ١٣,٣ في المئة). وكانت قيمة الانتاج الكيمياوي ملياري دولار وقيمة صناعة الأخشاب ١,٥ مليار دولار وقيمة صناعة الورق ١,٤ مليار.

ويعني هذا أن بنية الصناعة الامريكية كانت تتغير تغيراً متناقضاً للغاية: فلقد كان النمو المتسارع للصناعة الثقيلة يزيد نصيبها بدرجة كبيرة ولكن بسبب التطور الواسع للزراعة في الوقت نفسه حافظت الصناعة المرتبطة بها على أهميتها. وأثبتت بنية الانتاج الصناعي التي تكونت في الفترة السابقة كونها بنية راسخة تماماً.

وفي حقبة الامبريالية تطور تطوراً كبيراً تصنيع المنتوج الزراعي في المعامل. ففي عام ١٩١٤ قدر انتاج الصناعة الحيوانية بـ ١,٦ مليار دولار. وفي شيكاغو وسانت لويس وكنساس ستي وغيرها من المدن أنشئت مجازر ضخمة كانت الذبائح تسلخ فيها بطرق ميكانيكية. وأقيمت مؤسسات مساعدة لتصنيع الفضلات. وكانت صناعة الطحين ذات أهمية بالغة حيث بلغت قيمة انتاجها ٨٧٧ مليون دولار في عام ١٩١٤. وكانت صناعة التعليب الجديدة حينذاك تتطور تطوراً متسارعاً ولا سيما في كاليفورنيا. ففي الفترة الممتدة من ١٩٠٠ إلى ١٩١٤ ارتفعت قيمة انتاجها من ١٥٧ مليون إلى ٢٤٣ مليون دولار.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر حدثت تغيرات كبيرة في توزيع الصناعة الجغرافي حيث أصبح الغرب الاوسط مركزاً صناعياً رئيسياً. ففي عام ١٨٥٠ كان مركز الصناعة في بنسلفانيا ولكنه انتقل في نهاية القرن ٣٥٠ كيلومتراً

باتجاه الغرب إلى أوهايو. وفي الوقت نفسه بدأ تطور الجنوب صناعياً في ثمانينات وتسعينات القرن التاسع عَشر مؤدياً إلى زيادة بنسبة ٢٥٠ في المئة في قيمة الانتاج الصناعي في الولايات الجنوبية. وفي هذه الاثناء ازداد اجمالي انتاج البلاد من حيث القيمة بنسبة ١٥٠ في المئة في الفترة الممتدة من ١٨٨٠ إلى ١٨٩٠.

ولكن في بداية القرن العشرين كانت الولايات الشرقية لم تزل ذات أهمية بالغة للصناعة التحويلية. ففي عام ١٩١٤، على سبيل المثال، كانت أربع من هذه الولايات (نيويورك، ماساشوسيتس، نيوجرسي وبنسلفانيا) تشكل ٤٠ في المئة من أجمالي الصناعة التحويلية (٩,٦ مليار دولار من قيمة أجمالية مقدارها ٢٤,٢ مليار دولار). وأخذ انتاج الصناعة التحويلية يزداد بوتيرة متسارعة في الولايات المتشاطئة شمالي الاطلسي. ففي عام ١٩٠٤ بلغت قيمة انتاجها ٧,٢ مليارات دولار وفي ١٩١٤ بلغت قيمته ١٠,٤ مليارات دولار. ولكن مركز الصناعة الاستخراجية انتقل إلى الغرب وفي ١٩٠٩ لم تكن الولايات المتشاطئة شمالي الاطلسي (وفي مقدمتها بنسلفانيا) تنتج إلا ٢٩,٩ في المئة من الناتج الاجمالي.

ومما يثير الاهتمام أن مركز الصناعة الحيوانية أيضاً أخذ ينتقل باتجاه الغرب. ففي البداية كان مركزها في شيكاغو وانتقل في وقت لاحق إلى كنساس ستي ثم إلى سانت لويس واستقر أخيراً في أوهايو. وفي عام ١٩٠٥ كانت نيويورك تحصل على ٧٥ في المئة من لحومها من الغرب.

وأخيراً ينبغي أن نلاحظ أنه في أعقاب الحرب الاهلية بدأ نصيب الولايات المتحدة من الانتاج الصناعي في العالم يزداد بوتيرة متسارعة: ففي عام ١٨٦٠ كان ١٥ في المئة وكانت البلاد تحتل المرتبة الرابعة ولكنه في الفترة الممتدة من ١٨٩٦ إلى ١٩٠٠ ازداد إلى ٣٠ في المئة واصبحت الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى. وفي عام ١٨٦٠ لم يكن نصيب الولايات المتحدة إلا ٩,٩ في المئة من الفحم الحجري

المستخرج و ٨,٣ في المئة من الحديد المصهور. ولاحقاً، في الفترة الممتدة من ١٨٨١ إلى ١٨٩٠ بلغ نصيبها من الفحم المستخرج ٢٦,٢ في المئة وبلغ ٣٨,٤ في المئة في الفترة الممتدة من ١٩١١ إلى ١٩١٣. وفي هذه السنوات ازداد نصيب الولايات المتحدة من الحديد المصهور من ٢٦ إلى ٣٩,٦ في المئة ومن الفولاذ من ٣٠,٩ إلى ٤١,٨ في المئة ومن القطن المصنع من ٢٤,٣ إلى ٢٧ في المئة.

وبحلول ١٩١٢ كانت الولايات المتحدة تستخرج زهاء ٥٥ مليون طن من خامات الحديد في حين كان الرقم بالنسبة لألمانيا ٣٣ مليون طن ولبريطانيا ١٣,٧ مليون، ولفرنسا ١٨,٧ مليون طن. وكان إجمالي انتاج العالم حينذاك ١٥٢ مليون طن.

وابتداء من نهاية القرن التاسع عشر اصبحت الولايات المتحدة القوة الصناعية الأولى. وكانت قيمة انتاجها الصناعي ضعف قيمة انتاج بريطانيا في مطلع القرن. وقد تخلفت بريطانيا وفقدت دورها بوصفها «معمل العالم». وكان هذا أمراً محتوماً لأن قيمة الانتاج المتحقق في الولايات المتحدة تضاعفت ١٨ مرة في الفترة الممتدة من ١٨٥٩ إلى ١٩١٤. وكانت الصناعة البريطانية بكل بساطة عاجزة عن اللحاق بها.

ولكن كما سبقت الاشارة إليه، لم يكن نمو الانتاج الصناعي نمواً متسارعاً في بداية القرن يقتصر على الولايات المتحدة وحدها. فلقد كانت الصناعة تنمو نمواً متسارعاً في المانيا وروسيا واليابان أيضاً. وفي وقت لاحق تقدمت معدلات نمو التصنيع الاشتراكي بفارق بعيد حتى على أسرع معدلات نمو التصنيع الرأسمالي. ففي غضون فترة لا تزيد على ٤٠ عاماً، عوضاً عن ٥٥ عاماً، ازداد حجم الانتاج الصناعي السوفيتي ٣٣ مرة مؤكداً بوضوح تفوق الاشتراكية الاقتصادي على الرأسمالية، بما في ذلك الرأسمالية الامريكية.

٦ ـ دكتاتورية الاحتكارات

في الفترة التي يتناولها البحث، ١٨٦١ ـ ١٩١٧، حدث تغير جذري في بنية الرأسمالية في الولايات المتحدة شأنها شأن بلدان الرأسمالية الاحتكارية الأخرى.

وكانت الرأسمالية الاحتكارية قد بسطت هيمنتها في الولايات المتحدة منذ بداية القرن العشرين، كما أكد لينين بطريقة فذة في مؤلفه «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية». واكتسبت التغيرات البنيوية في الاقتصاد الرأسمالي أهمية تاريخية كبرى. فلقد بدأت حقبة جديدة في تاريخ الرأسمالية. واصبح انتصار الرأسمالية الاحتكارية حتمياً في الولايات المتحدة أيضاً. وهذا دليل آخر على أن تطور البلاد لم يكن فريداً من نوعه بأي حال. فالواقع أن الولايات المتحدة وأكبت الرأسمالية العالمية بل إن سيطرة الاحتكارات في هذه الجمهورية الواقعة عبر الاطلسي كانت أكمل من سيطرتها في أي مكان آخر. واصبحت الولايات المتحدة بلد التروستات التقليدي وفيها ظهر أكثر أشكال الرأسمالية الاحتكارية تطوراً. واقيمت دكتاتورية الاحتكارات التي لا يسترها الإطلاء ذو أشكال مختلفة من الديمقراطية البرجوازية. وأصبحت الولايات المتحدة وطن الاوليجاركية المالية بسياساتها اللصوصية.

غالباً ما يربط الاقتصاديون البرجوازيون ظهور الاحتكارات بنزعة الحماية وتأثير الازمات الاقتصادية والتنافس على مصادر المواد الاولية والاسواق الاجنبية ولكن هذه العوامل لم تفعل أكثر من التعجيل بنشوء الرأسمالية الاحتكارية. وكما بيَّن لينين فإن هذه العملية كانت تستند إلى تطور القوى المنتجة وتركز الانتاج. وتاريخ الولايات المتحدة دليل مقنع على ذلك.

ومنذ اندلاع الحرب الاهلية ازداد زخم تركز رأس المال والانتاج. وعلى هذا الاساس قال أحد الرأسماليين (دانييل درو) في وقت لاحق وهو يصف الوضع إبان

الحرب الاهلية، إن الصيد كان جيداً في المياه العكرة وقت ذاك. وعمل النطاق الهائل لبناء السكك الحديد وتطور الصناعة المتسارع على تشديد التركز في السنوات اللاحقة.

وفي أثناء أزمة ١٨٧٣ والسنوات اللاحقة تسارع تمركز رأس المال بدرجة كبيرة. وإذ استغل روكفيلر الفوضى الاقتصادية وتعدد حالات الافلاس عمد إلى اقصاء ما يربو على مئة منافس من منافسيه. وأصبح جون بيربونت مورغان أكبر الصيارفة على الاطلاق. واستحوذ هنري كلاي فريك على منطقة كونيلزفيل الغنية بالفحم بأكملها. وأثرى جيمس جيروم هل وهنري فيلارد وادوارد هنري هاريمان.

كما أن تركز الانتاج الصناعي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان يعني نمو عدد المؤسسات الصناعية في الولايات المتحدة نمواً أبطأ من نمو قيمة انتاجها ففي عام ١٩٠٠ كان عدد المحالج في صناعة القطن حتى أقل من عددها في عام ١٨٥٠. وفي الوقت نفسه انخفض عدد المعامل الميتالورجية في الفترة الممتدة من ١٨٧٠ إلى ١٩٠٠

لوحظ في نهاية القرن الماضي تركيز شديد لانتاج قضبان السكك الحديد وكان ذلك يرتبط أرتباطاً مباشراً بالنمو الهائل في حجم الانتاج. ففي الفترة الممتدة من ١٨٧١ إلى ١٨٨٠ ازداد الانتاج من ٣٤,٠٠٠ إلى ٨٠٠,٠٠٠ طن في حين لم يزد عدد المعامل إلا من ٩ إلى ١١ معملا. وفي عام ١٨٩٠ انتج مليونان من قضبان السكك الحديد ولكنها انتجت بالدرجة الرئيسية في سبعة معامل ضخمة فقط (٩٥,٦ في المئة).

وفي صناعة تعبئة اللحوم بسطت «ست كبيرات» من الشركات سيطرتها ابتداء من مطلع القرن العشرين. ولم تكن لدى هذه الشركات اسرار تكنولوجية

أو احتكار للمواد الاولية أو براءات اختراعات ولكنها كانت تمتلك مؤسسات ضخمة وكان ظهور منافسين غير وارد بالمرة.

لقد تلكأت الزيادة في عدد معامل الصناعة التحويلية في بداية القرن العشرين بعيداً وراء الزيادة في حجم الانتاج. ففي الفترة الممتدة من ١٨٩٩ إلى ١٩١٤ ازداد عدد المعامل في هذه الصناعة من ٢٠٧,٥١٤ إلى ٢٧٥,٧٩١ معملا في حين ازدادت قيمة الانتاج من ١١,٤ مليار دولار إلى ٢٤,٢ مليار.

وفي الفترة الممتدة من ١٨٩٩ إلى ١٩٠٩ انخفض عدد الافران الصناعية العالية في الولايات المتحدة من ٢٢٣ إلى ٢٠٨ أفران لكن قيمة انتاجها تضاعفت تقريباً.

وكان التركز المتزايد لصناعة الولايات المتحدة بعد الحرب الاهلية قد أكدته بوضوح حقيقة أن المؤسسة المتوسطة في أية صناعة أصبحت أكبر حجماً. ففي الفترة الممتدة من ١٨٥٠ إلى ١٩٠٠، على سبيل المثال، ازدادت رؤوس أموال معامل البلاد الميتالورجية في المتوسط بنسبة ٣٥٠ في المئة وكانت هذه وتيرة أسرع من وتيرة عدد العمال وقيمة الانتاج.

ولاحظ لينين أنه في عام ١٩١٠ كانت ١١ في المئة من المؤسسات الكبيرة في صناعة الولايات المتحدة تنتج ٠,٨ في المئة من أجمالي الانتاج الصناعي. كما انخفض نصيب المؤسسات متوسطة الحجم (المؤسسات التي تتراوح قيمة حجم انتاجها من ٢٠,٠٠٠ دولار إلى ١٠٠,٠٠٠ دولار). وفي الفترة الممتدة من ١٩٠٠ إلى ١٩١٠ أزدادت أعدادها بنسبة ١٨,٧ في المئة في حين ازدادت أعداد المؤسسات الكبيرة بنسبة ٢٩,١ في المئة. وانخفض نصيب المؤسسات متوسطة الحجم من ٢٢,٢ إلى ٢١,٣ في المئة في حين ازداد نصيب المؤسسات الكبيرة من ١١,٢ إلى ١١,٥ في المئة [٣٦].

---

(٣٦) انظر: ف. أ. لينين، «معطيات جديدة حول القوانين التي تحكم تطور الرأسمالية في الزراعة»، مصدر سابق، ص ٩٧ ـ ٩٨.

وفي ١٩٠٤ كانت قيمة الانتاج للمؤسسة الصناعية الواحدة في الولايات المتحدة ٨٨,٤٣٣ دولاراً في عام ١٩١٤. واستمر نصيب المصانع والمعامل الأكبر في الازدياد. ففي عام ١٩٠٩ كان نصيب المصانع والمعامل التي تزيد قيمة انتاجها على مليون دولار، ٩٩ في المئة من انتاج مصافي النحاس و ٩٩,٢ في المئة من انتاج مصافي الرصاص و ٩١ في المئة من انتاج القاطرات وعربات السكك الحديد و ٨٨ في المئة من انتاج الكيروسين و ٨٥,٨ في المئة من انتاج الحديد الزهر و ٨٥,٨ في المئة من انتاج اللحوم المصنعة. كما كانت المؤسسات التي بهذا الحجم توفر ما يربو على ٥٠ في المئة من الانتاج في الهندسة الزراعية وصناعة المحركات والصناعة الكيمياوية والصناعة الكهربائية وصناعة القطن والصوف.

وكان لا بد لهذا كله أن يمهد لظهور الاحتكارات التي اصبحت دكتاتوريتها من السمات المميزة لطريقة الحياة الامريكية. فالاحتكارات التي ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر ما زالت مهيمنة في اقتصاد الولايات المتحدة.

وقامت بدور كبير في ظهور الاحتكارات، الشركات المساهمة التي بدأت تنشأ بعد فترة وجيزة من ثورة ١٧٧٥ - ١٧٨٣. فبتأثيرها شهدت نهاية القرن الثامن عشر تعجيلاً كبيراً في حركة رأس المال. وتعاظمت أسواق الأوراق المالية. وفي فيلادلفيا فتحت سوق كهذه منذ عام ١٧٩١ وانبثقت أسواق أخرى بعدها بفترة وجيزة في مدن أخرى (نيويورك، بوسطن). وفي الوقت نفسه بدأت الشركات الاتحادية تنبثق مثل نبات الفطر. وفي العقد الأخير من القرن الثامن عشر أجيزت ٢٥٩ ميثاقاً من المواثيق المختلفة لهذه الشركات المتحدة. وفي ١٨٠٣ بلغت قيمة رؤوس أموالها المساهمة ٤٨,٤ مليون دولار. وأقيمت بعض الشركات المتحدة لاغراض صناعية. وفي بداية القرن التاسع عشر كانت هناك ثماني شركات صناعية ولكن عدد الشركات المصرفية كان أكبر بكثير: فقد كانت ٢٩ شركة منها مسجلة قبل ١٨٠٠.

واستمرت أعـدادهـا في الازديـاد في خلال القـرن التـاسـع عشر. ومهـدت الشركات المساهمة لظهور الاحتكارات بما تضافر فيها من رؤوس أموال ضخمة. وكان دمج المؤسسات وإقامة التروستات يجريان، عادة، بمساعدة اصدار الاسهم فيصبح أصحاب التروستات من حملة الاسهم. ونمت شركات مساهمة عديدة نمواً متسارعاً حتى أنها نفسها بدأت تعمل كاحتكارات. وقد احتكرت هذه الشركات قسماً كبيراً من بعض الصناعات. وابتداء من نهاية القرن التاسع عشر اكتسب الشكل التقليدي للشركة المساهمة مضموناً جديداً ووظائف مغايرة.

وتطور نظام الاسهم إلى نظام الاحتكار. ففي عام ١٩١٤ كانت المؤسسات المساهمة التي بلغ عددها ٧٨,١٥٢ مؤسسة تشكل ٢٨,٣ في المئة من أجمالي عدد المؤسسات الصناعية، وتضطلع بتـوفير ٨٣,٢ في المئـة مـن الانتـاج الصنـاعـي في الولايات المتحدة.

وكان إضفاء طابع احتكاري على الانتاج في الولايات المتحدة بصورة نشيطة قد بدأ بالسكك الحديد. فقد كانت هناك أسباب اقتصادية وجيهة لربطها وعمد ملوك السكك الحديد إلى استغلال ذلك لغاياتهم اللصوصية الخاصة.

وفي أواخر خمسينات القرن التاسع عشر كان كورنيليس فاندربلت الشهير يسيطر على العديد من خطوط السكك الحديد وكان هذا بمثابة البداية لقيام امبراطورية من رأس المال الاحتكاري في السكك الحديد.

وشهدت الولايات المتحدة بعد الحرب الاهلية تشديـد الطـابـع الاحتكـاري للانتاج. ففي نهاية العقد التاسع من القرن التاسع عشر كان جاي غولد يمتلك العديد من خطوط السكك الحديد وعدداً من شركات الملاحة البحرية وجريدة نيويورك وورلد وشركة التلغراف الغربية. وكـان قـد تمكـن مـن السيطـرة على شركات السكك الحديد بالمضاربة باسهمها.

وكانت شركة ويسترن يونيون تلغراف Western union telegraphco وهي من الشركات الكبيرة، قد تأسست في عام ١٨٦٦. وفي الوقت لاحق ظهر ما يسمى الاتحادات Pools (أو الكارتيلات) بوصفها أول أشكال الاتحاد الاحتكاري. وكانت تتقاسم الارباح وتحدد الاسعار وتوزع الطلبيات في أحيان كثيرة. وكان أول هذه الاتحادات الملح الذي ظهر في ميشيغان في ١٨٦٨. وفي عام ١٨٧٠ شكلت شركات، السكك الحديد في شيكاغو اتحاداً لتوزيع بضائع الشحن. وبعد أزمة ١٨٧٣ أبرم العديد من مثل هذه الاتفاقيات حول النقل بواسطة السكك الحديد. وإن استياء واحتجاجات الزبائن (وكانوا من الصناعيين والتجار ذوي النفوذ الواسع) وحدها التي أفضت الى قانون ١٨٨٧ الذي حد بعض الشيء من مكائد الاحتكاريين.

أما المنظمات من النوع السند يكالي الذي اتسمت به المانيا وروسيا فلم تنتشر في الولايات المتحدة ولكن التروستات رسخت مواقعها عوضاً عن ذلك وتطورت إلى شكل رئيسي من أشكال الاتحاد الاحتكاري في الولايات المتحدة.

وإذ ولدت التروستات من رحم الشركات المساهمة كانت مشابهة لها من نواحي عديدة. وعمدت إلى ربط عملية الانتاج باعتبار ذلك انضج أشكال الرأسمالية الاحتكارية. وابتداء من نهاية القرن التاسع عشر أصبحت الولايات المتحدة وطن التروستات التي كان جبروتها يفوق قوة بلدان بكاملها.

وكان تأسيس التروستات ينطوي على « رسملة فائقة » للمكيات المشاركين فيها. فكانت تدفع أسعاراً مضخمة لقاء مؤسسات المجمع. ولم يقتصر الدفع على تسديد قيمة المباني والالات فحسب بل وكان يشمل أيضاً ما يسمى الارادة الطيبة للشركة (أسمها وسمعتها والعلاقات بالزبائن) وكانت أفضليات تأسيس التروستات ترسمل سلفاً. فكان أصحاب المؤسسات يحصلون على سندات وشهادات مساهمة

بنسب مئوية ثابتة إلى جانب ما تحققه أسهم التأسيس من دخل معين. وكانت الاسهم الاعتيادية تصدر برسم البيع.

وكانت التروستات قد بدأت تظهر في الولايات المتحدة في وقت مبكر. وتأسست أشكال مختلفة من الاتحادات الاحتكارية في آن واحد من الناحية العملية ولكن مما لا ريب فيه أن انتشار الاتحادات انتشاراً واسعاً مهد لظهور الاحتكارات. وأقام روكفيلر أول هذه الاحتكارات في ١٨٧٠ ـ وهو احتكار ستاندارد أويل كومباني Th standard oil company الذي كان نموذجاً للاحتكارات اللاحقة. وسرعان ما ظهر تروست لزيت القطن (١٨٨٤) أعقبه تروست لزيت البذور (١٨٨٥) وتروستات لانتاج الويسكي والسكر والرصاص (تأسست ثلاثتها في عام ١٨٨٧). وقد أثارت سياساتها اللصوصية احتجاجات عنيفة من السكان بحيث أضطرت الحكومة في عام ١٨٩٠ إلى المصادقة على قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار الذي حظر احتكار التجارة خارج الولاية الواحدة. غير أن ذلك لم يوقف نمو التروستات في الصناعة.

وفي الفترة الممتدة من ١٨٩٧ إلى ١٩٠٢ دأب رأسماليو الولايات المتحدة على تشكيل اتحادات احتكارية وظهرت التروستات في جميع الصناعات الرئيسية.

واقترن تشكيل التروستات بصراع ضار بين اللصوص الكبار. وفي ربيع ١٩٠٠ اندلعت حرب اقتصادية في صناعة الفولاذ لأن معامل الاسلاك والصفائح والانابيب قررت أيجاد مصادرها الخاصة من المواد الاولية والمنتجات شبه المصنعة في حين أن مجموعة كارنغي التي كانت تضطلع بتجهيز هذه المواد وتمتلك الكثير من مناجم خامات الحديد أعلنت عن نيتها في الشروع بانتاج مواد مصنعة. وكان كل ما حققه الصراع هو الاسراع بتأسيس يونايتد ستيتس ستيل كوربوريشن United states steel corporation وتوحيد المجموعات المتنازعة في تروست واحد.

وتقرر شراء مؤسسات كارنغي بـ ٥٠٠ مليون دولار (على شكل أسهم وسندات). وكان التروست الذي انبثق عن هذه العملية يمتلك رؤوس أموال بقيمة ١,٤٠٢ مليار دولار ويحتكر زهاء ٧٠ في المئة من مناجم خامات الحديد في منطقة البحيرات الكبرى.

لقد كان هذا الصراع من أجل المواد الاولية بمثابة دعم لنشوء الاحتكارات.

وكان تروست الفولاذ يقوم على احتكار المواد الاولية لكن تروست روكفيلر النفطي كان يعتمد على احتكار النقل. ففي عام ١٩٠٥ لم يكن نصيبه إلا زهاء سدس النفط المستخرج من الولايات المتحدة ولكن خطوط انابيبه كانت تنقل ٩٠ في المئة من النفط المستخرج من حقول النفط القديمة و ٩٨ في المئة من النفط المستخرج من آبار النفط الجديدة. وكان هذا التروست يمتلك ٤٠ الف ميل من خطوط الانابيب.

وكان تروست الورق الذي بلغ نصيبه ٨٠ في المئة من اجمالي انتاج الورق، يستند إلى احتكار المواد الاولية: فقد ابتاع مساحات شاسعة من الغابات وحرم منافسيه من المواد الاولية فيما حالت الحواجز الكمركية دون حلول الخشب المستورد من كندا محله.

وعجل بقيام الاحتكارات ادخال الآلات في الانتاج على نطاق واسع. ففي أواخر العقد التاسع من القرن التاسع عشر، حين بدأت الآلات تستخدم على نطاق واسع في صناعة التبغ، أسفر ذلك عن تركيز الانتاج والتعجيل باضفاء طابع احتكاري عليه. وفي عام ١٨٩٠ أقيم تروست للتبغ وبحلول عام ١٩٠٩ بلغ نصيبه ٩٠ في المئة من انتاج هذه الصناعة.

وكان من الأشكال المرنة جداً للاتحادات الاحتكارية جمعيات الرقابة أو

الشركات القابضة التي ظهرت في الفترة الاولى من تشكيل الاحتكارات، وإن شركة بنسلفانيا للسكك الحديد التي كانت شركة من هذا النوع تأسست منذ عام ١٨٧٠. وتأسست شركة بيل للتلفونات في عام ١٨٨٠. وفي عام ١٨٩٠ صدر قانون شيرمان وبدأ اللجوء إلى تأسيس شركات قابضة للالتفاف عليه. وأخذت هذه الشركات تضطلع بالدور الحاسم في اضفاء طابع احتكاري على الصناعة والنقل والنشاط المصرفي. وشهدت تسعينات القرن التاسع عشر موجة من عمليات دمج المؤسسات التي سلمت اسهمها إلى شركات قابضة. وفي عام ١٨٩٠ جرت إحدى عشرة عملية دمج كهذه وفي ١٨٩١ - ثلاث عشرة عملية. وفي السنوات اللاحقة عمت الفوضى بسبب الازمة الاقتصادية وانخفض عدد عمليات الدمج ولكنها أكتسبت مقياساً ضخماً في مطلع القرن. ففي الفترة الممتدة من ١٨٩٨ إلى ١٩٠٢ جرت ١٦٨ عملية دمج وكانت فترة السنوات الخمس هذه حاسمة في تكوين الاحتكارات. ففيها ظهرت أكبر المؤسسات الاحتكارية ومنها شركة الفولاذ يونايتد ستيل كوربوريشن United states steel corporation (١٩٠١) وشركة النفط ستاندرد أويل كومباني Standard oil company بشكلها الجديد (١٨٩٩) وشركة النحاس ،أمالغميتيد كوبر كومباني Amalgamated Copper Company (٢٨٩٩) وشركة صهر وتصفية المعادن أمريكان سميلتنغ اندريفاينغ كومباني American smelting and refining company وشركة التجارة البحرية انترناشنال ميركنتايل مورين كومباني International mercantile marine company (١٩٠٢).

ووصف لينين شركة الكهرباء العامة جنرال الكتريك General electric في مؤلفه «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» بأنها نوع من «القوة الكبرى الكهربائية» تقاسمت أسواق العالم مع الشركة الألمانية العامة للكهرباء AEG. ففي عام ١٩١٠ بلغ حجم تداول بضائع الشركة الاولى ٢٩٨ مليون مارك واجمالي عدد

المستخدمين فيها ٣٢ ألف مستخدم. وازداد صافي أرباحها باطراد فبلغ ٣٥,٤ مليون مارك في عام ١٩٠٧ و ٤٥,٦ مليون مارك في عام ١٩١٠ [٣٧].

وأكد إحصاء ١٩٠٠ وجود ١٨٣ مؤسسة صناعية **Concern** شكلت منها ٧٩ شركة متحدة **Corporation** في عام ١٨٩٩ وحده. وأشارت اللجنة الحكومية المشكلة عام ١٩٠٢ إلى أن رأس المال الاسمي لسائر الشركات المتحدة مجتمعة يبلغ ٣,٦ مليارات دولار. وأكدت أن شركة واحدة تسيطر على ٧٥ ـ ٨٠ في المئة من انتاج أنواع عديدة من المنتجات في صناعة الفولاذ. وفي صناعة النفط كانت شركة واحدة تسيطر على ٨٢ في المئة من الانتاج وفي صناعة السكر ـ على حوالي ٩٠ في المئة. وأخذت عائلة روكفيلر تحتكر بصورة متزايدة صناعة النفط وعائلة هيفامير **The havemeyers** صناعة السكر، وعائلة ديوك **The dukes** صناعة التبغ وعائلة ميلون **The mellons** صناعة الالمنيوم وعائلتا كرنغي وفريك **The carnegies & fricks** صناعة الحديد والفولاذ وعائلة مورغان **The morgans** السكك الحديد والهندسة الكهربائية.

وفي عام ١٩٠٣ كان قد خضع للسيطرة الاحتكارية انتاج الكثير من البضائع ذات الأهمية البالغة منها الاسفلت والقطن والغزول والرصاص والسلع الكهربائية والدراجات الهوائية والواح الزجاج والمطاط والمعدات الزراعية والجلود والنفط والفولاذ والعتاد والات كثيرة (للاغراض للدفاعية على سبيل المثال) وعيدان الكبريت ومنتجات التبغ والسكر والويسكي. وكانت ٣١٨ شركة تملك ٤٠ في المئة من رأس المال الصناعي تسيطر على خمسة الاف معمل ومصنع. يضاف إلى ذلك أن ٢٦ شركة كانت تسيطر على أكثر من ٨٠ في المئة من الانتاج في الصناعات المطابقة لاختصاصها.

---

(٣٧) ف. أ. لينين، «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية»، مصدر سابق، ص ٢٤٨.

وفي عام ١٩٠٠ كانت ٤٨ شركة تملك كل واحدة منها ما يربو على ١٥٠٠ كيلومتر من خطوط السكك الحديد، تسيطر على أكثر من ثلثي السكك الحديد. وفي مطلع القرن العشرين كان حوالي ٤٠ في المئة من شبكة السكك الحديد الامريكية خاضعا للسيطرة الاحتكارية (المباشرة وغير المباشرة).

وشملت عملية اضفاء الطابع الاحتكاري الواسعة هذه المصارف أيضاً وادت إلى ظهور أوليجاركية مالية أصبحت دكتاتوريتها دكتاتورية حاسمة اقتصادياً وسياسياً في الولايات المتحدة.

وفي عصر الامبريالية نشأت في الولايات المتحدة سلالات ثرية من البلوتوقراطيين بسطت هيمنتها على اقتصاد البلاد (عوائل هيلي، غولد، هاريمان، وايرهاوزر، غوغنهايم، روكفيلر، كارنغي، ومورغان).

وكشف لينين في مؤلفه «**الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**» عن الطابع الاحتكاري المكثف الذي ترتديه المصارف ونشوء الاوليجاركية المالية. وأكد أن الولايات المتحدة قطعت شوطاً أبعد من الشوط الذي قطعته البلدان الاخرى في هذا المجال أيضاً لان مصرفين من المصارف في الولايات المتحدة يملكها أصحاب المليارات (روكفيلر ومورغان) «يسيطران على رأس مال قدره ١١ ألف مارك»[٣٨] وليس تسعة مصارف (كما في المانيا).

وقام مورغان بدور نشيط للغاية في تشكيل الاحتكارات. ففي عام ١٩٠١ تحقق أندماج شركة الفولاذ الفدرالية Federal steel co ومؤسسات كارنغي تحت أشرافه، وكانت النتيجة قيام تروست عملاق حقا في صناعة الفولاذ - يونايتد ستيس ستيل كوربوريشن **United states steel corporation** التي زاد رأس مالها

(٣٨) المصدر السابق، ص ٢١٩.

على ١,٣ مليار دولار. وأقام مورغان مع شركائه تروستات عملاقة في الهندسة الزراعية (انترناشنال هارفستر International harvester وفي الملاحة البحرية (انترناشنال ميركنتايل مورين International mercantile marine). وكان مورغان منذ السنوات القليلة الأولى يسيطر على ثلثين إلى ثلاثة أرباع الفحم الحجري المستخرج وحوالي ٣٠ ألف ميل من خطوط السكك الحديد (سوية مع ديفيد هيل). وكان يملك احتكارات في صناعة الهندسة الكهربائية (جنرال الكتريك General electric) والاتصالات (أمريكان تلغراف اند تلفون، ويسترن يونين American telephone and telegraph, wester union) وفي النقل داخل المدن والتأمين.

ويتضح الاثراء المتسارع للاوليجاركية المالية بوضوح من تاريخ ناشنال سيتي بنك National city bank الذي تأسس في عام ١٨٤٢ وعلى امتداد نصف قرن لم يكن لديه إلا رأس مال ضئيل. فحتى في عام ١٨٨٩ لم يكن يبلغ رأس ماله أكثر من ١٨,٢ مليون دولار لكنه بدأ ينمو حتى أصبح ١٢٨ مليون دولار في عام ١٨٩٩ و ٢٨٠ مليون في عام ١٩٠٩ و ١,٠٣٩ مليار دولار في عام ١٩١٩، وبالتالي فقد ازداد رأس ماله في العقد الأخير من القرن التاسع عشر بنسبة ٦٠٠ في المئة وازداد في السنوات العشرين من القرن العشرين بنسبة ٧٠٠ في المئة. وابتداء من ١٩١٤ شرع المصرف في فتح فروع خارجية وفي نهاية ١٩١٩ بلغ عددها ٧٤ فرعاً.

وتجلت دكتاتورية الاحتكارات التي أقيمت في الولايات المتحدة بأكثر الأشكال تنوعاً. وإن ملك السكك الحديد فاندربلت الذي أعلن « فليذهب الجمهور إلى الجحيم » كان هو الآخر مسؤولاً عن السياسة الاقتصادية اللصوصية. وفي وقت لاحق تبنى هذا الشعار سائر الاحتكاريين الآخرين.

وفي نهاية العقد السابع من القرن التاسع عشر أكتسبت المنافسة المحتدمة بين

ملوك السكك الحديد اشكالاً وحشية. فقد تم استئجار عصابات خاصة خاضت معارك ضارية. وإن ج.ب مورغان نفسه قاد مثل هذه العصابات في المعركة ضد اتباع جيم فيسك. ومن المعروف تماماً أن د. غولد، وهو من ملوك السكك الحديد، استخدم الحيلة والرشوة والنصب والاختلاس في جمع رأس ماله.

وإن جون د. روكفيلر الذي أوجد نموذج التروست الحديث، ستاندارد أويل كومباني، Standard oil company في عام ١٨٧٠، ولم يعرف الشفقة مع منافسيه، كان مرائياً لا يصدق. فلقد كان رجل الدين السابق هذا عميق الايمان بأن الله كتب له جمع المال وأن كل من يقف ضده في ذلك إنما يقف ضد إرادة الرب. وادعى روكفيلر حين التهم منافسيه أنه يعمل الصواب «أمام ربه». وفي هذه الاثناء صفّى منافسيه ليس بمساعدة تخفيض الاسعار ورسوم السكك الحديد التفضيلية فحسب وإنما باستخدام الديناميت أيضاً.

واقترن ظهور التروستات بالمضاربات الجامحة. ففي الولايات المتحدة لم يكن هناك قانون يقضي بضرورة امتلاك أموال احتياطية فاستخدمت كل موارد التروستات منذ بداية توفرها لتحقيق الارباح من الأسهم الاعتيادية.

واستخدم الاعلان ومكائد البورصة المنفلتة من عقالها لترويج مبيعاتها. كما لم يكن هناك أي قانون في الولايات المتحدة يحدد الاسهم التي يمكن طرحها للبيع في سوق الاوراق المالية. إذ يمكن بيعها بحرية حتى قبل نهاية السنة الاقتصادية، حين يجري تدقيق حسابات المؤسسات.

وما أن بسطت الاحتكارات سيطرتها حتى شرعت في نهب عملائها وزبائنها. وانتهج ملوك السكك الحديد سياسة لصوصية بصفة خاصة: فلقد حددوا رسوماً اعتباطية، الامر الذي أثار استياء المزارعين الذين ذهبوا إلى حد المطالبة بتأميم السكك الحديد. وتعدت سطوة ملوك السكك الحديد التعسفية على مصالح فئات

السكان الواسعة بمن فيها رجال التجارة والصناعة، فنشأت حركة احتجاجية وفي عام ١٨٨٧ صدر تشريع يحظر تشكيل اتحادات في السكك الحديد. وفي عام ١٨٩٧ جرى تأكيد هذا القرار مجدداً.

وفرضت الاحتكارات في الولايات المتحدة مستوى أسعار يخدم مصالحها. وكان تشكيل الاحتكارات في الولايات المتحدة يعني، شأنه في مكان آخر، أن الاسعار التي تحددها تحقق أرباحاً اسطورية. ففي الفترة الممتدة من ١٩٠١ إلى ١٩١٦ تمكن الاحتكاريون من الحفاظ على سعر قضبان السكك الحديد ثابتاً (٢٨ دولاراً للطن الواحد). وإذ انخفضت تكاليف الانتاج كان من الطبيعي أن يسفر ذلك عن أرباح اسطورية.

ونمت رؤوس أموال الاتحادات الاحتكارية نمواً متسارعاً وكان لدكتاتورية الاحتكارات تأثير اقتصادي أيضاً.

إن رأس المال الثابت لشركات النفط التي انضمت في وقت لاحق إلى شركة روكفيلر، ستاندرد أويل كومباني **Standard oil company** كان في عام ١٨٧٩ يبلغ ٥٥ مليون دولار. وحين شكل التروست ازداد إلى ٧٠ مليون دولار. وفي الوقت نفسه بلغت الارباح الصافية ١٥ مليون دولار في ١٨٨٦ في حين أن الارباح الموزعة على حملة الاسهم لم تزد على ٣,٥ ملايين دولار في عام ١٨٧٩. وفيما بعد تعاظمت الثروة التي جمعتها طغمة روكفيلر وكأنها كرة من الثلج بالمعنى الحرفي للكلمة.

وكان من المنطقي أن تؤدي سيطرة الاحتكارات الاقتصادية إلى دكتاتورية السياسة للاوليجاركية المالية.

وبانتهاء القرن التاسع عشر أخذ رؤوساء الولايات المتحدة انفسهم يعترفون بأن

الاحتكارات تملي مشيئتها على الاقتصاد. فقد كتب الرئيس غروفر كليفلاند في رسالته إلى الكونغرس في ١٨٨٨ أن الاتحادات الاحتكارية التي كان ينبغي لها أن تعمل في حدود القانون وتخدم الشعب، أخذت تصبح حكامه بصورة متسارعة. وفي ظل دكتاتورية الاحتكارات كان قانون مكافحة الاحتكارات عاجزاً. فإن قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار، على سبيل المثال، ظل حبراً على ورق. وفي السنوات العشر اللاحقة على صدوره لم ترفع إلا ١٨ قضية انتهت غالبيتها بسقوط الدعوى. يضاف إلى ذلك أن مثل هذا التشريع كان يهدف إلى شيء وانتهى إلى شيء آخر نقيضه حيث استخدم لضرب نشاطات النقابات العمالية. وهكذا أصبحت دكتاتورية الاحتكارات حتى اوسخ جذوراً. ففي الفترة الممتدة من ١٨٩٢ إلى ١٨٩٦ رفعت الحكومة عشر دعاوى إلى القضاء على أساس قانون شيرمان، كانت خمس دعاوى منها ضد النقابات العمالية.

وفي عام ١٩٠٨ استخدم قانون شيرمان لقمع العمال - عمال صنع القبعات المستخدمين لدى شركة دانبري هاترز **Danbury hatters** ولجأت المحكمة الفدرالية إلى استخدام القانون لتغريم مجموعة من عمال كونيكتيكات ٢٣٤ الف دولار بسبب محاولتهم فرض المقاطعة على أحد رجال الاعمال وحمله على الرجوع إلى النقابة لدى تشغيل العمال.

وكان تفسير ذلك كله أن الاحتكارات تمسك حتى الحكومة بايديها وتسخرها في خدمة رأس المال الكبير. ومنذ نهاية القرن الماضي أعلن المليونير الامريكي فردريك تاونزيند مارتن أنه لا يهم أي حزب يمسك مقاليد السلطة ومن يكون الرئيس.. وقال: «نحن الاثرياء، ونحن الذين نملك أمريكا».

وأصبح الوضع لا يطاق حتى أن الكونغرس اضطر في عام ١٩١٤ إلى اصدار قانون جديد لمكافحة الاحتكار هو قانون كليتن. فلقد فسرت المحاكم القضائية

قانون شيرمان بانه ليس موجها إلا ضد الاحتكارات التجارية ولا يمس شراء المؤسسات وإقامة الشركات التابعة والقابضة. وانبثقت التروستات كما ينبثق نبات الفطر متهربة بسهولة من أحكام قانون ١٨٩٠. ولكن قانون كليتن أقر من الناحية العملية بوجودها ولم يضع إلا بعض القيود على نشاطات الاحتكاريين فحظر تمديد أسعار مختلفة لفئات مختلفة من المشترين واقتناء الاسهم لغرض التخفيف من حدة المنافسة وتبادل مناصب المدراء في المؤسسات الكبيرة المتنافسة (المؤسسات التي يزيد رأس مالها على مليون دولار) وعمل موظفي هذا المصرف أو ذاك في مصارف أخرى (المصارف التي لا يقل رأس مالها عن خمسة ملايين دولار). ومثل هذه القيود لم تمنع باي حال نمو الاحتكارات ونشاطاتها اللصوصية. وسرعان ما أخذت التعديلات تدخل على قانون مكافحة الاحتكار. ففي عام ١٩١٨ صدر قانون حول التصدير لم يعد قانون شيرمان يطبق بموجبه على احتكارات التجارة الخارجية. وعلى الضد من قانون كليتن أجيز شراء أسهم الشركات العاملة حصراً في مجال التجارة الخارجية. وكانت دكتاتورية الاحتكارات محسوسة في كل مكان. صحيح أن قانون كليتن تضمن مادة مؤداها أن النقابات العمالية واتحادات المزارعين لم تكن مشمولة بالاتفاقيات التي تحد من حرية التجارة. ولكن هذا التنازل للحركة العمالية كان ثمرة سنوات طويلة من النضال الشاق الذي خاضته الطبقة العاملة. وكان الخوف قد بدأ يساور الاسياد الاحتكاريين من تصاعد شدة النضال الطبقي.

قام نظام الحزبين في الولايات المتحدة منذ أمد بعيد ولكنه كان مجرد ستار لدكتاتورية الاحتكارات. وقد بيّن لينين ذلك بوضوح في مقالته التي كتبها في ١٩١٢ تحت عنوان « نتائج وأهمية انتخابات الرئاسة الأمريكية ». وكتب يقول إن الفارق بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي يتضاءل باستمرار (بعد الحرب الأهلية في سنوات ١٨٦١ ـ ١٨٦٥) حيث كان الصراع يدور بالدرجة الرئيسية حول

قضية الرسوم الكمركية التي لم تكن ذات أهمية كبيرة لفئات السكان الواسعة. ومن الناحية العملية فقد «جرى خداع الشعب والهائه عن مصالحه الحيوية بالمبارزات المثيرة وغير المجدية بين الحزبين البرجوازيين»[٣٩]. وعرى لينين وعود روزفلت باجراء اصلاحات تقدمية وممارسة رقابة الدولة على الاقتصاد وما إلى ذلك مشيراً إلى ان ثلث الثروة الوطنية (٤٠ من مجموع ١٢٠ مليار دولار) في الولايات المتحدة يعود إلى تروستين ـ عائلة روكفيلر وعائلة مورغان، أو يخضع لهما وان الاسر الاربعين الف التي يتألف منها هذان التروستان انما هي اسياد ٨٠ مليون عبد من عبيد الاجور وان الوعود باجراء اصلاحات كذب فاضح ازاء هيمنة ملاك العبيد الحديثين هؤلاء[٤٠].

وفي عام ١٩١٣ كتب لينين في مقالته «من استراليا» ان ملاك العبيد السابقين يسمون ديمقراطيين في امريكا فيما يسمى اعداء الاشتراكية البرجوازيون اشتراكيين راديكاليين في فرنسا لذا «يجب على المرء لكي يدرك اهمية الاحزاب الا يتفحص يافطاتها فحسب بل وطابعها الطبقي والظروف التاريخية لكل بلد على حدة».

وكانت تصدر صحف ومجلات كثيرة في الولايات المتحدة لكنها كانت ملك الاحتكارات وتعمل في خدمة مصالحها. وكان صحفي نيويورك المرموق جون سونتن قد كشف حقيقة الصحافة البرجوازية منذ عام ١٨٨٠. اذ اعلن لزملائه الصحفيين متحدثاً في حفل استقبال انه «ليس ثمة شيء في امريكا اسمه صحافة «مستقلة» وان الصحفيين ليسوا إلا «عاهرات مثقفات».

إن ما يسمى بطريقة الحياة الأمريكية بكل مظاهرها تحددت على أيدي

---

(٣٩) ف. أ. لينين، «نتائج وأهمية انتخابات الرئاسة الأمريكية»، المؤلفات الكاملة، المجلد ١٨، ص ٤٠٢ - ٤٠٣.

(٤٠) ف. أ. لينين، «في استراليا»، المؤلفات الكاملة، المجلد ١٩، ص ٢١٦.

دكتاتورية الاحتكارات وتطورت في حدود اطارها الضيق. والان يرفع عملاء الاحتكارات الامريكية بوجه الاشتراكية شعار « المؤسسة الحرة » ولكن المؤسسة الحرة في الولايات المتحدة نفسها اصبحت تمت إلى الماضي منذ نهاية القرن التاسع عشر. وتستغل الغطرسة الامريكية كلمة « الحرية » مطلقة حتى على وطن الرأسمالية الاحتكارية صفة « العالم الحر » رغم نموها في احضان عبودية المستعمرات الزراعية.

الفصل الثالث

التوسع الاقتصادي والاستعماري للولايات المتحدة، عبودية الأجور

١ ـ التوسع الاقتصادي

في عصر الامبريالية بدأت الولايات المتحدة تتوسع اقتصادياً خارج حدودها. وخاض الاحتكاريون صراعاً ضارياً من اجل السوق العالمية عامدين إلى رفع وتيرة التصدير وزيادة الاستثمار في الخارج والاستحواذ على مصادر المواد الأولية في العالم اجمع واستعباد بلدان بأكملها. إن نهب موارد امريكا الشمالية لم يشبع الاحتكارات الجبارة فارادت نهب العالم باسره. وقد وفر النمو المكثف لصناعة الولايات المتحدة الأساس للقيام بذلك. وأصبح من الممكن استغلال البلدان الزراعية عن طريق التبادل غير المتكافىء فاتسعت الاطراف الاقتصادية للرأسمالية الاحتكارية الاميركية توسعاً هائلاً. وتسارع تراكم رأس المال واثراء البرجوازية واكتسب الاستيلاء على مصادر المواد الأولية الثمينة في البلدان الأخرى أهمية بالغة. وإن تكبيل بلدان كاملة بقيود مالية جعل الاحتكاريين الامريكان حتى اكثر ثراء. وأخذوا يؤسسون شركات فرعية تابعة في الخارج ليحصلوا بذلك على الأيدي العاملة الرخيصة التي كان استغلالها يصب ارباحاً اسطورية في خزائنهم.

هكذا سارت الولايات المتحدة الامريكية في الطريق الامبريالي. وإن انتصار

الرأسمالية الاحتكارية جعل ذلك امراً حتمياً. واصبح التوسع الاقتصادي مطروحاً على جدول العمل. ويؤكد تاريخ الولايات المتحدة وجهة نظر لينين القائلة إن عصر الامبريالية يتسم بتصدير رأس المال وتقاسم العالم اقتصادياً بين الاحتكارات الرأسمالية.

وانعكس التوسع الاقتصادي المتزايد للولايات المتحدة في عصر الامبريالية بوضوح فيما رافقه من توسع في تجارة البلاد الخارجية والزيادة الكبيرة في صادرات البضائع الصناعية واحتدام الصراع على الاسواق.

ففي الفترة الممتدة من ١٨٦٠ إلى ١٩٢٤ يقدر بأن صادرات الولايات المتحدة ازدادت ٢٤ مرة في حين ازدادت الاستيرادات ١٤ مرة فقط. ومن المهم أن نؤكد أن الصادرات كانت تزداد بوتيرة اسرع بكثير من ازدياد حجم الانتاج الصناعي، الأمر الذي يعني أن صناعة الولايات المتحدة كانت تعمل بصورة متزايدة من أجل التصدير. ومما له مغزاه أيضاً اتساع الصادرات اتساعاً اكبر من اتساع الاستيرادات: فلقد كانت الزيادة للفرد الواحد من السكان تبلغ في الصادرات ٧ مرات مقابل ٣ مرات، مقدار الزيادة في الاستيرادات.

وابتداء من ١٨٦٠ حتى نهاية القرن حدث تغير أساسي في بنية صادرات الولايات المتحدة. ففي الفترة الممتدة من ١٨٢٠ إلى ١٨٦٠ كانت نسبة صادرات المواد الأولية قد ارتفعت (من ٦٠ إلى ٦٨ في المئة) لكنها انخفضت انخفاضاً حاداً بحلول عام ١٩٠٠ (من ٦٨ إلى ٢٥ في المئة). وعلى النقيض من ذلك كانت نسبة البضائع المصنعة تزداد باستمرار، سواء في الفترة الممتدة من ١٨٢٠ إلى ١٨٦٠ (من ٦ إلى ١١ في المئة) أو في السنوات الاربعين الأخيرة من القرن (من ١١ إلى ٢٤ في المئة). وفي الفترة الممتدة من ١٨٦٠ إلى ١٩٠٠ حدثت زيادة أكبر حتى في نسبة صادرات البضائع المصنعة وشبه المصنعة (من ٢٨ إلى ٥٩ في المئة).

وفي عصر الامبريالية ازدادت الصادرات الصناعية الامريكية زيادة متسارعة. ففي عام ١٨٧٠ صدرت بضائع مصنعة بقيمة ٥٦ مليون دولار وفي الفترة الممتدة من ١٨٩٠ إلى ١٨٩٤ - بقيمة ١٣٢ مليون دولار وفي الفترة الممتدة من ١٩٠٠ إلى ١٩٠٩ - بقيمة ٣٢٩ مليون دولار (المتوسط السنوي). وعززت الحماية مواقع الصناعة الامريكية في السوق المحلية. وفي الفترة الممتدة من ١٨٩٦ إلى ١٩٠٠ كانت الولايات المتحدة تنتج ٣٠,١ في المئة من صادرات العالم من البضائع المصنعة وفي بداية القرن العشرين ازدادت حصة البلاد من هذه الصادرات حتى بنسبة اكبر فبلغت ٣٥,٨ في المئة في عام ١٩١٣.

وقد واصلت الولايات المتحدة، بالطبع، تصدير كميات ضخمة من المنتجات الزراعية ولكن نسبتها اخذت تنخفض باستمرار. وكانت نزعات الاحتكارات العدوانية ترتبط أساساً بتصدير البضائع الصناعية.

ولكن في الفترة الممتدة من ١٨٦٠ إلى ١٩٠٠ تخلف تطور البحرية التجارية تخلفاً كبيراً وراء بناء السكك الحديد. فإن حمولة السفن العاملة على امتداد السواحل ازدادت مرتين فقط (من ٢,٥ مليون إلى ٥ ملايين طن) بينما انخفضت حمولة سفن التجارة الخارجية (من ٢,٥ مليون طن إلى مليون طن أو أقل).

واستكمل استغلال البلدان الزراعية تجارياً بتصدير رؤوس الأموال واستعبادها مالياً. وتصدير رؤوس الاموال، بالطبع، سلاح ماض لتوسع الامبرياليين توسعاً اقتصادياً. إذ يصبح من الممكن معه استغلال البلدان المتخلفة اقتصادياً فترات طويلة، ولهذا السبب علق لينين اهمية بالغة على تصدير رأس المال بوصفه من خصوصيات اقتصاد الامبريالية. والحق أن الولايات المتحدة لم تتمكن من الشروع في تصدير رؤوس الأموال إلا في اعقاب بريطانيا وفرنسا. وفي القرن التاسع عشر كانت البلاد نفسها مجالاً بالغ الأهمية للاستثمارات الاجنبية ولكن تغيرات كبيرة

حدثت في بداية القرن العشرين. إذ تراكمت رؤوس اموال ضخمة بأيدي البرجوازية الامريكية وتكونت احتكارات واوليجاركية مالية. ودخلت الولايات المتحدة طور الامبريالية وبدأت تصدر رؤوس الاموال على نطاق واسع. وكان تزامن هاتين الظاهرتين سمة مميزة بسبب الترابط الوثيق بينهما.

وفي عام ١٨٨٩ بلغت رؤوس الاموال الامريكية المستثمرة في الخارج ٥٠٠ مليون دولار كانت موجهة بالدرجة الرئيسية نحو استغلال شعوب القارة الامريكية: فقد بلغت الاستثمارات الموظفة في المكسيك ١٨٥ مليون دولار، وفي كندا ـ ١٥٠ مليون، وفي كوبا ـ ٥٠ مليون، وفي بلدان امريكا اللاتينية الأخرى ٥٥ مليون دولار. وكانت استثمارات رؤوس اموال الولايات المتحدة في البلدان غير الامريكية لم تزل ضئيلة (٥٥ مليون دولار في أوروبا و ٥ ملايين دولار في الصين واليابان) ولكن في مطلع القرن العشرين بدأ تصدير رؤوس الاموال الامريكية ينمو نمواً متسارعاً. وفي عام ١٩٠٩ بلغت استثمارات البلاد فيما وراء البحار ملياري دولار وفي عام ١٩١٣ ـ ٢,٦٠٥ مليار دولار. وفي عام ١٩١٣ كان نصيب امْريكا اللاتينية من اجمالي استثمارات رؤوس الاموال الامريكية ١,٣ مليار دولار (٤٩,٩ في المئة) ونصيب كندا ٧٥٠ مليون دولار (٢٨,٨ في المئة) وأوربا ٣٥٠ مليون (١٣,٤ في المئة) والصين واليابان ١٠٠ مليون (٣,٨ في المئة). وفي منتصف عام ١٩١٤ بلغت مثل هذه الاستثمارات حوالي ٣ ـ ٣,٥ مليارات دولار.

وابتداء من زمن اندلاع الحرب مع اسبانيا بدأت الولايات المتحدة تصدر رؤوس الأموال بصورة مكثفة. وبحلول عام ١٩١٤ ازدادت الاستثمارات الخاصة فيما وراء البحار اكثر من خمس مرات وتدعم هذا التوسع بالاستيلاء على كوبا وغوام وجزر هاواي وساموا والفلبين.

وفي بداية القرن العشرين استخدم تصدير رؤوس الاموال على نطاق واسع

للاستحواذ على موارد الدول الاخرى من المواد الأولية. فعلى سبيل المثال كانت شركة بيت لحم لصناعة الفولاذ Bethlehemsteel company تمتلك مكامن من الخامات في كوبا وشيلي وتأسست شركة شحن لنقل الخامات إلى الولايات المتحدة. وأدى استغلال كندا وامريكا اللاتينية إلى وضع ثروات القارة الامريكية الشاسعة باكملها بأيدي احتكاريي الولايات المتحدة، ومن هذه الثروات نفط المكسيك ومعادن شيلي واخشاب كندا وحنطتها وقنب يوكاتا ولحوم الارجنتين وسكر كوبا وبن البرازيل وتبغ بورتوريكو وغيرها.

ولاحظ لينين الصراع الضاري بين الاحتكاريين الامريكان على النفط ومشاركتهم في « اقتسام العالم »، وكان الأكثر نشاطاً في ذلك تروست روكفيلر الذي تقاسم سوق النفط مع اسياد النفط الروسي (روتشيلد ونوبل). وفي محاولة للاستحواذ على الموارد النفطية كلها أقام هذا التروست فروعاً تابعة في هولندا لشراء حقول النفط في جزر الهند الهولندية (اندونيسيا) [١].

وفي القرن التاسع عشر نهب رأسماليو الولايات المتحدة سكان جزر كوريل طيلة عقود من السنين منتهكين بذلك اتفاقية مبرمة مع الروس. وكان من السمات المميزة للشركات الامريكية ابادة الحيوانات البحرية والاخشاب وغيرها بلا وازع. وبشراء حيوانات الفراء كان رجال الاعمال الامريكان يجنون ارباحاً تبلغ معدلاتها ٥٠٠ أو ١٠٠٠ أو حتى ٣٠٠٠ في المئة.

وفي عصر الامبريالية لم يكتف الاحتكاريون بالاستحواذ على الاسكا فحاولوا الاستيلاء على ثروات كامتشاتكا وتشوكوتكا وياكوتيا وسيبيريا. وبدعم مباشر من الرئيس تيودور روزفلت نفسه اقاموا سنديكاً لمد خط من السكك الحديد عبر الاسكا - سيبيريا والتخطيط لبناء نفق تحت مضائق بيرنغ. وعمد ملوك السكك

(١) ف. أ. لينين، « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية »، مصدر سابق، ص ٢٤٩.

الحديد إلى ممارسة الضغوط زمناً طويلا من أجل الحصول على حق مد خط من رأس ديجنيف إلى اركوتسك مطالبين بحرية استخدام ١٢٠ كيلومتراً مربعاً (١٢ فيرستاً) على كل جانب من خط السكك الحديد لمدة ٩٠ عاماً وإقامة اقتصاد حـر في المنطقة باكملها، بما في ذلك شراء الاراضي وفتح المناجم وشق الطرق وبناء المعامل واستيراد العمال الأجانب. وكان الامبرياليـون الامـريكـان وراء اشعـال الحرب الروسية ـ اليابانية بهدف اضعاف روسيا. فقد اعلن روزفلت أن للولايات المتحدة مصلحة أساسية في أن يبيد الروس واليابانيون بعضهم البعض.

وقام هيربرت هوفر، احد اقطاب الرجعية العالمية، بدور كبير في تغلغل رأس المال الامريكي في روسيا. فهو إذا بدأ بالمضاربة بنفط ميكوب في عام ١٩٠٩ أقام احدى عشرة شركة لنهب موارد روسيا القيصرية النفطية. وشكل مع المليونير البريطاني ليلي اوركهارت مؤسسـة خـاصـة لاستغلال ثـروات الاورال وسيبيريـا (الاخشاب والمعادن).

٢ ـ العدوان العسكري

بيد أن المسألة لم تكن تتعلق بالتوسع الاقتصادي وحده. فلقد كان هذا مجرد تمهيد للعدوان العسكري واحتلال بلدان بأكملها. وخدمة لمصالح الاحتكارات قامت حكومة الولايات المتحدة بتصعيد التسلح وشرعت تتدخل في شؤون البلدان الأخرى وعملت على الحاقها. وكان تصدير البضائع الصناعية على نطاق واسع والصراع على اسواق البيع والمواد الأولية وتزايد الاستثمارات فيما وراء البحار، قد وفـرت المبرر الاقتصـادي لعـدوان الامبريـاليين الامـريكـان. ودأب عملاء الاحتكـارات، بحماسـة، على الدوام لايجاد واختلاق الاعـذار اللازمـة. وتخلى امبرياليو الولايات المتحدة تدريجياً عن النضال مـن اجـل اقـامـة مستعمـرات في

الداخل لصالح النضال من اجل الفوز بمستعمرات اجنبية. وبانتهاء القرن التاسع عشر كان بناء امبراطورية استعمارية خارج امريكا الشمالية مطروحاً على جدول العمل. واصبحت سياسة البلاد الخارجية سياسة عدوانية اكثر فأكثر. وظهر ايديولوجيون للامبريالية تقدموا بأوسع مخططات العدوان العسكري والحاق الاراضي. وأصبح تفوق الولايات المتحدة الصناعي على البلدان الأخرى ومنها بريطانيا قوة في الميزان. وجعل تدهور اسبانيا اقتصادياً وضعف مواقعها في امريكا من الأسهل على الولايات المتحدة إقامة امبراطورية استعمارية. وادعى بارونات الفحم والفولاذ وملوك النفط الامريكان انهم ورثة التركة الاستعمارية التي خلفها كورتيز وبيسارو وماجلان معتبرينها عن صواب غنيمة سهلة المنال. وكان موقع الولايات المتحدة الجغرافي نفسه ملائماً للغاية. واصبح تحويل امريكا باسرها إلى ضيعة خاصة لكل من روكفيلر ومورغان امراً واقعياً تماماً. وفي الشرق الاقصى كانت تتفتح اسواق واعدة وبدأ تقاسم الصين. ولم تكن الاحتكارات الامريكية تريد البقاء مستبعدة فمدت مجساتها في ذاك الاتجاه أيضاً. وحتى المحيط الهادىء لم يردع قراصنة وول ستريت فيما كانت الحكومة طوع اوامرهم.

وكانت الذرائع تختلق باستمرار لتبرير العدوان العسكري. وكانت المحاجات التي ساقها ايديولوجيو الامبريالية في نهاية القرن التاسع عشر طريفة للغاية وبشرت من نواحي عديدة بما سينطق به امبرياليو العصر الحديث (مثل جون فوستر دلاس) من كلام معسول وباطل.

وكان عالم الاجتماع جون فسك قد ادعى منذ عام ١٨٨٥ أن الانكلو سكسونيين مقبلون على حكم العالم فيما صدر كتاب للراهب جوسيا سترونغ يفسر تاريخ العالم كله بأنه ليس إلا تمهيداً لذلك. وفي عام ١٨٩٠ دعا «منظر مشاة البحرية» الفريد ماهان الامريكان إلى «توجيه انظارهم نحو الخارج» في حين زعم

البروفيسور جون برغس أن الشعوب الآرية قادرة على اقامة افضل النظم السياسية ولذلك ينبغي أن تبسط حكمها على جميع الشعوب الأخرى. وكان من مريديه الرئيس تيودور روزفلت، نصير الامبريالية المتزمت، الذي دفع الولايات المتحدة على طريق نهجها العدواني. وفي عام ١٨٩٩ اعلن ابوت لويل أن التوسع «متأصل» في الانكلو سكسونيين فيما برر تشارلس كونانت ذلك بتصدير رؤوس الاموال والنضال ضد خطر الثورة الاشتراكية.

وقبل سنوات قليلة من اندلاع الحرب مع اسبانيا اعلن عضو مجلس الشيوخ هنري لودج أن الولايات المتحدة، حرصاً على تفوقها التجاري في المحيط الهادىء، ينبغي أن تبسط سيطرتها على جزر هاواي وأن تحافظ على مصالحها في ساموا. اما الجنرال توماس جوردان فقد دعا في مقالة له نشرتها مجلة «فورم» في تموز / يوليو ١٨٩١، إلى «ضم كوبا سياسياً» إلى الولايات المتحدة من أجل توفير سوق لفائض الانتاج ورأس المال.

وحين اندلعت الحرب الاسبانية ـ الامريكية توقع عضو مجلس الشيوخ البرت بيفريج، وهو يعبر عن تمنياته للامبرياليين، مجيء وقت تملأ فيه الولايات المتحدة محيطات العالم باسطولها وتبني قوة بحرية تتناسب مع جبروتها. وادعى أن الولايات المتحدة مقدر لها حكم العالم و «تمدين» الاعراق الادنى من ذوي البشرة الملونة الذين ستكون طريقة الحياة الامريكية ملهماً ونبراساً لهم.

وفي ٩ كانون الثاني / يناير ١٩٠٠ قال بيفريج مبرراً احتلال الفلبين إن الاحتلال كان ضرورياً لأن الرب اختار الشعب الأمريكي لتمدين العالم. ولم يفته أن يذكر، بالطبع، أن أسواق الصين غير المحدودة لا تبعد كثيراً عن الفلبين.

وادعى الرئيس الامريكي وليام ماكنلي انه طلب مشورة الرب نفسه (جاثياً) عما ينبغي عمله بشأن الفلبين وأنه تلقى اجابة محددة. وطبقاً للوصاية الالهية كان

على البيت الابيض أن يشمل شعب الفلبين برعايته وأن ينثر عليه « نعم الحضارة ». لذا قرر هذا الرئيس التقي أن يهدي الشعب الفلبيني إلى « الحضارة والمسيحية ».

وفي ٧ كانون الثاني / يناير ١٩٠١ اعلن عضو مجلس الشيوخ هنري لودج في الكونغرس بصدد احتلال الفلبين: « أن القوى الاقتصادية التي تكمن في أساس كل شيء تقودنا نحو تسيد العالم اقتصادياً ».

وحتى قبل نشوب الحرب العالمية كان الامبرياليون الامريكان يحلمون بالسيطرة على العالم ولكنهم كانوا يموهون مطامحهم بعبارات غامضة. ففي أيار / مايو ١٩١٤ كتب سفير الولايات المتحدة في لندن إلى الرئيس ولسن قائلاً انه حين يجد الامريكان من المستحسن السيطرة على العالم فإن البريطانيين سيخلون الطريق امامهم.

وعلى أثر ذلك أخذ امبرياليو الولايات المتحدة يستخدمون منذ ٧٠ عاماً تعابير مثل التفوق العرقي للانكلو سكسونيين ومصالح « الحضارة والمسيحية » والعلاقات الاقتصادية القائمة منذ غابر الزمان ورسالة وول ستريت التحريرية.

وامبرياليو اليوم لم يأتوا بالكثير مما هو جديد. فهم يدفعون بعملات مستعملة، ومما يثير الدهشة بصفة خاصة أن الدوائر الامبريالية الامريكية منذ ذلك الوقت وهي تضطلع بدور المحرر الذي هب، على سبيل المثال، إلى تحرير كوبا والفلبين والصين وغيرها. فكل ما يراد الاستحواذ عليه كان بهدف « تحريره ».

ولاحظ لينين في معرض دراسته الطبيعة الامبريالية، مشاركة الاحتكارات الامريكية مشاركة نشيطة في تقاسم العالم اقتصادياً والتحضير لاعادة اقتسامه بالطرق العسكرية. وكتب في عام ١٩١٦ « ورأس المال المالي الامريكي وغيره... ولنقل **مثلاً** في السنديكا العالمي لقضبان السكك الحديد أو في التروست العالمي

للملاحة التجارية، ألم يأخذ الآن في إعادة تقاسم العالم على أساس تناسب القوى الجديد الذي يجري تغييره بأساليب غير سلمية بالمرة؟ »[٢].

وما أن انتهت الحرب الاهلية حتى شرعت البلاد في البحث عن كل شيء والاستيلاء على كل شيء « في طريقها ». وكان لبناء جيش قوي ابان الحرب اهمية بالغة. فلقد اصبحت الولايات المتحدة قوة عسكرية وهذا بحد ذاته كان حجة قوية استخدمتها الدوائر العدوانية في محاولة للاستيلاء على امريكا الشمالية برمتها. ففي صيف ١٨٦٦ طرح على الكونغرس اقتراح بجعل كندا جزءاً من الولايات المتحدة ولكن في عام ١٨٦٧ عمدت الحكومة البريطانية، بهدف احباط دسائس هذا « الجار الطيب »، إلى منح كندا صفة الدومنيون فبقيت من الممتلكات البريطانية.

واصابت مؤامرات الدوائر العدوانية الامريكية نصيباً اكبر من النجاح في الاسكا التي كانت تعود إلى روسيا. وكان الدفاع عن هذه المنطقة الغنية صعباً على روسيا قدر الصعوبة التي لاقاها نابليون ذات يوم في مواصلة الدفاع عن لوزيانا. وكانت روسيا لا تزال تفتقر إلى الموارد لاستثمار ممتلكاتها الامريكية اقتصادياً. يضاف إلى ذلك أن سياسة الولايات المتحدة اخذت تزداد عدوانية، كما اظهرت الحرب مع المكسيك ومحاولات الاستيلاء على كندا والاستحواذ على اوريغون. فقررت الحكومة القيصرية التخلي عن الاسكا.

وفي عام ١٨٦٧ حصلت الولايات المتحدة على الأسكا بثمن بخس مقداره ٧,٢ ملايين دولار ـ أو ٥ سنتات فقط للهكتار الواحد. وبدأت ابادة الحيوانات البحرية بكل جشع. وطالت غائلة الجوع الايسكمو والهنود. وترددت اوضاع هذه المنطقة الشاسعة ولم تنتعش إلا مع حمى الذهب في نهاية القرن.

---

(٢) المصدر السابق، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

وهكذا تعدت الولايات المتحدة حدودها لأول مرة واستولت على مناطق شاسعة بلغت مساحتها ٥٩٠,٨٨٤ ميلاً مربعاً. وصار لامبراطورية وول ستريت «صقليتها» فغدت الاسكا أول مستعمرة امريكية اجنبية وبدأ بناء الامبراطورية الأمريكية. وارسيت في أساسها أول صخرة، وقد كانت صخرة عملاقة.

ثم جاء دور جزر هاواي. فلقد خرج امبرياليو الولايات المتحدة إلى رحاب المحيط الهادىء الفسيحة عازمين على تحويله إلى بحيرة امريكية.

وفي عام ١٨٧٥ أجبرت الولايات المتحدة ملك هاواي على توقيع اتفاقية تمنح الامريكان امتيازات خاصة. وحين جددت الاتفاقية في عام ١٨٨٤ نالت حكومة الولايات المتحدة حق اقامة قاعدة بحرية في بيرل هاربر.

وكانت تجربة تكساس نافعة للامبرياليين الامريكان في نهاية القرن الماضي وقد استفادوا منها للاستيلاء على هاواي. كما جرى استغلال الانتفاضات والتدخل الفظ في مجرى الاحداث. وكان اسطع دليل على ذلك انزال البحارة من البارجة بوسطن ونشاطات السفير ستيفنسن وتشكيل حكومة مؤقتة بمدافع الامريكان. وبعد اسبوعين اعلن ستيفنسن في بيان خاص جزر هاواي محمية امريكية. والحق أن واشنطن تأخرت في المصادقة على ذلك لكنها صادقت عليه في ٧ تموز / يوليو ١٨٩٨. واسبغ الكونغرس «الشرعية» على الحاق جزر هاواي.

واصبح لمبدأ مونرو نفسه الآن تفسير امبريالي. ففي عام ١٨٩٨ حث الرئيس ماكنلي الكونغرس على الاسراع بالحاق جزر هاواي زاعماً أن تلك هي رسالة امريكا المقدسة. وكانت الحجة أن الولايات المتحدة تحتاج هاواي حتى اكثر من حاجتها إلى كاليفورنيا.

وينبغي أن نلاحظ أن الحاق جزر هاواي سبقه توظيف ٤٠ مليون دولار في

صناعة السكر فيها وبذلك كان البيت الابيض يخدم المصالح الانانية لاصحاب معامل السكر.

وكانت من المراحل الرئيسية في قيام الامبراطورية الاستعمارية الامريكية عن طريق العدوان العسكري حرب ١٨٩٨ الاسبانية ـ الامريكية، التي حددت بوضوح بداية عصر الامبريالية واعتبرها لينين الحد الفاصل قبل حلول حقبة تاريخية كاملة. وقد جرى التمهيد لها بصراع ضار بين الامبرياليين على اقتسام المستعمرات. وكانت الحرب بمثابة النهاية للاستعمار الاسباني وحلول امبريالي الولايات المتحدة محل الفاتحين الاسبان ولكن بالاستناد إلى قاعدة صناعية أمتن.

وكان التمهيد للاستيلاء على كوبا قد استغرق النصف الثاني من القرن التاسع عشر باكمله. ومنذ ١٨٤٨ كلف الرئيس جيمس بولك مبعوث الولايات المتحدة إلى اسبانيا بالتفاوض حول شراء هذه الجزيرة مقابل ١٠٠ مليون دولار. وفي وقت لاحق، في ١٨٥٠ و ١٨٥١ نظم عملاء الولايات المتحدة بعض العصابات في محاولة لـ «تحرير» كوبا بقوة السلاح وجعلها ملكية امريكية. واستمرت برجوازية الولايات المتحدة في توظيف رؤوس اموالها في كوبا لتبلغ ٥٠ مليون دولار بحلول عام ١٨٩٨.

وعلى امتداد سنوات عديدة رفعت مطالب ملحاحة باستيلاء الولايات المتحدة على كوبا وكانت لاصحاب المستعمرات الزراعية في الجنوب مصلحة خاصة في ذلك. وكان ما يسمى ببيان اوستيندي الذي اعده دبلوماسيو الولايات المتحدة في عام ١٨٥٤ قد جعل هذا المطلب مطلباً رسمياً.

لقد كانت الدوائر الامريكية العدوانية مشعلة أول حرب امبريالية في العالم. وتاريخ حرب ١٨٩٨ يعطي صورة واضحة عن ذلك. إذ كانت التحضيرات للحرب تجري منذ زمن طويل بنشر مواد عن «الكوبيين المضطهدين»، الذين

ينتظرون من يهرع لحمايتهم. وجرى استغلال انفجار وقع على متن البارجة الأمريكية (في ١٥ شباط / فبراير ١٨٩٨) وهي راسية في ميناء هافانا كذريعة للتدخل المكشوف. فحُمل الاسبان مسؤولية الانفجار واشعلت حرب تعد الامبرياليين الامريكان بانتصارات سهلة. ولم تتمكن اسبانيا الضعيفة عسكرياً من الدفاع عن ممتلكاتها في جزر الهند الغربية النائية. وبموجب اتفاقية ٦ شباط / فبراير ١٨٩٩ استولى امبرياليو الولايات المتحدة ليس على كوبا فحسب بل وعلى غوام وبورتوريكو وحتى الفلبين. ولم يكن شيء من ذلك يمت بصلة إلى «الدفاع عن الكوبيين». صحيح أن صعوبات قد نشأت لأن قرار الكونغرس الصادر في ١٩ نيسان / ابريل ١٨٩٨ ضمن للكوبيين «حقهم في الحرية والاستقلال» ولكن ذلك لم يمنع الامريكان من فرض «دومنيون وسلطة وسيطرة» الولايات المتحدة عليهم بموجب المعاهدة المبرمة مع كوبا.

ونتيجة للحرب مع اسبانيا استولى امبرياليو الولايات المتحدة على زهاء ١٢٠ ألف ميل مربع مأهولة بعدد كبير من السكان وغنية بالموارد الطبيعية. واصبحت كوبا محمية من محميات الولايات المتحدة واخذت رؤرس الاموال تتدفق عليها. وفي عام ١٨٩٨ بلغت استثمارات الولايات المتحدة الموظفة في كوبا ٥٠ مليون دولار ولكنها ازدادت إلى ١٥٩ مليون دولار بحلول عام ١٩٠٦.

وكان الاستيلاء على الفلبين عملاً مخزياً بصفة خاصة في تاريخ الامبريالية الامريكية. ففي البداية استغل المعتدون الامريكان انتفاضة قام بها الفلبينيون ضد السيطرة الاسبانية وتظاهروا بصداقة الثوار بقيادة اميليو اغوينالدو. وكان النضال الذي بدأ في ربيع ١٨٩٨ قد تكلل في ١٨ حزيران / يونيو باعلان الجمهورية. ولكن «اصدقاء الحرية» الامريكان سرعان ما كشفوا عن حقيقتهم وفي ٨ أيلول / سبتمبر من ذلك العام وجه الجنرال ايلويل اوتيس انذاراً يطالب الثوار

بالانسحاب من مانيلا. وفي ٥ كانون الثاني / يناير ١٨٩٩ طالب الرئيس الامريكي ماكنلي بتوسيع « الحكم العسكري » ليشمل الفلبين كلها: وهكذا بدأت الحرب في الفلبين. واستبدل النير الاسباني الذي دام ٣٠٠ عام بنير امريكي. ومما يثير الاهتمام أن الاستيلاء اللصوصي على الفلبين أيضاً قد جرى التستر عليه بشرائها من اسبانيا مقابل ٢٠ مليون دولار.

وتأكد أن ماكنلي كان قد ناقش مسألة الاستيلاء على الفلبين منذ ايلول / سبتمبر ١٨٩٧، أي قبل ستة أشهر من بدء الحرب مع اسبانيا. والحق أن المعتدين واجهوا مقاومة شديدة وتطلب الأمر زيادة القوات الغازية من ١٠ آلاف إلى ٧٠ ألف رجل. ودامت الحرب اربع سنوات واقترنت بفظائع مريعة. فلقد كان السجناء يعذبون بلا شفقة وأمر الجنرال جيمس سمث باعدام كل من يقع بأيدي الامريكان. وقتل مئات الألوف من الفلبينيين.

وقال الجنرال سمث لمرؤوسيه لدى تنظيم الاعمال الانتقامية ضد الانصار الفلبينيين: « لا اريد أسرى... أريد منكم أن تقتلوا وتحرقوا...». وأوعز بتحويل مناطق كاملة إلى « صحراء قاحلة » وقتل كل الذكور الذين تزيد اعمارهم على عشر سنوات.

وفي ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٨٩٩ وقعت حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا اتفاقية ثلاثية حول تقاسم جزر ساموا. فحصل امبرياليو الولايات المتحدة على جزيرة توتويلا مع ميناء باغو وجزر صغيرة أخرى من مجموعة ساموا تقع شرق الخط ١٧١ درجة غرباً.

وامتد زحف الامبرياليين الامريكان ابعد فأبعد من اجل اسواق الصين بهدف استغلال شعبها. ويتظاهرون اليوم بصداقة الصين لكن التاريخ يصرخ داحضاً مثل هذا الرياء.

لقد اتسمت السياسة الامبريالية الامريكية منذ زمن طويل بالتمييز ضد الصينيين. وكانت معاهدة ١٨٦٨ قد اجازت هجرة الصينيين بلا قيود ولكنهم سرعان ما أخذوا يتعرضون إلى الملاحقة ويقاسون من ارتكاب المجازر بحقهم. وفي عام ١٨٧٩ حظر الكونغرس نزول اكثر من ١٥ مهاجراً صينياً من كل سفينة. وفي عام ١٨٨٢ اوقفت هجرة الصينيين بالكامل لمدة عشر سنوات ثم حظرت عشرين عاماً أخرى. وأكدت معاهدة ١٨٩٤ هذا الحظر عشر سنوات اخرى. وبعد المقاطعة التي اعلنت في الصين ضد البضائع الامريكية في ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥ ارسل الامريكان قوة عسكرية لارهاب الصينيين.

وفي محاولة لرد الاعتبار لامبريالي وول ستريت يشير عملاؤهم باستمرار إلى سياسة «الانفتاح» سيئة الصيت التي موهت عدوان الولايات المتحدة على الصين. وهذه السياسة لم تكن، بالطبع، امريكية المنشأ. ففي خريف ١٨٩٨ روجت الصحافة البريطانية على نطاق واسع سياسة «الفرص المتكافئة والابواب المفتوحة» إيماناً بانسجامها التام مع النهب الاستعماري وسياسة اقتسام الصين. وحتى المؤلف الحقيقي لمذكرة «الأبواب المفتوحة» إنما هو الانكليزي الفريد هيبسلي وليس الامريكي جون هاي. وكانت المزايا الجغرافية لصالح الامبرياليين اليابانيين. يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة كانت ضعيفة عسكرياً في نهاية القرن التاسع عشر وحاولت استخدام تفوقها الاقتصادي على اليابان والبلدان الاخرى لتكبيل الصين. وهكذا تقدم وزير الخارجية جون هاي في ٦ أيلول/ سبتمبر ١٨٩٩ ببرنامج لسياسة «الانفتاح» في الصين تفرض بموجبها رسوم كمركية متساوية وكذلك تعريفات الشحن بحراً وبواسطة السكك الحديد، للبضائع القادمة من جميع الدول على الاراضي الواقعة ضمن «مناطق مصالحها» فضلاً عن الريع. ولكن المذكرة اعترفت بوجود «مناطق مصلحة»، أي اقتسام الصين من الناحية العملية. وكانت المسألة تتعلق بوضع هذه المناطق في متناول الامبرياليين الامريكان. وبحلول

عام ١٩٠٠ كانت الولايات المتحدة قد دفعت قواتها ضد بكين لضرب الحركة الواسعة المعادية للامبريالية.

وفي ٣ تموز / يوليو ١٩٠٠ طالبت حكومة الولايات المتحدة في مذكرة خاصة بتوسيع مبدأ «الانفتاح» ليشمل الصين باسرها. وفي عام ١٩٠١ شاركت في نهب الصين بتوقيع ما سمي بالبروتوكول الختامي والحصول على ٣٢,٩ مليون ليانغ. واستمر في وقت لاحق تكبيل الصين مالياً. ففي ١٥ نيسان / ابريل ١٩١١ فرضت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا معاهدة تسين على الصين ظافرة بحقوق واسعة لاستثمار رؤوس اموالها. ونصت المعاهدة على مشاركة رأس المال الامريكي في بناء واستثمار السكك الحديد واجراء اصلاح نقدي وتعزيز اوضاع الصين المالية وتطوير الصناعة في منشوريا وغير ذلك. وحين تسلم يوان شيهكاي مقاليد الحكم في ١٨ حزيران / يونيو ١٩١٢ شُكل «كونسورتيوم مصرفي» من ست دول برعاية الامبرياليين الامريكان ووقعت اتفاقية على منح «قرض لاعادة التنظيم». وكانت شروط الاتفاقية تقضي باستخدام القرض تحت رقابة اجنبية واستحدثت ادارة اجنبية لجباية ضريبة الملح (بوصفها كفالة للقرض) وفقدت الصين حقها في طلب القروض من بنوك اخرى.

وهكذا كان عدوان الولايات المتحدة على الصين قد بدأ قبل ظهور الشيوعيين بزمن طويل وما يحبك من كلام معاد للشيوعية إنما هو ستار للتمويه على احتلال تايوان في الوقت الحاضر. فالمسألة تتعلق باقامة امبراطورية استعمارية لوول ستريت بعد قرن من الصراع.

وعلى الغرار نفسه يصور اليوم احتلال الولايات المتحدة لكوريا الجنوبية على أنه عمل من اعمال الدفاع عن العالم الحر ضد الشيوعية لكنه كان في الواقع الفصل الختامي في صراع قديم لاستعباد الشعب الكوري بدأ في القرن التاسع عشر. ففي

عام ١٨٧١ زحف مبعوث الولايات المتحدة إلى بكين على رأس قوة عسكرية باتجاه كوريا « للحصول على امتيازات تجارية » . وقتل الامريكان ٢٥٠ كورياً لكنهم ردوا على اعقابهم . وحين تغلغل اليابانيون في كوريا في عام ١٨٧٦ لم يلبث الرأسماليون الامريكان أن ظهروا في أثرهم .

وإذ اعتزم امبرياليو الولايات المتحدة تحويل القارة الامريكية باكملها إلى صنيعتهم الشخصية الخاصة استخدموا مبدأ مونرو والحديث عن الجامعة الامريكية pan - Americanism لتمويه مآربهم الحقيقية .

ففي عام ١٨٨٩ دعت حكومة الولايات المتحدة إلى عقد المؤتمر الامريكي الدولي الأول في واشنطن بمشاركة ١٧ بلداً من بلدان امريكا اللاتينية ، وحاولت فرض اتحاد كمركي على المشاركين ولكن هذا كان يعني في الواقع التدخل في شؤونهم الداخلية واقرار هيمنة الولايات المتحدة على القارة الامريكية باكمها . وبعد ١٨ شهراً بدأت حكومة الولايات المتحدة تتدخل في شؤون شيلي الداخلية . وفي كانون الثاني / يناير ١٨٩٢ شرع وزير الخارجية جيمس بلين يوجه الانذارات إلى الحكومة الشيلية .

وتعززت إلى حد بعيد مواقع امبريالي الولايات المتحدة الاقتصادية والاستراتيجية في القارة الامريكية والمحيط الهادىء بشق قناة بنما الذي كان مثالاً كلاسيكياً على استخدام اساليب تكساس في استراتيجية وتكتيكات امبريالي الولايات المتحدة ، تلك الأساليب لم تدخل الساحة الدولية إلا على ايدي الاحتكارات .

وكان شق القناة قد بدأت به شركة فرنسية ولكن مسؤوليها ضبطوا وهم يمارسون الاختلاس فلم يتمكنوا من انجاز العمل . وشاعت الفضيحة واكتسبت كلمة بنما نفسها معنى تحقيرياً من معاني الاحتيال . وقررت حكومة الولايات المتحدة

استئناف هذا العمل المربح والهام لكن الامبرياليين البريطانيين وقفوا ضد ذلك.

واستمرت المفاوضات بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول شق قناة بنما اربع سنوات ولم تنته إلا في عام ١٩٠١. وقد تراجعت بريطانيا واعترفت بحق الولايات المتحدة في شق القناة. ثم ظهرت عقبات جديدة بسبب مماطلة كولومبيا في التوقيع على الاتفاق اللازم. وفيما بعد قام عملاء الولايات المتحدة برشوة ٥٠٠ جندي وضابط لقاء ١٠٠ ألف دولار وشراء خدمات عدد من المرتزقة. وفي ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٠٣ استقبل ميناء كولون على برزخ بنما البارجة الامريكية ناشغيل وفي اليوم التالي قامت «انتفاضة» في بنما ضد الحكومة الكولومبية. وحين وصلت القوات الكولومبية حال مشاة بحرية الولايات المتحدة دون انزالها. وفي ٤ تشرين الثاني / نوفمبر اعلن ميلاد جمهورية بنما ونالت بعد يومين اعتراف حكومة الولايات المتحدة. وزعم الرئيس تيودور روزفلت في وقت لاحق أن الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة تحركت على أساس «تفويض الحضارة» ولكن هذا التفويض اثبت كونه مفهوماً مطاطاً للغاية من تفسير الامبرياليين.

وتتضح الأهمية الاقتصادية البالغة لقناة بنما من حقيقة أن ٨٠٠٠ ميل قد اختصرت من الطريق البحري الممتد من نيويورك إلى سان فرانسيسكو. وازداد عدد السفن المارة عبر القناة بوتيرة متسارعة وفي عام ١٩١٥ زادت الحمولة المارة عبرها على ٥,٤ ملايين طن.

وكانت أهمية القناة الاستراتيجية حتى اعظم من ذلك. فلقد شطرت امريكا إلى شطرين ووضعتها بأيدي احتكاريي الولايات المتحدة. واصبح الاتصال بين أساطيل الولايات المتحدة في المحيطين الاطلسي والهادىء امراً ممكناً وكانت هذه الاساطيل تمسك بخناق القارة الامريكية وبذلك اصبح احتكاريو وول ستريت اسياد امريكا الوسطى والجنوبية. ولم تكن ديماغوجية الجامعة الامريكية والحديث

المعسول عن سياسة حسن الجوار إلا ستاراً لاقامة امبراطورية استعمارية امريكية. وحل شعار «امريكا لوول ستريت» محل شعار «امريكا للأمريكيين».

لقد اسفر النهب الاستعماري عن نتائج بالغة الأثر. فإن ما الحقته الولايات المتحدة من اراضي اجنبية على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر منحها ٦٦٦، ٧١٦ ميلاً مربعاً من الثروات الاقتصادية (الاسكا، جزر هاواي، كوبا، بورتوريكو، غوام، والفلبين).

ولاحظ لينين في معرض تحليله لممتلكات القوى الكبرى الاستعمارية وجود مستعمرات تابعة للولايات المتحدة: ففي عام ١٩١٤ بلغ سكان مستعمرات الولايات المتحدة ٩,٧ ملايين نسمة.

وكانت الممتلكات الاستعمارية لكل من الولايات المتحدة والمانيا واليابان متقاربة في مقاييسها ولكن اراضي اوسع كانت تحت تصرف بريطانيا وفرنسا وروسيا. وكان سبب ذلك أن امبرياليي الولايات المتحدة أمضوا وقتاً طويلاً للغاية في نهب مستعمراتهم الداخلية في الغرب المتوحش الذي كان لم يزل متوحشاً في بداية القرن العشرين. يضاف إلى ذلك أنه لم تكن ثمة حاجة حقيقية لاحتلال امريكا الوسطى والجنوبية لأن احتكارات الولايات المتحدة كانت قد بسطت هيمنتها هناك معتمدة على قاعدتها الصناعية وذلك من خلال تصدير رؤوس الأموال، بحيث أن بلدان امريكا اللاتينية كانت تابعة لها اقتصادياً. وقد اضطلعت بتأمين استغلال هذه البلدان بحرية الولايات المتحدة القوية التي كانت تغطي مقتربات القارة الامريكية. وظهر نوع فريد من الاستعمار، نوع تتسم به امريكا اللاتينية حتى هذا اليوم. فإن استغلال شعوبها اقتصادياً يتم من دون أي احتلال اجنبي مع لجوء امبرياليي الولايات المتحدة إلى استخدام العملاء السريين والحكومات الصنيعة والحكام الدكتاتوريين لهذه الغاية. وكان الامبرياليون

البريطانيون قد ابتكروا هذا النظام في مناطق الدومنيون البريطاني التي نالت استقلالاً سياسياً شكلياً صرفاً لكنها ظلت اطرافاً زراعية للامبراطورية البريطانية. ولوحظ امر مشابه في « الضيعة » الامريكية التابعة لوول ستريت.

وحين اندلعت حرب ١٩١٤ كانت امبراطورية الولايات المتحدة الاستعمارية، نتيجة لذلك، اوسع بكثير من ممتلكاتها الاجنبية. وكانت هذه الامبراطورية موجودة فعلاً وقد شاركت الولايات المتحدة مشاركة نشيطة في الصراع على تقاسم العالم ومهدت أيضاً للكارثة العالمية التي دامت من ١٩١٤ إلى ١٩١٨.

٣ ـ عبودية الاجور

إن الاحداث التاريخية الفعلية تدحض بصورة قاطعة آخر ما طلع به من ديماغوجية المتحدثون باسم البرجوازية، من امثال ايرل براودر، عن « الرأسمالية الشعبية » في الولايات المتحدة وطريق تطورها الفريد. فالرأسمالية في الولايات المتحدة، شأنها شأن الرأسمالية في سائر البلدان الأخرى، كانت منذ يوم مولدها نظاماً لعبودية الأجور. واعتاشت أيضاً على دماء الحياة التي امتصتها من عبودية المستعمرات الزراعية. وكان تأثير هذه العبودية في الرأسمالية الامريكية شديداً للغاية. فإن اصحاب المصانع تعلموا الكثير من اصحاب المستعمرات الزراعية ونقلوا انظمة لاتيفونديات العبيد الوحشية إلى مؤسساتهم. وليس من المستغرب أن ابشع نظام لاستغلال العمال ظهر في امريكا على وجه التحديد، حيث اصبح نظام الاعتصار هو الاوسع انتشاراً. وهذا النظام إنما هو نظام الاستخدام الجشع للايدي العاملة، الذي اتسمت به مستعمرات العبيد الزراعية.

واصبح التمييز ضد السود، بوصفه نوعاً من انواع عبودية الأجور، سمة مميزة لطريقة الحياة الامريكية. وقد استمر هذا التمييز بعد الحرب الأهلية ووفرت

الأساس الاقتصادي له مخلفات الرق والاستعمار.

إن الولايات الجنوبية التي اضطلعت بتجهيز المواد الأولية والأيدي العاملة، الخ كانت أيضاً مستعمرات داخلية للولايات المتحدة الامريكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ففي عام ١٨٨٠ كان متوسط الأجر في الصناعة التحويلية على ساحل المحيط الهادىء ٤٨٢ دولاراً في حين كان متوسطه في انكلترا الجديدة ٣٥٠ دولاراً وفي الولايات الجنوبية، ٢٣٨ دولاراً في السنة. وكان متوسط الأجر في عموم البلاد ٣٤٠ دولاراً، الأمر الذي يعني أن الأجور في الولايات الجنوبية كانت زهاء ٣٠ في المئة دون المتوسط.

وفي عام ١٨٩٠ كان السود يعملون بالدرجة الرئيسية في حراثة الأرض أو «في الخدمة» (٨٥ في المئة من الخدام و٦٩ في المئة من الخادمات). ونادراً ما كان السود يؤدون أعمالاً تتطلب مهارة. وكانوا يتعرضون للارهاب بالمعنى الحرفي للكلمة.

وقامت منظمة كو كلاكس كلان بدور نشيط في ارهابهم في الجنوب. ففي عام ١٨٧١ وحده قتل مئة زنجي في ولاية كينتاكي وحدها. وكانت محاكم الشنق الاعتباطي الوحشية خطراً يومياً عليهم. وتأكد أن ١٩٥٥ عملية شنق من هذا النوع قد جرت في جنوب الولايات المتحدة في الفترة الممتدة من ١٨٨٩ إلى ١٩٠١.

وفي الفترة الممتدة من ١٨٩٨ إلى ١٩١٠ سنت قوانين في عدد من الولايات (لوزيانا، الاباما، نورث كارولاينا، فيرجينيا، جورجيا واوكلاهوما) تحرم ملايين السود من حق التصويت. وفي ثماني ولايات جنوبية فرضت ضريبة تصويت عجز الكثيرون عن دفعها. ونتيجة ذلك فقد عشرة ملايين امريكي حقهم في الاقتراع لا لشيء سوى أن لون بشرتهم داكن أو لأنهم لم يستطيعوا دفع ضريبة التصويت.

وفي مقالته « الروس والزنوج » كتب لينين في ١٩١٣، بعد نصف قرن من تحرير السود ، أن ٤٤,٥ في المئة منهم ما زالوا أميين لأن « وضع الزنوج في أمريكا عموماً وضع لا يليق ببلد متمدن ـ فالرأسمالية غير قادرة على منح التحرير الكامل ولا حتى على تحقيق المساواة التامة » [٣].

وكان نظام الاعتصار قد ظهر حتى في الفترة السابقة لكنه اصبح الآن واسع الانتشار واكثر تفنناً. وقد عمل ظهور الاحتكارات على تكريس ذلك لأن التروستات اقامت معامل ومصانع ضخمة ارسي فيها استغلال العمال استغلالاً بشعاً على « اسس علمية ». ولهذا السبب استخدمت الاحزمة الناقلة وما يسمى بتنظيم العمل تنظيماً علمياً وغير ذلك. وبعد عام ١٨٦٠ أصبح أي تمديد اضافي ليوم العمل امراً مستحيلاً بل طالب العمال بتخفيض ساعات العمل فأصبح تشديد العمل سمة مميزة للرأسمالية الاحتكارية في الولايات المتحدة. فلقد تحققت، بتشديد استغلال العمال، زيادة في الانتاج حتى مع بقاء يوم العمل على طوله أو حتى تقصيره. وفي عام ١٨٦٠ كان انتاج طن من الحديد الزهر يتطلب زهاء ١,٦ رجل ـ يوم ولكن هذا الرقم كان ١,٢ رجل ـ يوم فقط في عام ١٨٩٧. وفي الفترة الممتدة من ١٨٩٠ إلى ١٨٩٧ ازدادت انتاجية العمل في الصناعة التحويلية بنسبة ١٢ في المئة وفي صناعة الفحم بنسبة ٢٠ في المئة وفي النقل بالسكك الحديد بنسبة ١٣ في المئة.

وكانت شدة العمل ترفع إلى اوجها بأكثر الأساليب دهاءً.

وكشفت الدراسات الخاصة بعام ١٩٠٨ أن ٥ سنتات اضافية في الساعة كانت تدفع لعمال منفردين في معامل صنع المصابيح الكهربائية من اجل أن يحددوا « الوتيرة » لعمل المجموعة باكملها. وعندما يتحقق الهدف وتبدأ المجموعة كلها في

(٣) ف. أ. لينين، « الروس والزنوج »، المؤلفات الكاملة، المجلد ١٨، ص ٥٤٤.

العمل بوتيرة اشد تتوقف هذه المكافآت.

وفي عام ١٩١٣ كتب لينين، معرياً النزعة التيلورية، أن الرأسمالية الامريكية تستخدم اساليب متقدمة «تحمل اوروبا العجوز على التباري مع اليانكيين»[٤] واعتماد احدث الطرق التي يبتكرونها لاستغلال العمال. فإن نظام تيلور يسمى نظاماً علمياً لكنه ليس في الواقع الا اعتصار العامل اعتصاراً منظماً يسفر عنه استنزاف الرأسماليين لكل ما فيه من قوة بلا رحمة، فهم «اسرع ثلاث مرات في امتصاص كل قطرة من طاقة عبد الاجور العصبية والجسدية. وإن مات شاباً؟ لا ضير، ثمة كثيرون غيره ينتظرون عند البوابة». وهكذا فإن «تقدم العلم والتكنولوجيا في المجتمع الرأسمالي يعني التقدم في فن الاعتصار»[٥]. وليس من المستغرب أن تثني البرجوازية على تيلور وهي ترى ارباحها آخذة في الازدياد. فقد أشار لينين إلى «أن العمال يحصلون في البداية على زيادة في الأجور ولكن مئات العمال يتعرضون إلى التسريح ويتعين على من يبقون أن يعملوا بشدة تزيد اربع مرات مؤدين عملاً يقصم الظهر ويطرد العامل حين تستنزف قواه كلها. ولا يستأجر إلا العمال الشباب الأقوياء.

«إنه اعتصار بانسجام تام مع كل فروض العلم»[٦].

وكتب لينين في مقالته «نظام تيلور ـ استعباد الآلة للانسان» (١٩١٤) انه بمعونة هذا النظام «يقوم رأس المال بتنظيم وترشيد العمل داخل المعمل لغرض تشديد استغلال العمال وزيادة الارباح. ولكن في الانتاج الاجتماعي بصفة عامة تستمر الفوضى في ضرب اطنابها وفي التفاقم مؤدية إلى الازمات حين تعجز الثروة

---

(٤) ف. أ. لينين «نظام اعتصار علمي» المؤلفات الكاملة، المجلد ١٨، ص ٥٩٤.
(٥) المصدر السابق.
(٦) المصدر السابق ص ٥٩٥.

المتراكمة عن ايجاد مشترين ويجوع ملايين العمال لأنهم لا يستطيعون العثور على عمل »[7]

لقد تسارعت وتيرة العمل في معامل الولايات المتحدة ومصانعها باطراد وبلغت في النهاية مستوى اصبح معه وقوع الحوادث امراً حتمياً ولكن ذلك لم يقلق اصحاب المعامل والمصانع. إذ كانوا يفضلون الاقتصاد في كل شيء متجاهلين امكانية هلاك العمال. وقد ورد وصف مؤثر لجشع الرأسمالية الامريكية في عبارة اطلقها احد عمال المناجم في ثمانينات القرن السابق حيث قال بتهكم انهم، حسبما يرى، « يفضلون قتل عاملين على قتل بغل واحد ».

إن « الحوادث » في صناعة الفحم كانت في احيان كثيرة كوارث حقيقية. ففي ٦ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٩ قتل ١٧٩ عاملاً في حريق شب في احد المناجم في افونديل (بنسلفانيا). وفي محافظة واحدة من محافظات الولايات المتحدة قتل في غضون سبع سنوات ٥٦٦ عاملاً من عمال المناجم واصيب ١٦٥٥ آخرون بجروح خطيرة وفي عام ١٨٧١ قتل ١١٢ عاملاً واصيب ٣٣٩ آخرون بالعجز.

وفي الفترة الممتدة من ١٨٧٨ إلى ١٨٨٥ كان ٢,٨ من بين كل الف رجل من العاملين في مناجم الفحم يقتلون كل عام وفي الفترة الممتدة من ١٨٨٥ إلى ١٨٩٧ - ٢,٧ رجال. ولم يصدر قانون لتفتيش المناجم إلا بعد كارثة ١٨٦٩ التي وقعت في بنسلفانيا.

ومع ذلك توالت الكوارث الواحدة تلو الأخرى في السنوات اللاحقة أيضاً، كما تبين ارقام الوفيات: مقتل ٦٩ عاملاً من عمال المناجم في الينوي في عام ١٨٨٣

---

(٧) ف. أ. لينين، « نظام تيلور - استعباد الآلة للانسان »، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٠، ١٩٧٧، ص ١٥٣.

و ٥٩ عاملاً في أحد مناجم كولورادو في عام ١٨٨٤ و ١٠٩ عمال في بنسلفانيا في عام ١٨٩١.

واستمرت ارقام الحوادث في الارتفاع. واصبحت الاصابات شائعة في العديد من صناعات الولايات المتحدة. ففي عام ١٩١٤، على سبيل المثال، تفيد الاحصائيات الرسمية أن زهاء ٣٥ ألف عامل قد قتلوا في صناعة الولايات المتحدة كان من الممكن انقاذ نصفهم باجراءات خاصة من اجراءات السلامة. وكان زهاء ٧٠٠ ألف شخص يصابون بالعجز كل عام.

وفي ظروف عبودية الأجور كان استغلال الأطفال ممارسة يومية. وكان عمل الاطفال يستخدم حتى في المناجم. ففي عام ١٨٧٥ كان زهاء ٢٢ ألف عامل من عمال المناجم في محافظة واحدة يضمون بينهم ٥٥٠٠ صبي تتراوح اعمارهم بين ٧ و ١٦ عاماً، وكانوا يحصلون على أجور زهيدة لقاء قيامهم بفصل الفحم عن الطين (٣ دولارات في الأسبوع)، وكان يشاركهم في ذلك الشيوخ والمعوقون.

والحق أن نسبة عمل الاطفال في الصناعة التحويلية كانت قد انخفضت إلى حد ما في الفترة الممتدة من ١٨٧٠ إلى ١٩٠٠. ففي عام ١٨٧٠ كان الاطفال حتى سن السادسة عشرة يشكلون ٥,٦ في المئة من العمال في هذه الصناعة و ٦,٧ في المئة في عام ١٨٨٠ ولكنها انخفضت إلى ٣,٢ في المئة في عام ١٩٠٠. وهذه الارقام لم تأخذ في الحساب من تتراوح اعمارهم بين ١٦ و ١٨ عاماً. يضاف إلى ذلك أن الكثير من الاطفال المستخدمين في المؤسسات الصغيرة لم يعتبروا عمالاً فلم يشملهم الاحصاء. وكان للهجرة تأثيرها في تناقص نسبة عمل الاطفال لأنها زودت اصحاب المصانع بعمال راشدين في المقام الأول. كما اقصي عمل الاطفال في عدد من الصناعات بسبب ازدياد تعقد الانتاج.

ومع ذلك استمر استغلال الاطفال ونظم على نطاق واسع.

في عام ١٩٠٠ كان في الولايات المتحدة زهاء مليوني طفل يعملون لقاء اجور زهيدة: ففي صناعة الألبسة كان الاطفال يحصلون على أقل من دولارين في الاسبوع وفي صناعتي الزجاج والحرير ـ على اقل من ثلاثة دولارات.

وطبقت عبودية الاجور على النساء أيضاً. وعلى الرغم من انخفاض نسبة النساء من القوى العاملة في الصناعات التحويلية بعض الشيء (من ٢٠,٧ إلى ١٩,٤ في المئة) في الفترة الممتدة من ١٨٦٠ إلى ١٩٠٠ فقد ظلت نسبتهن عالية ولا سيما في بعض الصناعات. ففي معامل النسيج، على سبيل المثال، بلغت ٥٣,٤ في المئة في عام ١٨٦٠ و ٤٠,٦ في المئة في عام ١٩٠٠، وفي مؤسسات صناعة الألبسة ٤٥ و ٥٥,٩ في المئة على التوالي وفي الطباعة ٢٧,٣ و ٢٤,٨ في المئة على التوالي. وفي عدد من الصناعات شهد عمل النساء حتى زيادة في نسبته، بما في ذلك زيادته من ١٣,٩ في المئة إلى ٣٧,٥ في المئة في صناعة التبغ ومن ٤,٧ إلى ١٤,١ في المئة في الصناعة الكيمياوية ومن ٥,٣ إلى ١٣,٧ في المئة في الميتالورجيا غير الحديدية ومن ٤ إلى ٢٠,٨ في المئة في الصناعة الغذائية. وحدثت زيادة كبيرة بصفة خاصة في عدد النساء (حوالي ١٠٠ مرة) العاملات في المكاتب وكبائعات متجولات وبائعات على مكائن الحساب وطباعات اختزال على الآلات الكاتبة وماسكات دفاتر. وفي عام ١٩٠٠ بلغ عددهن ٤٠٠ ألف امرأة.

وفي عام ١٩١٤ كانت النساء يحصلن في المتوسط على ٦ دولارات اسبوعياً في مؤسسات الألبسة والزجاج والنسيج. وكن يشكلن ما يربو على ٢٠ في المئة من اجمالي قوة العمل في البلاد.

إن استغلال الاطفال والنساء استغلالاً بشعاً ضاعف ارباح اصحاب المصانع الامريكان.

وكان منبوذي الرأسمالية-الامريكية الحقيقيين المهاجرون الذين تعرضوا إلى

الاستغلال بأكثر الاشكال سفوراً في الولايات المتحدة. فلقد كانوا ضحية القوانين الجشعة لعبودية الأجور.

وصل الولايات المتحدة في العقد التاسع من القرن التاسع عشر ٣ ٦١٣، ٢٤٦، ٥ مهاجراً. وقد استخدمت المعامل والمصانع هذا الدفق لتشديد استغلال العمال وقمع الاضرابات والنشاطات النقابية. واستأجر منهم العمال بأعداد غفيرة لاداء اشق الاعمال (في المناجم) بموجب عقود. وبعد استقطاع تكاليف نقل العمال وغذائهم وما إلى ذلك كانوا يحصلون على نزر يسير من اجورهم. وفي ايار / مايو ١٨٨٤ لاحظت الصحافة أن الوف المجريين نقلوا إلى كونيلسفيل - منطقة مكامن الفحم في بنسلفانيا - بهدف العمل لحساب فريك في ظروف قاسية للغاية. وفي اثناء اضراب عمال المناجم في هوكنغ فالي واوهايو ارسلت احدى الشركات ايطاليين يعملون بعقد لكسر الاضراب. فقد وافقوا على العمل لقاء ٥٠ سنتاً فقط في اليوم. وتقدمت نقابات العمال باحتجاج شديد وفي عام ١٨٨٥ حظر الكونغرس ممارسة استحضار عمال متعاقدين ولكن هذه الممارسة استمرت في واقع الأمر.

وبدا كأن عمل السخرة الذي كان شائعاً في القرنين السابع عشر والثامن عشر قد عاد ولكن بشكل اكثر تفنناً.

واستناداً إلى لجنة الهجرة كان من الانظمة الشائعة في عام ١٩١٠ نظام البيونية وعمل السخرة الذي بموجبه لم يكن في مقدور العمال ترك اعمالهم حتى وإنْ كانوا يحصلون على اجور تجويعية ويقاسون من المعاملة الوحشية.

ومنذ عام ١٩١١ اعترفت لجنة الهجرة الامريكية بأن المهاجرين والزنوج لا يحصلون في العادة إلا على نصف اجور العمال الأمريكان البيض من السكان المتوطنين. ولم يطرأ تغير يذكر على هذا الوضع بعد مرور زمن طويل على ذلك التاريخ.

وأشار لينين في مؤلفه «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» إلى أن المهاجرين من شرق وجنوب أوروبا كانوا يجبرون على القبول بأعمال أقل أجراً في حين كان العمال الأمريكان غالباً ما يصبحون مراقبين ويحصلون على أجور أعلى.

إن رفاهية العمال في امريكا لم تكن إلا خرافة: ففي ظل عبودية الاجور كان يحكم على غالبية العمال بالفقر وبقيت اوضاع العمال الاقتصادية صعبة بل وازدادت تردياً.

وفي صناعة الولايات المتحدة كان يوم العمل لم يزل طويلاً للغاية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ففي عام ١٨٦٠ كان يبلغ في المتوسط ١١ ساعة وبلغ ١٠ ساعات و ٤٥ دقيقة في عام ١٨٧٠. ثم خفض بعض الشيء ولكنه ظل قرابة عشر ساعات في الفترة الممتدة من ١٨٨٠ إلى ١٨٩٠. وكان متوسط اسبوع العمل الاعتيادي في الصناعة اجمالاً ٥٧,٧ ساعة في عام ١٨٩٧ ولكنه كان حتى اطول من ذلك في فروع صناعية عديدة. وفي بداية العقد التاسع من القرن التاسع عشر كان عمال المخابز في نيويورك يواظبون على اسبوع عمل من ١٢٢ ساعة وعمال صناعة الألبسة في نيوجيرسي ـ ٩٣ ساعة وعمال صناعة الحديد في تينسي ـ ٧٥ ساعة وعمال افران الفولاذ العالية في بنسلفانيا وغيرها ـ ٨٤ ساعة وعمال تمشيط الصوف في ساوث كارولينا ـ ٧٦ ساعة وعمال الأحذية في ميسوري ـ ٧٨ ساعة والمحصلون على وسائط النقل داخل المدن في كنساس ـ ١٠٢ ساعة وسواق القاطرات البخارية في نيوجيرسي ـ ٨١ ساعة. وكانت هناك فوارق كبيرة في ظروف عمل المنظمين وغير المنظمين من العمال. ففي الصناعة التحويلية، على سبيل المثال، كان اسبوع العمل الاعتيادي للعمال المنظمين ٥٤,٤ ساعة في عام ١٨٩٠ في حين كان اسبوع العمل الاعتيادي لغير المنظمين ٦٢,٢ ساعة.

والحق أن نقص الايدي العاملة مارس تأثيراً ايجابياً في مستوى الأجور الذي

كان اعلى بعض الشيء في الولايات المتحدة من مستواه في البلدان الاخرى.

وكان ماركس قد لاحظ في تقريره حول «الأجور والاسعار والربح» الذي قدمه في ٢٠ و٢٧ حزيران/يونيو ١٨٦٥ (في اجتماع المجلس العام لجمعية الشغيلة العالمية) أن «قانون العرض والطلب يعمل لصالح الشغيل» [٨] في البلدان المستعمرة وهذا ما يفسر مستوى الأجور العالية في الولايات المتحدة.

لكن تدفق المهاجرين وانتاج الآلات والبطالة في اثناء الازمات عملت باطراد على ابطال مفعول ظروف الاستعمار. فقد تساوى العرض والطلب على الأيدي العاملة وفقد العمال الامريكان افضلياتهم.

وفي الفترة الممتدة من ١٨٦٠ إلى ١٨٦٩ ازدادت الأجور النقدية في الولايات المتحدة بأكثر من ٦٠ في المئة ثم انخفضت بنسبة ٢٠ في المئة في الفترة الممتدة من ١٨٧٣ إلى ١٨٧٩ وبحلول ١٨٨٨ ازدادت مجدداً بنسبة تقرب من ٢٠ في المئة. وتتعلق هذه المعطيات بقطاع النقل والصناعة التحويلية والتعدين والانشاء. وكانت تقلبات الأجور متفاوتة في هذه الصناعات أيضاً.

ولكي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار حقيقة أن غلاء المعيشة ازداد بنسبة ٥٠ في المئة تقريباً في الفترة الممتدة من ١٨٦٠ إلى ١٨٦٥ ثم بدأ ينخفض وفي عام ١٨٧٩ كان يقل بنسبة ٣٠ في المئة عن مستواه في ١٨٦٥. ولم تشهد السنوات الثلاثون الأخيرة من القرن التاسع عشر تغيراً يذكر فيه.

وهكذا كانت الأجور الحقيقية في العقد السابع من القرن التاسع عشر عند مستواها في العقدين الثالث والرابع من القرن رغم ارتفاع المعدل الاسمي.

---

(٨) كارل ماركس، «الأجور والأسعار والربح»، في: كارل ماركس وفريدريك انجلز، المختارات في ثلاثة مجلدات، المجلد الثاني، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٦، ص ٧٣.

وكانت الفوارق في الأجور من صناعة إلى اخرى كبيرة للغاية. فعمال النسيج، على سبيل المثال، كانوا يحصلون على أجور تقل بكثير عن أجور عمال الحديد والفولاذ. وكان تقلب اجور النساء من عام إلى آخر اشد من تقلب اجور الرجال.

وبانتهاء القرن كانت الاجور الحقيقية في الولايات المتحدة تزيد بنسبة ٢٠ في المئة على مستواها في احسن سنوات القرن ـ من اربعيناته إلى ستيناته. ولكن هذه الفترة شهدت زيادة في شدة العمل وازدادت اوضاع العمال تردياً. كما ازداد عدد الحوادث التي كانت ترتفع من عام إلى آخر. وتردت أيضاً ظروف المعيشة. يضاف إلى ذلك أن مؤشرات غلاء المعيشة لم تأخذ في الحساب تكاليف نقل العمال ورسوم النقابة والخسائر الناجمة عن الاضرابات. لذا كانت الزيادة في الأجور الحقيقية اقل بكثير في واقع الأمر. كما ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار حقيقة أن زيادة الأجور الحقيقية لم تشمل جميع العمال. ففي الولايات المتحدة كان السود والعمال الزراعيون يتعرضون إلى استغلال بشع. وأخيراً كان رأسماليو البلاد يستغلون بقسوة الكثير من عمال البلدان الأخرى التي اقيمت فيها انظمة استعمارية. ويمكن أن نؤكد، آخذين هذه العوامل جميعاً في الاعتبار، أن أوضاع الجيش الجرار من عبيد اجور رأس المال الامريكي قد تردت اجمالاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولوحظت صورة مشابهة في بداية القرن العشرين.

ففي الفترة الممتدة من ١٨٩٠ إلى ١٩١٤ ازدادت الأجور الاسمية لعمال الولايات المتحدة في الصناعات ذات التنظيم النقابي من ١٧,٥٧ إلى ٢٣,٩٨ دولاراً وللعمال غير المنظمين (وهم عادة من غير المهرة) من ٨,٨٢ إلى ١١,٥٢ دولاراً في الاسبوع. ومع ذلك كانت الأجور الحقيقية في ١٩١٤ أقل من مستواها في العقد الأخير من القرن التاسع عشر وكان ارتفاع غلاء المعيشة حتى اكثر من ذي قبل.

واصبحت البطالة الجماعية آفة حقيقية بوجه العمال في ظروف عبودية الأجور

التي حكمت عليهم بالجوع والتشرد والهلاك الجسدي. واثبتت عبودية الاجور كونها اقسى على الناس من القنانة وحتى من العبودية القديمة. وكانت البطالة تبلغ مقاييس ضخمة بصفة خاصة في خلال الازمات الاقتصادية التي اخذت تزداد تواتراً باطراد. وقد حدثت بصورة دورية في ١٨٦٦ و ١٨٧٣ و ١٨٨٢ و ١٨٩٠ و ١٩٠٠ و ١٩٠٧. فإن ازمة ١٨٦٦، على سبيل المثال، أثرت في صناعة بناء السفن بصفة خاصة وأدت إلى انخفاض مديد في الانتاج. وكانت ازمة ١٨٧٣ حتى ابلغ أثراً ولا سيما في الصناعة الثقيلة وبناء السكك الحديد. فقد دام تقليص البناء في السكك الحديد اربع سنوات وفي انتاج الفولاذ - ٣ سنوات، وفي تصنيع القطن - سنتين وفي صناعة بناء السفن - ٦ سنوات. وتسببت ازمة ١٨٨٢ في انخفاض اعمال البناء في السكك الحديد بصورة حادة وتقلص حجم الانتاج في الصناعات الأساسية. فإن انتاج القاطرات البخارية، على سبيل المثال، انخفض إلى الثلث أو الربع وانخفض انتاج القضبان بنسبة ٤٠ في المئة. وكانت ازمة ١٨٩٠ - ١٨٩٣ اللاحقة اشد ازمات القرن التاسع عشر تدميراً في الولايات المتحدة. ففي غضون ستة اشهر فقط أعلن زهاء ٨٠٠٠ مصرف افلاسه وأغلق ٤٠٠ مصرف أبوابه.

وفي عام ١٨٩١ انخفض انتاج قضبان السكك الحديد بنسبة ٣٢ في المئة وبناؤها بنسبة ٢٥ في المئة وانتاج الحديد الزهر بنسبة ١٠ في المئة. وفي حزيران/يونيو ١٨٩٤ كان انتاج الحديد الزهر اقل من نصف مستواه في كانون الأول/ديسمبر ١٨٩١. وتسبب انتصار الرأسمالية الاحتكارية في تفاقم الازمات الاقتصادية. إذ كانت الاحتكارات تتصدى لأي انخفاض في الاسعار عاملة بذلك على توسيع الازمات. لذا كانت ازمة ١٩٠٠ - ١٩٠٣ وخيمة العواقب في الولايات المتحدة.

وكانت كل ازمة تعني الافلاس الاقتصادي للرأسمالية ولو بصورة مؤقتة. وكانت قروح نظام عبودية الاجور العصية على العلاج تتبدى إلى جانب الطبيعة

الحقيقية للرأسمالية واتضح أن حرية العمال خرافة محض وتبين بجلاء انهم لا يستطيعون العيش إلا مستغلين ـ بالفتح ـ. وبخلافه فلا ضرورة لهم بالمرة ويمكن أن يهلكوا جوعاً.

وفي ١٨ أيلول / سبتمبر ١٨٧٣ حين المت بالولايات المتحدة ازمة اقتصادية، شنت هجمة واسعة على مواقع الطبقة العاملة. وبحلول عام ١٨٧٧ بلغ عدد المستخدمين استخداماً كاملاً ٣ ملايين شخص فقط. وفي الوقت نفسه كان ٤٠ في المئة من العمال لا يُشغَّلون إلا ٦ ـ ٧ اشهر في السنة. وكانت لدى ٢٠ في المئة فقط وظائف ثابتة. ومع ذلك انخفضت اجور العمال بنسبة ٤٥ في المئة وغالباً ما كانت لا تزيد إلا قليلاً على دولار واحد في اليوم. وبدأت القوائم السوداء وعمليات غلق ابواب المصانع بوجه العمال واطلاق تهم التآمر تستخدم ضد النقابات. واضطر الكثير من العمال إلى التوقيع على «عقود الكلاب الصفراء» التي لم يسمح لهم بموجبها الانضمام إلى النقابات. ففي بداية الازمة كان في الولايات المتحدة ٣٠ اتحاداً نقابياً وفي عام ١٨٧٧ لم يبق منها إلا ٨ ـ ٩ اتحادات. وانتقلت بعض النقابات إلى العمل في الخفاء وكأنها جمعيات سرية. ومن الامثلة الساطعة على ذلك اتحاد «فرسان العمل» الذي تحول تدريجياً إلى فدرالية ضخمة لنقابات العمال. وفي بعض مدن الولايات الشرقية قام العاطلون بتظاهرات. وفي نيويورك على سبيل المثال، سار المتظاهرون تحت شعارات: «العاطلون يطالبون بفرص العمل، لا الاحسان»، و «حين يبدأ العامل يفكر، ترتعد الاحتكارات». وفي الفترة الممتدة من ١٨٧٤ إلى ١٨٧٥ اعلنت اضرابات ذات طبيعة نضالية حقيقية في معامل النسيج في ولايات عديدة. وارسلت قوات حكومية من الجنوب إلى الشمال لاخمادها.

لقد اصبحت البطالة بلاء مريعاً على العمل. وفي ١٨٩٣ كانت جموع العاطلين تطوف البلاد بأسرها حيث بلغ عددهم ٤,٥ ملايين عاطل. وانخفضت الأجور.

وفي هذه الظروف خرج العاطلون في ربيع ١٨٩٤ في مسيرة للجياع بقيادة الجنرال كوكسي توجهت إلى واشنطن وبلغت هدفها في الأول من ايار / مايو. وشارك فيها ٥٠٠ شخص. ولكن المتظاهرين استقبلوا بهراوات البوليس وتم تفريقهم.

واصبحت البطالة في حقبة الرأسمالية الاحتكارية ظاهرة جماعية في الولايات المتحدة. ففي عام ١٨٩٧ بلغت نسبة البطالة ١٠ في المئة من قوة العمل في الصناعة التحويلية والفحم والبناء والنقل وفي عام ١٨٩٨ بلغت نسبة البطالة ١٦،٩ في المئة. ثم انخفض مستوى البطالة بعض الشي (إلى ١٠,٥ في المئة في ١٨٩٩).

وفي الفترة الممتدة من ١٩٠١ إلى ١٩٠٣ تراوحت نسبة البطالة بين ٧ و ٧,٥ في المئة لكنها عادت إلى ١٠,١ في المئة في عام ١٩٠٤. وفي السنوات الثلاث التالية بلغت نسبة البطالة ٥,٦ إلى ٦,٩ في المئة لكنها ازدادت في عام ١٩٠٨ إلى ١٦,٤ في المئة وبلغت قبل الحرب العالمية الأولى ٧ ـ ٩,٤ في المئة. وأخيراً، في عام ١٩١٤، ازدادت مجدداً إلى ١٦,٤ في المئة وظلت نسبتها ١٥,٥ في المئة في ١٩١٥.

وهكذا تكون جماهير الشغيلة قد دفعت ثمناً باهظاً عن كل ازمة وكانت « طريقة الحياة الامريكية » بؤساً ساحقاً بالنسبة لها.

وفي ظل عبودية الاجور اصبحت الفوارق بين الفقراء والثراء شديدة الحدة.

إن ملايين العمال في الولايات المتحدة كانوا في نهاية القرن التاسع عشر يعيشون في احياء بائسة ويهلكون بسبب السل وغيره من « الامراض الاجتماعية ». ففي عام ١٨٩١، على سبيل المثال، كان نصف وفيات العمال في صناعة التبغ بسبب الاصابة بمرض السل. وكان هذا يعود في جزء منه إلى نظام العمل في البيوت الذي كان واسع الانتشار في صناعة الألبسة أيضاً. وغالباً ما كان عمال البيوت يعيشون في احياء المدن الفقيرة.

يضاف إلى ذلك أنه منذ ثمانينات القرن التاسع عشر عاش اصحاب الملايين الامريكان في ترف لا يصدق. ففي احدى حفلات الاستقبال، على سبيل المثال، وزعت لفافات التبغ مغلفة بأوراق نقدية من فئة المئة دولار.

واستناداً إلى احصاء ١٨٩٠ كان ثُمن اجمالي عدد العوائل يحصل على اكثر من نصف الدخل الوطني حين أن ٥,٥ ملايين عائلة (من مجموع ١٢ مليون عائلة) لم يكن لديها من الملكية ما يحقق له أي دخل. ومما له مغزاه أن أثرى العوائل التي لم تكن تشكل إلا ١ في المئة من السكان كانت تحصل من الدخل الوطني على اكثر مما يحصل عليه نصف الفئات الفقيرة في الولايات المتحدة.

ومضى اغتناء البرجوازية في الولايات المتحدة بوتيرة لا نظير لها. ففي عام ١٨٦١ لم يكن في البلاد إلا ثلاثة من اصحاب الملايين ولكن عددهم بلغ ٣٨٠٠ مليونير في عام ١٨٩٧. ويقدر أنه في نهاية القرن التاسع عشر كان ١٠ في المئة فقط من السكان يملكون ٩٠ في المئة من الثروة الوطنية. وفي عام ١٩١٢ قدرت الملكية الوطنية في الولايات المتحدة بقيمة ١٨٧,٧ مليار دولار ولكن الرأسماليين كانوا يمتلكون غالبيتها (الأرض والمباني والآلات) في حين أن ثلثي السكان لم يكونوا يملكون إلا ٥ في المئة من هذه الملكية.

وفي عام ١٩١٤ كرس لينين مقالة خاصة لشعار العمال الامريكان «اربعة آلاف دولار سنوياً ويوم عمل من ست ساعات». وأشار إلى وجود ١٥ مليون عائلة عمالية في الولايات المتحدة تنتج سنوياً ما قيمته ٦٠ مليار روبل من السلع الاستهلاكية، أي ما قيمته اربعة آلاف روبل للعائلة الواحدة. ولكن نصف هذا المقدار يستحوذ عليه الرأسماليون الذي لا يشكلون إلا عشر السكان (سوية مع مؤازريهم واتباعهم). وتفشت البطالة في البلاد وكان حوالي نصف العمال لا يشتغلون ساعات كاملة وازداد غلاء المعيشة في الوقت الذي يعيش فيه اصحاب

المليارات في ترف لا مثيل له. إن البلاد وقد اصبحت ارض الثروات غير المحدودة يمكن بضربة واحدة أن تزيد ثروتها **ثلاث مرات**، ان تزيد انتاجية عملها الاجتماعي **ثلاث مرات** وتضمن بذلك **لجميع** عوائلها العمالية مستوى معيشة يليق بكائنات بشرية ذكية ويوم عمل من ست ساعات لا يكون مسرفاً في الطول » (٩).

ولكن البرجوازية الشحيحة حالت دون ذلك وكانت عبودية الاجور عبئاً ثقيلاً على كاهل جماهير الشغيلة.

وفي هذه الظروف كانت أية مقاومة يبديها العمال ضد نظام الاستغلال الرأسمالي تقمع بوحشية. وفي ظروف عبودية الاجور ودكتاتورية الاحتكارات اصبح من المألوف أن يواجه العمال بعنف حقيقي وأن يتعرض المضربون إلى الضرب. وهكذا كشفت الديمقراطية البرجوازية الزائفة عن حقيقتها واماطت اللثام عن وجهها الكالح. وكانت تحول كل اضراب كبير إلى حرب اهلية. وكانت قوات البوليس المدججة بالسلاح تتخذ جانب اصحاب المصانع وتقوم بضرب العمال. واثبتت الحكومة كونها مجرد دمية يحركها الاحتكاريون.

وفي العقد الثامن من القرن التاسع عشر عندما حاول عمال المناجم النضال من اجل تحسين ظروف العمل تعرضوا إلى الملاحقة والاضطهاد ليس على أيدي اصحاب المناجم فحسب وإنما بمشاركة الصحافة والكنيسة وميليشيا الولايات والمحاكم وفرق البوليس الخاصة لأصحاب المصانع الذين اتحدوا جميعاً ضد العمال.

وما ان اعلن عمال المناجم الاضراب في ١ كانون الثاني/ يناير ١٨٧٥ حتى شرع اصحاب المناجم يرهبونهم مستخدمين عصابات « اليقظين » المسلحة التي كانت تنصب الكمائن لنشطاء النقابيين وتعمد إلى تصفيتهم. وجرت اعتقالات

(٩) ف. أ. لينين، « أربعة آلاف روبل في السنة ويوم عمل من ست ساعات »، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٠، ص ٦٩.

وبناء على شهادة الزور التي أدلى بها «الجاسوس العمالي» جيمس ماكبارلاند ومطالبة رجال الاعمال صدرت احكام بالاعدام على ١٩ عاملاً من عمال المناجم. وفي ٢١ حزيران / يونيو ١٨٧٧ نفذ حكم الاعدام بعشرة منهم واعدم آخر اثنين في ١٤ كانون الثاني / يناير ١٨٧٩.

وقامت وكالة بنكرتون سيئة الصيت التي ما زالت قائمة حتى هذا اليوم بدور قذر ودنيء في النضال ضد الحركة العمالية منذ القرن التاسع عشر. فلقد بث آلن بنكرتون شبكة كاملة من الجواسيس في منظمات الشغيلة. واتسعت اتساعاً متسارعاً بصفة خاصة ابان اضرابات العقدين الثامن والتاسع من القرن التاسع عشر مزودة ارباب العمل بالجواسيس والمندسين.

وفي ١٦ تموز / يوليو ١٨٧٧ حين أعلن أول اضراب عام لعمال السكك الحديد في الولايات المتحدة كانت الأعمال الانتقامية المسلحة ضد المضربين قد أصبحت ممارسة مألوفة. وإن قوات الجنرال شيريدان التي استخدمت في ابادة الهنود الحمر (السيوكس) وجهت الآن ضد عمال شيكاغو. ونشبت معركة حقيقية في بتسبرغ بالقرب من مستودعات السكك الحديد وفي بالتيمور تحولت المصادمات إلى معارك في الشوارع. وقد وصفت الجرائد الاضراب بانه مؤامرة شيوعية. ودعت صحيفة **نيويورك هيرالد** إلى اطلاق النار في حين اقترحت صحيفة **نيويورك صن** اطعام المضربين الجياع رصاصاً. وفي بالتيمور فتحت قوات البوليس النار على جموع المضربين، مما اسفر عن مقتل ١٢ شخصاً واصابة ١٨ آخرين بجروح. ولكن المضربين صمدوا في مواقعهم بدعم من عمال المناجم والمزارعين والعاطلين. وعمدت حشود من المواطنين إلى ايقاف القطارات بالتجمع على خطوط السكك الحديد. وفي بتسبرغ قتل على ايدي قوات البوليس ٢٠ شخصاً واصيب ٢٩ آخرون بجروح وكان بين القتلى عدد من النساء والاطفال. وفي شيكاغو انقضت قوات شيريدان

الخيالة على العمال فقتل ١٢ عاملاً واصيب ٤٠ آخرون بجروح. و اعلنت الاحكام العرفية في المدينة وبدأت حملة اعتقالات واسعة ووجد ٧٤ عاملاً من نشطاء المضربين انفسهم وراء قضبان السجن. وفي وقت لاحق صدرت احكام بالسجن على ٤٤ عاملاً منهم.

وفي الواقع أن كل ما كان يطالب به عمال السكك هو توفير اسباب البقاء على قيد الحياة. ففي سبعينات القرن التاسع عشر انخفضت اجورهم مرات عديدة وبلغت في المتوسط ٥ ـ ١٠ دولارات. وكانت الشرارة الحقيقية التي اندلع منها لهيب الاضراب اجراء تخفيض جديد في الاجور بنسبة ١٠ في المئة. يضاف إلى ذلك أن الاحداث التي اقترنت بالاضراب كانت انعكاساً لآثار الازمة الاقتصادية التي نشبت في ١٨٧٣ وأدت إلى احتدام التناقضات الطبقية بصورة شديدة.

وهكذا اختفت برجوازية الولايات المتحدة منذ مئة عام وراء ستار العداء للشيوعية في سعيها إلى الربح وتكريس عبودية الأجور.

وأثبت الانتعاش الصناعي الذي بدأ في ١٨٧٩ انة قصير الأمد وشهدت الفترة الممتدة من ١٨٨٣ إلى ١٨٨٥ ازمة اخرى. وفي الفترة من ١٨٨٥ إلى ١٨٨٦ كانت هناك اضرابات واسعة نظمها عمال السكك والتلغراف والنسيج وحتى عمال قطع الاشجار. وبدأ مجدداً قتل المضربين. فقتل عدد من عمال المناجم في كريبل كريك (كولورادو) وكونيلسفيل (بنسلفانيا). وفي شيكاغو فتحت النار على عمال شركة ماكورميك واطلقت النار على المضربين في تكساس وغيرها من الأماكن. وكان المسؤولين عن غالبية جرائم القتل وكلاء بنكرتون الذين انتظموا في فرق كاملة (من المشاة والخيالة وحتى المدفعية). وعمدت الكنيسة، لقاء هبات كبيرة، إلى تصوير ذلك على أنه مشيئة الرب. وفي الوقت نفسه اشار عدد من المفكرين إلى أن الاحداث تنسجم مع نظرية دارون حول البقاء للأصلح. وانبرت الصحف مدافعة

عن الاحتكاريين.

وبلغ الصراع الطبقي مقياساً ضخماً في ١٨٨٦. وفي الأول من أيار / مايو شارك ٣٤٠ ألف شخص فيما نظم من تظاهرات وارتدت الاحداث طابعاً دراماتيكياً للغاية في شيكاغو حيث نزل حوالي ٨٠ ألف شخص إلى الشوارع للمطالبة بيوم عمل من ثماني ساعات. وتكللت التظاهرة باجتماع حاشد ولكن رجال الاعمال وسلطات شيكاغو الطيعة لهم كانوا قد دبروا اعمالاً استفزازية. وفي ٤ آيار / مايو القى عميل سري مأجور قنبلة في ميدان هايماركيت فاتخذ ذلك ذريعة لشن حملة دموية وملاحقات قانونية ضد قادة العمال. وفي ٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٨٨٦ حكم على اوغست سبينر والبرت بارسونز وآخرين بالاعدام بناء على ادلة ملفقة. وقد نفذ حكم الاعدام فيهم شنقاً حتى الموت.

واظهرت فترة اضرابات الشغيلة في نهاية القرن التاسع عشر بوضوح ما تتسم به طريقة الحياة الأمريكية من محاكمات صورية تنتهي بالشنق الاعتباطي. وقد هددت صحيفة **شيكاغو تربيون** اجتماعات العمال بانه إذ دعت الضرورة ستزين اعمدة النور في شيكاغو بجثث الشيوعيين.

وفي ١٨٩٢ فتحت النار على العمال في مصانع ومعامل كارنغي في هومستيد لا لشيء سوى تحطيم نقابتهم وتخفيض أجورهم بنسبة ٢٠ في المئة. وقد اثنى كارنغي نفسه الذي كان حينذاك في ايطاليا على «معاونه الحديدي» فريك لما قام به من اعمال انتقامية.

ويقدم صورة واضحة عن طريقة الحياة الامريكية اضراب العمال في مدينة بولمان (أحدى ضواحي شيكاغو) حيث كانت شركة جورج م. بولمان لعربات السكك الحديد تبسط هيمنتها بلا منازع. فلقد كانت هذه الشركة تنهب العمال حتى في مجال الخدمات العامة وتفرض عشرة سنتات على كل الف غالون من الماء

رغم حصولها عليه من شبكة مياه شيكاغو لقاء اربعة سنتات. وحظرت اللقاءات والاجتماعات العامة والنقابات. وكانت شهادة الجواسيس كافية لطرد العمال حتى وإن كان السبب حديثهم بصورة مكشوفة. وأخيراً في ٢٧ حزيران/ يونيو اعلن ٥٠٠٠ عامل من عمال بولمان الاضراب فيما بدأ عمال السكك ينضمون اليهم. وفي ٢٩ حزيران/ يونيو بلغ عدد المضربين ١٢٥ ألف مضرب. ثم بدأ ملوك السكك الحديد في اليوم التالي اثارة المصادمات والاضطرابات مستخدمين قوات البوليس وجلاوزة الأمن الذين جمعوا من بين القتلة المحترفين واللصوص واصحاب السوابق. وقد عمدت الشركات إلى تسليحهم واطلاقهم على المضربين. وتطور النضال ضد شركة بولمان إلى اشتباكات واسعة. وفي ٢ تموز/ يوليو حظرت المحكمة الفدرالية النشاطات الاضرابية بأشكالها كافة. وفي ٤ تموز/ يوليو ارسل الرئيس كليفلاند مفرزة كبيرة من القوات الفدرالية إلى شيكاغو (١٩٣٦ رجلاً). واحتشد هناك ما مجموعه ١٤ ألف مسلح (٦٠٠٠ جندي و ٥٠٠٠ رجل من جلاوزة الأمن و ٣٠٠٠ رجل من قوات البوليس). وجرت مصادمات واسعة نتيجة اشكال مختلفة من الاستفزاز. وقتل ٣٠ شخصاً واصيب حوالي ٩٠ آخرين بجروح. وعمل يوجين ديبس وغيره من قادة نقابة عمال السكك الامريكان كل ما في وسعهم لتجنب الصدام ولكنهم لم يفلحوا في مسعاهم. وإذ تجاهلت هيئة المحلفين الكبرى هذه الحقيقة وجهت تهمة باطلة إلى ديبس ورفاقه بتدبير مؤامرة ضد حكومة الولايات المتحدة، متذرعة فوق ذلك بقانون شيرمان لمكافحة الاحتكار. واعقبت ذلك حملة اعتقالات واسعة. والقي قادة عماليون ابرياء وراء القضبان.

وفي الفترة الممتدة من ١٨٩٢ إلى ١٩٠٣ استدعيت قوات الحكومة الفدرالية وقوات ولايات مختلفة لاخماد اضرابات عمال مناجم الخامات في كور دي الين وليدفيل وسولت ليك ستي وتيلورايد وايداهو سبرنغ وكربل كريك، ولم تتورع

هذه القوات عن القيام باعتقالات أو سفك الدماء وهكـذا جرى في كوردي الين (شمال ايداهو) في ١٨٩٢ و ١٨٩٩ احتجـاز الألـوف مـن عمال المنـاجـم وراء الاسلاك الشائكة طيلة اشهر متواصلة من دون توجيه أية تهمة. وإبان اضراب ١٩٠٣ـ١٩٠٤ في كولورادو قتل ٤٢ عاملاً من عمال المناجم وأصيب ١١٢ آخرون بجروح واعتقل ١٣٤٥ عاملاً وابعد ٧٧٣ آخرون من الولاية، كل ذلك لأنهم طالبوا بيوم عمل من ثماني ساعات.

وفي الوقت نفسه، استخدم الاحتكاريون اتحاداتهم أيضاً في النضال ضد الحركة العمالية. ففي عام ١٨٩٩ حين اعلن اضراب قام به العمال في مصانع الميتالورجيا غير الحديدية في كولورادو عمدت شركة اليصهر والتصفية الامريكية إلى غلق جميع معاملها المتأثرة بالاضراب وتسليم الطلبيات التي لم تنفذها إلى شركات اخرى.

وبعد أن اعلن اضراب قام به ٢٣ ألف عامل من عمال النسيج في ١٩١٢ في لورنس (ماساشوسيتس) تعرض المشاركون فيه إلى القمع المعهود. وقتلت آني لوبيزو برصاص البوليس لمجرد مشاركتها في الاضراب. واعتقل قائدا الاضراب جوزيف ايتور وارتورو جيفانيتي واتهما بارتكاب جريمة قتل. وقـررت لجنـة نسـاء فيلاديلفيا اطعام الاطفال الجياع لكن قوات البوليس طوقت محطة السكك الحديد واعتدت بالهراوات على كل من حاول اخلاء الاطفال الذين حشروا في شاحنات عسكرية واعيدوا إلى المحطة. واعتقل الكثير من العمال وسجنوا بسبب مشاركتهم في الاضراب.

وعلى الرغـم مـن هـذا الارهـاب تكللـت الاضرابـات بـالظفـر وفي ١٤ آذار / مارس رضخ اصحاب المصانع موافقين على زيادة الاجور بنسبة ٥ ـ ٢٠ في المئة وزيادة اجور الساعات الاضافية وتقليص الوقت الذي يستغرقه دفع المكافآت عن اداء عمل يزيد على الكمية المحددة إلى اسبوعين عوضاً عن اربعة اسابيع.

واطلق سراح عدد كبير من الذين اعتقلوا.

كل هذا يعطي صورة واضحة عما كانت عليه طريقة الحياة الامريكية في الماضي. فلقد كانت ولا تزال نظام عبودية الأجور. وكانت الطبقة العاملة تصطدم في كل خطوة بدكتاتورية الاحتكارات التي تخدمها ماكنة الدولة من رئيس الجمهورية نزولاً إلى رجل البوليس بأدنى رتبه. وأن وودرو ولسن نفسه الذي اصبح معبود اشباه المتعلمين كرئيس محنك وكـ « صانع سلام » في فترة معاهدة فيرساي، كتب في ١٩١٤ أن القانون في الولايات المتحدة لا يمنع القوي من سحق الضعيف.

إن ضغط الحركة العمالية وحده الذي اجبر البرجوازية الامريكية على تقديم سلسلة كاملة من التنازلات في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى ثم ابان الحرب. ففي عام ١٩١٢، على سبيل المثال، اصدرت ٣٨ ولاية قوانين تحدد يوم العمل للأطفال وتنص على حد أدنى من العمر لتشغيلهم. وفي ذلك الوقت أيضاً ثبت حد أدنى من العمر في ماساشوسيتس وفي عام ١٩١٣ اقتدت بذلك ثماني ولايات أخرى. وصدرت في ولايات عديدة قوانين تنص على إقامة مفتشيات معملية. وفي عام ١٩١٤ صدر قانون كليتن لمكافحة الاحتكار الذي قضى باتخاذ اجراءات معينة لضبط نشاطات الاحتكارات. وقد نص على أن نقابات العمال يجب إلا تعتبر مؤامرة أو نوعاً من الاحتكار. وبحلول ١٩١٥ اصدرت ٢٥ ولاية قوانين تحدد يوم العمل. واستطاعت مجموعات كبيرة من العمال الظفر بيوم عمل من ثماني ساعات. وفي الوقت نفسه اتخذت ٣٥ ولاية بحلول ذلك العام قرارات حول دفع تعويض مادي عن الاصابة بالعجز في الصناعة. وفي عام ١٩١٥ أجاز قانون لافوليت للبحارة أن يتركوا اعمالهم وهم في الطريق فحررهم من استبداد القباطنة. وكان ترك العمل بهذه الطريقة يعتبر جريمة في السابق. وفي عام ١٩١٦ صادق الكونغرس على قانون أدمسون الذي جعل يوم العمل ثماني ساعات يوماً اعتيادياً

لعمال السكك ونص على أن تكون اجور الساعات الاضافية ١٥٠ في المئة ولكن القانون لم يطبق إلا على عمال خطوط السكك الحديد بين الولايات.

٤ ـ تفسخ الرأسمالية وتطور الصراع الطبقي

لا ينكر أن الولايات المتحدة احرزت تقدماً كبيراً من الناحيتين الاقتصادية والسياسية في الفترة الممتدة من ١٨٦٠ إلى ١٩١٧. فلقد اتسعت المساحة المزروعة وازداد انتاج المحاصيل الزراعية زيادة استثنائية. وانجز بناء شبكة من خطوط السكك الحديد ذات قياس ضخم. وانشأت صناعة جبارة. وظهرت شركات ذات سطوة كبيرة وتمكنت الولايات المتحدة من توسيع ممتلكاتها الاستعمارية. وتكونت الامبراطورية الاستعمارية الامريكية.

لذا من الطبيعي أن يثار السؤال، كيف تتفسخ الرأسمالية في الولايات المتحدة على وجه التحديد؟

حين طرح لينين الموضوعة المتعلقة بتفسخ الرأسمالية في الحقبة الامبريالية لم يستبعد امكانية استمرار القوى المنتجة في التطور في بلدان مختلفة. وكتب «إن من الخطأ الاعتقاد أن هذا الميل إلى التفسخ ينفي نمو الرأسمالية نمواً متسارعاً. لا، ففي عصر الامبريالية يكشف هذا الفرع من فروع الصناعة أو ذاك، هذه الفئة من فئات البرجوازية أو تلك، هذا البلد أو ذاك، بهذه الدرجة أو تلك، عن هذا الميل تارة أو ذاك الميل تارة اخرى» (١٠)

وان التطور الاقتصادي للولايات المتحدة لم يقدم اسباباً تنفي تفسخ الرأسمالية. فكما سبقت الإشارة اليه جاء هذا التطور وليد سلسلة كاملة من العوامل الملموسة

(١٠) ف. أ. لينين، «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية»، مصدر سابق، ص ٣٠٠.

ولم يعكس إلا تطور البلدان المختلفة تطوراً اقتصادياً متفاوتاً بصورة متزايدة في عصر الامبريالية.

وقامت الاحتكارات بدور الكابح على التقدم التقني في كل مكان لأنه لم يعد ضرورة اقتصادية، وتستطيع الاحتكارات تدبير امورها بدونه من خلال الهيمنة على السوق والحفاظ على السيطرة على القسم الاعظم من الانتاج. ولا يعني هذا أن كل محفزات التقدم التقني قد انتفت بصورة تامة. فالارباح الاسطورية ظلت تتدفق ناجمة عن تخفيض كلفة الانتاج من خلال تحديث التكنولوجيا. لذا لم يحدث ركود مطلق واستمرت صناعة الولايات المتحدة في التقدم. وابتكرت اختراعات كثيرة، وهي حقيقة غالباً ما يذكرها المدافعون عن الرأسمالية، لكنهم يتناسون أن عدداً اكبر من الاختراعات الثمينة قد جمد في الخزانات أو حفظ في الملفات.

وقامت الاحتكارات الامريكية بتوسيع الانتاج ولكن ليس إلا في الحدود التي يمكن معها بيعه بأسعار احتكارية، أي بأسعار مرتفعة. وبخلافه كانت تعمد إلى تخفيض الانتاج شأنها في ذلك شأن التجار البرتغاليين في القرنين السادس عشر والسابع عشر الذين كانوا يحرقون فائض التوابل. ولذلك انخفض معدل التطور الصناعي في الولايات المتحدة. فلقد ازداد الانتاج الصناعي في السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن التاسع عشر بنسبة ٧,٩ في المئة سنوياً لكن هذه النسبة انخفضت إلى ٦,٧ في المئة في الفترة الممتدة من ١٩٠٠ إلى ١٩١٣.

واصبحت الازمات الاقتصادية مدمرة بصورة متزايدة وتسببت الاحتكارات في تفاقمها. ويبين ما قدم من حقائق ملموسة كيف كانت كل ازمة تقذف الولايات المتحدة سنوات عديدة إلى الوراء من الناحية الاقتصادية. إن حمى الازمات كلفت اقتصاد الولايات المتحدة ثمناً باهظاً.

واصبحت الطفيلية ظاهرة جماعية بصورة متزايدة ليس في بريطانيا وفرنسا فحسب بل وفي الولايات المتحدة أيضاً. فلقد تحول الرأسماليون إلى اصحاب مداخيل طفيليين وفقدوا وظائفهم الانتاجية التي كانوا يتباهون بها في السابق. وعندما اتحدت شركات متزايدة باطراد لتأسيس شركات مساهمة ونشأت التروستات واضفي طابع احتكاري على الانتاج وبدأ تصدير رؤوس الأموال ساهم هذا في دفع العملية بفاعلية قصوى. كما اصبحت البرجوازية الامريكية نمواً طفيلياً على جسم الهيئة الاجتماعية لهذه البلاد الشاسعة. وأخذت تنضج مسألة القضاء على الملكية الرأسمالية الخاصة.

وفي الوقت نفسه اشتدت التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي في الولايات المتحدة واكتسب الصراع الطبقي مقياساً ضخماً. وتاريخ الاضرابات بخطوطه العامة آنفة الذكر يعطي صورة واضحة عن ذلك. كما اصبحت الطبقة العاملة في الولايات المتحدة مارداً مخيفاً أدنى حركة منه كانت تبث الهلع في صفوف البرجوازية.

وما أن وضعت الحرب الأهلية اوزارها حتى بدأ نضال نشيط لتقليص يوم العمل. وفي عام ١٨٨٦ تأسست الرابطة المركزية من اجل يوم عمل من ثماني ساعات ونشأت حركة جماهيرية. وبفعل هذا الضغط اضطرت الحكومة الفدرالية نفسها إلى تقديم تنازلات وإلى سن قانون في عام ١٨٨٦ يخفض يوم العمل في مصانع الدولة إلى ثماني ساعات. ونفذ هذا القرار في ست ولايات لكن القوانين ظلت حبراً على ورق على الرغم من أن العمال كانوا في مزاج راديكالي.

وفي عام ١٨٥٩ شكلت نقابة لعمال السباكة ولكن وجودها كان لبعض الوقت وجوداً شكلياً بحت. ثم اضطلع باحيائها وليام سيلفس الذي تمكن في عام ١٨٦٣ من عقد مؤتمر تأسيسي في بتسبرغ لاحياء المنظمة الوطنية لعمال السباكة.

وفي العقد التاسع من القرن التاسع عشر أصبح اتحاد « فرسان العمل » منظمة قوية للغاية. ففي عام ١٨٨٠ لم تكن تضم إلا ٢٩ ألف عضو لكنها أصبحت في عام ١٨٨٦ تضم ٧٠٠ ألف عضو.

وتصاعد في بداية العقد التاسع من القرن التاسع عشر النضال من اجل تحسين ظروف العمل. وفي عام ١٨٨٣ تأسست جمعية الشغيلة العالمية بقيادة بارسونز وسبيس وشرعت في خوض نضال نشيط من اجل يوم عمل من ثماني ساعات.

وفي عام ١٨٨١ انبثق اتحاد العمل الامريكي الذي قام فيما بعد بدور كبير في تاريخ الحركة النقابية. وقد تميز في حينه بقدر من الراديكالية وكان قائده صامويل غومبرز يدعي الماركسية.

وفي ٢٠ حزيران / يونيو ١٨٩٣ تأسست نقابة عمال السكك الأمريكان في شيكاغو وما لبثت أن مدت نشاطاتها في طول البلاد وعرضها مثيرة قلق الرأسماليين. فالواقع انه كان في الولايات المتحدة ٦٠٠ ألف عامل من عمال السكك وأن النقابة بدأت توحدهم على أساس مبدأ الانتاج. وباسم حزب العمال الاشتراكي رحب دانييل دي ليون بتأسيس نقابة عمال السكك الأمريكان، وانتخب ديبس رئيساً للنقابة.

وفي ٢٧ حزيران / يونيو ١٩٠٥ أعلن في شيكاغو قائدا اتحاد عمال المناجم في الغرب (وليام هايوود وتشارلس موير) والاشتراكيان اليساريان (ديبس ودي ليون) وعدة مسؤولين من مسؤولي الصف الثاني في اتحاد العمل الامريكي عن تأسيس اتحاد عمال العالم الصناعيين الذي دعا إلى خوض نضال اقتصادي وسياسي نشيط مقترحاً انه « ليس ثمة ما يجمع بين الطبقة العاملة وطبقة ارباب العمل » ولا يمكن أن يكون هناك سلام بينهما لأن ملايين العمال يعانون غائلة الجوع والحرمان. وفي عام ١٩٠٨ وقف مؤتمر المنظمة الجديدة ضد التعاون مع أي حزب سياسي

موجهاً تكتيكاته نحو « العمل المباشر » ومعتبراً الطبقة العاملة سلاحه الرئيسي. لكن هذا اثار احتجاجات لها مبرراتها من دي ليون وغيره من قادة حزب العمال الاشتراكي فانسحبوا من اتحاد عمال العالم الصناعيين. وفي عام ١٩١٦ لم يكن الاتحاد يضم إلا ٦٠ ألف عضو لكنه كان نافذاً بين جماهير العمال الواسعة وشارك مشاركة نشيطة في تنظيم الاضرابات. ولم يكن لدى قادته اوهام حول اتفاقيات التفاوض الجماعي. وكان انشط اعضائه من الجوالين وعمال السكك والمناجم المشمولين بالقوائم السوداء وعمال قطع الأخشاب ورعاة البقر وعمال البناء.

وشهدت بداية القرن العشرين تقديم مرشحين عماليين لمنصب رئاسة الجمهورية. وقد حصل يوجين ديبس، مرشح الحزب الاشتراكي، على ٩٧ ألف صوت في عام ١٩٠٠ وعلى أكثر من ٤٢٠ ألف صوت في عام ١٩٠٤ وضعف هذا العدد في عام ١٩١٢.

والجدير بالذكر أن الحركة العمالية التي كانت ذات اطار واسع في الولايات المتحدة لم تكن ناضجة من الناحية الايديولوجية وكانت تفتقر إلى التنظيم السياسي المطلوب. وقد تسببت عملية الاستعمار المتواصلة في تشتيت الجماهير البروليتارية. واتجه الكثير من العمال غرباً فنقلت التناقضات الطبقية للنظام الرأسمالي الامريكي إلى المستعمرات الداخلية النائية واصبح نمو الرأسمالية باتجاه افقي احتياطياً ضخماً لبرجوازية الولايات المتحدة وولد قانون الاستيطان الصادر في ١٨٦٢ اوهاماً كثيرة.

وعمل التمييز ضد السود والصراع القومي بين المهاجرين وموقف الازدراء الذي وقفه الامريكان الاصليون منهم على الحيلولة دون تعزيز الطبقة العاملة سياسياً. واستغلت البرجوازية الاختلافات القومية لتأليب فئات العمال ضد بعضها البعض. وكان تنظيم المهاجرين بصفة عامة مهمة شاقة. فهم في العادة لم يكونوا

يجيدون اللغة الانكليزية وغالباً ما كانوا يقعون في أسار الاستعباد. وكان التمييز ضد السود عقبة كبيرة امام نقابات العمال الامريكية. وقد رفض مؤتمرا اتحاد العمل الوطني في ١٨٦٧ و ١٨٦٨ قبول السود في صفوف الاتحاد. ولم يسمح لهم بحضور المؤتمر إلا في ١٨٦٩.

ورفضت نقابات عمالية عديدة في العقود اللاحقة قبول السود متعللة بمواثيقها أو تقاليدها.

وخلقت الرأسمالية الاحتكارية في الولايات المتحدة ما يسمى «الارستقراطية العمالية» التي غذتها الارباح الاستعمارية الاسطورية واستغلال السود والمهاجرين والجمهرة الرئيسية من العمال. وظهر العديد من «اعوان رأس المال» ـ مثل غومبرز ـ الذين خنعوا له صاغرين وارسوا تقاليد الورشة الواحدة وأعاقوا تآلف العمال فيما بينهم.

وفي عام ١٩١٤ كانت نقابات اتحاد العمل الامريكي تضم ٢,١١٢,٠٠٠ عضو ولكن ٩,٦٠٠,٠٠٠ عامل في الصناعة التحويلية والنقل وملايين في قطاعات الاقتصاد الأخرى كانوا غير منظمين بعد. ولم يكن غومبرز وغيره من قادة اتحاد العمل الامريكي معنيين بتوحيدهم طامحين فقط إلى «الرقابة على التشغيل» ومنوهين بـ «الاعتزاز المهني» ومتوجهين نحو «المبادىء الحرفية في العمل النقابي». ولم يبتعد غومبرز قط عن مبادىء «النزعة النقابية الصرف» وبقي نصيراً لنقابات الورش واكتفى بمجرد «اجرة يوم عادلة لقاء عمل يوم عادل». ومثل هذه المواقف التي اتخذها مطايا الرأسماليين قيدت حركات المارد الذي كانته الطبقة العاملة الامريكية في بداية القرن العشرين.

وحال عدم نضج الحركة العمالية الامريكية ايديولوجياً دون نجاح الحركة.

ويبدو هذا امرأ مستغرباً. وكان من اسباب ذلك أن رجال الاعمال كانوا يتمتعون بنوع من السمعة الطيبة نتيجة الاستعمار ونهبه القارة باسرها. فلقد ورثوا شهرة « الرواد » و « الجدود الأوائل » عارفين طريقهم إلى الثروة. ومما شجع على ذلك بنشاط تظاهر البرجوازية الامريكية بالبساطة وريائها الذي لم يعهد له نظير. ومدت عبادة القوة والجشع المالي جذوراً راسخة في الولايات المتحدة حيث يقوم حتى اصحاب الملايين بدور الوعاظ الورعين.

وزعم عدد من علماء الاجتماع في أواخر القرن التاسع عشر (مثل وليام سامز) أن الثروة هي مكافأة القوى الطبيعية في حين أن الفقر هو الجزاء العادل للمستضعف والعاجز. وادعى ملك السكك الحديد د. هيل أن ثروة شركات السكك الحديد تنمو على أساس « البقاء للأصلح ». واقترح اقتصاديون يعملون لحساب الحكومة (فرانسيس اماسا وولكر) أن يعتبر رأس المال ثمرة التدبير والحرص ومكافأة على الانضباط.

أما في اوروبا فكانت العلاقات بين البرجوازية وطبقة النبلاء قد اساءت اساءة كبيرة إلى سمعة البرجوازية ومكانتها بنظر فئات السكان الواسعة. وفي روسيا كان ١٩١٧ اسطع مثال على ذلك. ولكن رجال الاعمال في الولايات المتحدة كانوا فئة كوزموبوليتانية منتحلين بمهارة صفة « ابناء الشعب ».

وكانت للعديد من الجوانب الأخرى اهميتها ايضاً. ونتيجة لذلك كان التأثير البرجوازي على الطبقة العاملة شديداً بصفة خاصة في الولايات المتحدة وقد نال هذا من قوتها.

وشاعت صنوف شتى من الأوهام البرجوازية الصغيرة. ففي العقد السابع من القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، كان من الآراء ذات الشعبية الواسعة أن

زيادة اصدار النقود الورقية (الدولارات الخضر) ستقترن بانخفاض في كلفة الائتمان وزوال هيمنة الاوليجاركية المالية وسيعني نهاية كل ما تعانيه البلاد من صعوبات اقتصادية. وحتى قادة اتحاد العمل الوطني كانوا يؤمنون بذلك.

ثم كانت الاوهام التعاونية بالغة التأثير بين عمال الولايات المتحدة. فبعد عام ١٨٧٦ أقامت قطاعات نقابية عديدة تعاونيات انتاجية وقد شجعت على اقامتها التسريحات الجماعية للعمال. ولفترة من الوقت كانت التعاونيات تدفع اجوراً اعلى ولكنها سرعان ما بدأت تغلق ابوابها لأنها كانت تفتقر إلى رؤوس الأموال ولأن القروض ظلت بعيدة المنال.

وفي عام ١٨٧٩ صدر كتاب هنري جورج، «التقدم والفقر». وزعم المؤلف أن انعدام المساواة في توزيع الثروة يمكن أن يمحى بفرض ضريبة موحدة ـ ضريبة على الأرض. وكان يرى أن مثل هذه الضريبة ستوفر فرص عمل ومداخيل كاملة للجميع. وبعدها سيزول الفقر والضنك والطمع والفساد.

ومع ذلك تمكنت افكار الاشتراكية العلمية من النفاذ إلى الحركة العمالية الامريكية.

وكان الشيوعيون قد ظهروا في البلاد منذ عام ١٨٤٨ وشكل أول تنظيم شيوعي في نيويورك في عام ١٨٥٢. وفي أثناء ازمة ١٨٥٧ ناضل العاطلون بقيادة الشيوعيين من اجل وسائل عيشهم. وناضل الشيوعيون ابان الحرب الاهلية من اجل تحرير السود. وكما سبقت الاشارة اليه فقد خلع الرئيس لنكولن رتبة جنرال على جوزيف ويد ماير، صديق كارل ماركس. وفي عام ١٨٦٧ اقيم في الولايات المتحدة فرع لجمعية الشغيلة العالمية التي اسسها ماركس. وفي ١٨٧٦ ظهر حزب العمال الاشتراكي وفي ١٩٠٠ ظهر منافسه الحزب الاشتراكي.

وقامت المجموعات الاشتراكية بصياغة وطرح برامج واضحة بصورة متزايدة لمطالب البروليتاريا الطبقية.

وقال يوجين ديبس، قائد العمال الامريكان: « الكرة الارضية للجميع. هذا هو المطلب.

« ماكنة الانتاج والتوزيع للجميع. هذا هو المطلب..

« ملكية الصناعة ملكية جماعية وممارسة الرقابة عليها وادارتها ادارة ديمقراطية لصالح الجميع. هذا هو المطلب.

« الغاء الريع والفائدة والربح، وانتاج الثروات لتلبية حاجات الجميع. هذا هو المطلب ».

واضاف ديبس إلى ذلك انتصار الانتاج الاجتماعي والحرية والقضاء على الهيمنة الطبقية والفقر والقسوة والجهل وانقسام البشر إلى اسياد وعبيد و « بداية **الانسان** » في ظروف من الاخاء. ولم يخف ابداً حقيقة أن هدفه هو انتصار الاشتراكية.

إن النظام الرأسمالي في الولايات المتحدة ينبغي الا يفسر بمعزل عن التناقضات العامة للرأسمالية العالمية. فإن هيمنة الاحتكارات في الولايات المتحدة دفعت البلاد نحو التوسع الاقتصادي والنهب الاستعماري. ومع ذلك مهد الصراع من اجل اعادة اقتسام العالم لنشوب الحرب العالمية الأولى وأثرت نتائج الحرب على الولايات المتحدة. وأخيراً بزغ فجر ١٩١٧ وانزلت أول ضربة بالنظام الرأسمالي العالمي. واضعفت ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى مواقع الولايات المتحدة في العالم أجمع بصورة شديدة.

٥ ـ خصوصيات التطور الاقتصادي للولايات المتحدة في عصر الامبريالية

يمكن على أساس المادة المقدمة آنفاً ومؤلفات لينين، ملاحظة الخصوصيات التالية في التطور الاقتصادي للولايات المتحدة في الفترة التي يتناولها البحث.

١ ـ تقدم الولايات المتحدة اسطع مثال على تفاوت التطور الرأسمالي تفاوتاً متزايداً في عصر الامبريالية، لأن تطور القوى المنتجة تطوراً متسارعاً كان من السمات المميزة للبلاد ومراكز الرأسمالية الصناعية اخذت تنتقل إلى امريكا الشمالية والولايات المتحدة شرعت تتخطى البلدان الأخرى محطمة احتكار بريطانيا للصناعة ومتقدمة حتى على المانيا في حجم الانتاج الصناعي ومعدل النمو. وكان مقياس بناء السكك الحديد مقياساً لم يعهد له نظير.

٢ ـ مضى تطور الرأسمالية الاحتكارية في الولايات المتحدة اسرع بكثير من أي مكان آخر. وفيها ازداد تركز رأس المال والانتاج بصورة حادة قبل ازدياده في البلدان الأخرى وبدأ اضفاء طابع احتكاري على الاقتصاد مؤثراً في فروعه الأساسية (السكك الحديد، صناعة النفط، الميتلورجيا وغيرها) وظهرت اقوى اشكال الاحتكار واكثرها نضجاً (وهي التروستات) وبسطت دكتاتوريتها وابتداء من مطلع القرن العشرين اصبحت الولايات المتحدة امبراطورية تروستات نشأت على أرضها أشكال كلاسيكية من الرأسمالية الاحتكارية واكتسبت دكتاتورية الاحتكارات ابشع السمات.

٣ ـ تكونت في الولايات المتحدة اوليجاركية مالية شديدة السطوة ما زالت حتى هذا اليوم تمسك بأيديها الرافعات الرئيسية لاقتصاد هذا البلد الشاسع. واصبحت امبراطورية الدولار ضيعة هذه الاوليجاركية الخاصة وكانت

دكتاتوريتها تتبرقع فحسب ببرقع من اللفظية الديمقراطية واضطلعت الشركات القابضة بوصفها اكثر اشكال الرأسمالية الاحتكارية مرونة وتمويهاً، ومعها دكتاتورية الاوليجاركية المالية، بدور رئيسي.

٤ ـ بيد أن تطور اقتصاد الولايات المتحدة تطوراً متسارعاً لم يكن بأي حال دليلاً على خصوصية الرأسمالية الامريكية. وان مزاعم ايرل براودر كانت عارية تماماً عن الصحة. فإن ما عجل بهذا التطور هو انجاز الثورة الديمقراطية وتشديد مرحلتها الثانية (١٨٦١ ـ ١٨٦٥) على طابع العداء للرق. وقد مد الغاء عبودية المستعمرات الزراعية الصناعة بملايين الأيدي العاملة الرخيصة وعجل بتطور الرأسمالية في الزراعة وجعل من الممكن انتصار الزراعة الرأسمالية وسهل توسع السوق المحلية. واصبح تطور الزراعة والصناعة تطوراً موحداً، وهو ما كان غائباً في اليابان وروسيا وحتى في المانيا وفرنسا وبخاصة في الهند والصين. واستخدمت افضليات المزرعة الرأسمالية على نطاق واسع بصفة خاصة رغم أن المزرعة الرأسمالية لم تكن حكراً على البلاد (كان هذا الطريق الرأسمالي أيضاً من السمات المميزة لكل من كندا وجنوب افريقيا واستراليا ونيوزيلندا وسيبيريا وفرنسا بعد الثورة).

٥ ـ سيكون من الخطل نسب الفضل في تطور الاقتصاد الامريكي تطوراً متسارعاً إلى الاحتكارات. فقد لوحظ هذا التطور في الزراعة أيضاً رغم بقائها مبعثرة بل وحتى ازدياد اجمالي عدد المزارع. وكان بناء السكك الحديد والانتاج الصناعي قد اكتسبا مقاييس ضخمة حتى في فترة التمهيد للرأسمالية الاحتكارية (١٨٦٠ ـ ١٩٠٠) حين قامت بدور كبير الشركات المساهمة التي كانت قد بدأت لتوها تتطور إلى احتكارات. ولعب نظام المساهمة لاضفاء طابع احتكاري على رأس المال وتركيز الانتاج دوراً بالغ الأهمية في التعجيل بتصنيع الولايات المتحدة والتمهيد لدكتاتورية الاحتكارات.

٦ ـ قامت الهجرة الجماعية وتدفق رؤوس الاموال الاجنبية على نطاق واسع بتحفيز التصنيع المتسارع. فقد أصبحت موارد العالم من الأيدي العاملة في متناول امبراطورية الدولار التي استقبلت ملايين العمال ممن خسرتهم البلدان الأخرى. وما من بلد رأسمالي متطور آخر لعب فيه رأس المال الأجنبي مثل هذا الدور الكبير الذي لعبه في الولايات المتحدة. فلقد اقيم نظام البلاد الصناعي بوصفه إلى حد كبير مؤسسة دولية لبرجوازية العالم.

٧ ـ تحققت منجزات الولايات المتحدة الاقتصادية، حتى بعد الغاء عبودية المستعمرات الزراعية، بثمن باهظ من استغلال فئات السكان الواسعة ونهب الشعب. وظلت مخلفات الرق قائمة وكان التمييز ضد السود لم يزل من السمات المميزة لطريقة الحياة الامريكية. وتعرضت الاراضي الغربية إلى النهب بوتيرة متزايدة وكان الاستعمار الداخلي لم يزل متأصلاً في الولايات المتحدة. وقد وفر للبلاد موارد اقتصادية ضخمة. واستكمل استعمار الأرض بحرمان الهنود من اراضيهم، الأمر الذي سهل تطور الرأسمالية تطوراً افقياً وزيادة المساحة المزروعة وتوسيع الهجرة والسوق المحلية.

٨ ـ اكتسبت عبودية الاجور في الولايات المتحدة ابشع الاشكال واشتد الاستغلال الرأسمالي إلى حدود قصوى. إذ ما من مكان آخر في العالم الرأسمالي عرف نظام اعتصار بمثل هذه الوحشية. فقد حكم هذا النظام على العمال بالارهاق والشيخوخة المبكرة والاصابات الجماعية والموت في احيان كثيرة. وازدادت عبودية الاجور تفاقماً بفعل التمييز ضد الهنود والسود والمكسيكيين والبورتوريكيين والكوبيين والصينيين واليابانيين وحتى المهاجرين من اوروبا وباستغلال النساء والاطفال استغلالاً غير انساني. وكان ما تحقق من زيادة في اجور بعض العمال فقط ناجماً عن نقص الأيدي العاملة أو الزيادة في تكاليف اعادة انتاج الأيدي العاملة

(بالارتباط مع ارتفاع غلاء المعيشة وازدياد شدة العمل والتحضر). ولم تكن الخرافات التي راجت حول «المستويات العالية» للرأسمالية الامريكية وانسجامها مع رفاهية الشعب إلا اكاذيب فبركها انصار عبودية الأجور (من امثال أ. براودر).

لقد تخلفت الولايات المتحدة وراء البلاد الأخرى بما فيها (روسيا القيصرية) في تطور التشريعات العمالية ولم يكن فيها تأمين اجتماعي رغم وجوده في المانيا وبريطانيا.

٩ ـ إن «الرأسمالية البيروقراطية» التي اصبحت راسخة الجذور في اليابان وروسيا وحتى في المانيا لم تلعب دوراً كبيراً في الولايات المتحدة حيث كانت الاشكال الصافية من المؤسسة الرأسمالية هي الاشكال النموذجية وولدت نظام المساهمة وأدت على أساسه إلى نشوء الاحتكارات. ولكن الدولة البرجوازية اضطلعت بدور اقتصادي كبير. فعبودية المستعمرات الزراعية نفسها الغيت بوسائل سياسية وجرى حرمان الهنود الحمر من اراضيهم ونهب الاراضي الغربية بمشاركة نشيطة من «الديمقراطية الامريكية». وشجعت الدولة البرجوازية ممارسة الاستعمار الداخلي وقامت بتوزيع كل ما استُحوذ عليه من اراضي واستخدمتها لاثراء ملوك السكك الحديد وتعجيل بناء للسكك الحديد نفسها. وحفزت سياسة الحماية نمو الصناعة. ومهد العدوان العسكري الذي مارسته امبراطورية الدولار الدرب امام توسع الاحتكارات الاقتصادي.

١٠ ـ إن الولايات المتحدة إذ كانت تمتلك الموارد الاقتصادية الضخمة للاستعمار الداخلي وسوقاً محلية واسعة ومجالاً رحباً للاستثمار المربح بدأت استعمارها الخارجي وتوسعها الاقتصادي وعدوانها العسكري خارج البلاد متأخرة على العديد من البلدان الاخرى (اسبانيا، البرتغال، هولندا، بريطانيا، فرنسا وروسيا). وحتى نهاية القرن التاسع عشر كان تصدير رؤوس الاموال كمية مهملة وجرى

تمويه الالحاقات الاستعمارية بوصفها اتفاقيات تجارية (شراء الاسكا على سبيل المثال).

١١ ـ بدأت الولايات المتحدة استعمارها الخارجي في وقت واحد مع اليابان والمانيا،ولكن ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر اخذ امبرياليو الولايات المتحدة، كما كشفت الحرب الاسبانية، ينزعون اقنعتهم وشرعوا في تصدير رؤوس الاموال على نطاق واسع واقامة امبراطورية استعمارية (الاستيلاء على جزر هاواي وغوام وبورتوريكو وكوبا والفلبين واقامة اشكال مختلفة من المحميات في امريكا اللاتينية والمشاركة في الحرب العالمية الأولى والتدخل الخارجي ضد روسيا السوفيتية). يضاف إلى ذلك أن احتكارات الولايات المتحدة استخدمت اشكال الاستعمار الاقتصادية على نطاق اوسع مما استخدمه امبرياليو البلدان الأخرى: فلقد وجدت كندا وامريكا اللاتينية نفسيهما «بين فكي التنين» فلم يكن الاحتلال العسكري ضرورياً لاستغلالها في حين تفوق رأسماليو الولايات المتحدة على منافسيهم اقتصادياً في الشرق الاقصى وافريقيا وجنوب آسيا. وكان استعمار الولايات المتحدة اكثر مرونة، مستتراً وعنيداً وما زال يحتفظ بسيطرته على عشرات البلدان في امريكا وآسيا وافريقيا رغم انهيار الامبراطوريات الاستعمارية.

١٢ ـ لقد تسببت الحرب العالمية الاولى في اضعاف وانهاك روسيا وبريطانيا وفرنسا والمانيا لكن احتكارات الولايات المتحدة استغلت حمام الدم هذا للاثراء.

وكما في البلدان الأخرى عجلت حرب ١٩١٤-١٩١٨ بتطور رأسمالية الدولة الاحتكارية. وإذ كانت «الديمقراطية» القائمة عبر الاطلسي ديمقراطية برجوازية وزائفة فقد مدت يد العون للاوليجاركية المالية والمضاربين واصحاب المصانع في نهب شعوب اوروبا التي كانت منهمكة في سفك دمائها.

١٣ ـ على الرغم من تناقضات الرأسمالية الحادة للغاية كانت الحركة العمالية

حركة غير ناضجة وضعيفة تنظيمياً. وكان هذا عائداً إلى الانقسام القومي بين العمال والتمييز العنصري والاختلافات في ظروف العمال الماهرين والعمال غير الماهرين وتأثير الهجرة والاستعمار تأثيراً سلبياً على التنظيم ورواج الاوهام البرجوازية الصغيرة التي ارتبطت بتوزيع اراضي الاستيطان مجاناً والتي غذتها الخرافات المتعلقة بما يزخر به « العالم الجديد الشجاع » من امكانات غير محدودة. وقد استغلت البرجوازية الامريكية كل ذلك بحذاقة لاغراض الديماغوجية الاجتماعية وتأليب فئات العمال ضد بعضها البعض واضعاف الحركة العمالية. وبرشوة « الارستقراطية العمالية » تمكنت البرجوازية من قمع الاضرابات والمنظمات النقابية. فإن قادة اتحاد العمل الامريكي المرتشين خدموا الدكتاتورية البرجوازية بكل خنوع.

الفصل الرابع

الرأسمالية الاحتكارية والتوسعية الألمانية

١ ـ الشروط اللازمة للتصنيع المتسارع

في عصر الامبريالية تبوأت المانيا مركز الصدارة في اقتصاد أوربا، متقدمة على منافستيها (فرنسا وبريطانيا) بفارق كبير لا يسبقها إلا « امبراطورية الدولار » عبر المحيط. وقد اكتسبت عملية تصنيع المانيا القيصرية زخماً دراماتيكياً. وأدى نمو الصناعة الألمانية نمواً متسارعاً في الفترة ١٨٧١ ـ ١٩١٤ إلى تغيير ميزان القوى بين الدول الكبرى تغييراً تاماً. وكان بناء صناعة قوية العامل الحاسم في تاريخ المانيا الاقتصادي حينذاك: فلقد عجل بتركيز الانتاج ونشوء الاحتكارات وتكوين رأس المال المالي وتوسيع العدوان الاقتصادي والاعداد لمغامرات استعمارية. وأصبحت صناعة المانيا القوية الورقة الرابحة بيد الامبريالية الالمانية. واكتسب نشوء الطبقة العاملة زخماً متزايداً مع اشتداد حدة التناقضات الطبقية.

وقد استغل الشوفينيون الألمان نهضة المانيا الصناعية لممارسة شتى صنوف الديماغوجية ولتسويغ ادعاءاتهم بحق السيطرة على العالم. فكتب الاقتصادي البرجوازي فيرنر زومبارت ان لالمانيا القدرة على ان تكون **Teilmensch** ، أي مسؤولة بطبيعتها ، وان في ذلك يكمن سر النجاحات الصناعية التي أحرزتها المانيا القيصرية. وكان شعار « المانيا فوق الجميع » يستند في الأساس إلى نجاحها الصناعي.

بيد ان ذلك لم يكن يمت بصلة إلى حدوث معجزة اقتصادية. وقد أظهر لينين **ازدياد التفاوت** في تطور بلدان مختلفة في عصر الامبريالية. فالى جانب المانيا كانت الصناعة واسعة النطاق تتطور بوتيرة متسارعة أيضاً في الولايات المتحدة وحتى في اليابان وروسيا. يضاف إلى ذلك انه ينبغي التأكيد على ان تطور المانيا الاقتصادي في عصر الامبريالية كان يشترك مع تطور روسيا الاقتصادي في سمات عديدة وان التحولات التي جرت فيها كانت شبيهة إلى حد كبير بالتحولات التي شهدتها روسيا.

ولوحظ في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين توسع الانتاج بصورة استثنائية وتركز رأس المال تركزاً متسارعاً وكذلك تشكيل الاحتكارات في الصناعة الالمانية. وكان الشيء نفسه تقريباً قد تبدى في روسيا بعد اصلاح ١٨٦١. ففي نهاية القرن وسعت الصناعة الروسية بصورة حادة من نطاق انتاجها وخاصة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر وقد اضطلع بناء السكك الحديد بدور محدد في ذلك. وكان لتنفيذ اصلاح ١٨٦١ في الاقتصاد أهمية خاصة. فان الغاء القنانة في روسيا عجل بتطور البلاد الاقتصادي تعجيلاً هائلاً. وحتى في ظل القيصرية ومخلفات القنانة شهدت روسيا قيام اتحادات احتكارية ضخمة تمثل السمة المميزة لأحدث اشكال الرأسمالية. وفي الوقت نفسه نشأت في المانيا أيضاً مثل هذه الاتحادات الاحتكارية على خلفية التركة الموروثة من مرحلة الاقطاع والعلاقات الاقطاعية. وسادت بصفة خاصة في روسيا وفي المانيا على حد سواء ملكية الأرض الكبيرة وكان ملاك الأرض أو النبلاء (اليونكر) - الالمان - يمسكون بأيديهم ثروة البلاد المتمثلة بالأرض. وكان تطور الرأسمالية على الطريقة البروسية في الزراعة سمة مميزة ليس لبروسيا فحسب بل وإلى حد كبير لروسيا أيضاً.

بيد ان نهضة المانيا الصناعية الكبيرة بعد ١٨٧١ تبقى بحاجة الى تفسير. ان عوامل متعددة ذات طابع خارجي كانت، بالطبع، بالغة الأهمية في ذلك ولا سيما

الحرب الفرنسية ـ البروسية. فان ما خسرته فرنسا ظفرت بـه المانيـا، فحصلـت البرجوازية الالمانية على مقاطعة الزاس ـ اللورين بصناعتها المتطورة وفي المقام الأول بمكامنها الضخمة من خامات الحديد ذات النوعية العالية. وأصبح من الممكن الجمع بين خامات حديد اللورين وفحم الكوك في الرور وبذلك دفع عجلة التطور الواسع لصناعة الحديد والفولاذ. وقد استخدم الامبرياليون الالمان ما استحوذوا عليه من أراضٍ أجنبية لتعزيز مواقعهم الاقتصادية. وتوفرت ظروف ملائمة جداً لتطوير الصناعة الثقيلة. واسفرت الحرب الفرنسية ـ البروسية عن دفع تعويضات ضخمة لالمانيا مقدارها ٥ مليارات فرنك. وكانت هـذه الأمـوال قـد وجـدت طريقها إلى جيوب البرجوازية الالمانيـة بطـرق مختلفـة واستخـدمـت لاغـراض رأسمالية. وتلقى رأس المال الالماني زرقة جديدة مكنته من الوقوف على قدميه. وارسي التوسع الاقتصادي للبرجوازية الالمانية على أسس أمتن. واستخدم ما سرقته العسكرتـارية البروسية لصالح رأس المال الالماني. وان بسمارك، المستشار الحديدي، الذي كان يحكم المانيا وساند النبلاء الالمان ـ اليونكر ـ عمل في خدمة رأس المال الالماني وساعد على إثراء البرجوازية الالمانية.

غير ان أحداث الحرب الفرنسية ـ البروسية ارتبطت أيضاً بأحداث كبيرة في شؤون المانيا الداخلية. فلقد انجزت العملية المديدة والشاقة لتوحيد المانيا سياسياً بعد أن عانت المانيا مئات السنين من انقسامها السياسي. وحتى في نهاية القرن الثامن عشر كانت توجد على الأرض الالمانية زهاء ٣٠٠ دولة مستقلة. ومر وقت عطلت فيه هذه التجزئة السياسية تطور البلاد الاقتصادي وحدّت من نموها الصناعي. والآن، نتيجة الانتصار على النمسا في ١٨٦٦ ثم على فرنسا في ١٨٧٠ـ ١٨٧١ قامت بروسيا بتوحيد الأراضي الألمانية حـول نفسهـا. واصبـح ملـك بـروسيـا الامبراطور الالماني فيلهم الاول وظهر ما يسمى الرايخ الثاني. وانبثقت وحدة سياسية قوية في وسط أوربا وقد وفر ذلك الظروف السياسية اللازمة لنشاطات

البرجوازية الالمانية اللصوصية والالحاقات الاقليمية والتوسع الاقتصادي لرأس المال الالماني.

وحظيت الصناعة الالمانية بحماية كمركية أكمل وأوثق ضد المنافسة البريطانية والامريكية. وكانت سياسة الامبراطورية التجارية في السنوات اللاحقة ذات نزعة حمائية شديدة. يضاف إلى ذلك ان المانيا خاضت حرباً كمركية مع روسيا وفرنسا وبلدان أخرى دفاعاً عن مؤسساتها. وأصبحت الحماية احتياطياً اقتصادياً كبيراً للامبريالية الالمانية كما كانت للامبريالية الأمريكية.

وفي عام ١٩١٣ كتب لينين في مقالته «البرجوازية والاصلاحية» ان بسمارك لم ينجح في اصلاحاته «إلا لأنه ذهب أبعد من الاصلاحية» وقام بـ «سلسلة من الثورات الفوقية» وسرق من فرنسا ٥ مليارات فرنك ومنح حق الاقتراع العام والشرعية الحقيقية «لشعب أسكره سيل من الذهب والنجاحات العسكرية التي لم يسبق لها مثيل»[١].

واقترن بناء الامبراطورية عند البرجوازية الالمانية بالحصول على عملة ذهبية ثابتة وموحدة ازداد المعروض منها للتداول زيادة مطردة. ففي عام ١٨٧٦ كانت العملات المتداولة في المانيا تبلغ زهاء ١,٣ مليار مارك ذهبي وحين اندلعت الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ كانت قد بلغت ٤,٨ مليارات. ومن الواضح ان إصدار العملة الذهبية عمل الكثير لتعزيز مواقع البرجوازية الاقتصادية.

ونتيجة لذلك سخرت احتياطات الامبرياليين الالمان المالية في خدمة التوسع الاقتصادي للبرجوازية. وشاركت الحكومة الالمانية مشاركة نشيطة في بناء السكك الحديد، كما فعلت الحكومة الروسية، ومولته على حساب دافعي الضرائب. وغالباً

---

(١) ف. اق. لينين، «البرجوازية والاصلاحية»، المؤلفات الكاملة، المجلد ١٨ ص ٥٣٥.

ما كانت خطوط السكك الحديد تمد لاعتبارات استراتيجية لكنها استخدمت أيضاً لتطوير التجارة والصناعة. ومن الواضح ان بناء السكك الحديد خلق طلباً هائلاً على مختلف أنواع الوحدات المعدنية وحفز توسيع صناعة الحديد والفولاذ وصناعة المعادن غير الحديدية. وقام النطاق الضخم لبناء السكك الحديد بدور كبير في النهوض الصناعي ليس في الولايات المتحدة فحسب بل وفي المانيا أيضاً.

وبذلك يكون تطور البلاد الداخلي قد مهد لنمو المانيا الصناعي واضطلع توحيدها السياسي بتعجيله. وسارع رأس المال الالماني إلى الاستفادة من الامكانات الاقتصادية التي وفرها الرايخ الثاني.

يضاف إلى ذلك ان بناء معامل ومصانع جديدة على نطاق واسع كان بالغ الأهمية في المانيا كما في الولايات المتحدة. ففي الفترة السابقة لم تتطور الصناعة الالمانية بسرعة كافية. ولم تبدأ الثورة الصناعية إلا في العقدين الرابع والخامس من القرن التاسع عشر وفي العقدين السادس والسابع أقيم عدد صغير نسبياً من المؤسسات المعملية. وفي طائفة كاملة من الصناعات ظلت المانيفاكتورات الرأسمالية قائمة وخاصة في الألياف الكتانية وغيرها من صناعات النسيج. وهكذا لم تكن المانيا في نهاية القرن التاسع عشر مثقلة بتراكم وموجودات رأس المال الثابت مثلما كانت الرأسمالية البريطانية على سبيل المثال. وفي صناعات عديدة تعين على الرأسماليين الالمان ان يبدأوا من الصفر لإقامة مؤسسات صناعية. وكان هذا ينطبق بصفة خاصة على الصناعات الجديدة مثل الهندسة الكهربائية والصناعة الكيمياوية، إلخ. واستطاع رجال الأعمال الالمان، شأنهم شأن نظائرهم الأمريكان والروس، ان يستفيدوا من البناء الجديد على نحو أفضل. ولم يتعين عليهم ازالة المعدات القديمة لنصب معدات جديدة، كما تعين على الرأسماليين البريطانيين والفرنسيين ان يفعلوا. وفي نهاية القرن التاسع عشر أقيمت في المانيا معامل ومصانع كبيرة على أساس

المعدات الجديدة ورأس المال الكبير فكانت درجة تركز رأس المال والانتاج في المانيا أعلى بكثير من درجة تركزهما في بريطانيا وفرنسا.

وقام التغير الذي طرأ على بنية الصناعة الحديثة نفسها بدور كبير. ففي فترة الرأسمالية الصناعية كانت السيادة لصناعة النسيج، كما يشهد على ذلك تاريخ بريطانيا الاقتصادي. وكان انتاج القطن يحتل مركز الصدارة في كل مكان ويحدد بنية الانتاج الصناعي واتجاهات تطوره. أما الآن، في حقبة الامبريالية، فقد انتقل مركز الثقل إلى الصناعة الثقيلة التي مارست التأثير الغالب في التطور الاقتصادي لعدد من البلدان. وفي هذه الاثناء كانت لدى ألمانيا قاعدة غنية جداً من المواد الأولية لتطوير الصناعة الثقيلة. وتجدر الاشارة إلى المكامن الضخمة من الفحم الحجري الذي يمكن استخدامه لانتاج المعادن وغيرها. وكانت لدى المانيا مكامن من خامات الحديد ازدادت بالحاق الالزاس - اللورين. والحق ان معادن المانيا كانت تعاني كثرة الفسفور فيها ولكن اختراعاً ابتكره المهندسان البريطانيان سدني توماس وبيرسي عيلكرايست جعل من الممكن استخدام حتى المعادن التي تحتوي على نسبة عالية من الفسفور. وان ناظماً محولاً مصنوعاً من الدولوميت المفخور ساعد على استخلاص الحديد المطاوع من حديد الزهر الذي يحتوي على نسبة عالية من الفسفور. وتم الحصول على مخلفات عملية الصهر التي اطلق عليها اسم توماس بوصفها من المشتقات التي كانت سماداً غنياً للأرض التي تفتقر إلى الفسفور في تربتها.

وعلى هذا النحو وضع انتقال المركز إلى الصناعة الثقيلة المانيا في موقع ملائم للغاية، وهو يفسر العديد من التغيرات التي حدثت في الصناعة الالمانية في عصر الامبريالية. وفي هذه الاثناء أخذت الصناعات الجديدة ومنها الصناعة الكيمياوية والهندسة الكهربائية والهندسة الميكانيكية، تكتسب أهمية كبيرة. وكانت لدى

المانيا احتكارات عديدة في هذه الصناعات ولذلك ازداد انتاجها الصناعي بصورة حادة.

هذه هي العوامل التي وقفت وراء نمو الصناعة الالمانية، وتوسع الانتاج وتعاظم نطاقه. ويفسر المؤرخون الالمان ما حققته المانيا من نجاحات صناعية في حقبة الامبريالية بمثابرة الشعب الالماني ونزوعه إلى الطاعة وغير ذلك من خصائص الأمة الالمانية. وقد استخدمت هذه النظريات فيما بعد في ديماغوجية الفاشية العنصرية.

لكن الواقع ان ذلك لم يكن مبرراً. فان التحولات التي شهدتها الصناعة الالمانية كانت حصيلة الظروف التاريخية التي تطورت المانيا في ظلها والتغيرات التي حدثت في الصناعة العالمية بصفة عامة.

وكان الشيء نفسه قد لوحظ في روسيا في نهاية القرن التاسع عشر وليس في المانيا والولايات المتحدة وحدهما. وكما أكد لينين مراراً فان تفسخ الرأسمالية لا ينفي نمو الصناعة أو توسع البرجوازية اقتصادياً ولكن توسع البرجوازية الاقتصادي يولد تناقضات ذات عواقب مدمرة على الرأسمالية.

وفي ألمانيا فان النجاحات الصناعية على وجه التحديد هي التي مهدت في الاساس لكارثة ١٩١٤ عندما حاولت الامبريالية الالمانية نقل تناقضاتها الداخلية إلى الساحة الدولية وحلها بمساعدة نزعة المغامرة العسكرية. ولكن الحرب العالمية الأولى كانت وخيمة العواقب على الرأسمالية الالمانية التي كانت على حافة الانهيار في عام ١٩١٨. ففي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٨ كان العمال يسيطرون على الشارع في المدن الالمانية وخيانة القادة اليمينيين للحزب الاشتراكي الديمقراطي وحدها التي انقذت الامبريالية الالمانية حينذاك.

ان تفسخ الرأسمالية لوحظ، كما نرى، ليس في بريطانيا وفرنسا فحسب بل وفي

المانيا والولايات المتحدة وروسيا رغم النجاحات الصناعية التي حققتها هذه البلدان.

واثبتت الرأسمالية في المانيا، شأنها شأن البلدان الأخرى، انها عاجزة اقتصادياً في عصر الامبريالية، فهي لم تتمكن من الارتقاء إلى مستوى القوى المنتجة التي خلقها تطور البلاد في المرحلة السابقة. وأخذت الامبريالية الالمانية تبحث عن الحلول لتناقضاتها الاقتصادية فعجلت بالتحضيرات للحرب العالمية الأولى لكن حرب ١٩١٤-١٩١٨ لم تحل تناقضات الامبريالية الالمانية بل على العكس زادت تناقضات الرأسمالية العالمية تفاقماً وقامت بدور كبير في دفعها إلى أزمتها العامة.

وفي الوقت نفسه تبدت في المانيا، كما في بريطانيا وفرنسا، مظاهر أخرى لتفسخ الرأسمالية. فنشأت بصفة خاصة فئة واسعة من أصحاب المداخيل الطفيليين. وفقدت البرجوازية وظائفها الاقتصادية في الانتاج في حين تجلت بوضوح خاص الطبيعة الطفيلية لوجودها.

وينبغي ان يلاحظ فضلاً عن ذلك ان الثورة الصناعية الالمانية التي بدأت في ثلاثينات واربعينات القرن التاسع عشر قد انجزت في سبعيناته ولذلك ينبغي ان ينسب الفضل في جزء كبير من توسع الانتاج الصناعي في المانيا إلى ما وفرته الفترة السابقة من احتياطيات اقتصادية أصبحت تحت تصرف الرأسمالية الصناعية التي بدأت تطورها متأخرة، حتى في المرحلة الابتدائية من الانتقال إلى الرأسمالية الاحتكارية. ولوحظت تطورات مشابهة في روسيا أيضاً.

٢ ـ نمو الصناعة

في حقبة الامبريالية أصبحت المانيا قوة صناعية أوربية جبارة وكانت هذه سمة

مميزة لقسم كبير من تاريخها الاقتصادي.

وفي نهاية القرن التاسع عشر كانت المانيا تأتي بالمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في حجم انتاجها الصناعي. وأخذ نصيب انتاجها من الصناعة العالمية يزداد باستمرار. فكان في بداية العقد الثامن من القرن التاسع عشر ١٣,٢ في المئة ولكنه بلغ ١٦,٦ في المئة في الفترة ١٨٩٦-١٩٠٠. وفي حين كان نصيب بريطانيا من اجمالي الانتاج العالمي يتناقص باطراد وبدأت فرنسا تلعب دوراً أكثر تواضعاً أخذت أهمية الصناعة الالمانية في الاقتصاد العالمي تتزايد بدرجة كبيرة.

وكان الاساس لذلك قد وفرته زيادة الانتاج الصناعي. وكان لتأسيس شتى صنوف الشركات المساهمة أهمية بالغة في توسع هذا الانتاج.

وفي بداية العقد الثامن من القرن التاسع عشر اكتسب انشاء المؤسسات بشكل محموم نطاقاً ضخماً. ففي غضون ٣ إلى ٤ سنوات فقط تأسست ٨٥٧ شركة مساهمة بلغت رؤوس أموالها ٣,٣ مليارات مارك. وفي نهاية العقد التاسع خفت الحمى لتعود ثانية في النصف الثاني من العقد الأخير. وجاءت الموجة الثالثة في السنوات الممتدة من ١٩٠٤ إلى ١٩١٤، وهي الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، وشهدت قيام الكثير من الشركات المساهمة.

وفي الوقت نفسه جعل شكل المؤسسة المساهمة من الممكن تعبئة رؤوس أموال كبيرة واستثمارها لتوسيع الصناعة الالمانية. ونتيجة لذلك كانت للشركات المساهمة الصناعية رؤوس أموال ضخمة في بداية القرن العشرين. ففي عام ١٩١٠ بلغت ١٠ مليارات مارك. وكان ثلث رؤوس الأموال هذه يعمل في صناعة التعدين. واستمر حجم الانتاج الصناعي في الازدياد. وقد تضاعف تقريباً في السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن التاسع عشر واستمر في النمو في العقد الأول من القرن العشرين وبلغ مقاييس ضخمة في عام ١٩١٤.

وحدثت تغيرات كبيرة بصفة خاصة في صناعة الحديد والفولاذ. ففي نهاية القرن التاسع عشر قدر الانتاج السنوي لصناعة التعدين بحوالي ٤ مليارات مارك. وفي الفترة الممتدة من ١٨٧١ إلى ١٩٠٠ ازداد انتاج الفحم ثلاث مرات وتضاعف انتاج الحديد الزهر ست مرات وازداد انتاج الفولاذ من ٠,٢ إلى ٦,٣ ملايين طن. وانتجت صناعة الحديد والفولاذ الالمانية كميات كبيرة من المعادن الحديدية وتخطت بفارق بعيد ليس الصناعة الفرنسية وحدها بل والصناعة البريطانية متقدمة إلى المرتبة الثانية (عوضاً عن المرتبة الرابعة) بعد صناعة الحديد والفولاذ الامريكية.

وفي عام ١٩١٠ كان الانتاج العالمي من الحديد الزهر ٦٥,٤ مليون طن يبلغ انتاج المانيا ١٤,٨ مليون طن منه. وعلى الرغم من تخلف صناعة الحديد والفولاذ الألمانية وراء صناعة الحديد والفولاذ الأمريكية فإنها تخطت بفارق كبير صناعة الحديد والفولاذ البريطانية التي لم تنتج إلا تسعة ملايين طن ناهيكم عن صناعة الحديد والفولاذ الفرنسية. ومن الناحية التقنية كانت مصانع ألمانيا ذات مستوى عال واستفادت على نطاق واسع من طريقة بيسمر في صهر الفولاذ ومن نقل المعدن المصهور بصورة مباشرة من الفرن إلى المغرفة ليتم فيها بعد درفلة كتل الفولاذ ولفها دونما حاجة إلى تسخين وسيط. وبدأ استخدام غازات الأفران في منتصف العقد الأخير من القرن التاسع عشر مؤدياً إلى انخفاض تكاليف الانتاج.

ولكن إضافة إلى صناعة الحديد والفولاذ كانت فروع الانتاج الصناعي الأخرى أيضاً تتطور بوتيرة متسارعة في المانيا في خلال هذه الفترة. والهندسة بصفة خاصة، التي كان انتاجها يزداد باطراد، بدأت تقوم بدور أكبر بكثير.

وتعطي احصاءات ١٨٨٢ و ١٨٩٥ و ١٩٠٧ فكرة واضحة عن ذلك. ففي عام ١٨٩٥ كان عدد المستخدمين في الصناعة الهندسية الالمانية ٣٨٥ ألف شخص

وفي عام ١٩٠٧ بلغ عددهم ٩٠٧ آلاف شخص. وازداد عدد العمال المستخدمين في الهندسة بنسبة ١٣٥ في المئة في غضون ١٢ سنة وبدأ يقترب من المليون. وكان لتزايد انتاج المحركات ذات الاحتراق الداخلي أهمية خاصة.

وصدرت الصناعة الهندسية الالمانية كميات كبيرة من الانتاج وساهم هذا التطور المتسارع بقسط كبير في تعزيز القاعدة الصناعية للامبريالية الالمانية.

يضاف إلى ذلك ان صناعة الهندسة الكهربائية الالمانية أخذت تتطور بخطى حثيثة (ابتداء من منتصف العقد التاسع من القرن التاسع عشر فصاعداً). ووجدت طائفة كاملة من الاختراعات التقنية طريقها إلى التطبيق في هذه الصناعة الجديدة التي تطورت تطوراً مكثفاً في العقد الأخير من القرن. وقام بدور كبير اختراع التيار الدائري الذي استخدم ابتداء من ١٨٩١ فصاعداً في انتاج المحركات والمحولات الكهربائية على نطاق واسع (في مصانع شركة الكهرباء العامة AEG). وفي بداية القرن العشرين بدأ انتاج الطوربينات التي سرعان ما اكتسبت أهمية متزايدة. وفي تسعينات القرن التاسع عشر تأسست ٧١ شركة مساهمة وخاصة لبناء معامل الهندسة الكهربائية. وفي نهاية القرن بلغ عدد مثل هذه الشركات ٢٠٠ شركة. وفي وقت لاحق دخلت صناعة الهندسة الكهربائية الحلبة الدولية فأقامت لها مؤسسات عديدة فيما وراء البحار وتغلغلت في أسواق البلدان المجاورة.

كما ينبغي ان يلاحظ ان الصناعة الكيمياوية كانت تتطور تطوراً مكثفاً. وفي هذا المجال كانت لدى المانيا طائفة كاملة من الاحتكارات التقنية وقد استخدمتها لرفع الاسعار وممارسة سياستها اللصوصية في السوق العالمية. وانشأ في الصناعة الكيمياوية العديد من المصانع الضخمة لانتاج الأصباغ الاصطناعية والصودا وحامض الكبريتيك والأسمدة وما إلى ذلك. وأصبحت احتياطياً اقتصادياً بالغ الأهمية للامبريالية الالمانية. وفي نهاية القرن التاسع عشر كانت هناك ٢٣ شركة مساهمة المانية تعمل في انتاج الكيمياويات. وفي الفترة الممتدة من ١٨٦٧ إلى

١٩٠٠ ازداد انتاج حامض الكبريتيك على سبيل المثال، ١٤ مرة (من ٧٥ ألف إلى ٩٥٠ ألف طن). وسرعان ما حلت أصباغ الانيلين محل الاصباغ النباتية.

واستمرت الصناعة الخفيفة في النمو. ففي السنوات العشر الأخيرة وحدها من القرن التاسع عشر ازدادت طاقة المعدات في صناعة القطن بنسبة ٤٠ في المئة. ولكن مركز الثقل أخذ ينتقل إلى الصناعة الثقيلة، التي لا ريب في انها نمت في المانيا في حقبة الامبريالية بوتيرة أسرع بكثير من نمو انتاج البضائع للاستهلاك الشخصي. ففي الفترة الممتدة من ١٨٦٠ـ١٨٦٧ إلى ١٩١٣ ازداد انتاج السلع الانتاجية تسع مرات في حين لم يزدد انتاج البضائع الاستهلاكية الا أربع مرات. وازداد اجمالي حجم الانتاج الصناعي في المانيا زيادة كبيرة في الفترة الممتدة من ١٨٧٠ إلى ١٩١٣: بنسبة ٤٧١ في المئة أو حوالي خمس مرات. وفي هذه الأثناء كانت الزيادة في بريطانيا ابان هذه السنوات ١٢٧ في المئة وفي فرنسا ٢٠٣ في المئة. وان الولايات المتحدة وحدها التي كان معدل نمو الانتاج الصناعي فيها أعلى من معدله في المانيا.

وشكل نمو المانيا الصناعي الأساس الاقتصادي للتغيرات الهامة التي كانت تجري في تركيب السكان. فلقد ازداد عدد العاملين في الصناعة بوتيرة أسرع بكثير من نمو عدد السكان اجمالاً رغم ازدياد عددهم في الفترة الممتدة من ١٨٧١ إلى ١٩١٣ بنسبة تقرب من ٦٤,٢ في المئة ليبلغ ٦٧ مليون نسمة. واقترن نمو الصناعة بتحضر السكان وازدادت باطراد نسبة سكان المدن. ففي بداية العقد الثامن من القرن التاسع عشر كان ثلث السكان يتركز في المدن ولكن البنية السكانية بدأت تتغير تغيراً كبيراً فيما بعد.

وفي عام ١٨٨٢ كان ١٨,٩ مليون نسمة من مجموع ٤٥ مليون في المانيا، او ٤١,٨ في المئة من عدد السكان يعيشون في المدن. وفي عام ١٨٩٥ـ٢٦ مليون من

مجموع ٥٢ مليون أو ٤٩,٨ في المئة من السكان. وفي عام ١٩٠٧ـ٣٦ مليون من مجموع ٦٢ مليون أو ٥٨,١ في المئة من السكان. وهكذا يكون اجمالي عدد السكان في المانيا قد ازداد في غضون ربع قرن بنسبة ٣٦,٥ في المئة ولكن عدد سكان المدن ازداد بنسبة ٨٩,٦ في المئة (وبنسبة ٢٥٤,٤ في المئة في المدن الكبيرة).

وفي عام ١٩١٠ كانت غالبية السكان تعيش في المدن. وتم التغلب على الخمول الذي عرفت به المدن الألمانية منذ القدم فأصبحت مراكز معملية صناعية اكتسبت مظهراً جديداً تماماً.

واقترن تطور الصناعة الالمانية بالخراب الجماعي للبرجوازية الصغيرة والحرفيين والصناع من شتى الصنوف.

وتتسم المانيا في حقبة الامبريالية باضفاء طابع بروليتاري جماعي على العناصر البرجوازية الصغيرة. فقد ازدادت نسبة البروليتاريا إلى مجموع السكان بصورة حادة في هذه العقود. وفي عام ١٨٩٥ كان العمال يشكلون ٦٧ في المئة من سكان البلاد وبلغت اعدادهم مع عوائلهم ٣٥ مليون نسمة. وتراجعت الصناعة الحرفية الالمانية الشهيرة التي يتبجح بها الشوفينيون الالمان. وفي ثمانينات وتسعينات القرن التاسع عشر اكتسب اقصاء الحرفيين نطاقاً فاق كل ما عرف من قبل في تاريخ التطور الرأسمالي.

وبذلت محاولات لتثبيت ما يسمى بـ « الفئة الوسطى » بمعونة الاتحادات القروسطية والقروض السهلة وما إلى ذلك.

واقترح اتحاد السياسة الاجتماعية للاساتذة الجامعيين الالمان سيء الصيت **Verein für sozialpolitik** مشاريع من هذا النوع لتعزيز الفئة الوسطى لكنه لم يذهب بالمرة أبعد من ممارسة الديماغوجية السياسية. ولم يكن لهذه المشاريع أي أساس في ظروف الامبريالية والتطور الهائل للانتاج واسع النطاق.

٣ ـ تركز الانتاج

وعلى أساس التطور الاستثنائي للانتاج الرأسمالي واسع النطاق لاحت في المانيا بوادر المرحلة الاحتكارية من الرأسمالية. يضاف إلى ذلك ان خصائص الامبريالية الأساسية، كما اكتشفها وحللها لينين في مؤلفه «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» تجلت بشكل ساطع بصفة خاصة في المانيا كما في الولايات المتحدة.

وقطع تركز رأس المال والانتاج شوطاً بعيداً في المانيا. وقد ساعدت في ذلك حقيقة ان البلاد شهدت في عصر الامبريالية بناء مؤسسات صناعية كبيرة بالدرجة الرئيسية لأن الموجودات الثابتة الموروثة من الفترة السابقة كانت بلا ريب أكثر تواضعاً مما كانت عليه في بريطانيا على سبيل المثال. كما ان الأهمية البالغة التي اكتسبتها فروع الانتاج الجديدة دفعت عمليات التركز قدماً. وكان من المفهوم ان تبنى المصانع على نطاق ضخم في الصناعات الكيمياوية والكهربائية والميكانيكية وغيرها وان تكون من احدث الأنواع وتستثمر رؤوس أموال كبيرة. وقد جعل شكل المؤسسة المساهمة من الممكن حتى تعبئة رأس المال العائد إلى البرجوازية الصغيرة لانشاء مثل هذه المعامل الصناعية الضخمة.

وهكذا ازداد الانتاج في المؤسسات الكبيرة زيادة حادة بصفة خاصة في الصناعة الالمانية في خلال حقبة الامبريالية. ففي صناعة الفحم الحجري في حوض الراين ومنطقة فيستفاليا، على سبيل المثال، انخفض عدد المناجم انخفاضاً كبيراً في الفترة الممتدة من ١٨٥٠ إلى ١٩١٠ في حين ان متوسط عدد العمال في المنجم الواحد ازداد من ٦٢ إلى ٢١٣١ عاملاً وازداد الانتاج من ٩٠٠٠ إلى ٥٣٨,٠٠٠ طن (أو خمسين مرة).

ومما له أهمية بالغة في هذا الصدد الافران العالية التي استخدمت في صناعة

الحديد والفولاذ الالمانية. ففي بداية العقد الخامس من القرن التاسع عشر كان ١٣ عاملاً يتولون تشغيل متوسط الفرن العالي. وفي عام ١٩١٠ ازداد عدد العمال ٣٢ مرة في حين ازداد الانتاج السنوي للفرن الواحد ٢٦٣ مرة (من ٥٤٧ إلى ٤٩٥، ١٤٩ طناً). وأخذ متوسط حجم المؤسسة في هذا الفرع الحيوي من فروع الصناعة الالمانية ينمو بوتيرة متسارعة. ولوحظ الشيء نفسه في صناعة الفحم وصناعة الهندسة الميكانيكية والصناعة الكيمياوية وصناعة الهندسة الكهربائية. واقيمت المؤسسات الكبيرة في كل مكان. وفي نهاية القرن التاسع عشر بدأت حتى حياكة الحرير تتركز في معامل.

وأشار لينين إلى ان تركز رأس المال والانتاج في الصناعة الالمانية يمضي قدماً بسرعة استثنائية. ولاحظ ان عدد المؤسسات التي تستخدم ألف عامل ينمو باستمرار، كما بينت احصاءات ١٨٨٢ و ١٨٩٥ و ١٩٠٧. ففي عام ١٨٨٢ لم يوجد من هذه المعامل إلا ١٧ معملاً ولكن عددها ازداد إلى ٥٨٦ معملاً في ١٩٠٧. وتضاعف عدد العمال المستخدمين في هذه المؤسسات أربع مرات في الفترة الممتدة من ١٨٨٢ إلى ١٩٠٧ على الرغم من ان الزيادة اجمالاً كانت تقل عن ذلك بكثير بالنسبة للصناعة عامة. وفي عام ١٩٠٧ كان ما يربو على ٨٠٠ ألف شخص يعملون في مصانع بهذا الحجم، أي ان عدد العمال كان يقرب من المليون. وكان عدد المصانع التي تستخدم ٥٠ عاملاً أو أكثر يزيد على ذلك، بالطبع، بما لا يقارن. ففي عام ١٩٠٧ بلغ عددها ٣٠,٥٨٨ مصنعاً رغم انها كانت تشكل زهاء ١ في المئة من اجمالي عدد المؤسسات الصناعية ومؤسسات النقل والتجارة في المانيا (حيث كان منها زهاء ٣ ملايين مؤسسة)، وتمسك بأيديها ثلاثة أرباع موارد الصناعة الالمانية من الطاقة وتساهم بالقدر نفسه تقريباً من الانتاج. وهكذا حدد ٣٠ ألف مصنع كبير يستخدم كل منها ٥٠ عاملاً أو أكثر، البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية للصناعة. وفي عام ١٨٨٢ كان نصيب هذه المصانع ٢٢ في المئة من

اجمالي قوة العمل في الصناعة والنقل والتجارة و ٣٧ في المئة في عام ١٩٠٧.

وكان يوجد إضافة إلى هذه المصانع عدد هائل من المؤسسات الصغيرة، بما في ذلك مشاغل حرفية (ورش) فلقد كان يوجد منها ٢,٩٧ مليون مؤسسة لكنها لم تكن تلعب دوراً كبيراً في اقتصاد البلاد. ولم يكن لهذه المؤسسات إلا نصيب ضئيل من موارد المانيا من الطاقة وكانت تستخدم أعداداً قليلة من العمال. وفي الفترة الممتدة من ١٨٨٢ إلى ١٩٠٧ انخفضت نسبة المستخدمين في المؤسسات الصغيرة (التي تستخدم من عامل واحد إلى خمسة عمال) من ٥٥ إلى ٢٩,٥ في المئة. ولم يكن نصيبها من موارد الطاقة في الصناعة (الطاقة البخارية والكهربائية) إلا ٧,٤ في المئة في عام ١٩٠٧.

صحيح ان الصناعة الالمانية من حيث التركز تلكأت بعيداً وراء تركز الصناعة الروسية والامريكية لكنها كانت متقدمة على فرنسا وبريطانيا.

ومما يؤكد درجة التركيز العالية في الصناعة الألمانية زيادة متوسط الاستثمار في المؤسسة الواحدة. فقبل حرب ١٩١٤ كان ٥,٦ ملايين مارك في صناعة الحديد والفولاذ و ٢,٧ مليون مارك في صناعة السيراميك و ٢٦,٢ مليون مارك في صناعة الهندسة الكهربائية و ٥,٩ ملايين مارك في الصناعة الكيمياوية و ٢,٦ مليون مارك في صناعة النسيج و ٤,٣ ملايين مارك في صناعة الورق والورق المقوى و ٣,٤ ملايين مارك في صناعة البيرة والخمور و ٣ ملايين مارك في الهندسة. وتبين هذه الأرقام ان المصنع الذي يبلغ رأسماله ملايين متعددة من الماركات وحده الذي كان قادراً على البقاء. وأصبح التركز على مستوى عال من التطور بصفة خاصة في صناعة الهندسة الكهربائية. ولاغرو في انها كانت في نهاية القرن التاسع عشر تبتلع ٢٥ في المئة من اجمالي الاستثمارات الصناعية. وسبب ذلك لم يكن تطور الهندسة الكهربائية تطوراً متسارعاً فحسب بل ولأن الحاجة كانت تقتضي توفر رؤوس

أموال ضخمة لاقامة مصانع ذات قدرة تنافسية.

٤ ـ تشكيل الاحتكارات

ومضت عملية التركز قدماً بحيث إنها وفرت القاعدة الاقتصادية لظهور الاحتكارات. فلقد تأسست جمعية بيع حديد ناساو منذ عام ١٨٥٧ وجمعية بيع صفائح القصدير في عام ١٨٦٢ (في كولون) وجمعية السكك الحديد في عام ١٨٦٤ وكارتيل الملح في ١٨٦٨. ولكن هذا كان سابقاً على ظهور غالبية الاحتكارات. وظهر في وقت لاحق، وبالتحديد في العقدين الثامن والتاسع من القرن التاسع عشر، العديد من الكارتيلات الأخرى. ففي عام ١٨٧٠ لم يكن منها إلا ستة كارتيلات ولكن عددها بلغ ١٤ كارتيلاً في عام ١٨٧٩ و ٢١٠ كارتيلات في عام ١٨٩٠ (باستثناء صناعة البيرة). واستمر عدد مثل هذه الاتحادات في النمو فيما بعد وانبثقت في صناعات مختلفة واتسع نطاقها. وظهرت بسرعة استثنائية في أواخر العقد التاسع. ففي الفترة الممتدة من ١٨٨٥ إلى ١٨٩٠ كان يقام في المتوسط ٢٤ كارتيلاً في السنة.

وعجلت أزمة ١٨٩٣ الصناعية التي انتقلت عدواها إلى المانيا أيضاً، باقامة مثل هذه الاتحادات. وعلى أساس الاحتكارات حاول أصحاب الصناعات الالمان إزالة اثار الازمة. فسعوا إلى الحد من انخفاض الاسعار وانقاذ ارباحهم وتعزيز رؤوس أموالهم بسرقة المستهلك وتشديد استغلال الطبقة العاملة.

وتصاعدت موجة الاحتكار حتى أكثر من ذي قبل في تسعينات القرن التاسع عشر. ففي عام ١٨٩٦ كان هناك ٢٦٠ اتحاداً. واكتسبت الميول الاحتكارية في وقت لاحق زخماً متعاظماً في الصناعة الالمانية. وعجلت الأزمة الاقتصادية العالمية في السنوات الممتدة من ١٩٠٠ إلى ١٩٠٣ بتشكيل الاتحادات الاحتكارية. كما أكد

لينين فان الاحتكارات تظهر قبل الازمة وبعدها ولكن الأزمة تعطي الميول الاحتكارية دفعة وتعمل على تقويتها.

وبحلول عام ١٩٠٠ كان في المانيا ٣٠٠ اتحاد احتكاري وقبل حرب ١٩١٤ حوالي ٦٠٠ اتحاد احتكاري. والحق ان العديد منها كان صغيراً ولم يزد حجمه على الشركات المساهمة الكبيرة. وقد وجد الكثير من هذه الاتحادات الصغيرة بصفة خاصة في صناعتي البيرة والنسيج، ولكن الدور الحاسم في الاقتصاد الالماني كان يعود إلى قلة من الاتحادات الاحتكارية الضخمة، وفي مقدمتها سنديكا الفحم راينش - فيستفيلشه **Rheinsch Westfälische** الذي تأسس في عام ١٨٩٣. وضم في وقت لاحق مكامن الفحم في حوض الرور وفي ١٩١٠ بسط سيطرته على ٩٥,٤ في المئة من التعدين هناك. وفي سنوات ما قبل الحرب كان هذا السنديكا يسيطر على ٥٠ في المئة من كل عمليات استخراج الفحم في ألمانيا وكان من أهم مرتكزات الامبريالية الألمانية.

واكتسبت صناعة الحديد والفولاذ طابعاً احتكارياً بالغ العمق، كما يتضح من ظهور سنديكا الفولاذ الالماني في عام ١٩٠٤ وقد وحد ٣١ معملاً في الرور. وتأسس في الوقت ذاته سنديكا فولاذ سيليزيا العليا. وفي عام ١٩٠٨ بلغ عدد العمال في جمعية غيلسينكيرشن للتعدين ٤٦,٠٤٨ عاملاً.

يضاف إلى ذلك أن اتحادات قوية أخذت تنبثق في صناعة الهندسة الكهربائية بعد عام ١٩٠٠. وفي الفترة الممتدة من ١٩٠٨ إلى ١٩١٢ نشأ احتكاران متنافسان ضخمان هما شركة الكهرباء العامة **AEG** وسيمنز - شوكيرت - فيركه **Siemens Schukert werke** اللذان كانا يمتلكان رؤوس أموال ضخمة.

وفي عام ١٩١١ بلغ عدد المستخدمين في مصانع شركة الكهرباء العامة ٦٠ ألف

مستخدم. وقد عكست هذه الشركة مطامح البرجوازية الالمانية الامبريالية بشكل ساطع على نحو خاص. وفتحت لها عدة فروع تابعة في البلدان المجاورة، ومنها روسيا (قبل حرب ١٩١٤ كان هناك ٣٤ فرعاً من مثل هذه الفروع في البلدان الأخرى). وشاركت شركة الكهرباء العامة في زهاء ٢٠٠ شركة من شركات الهندسة الكهربائية فسيطرت على نشاطاتها بما يخدم مصالحها وشاركت في تصدير رأس المال وتغلغلت في أبعد الأسواق. وتنافست مع الشركة الأمريكية العامة للكهرباء جنرال الكتريك General Electric، وتقاسمت معها أسواق العالم متجاهلة الحدود السياسية والتقاليد التاريخية. وهكذا أبرمت في عام ١٩٠٨ اتفاقية خاصة بين الاحتكاريين الامريكان والالمان تنص على تقاسم الأسواق. فظفر الاحتكاريون الألمان بمنطقة أوربا التي عوملت وكأنها ضيعة خاصة بهم. كما أثاروا مسألة إعادة اقتسام العالم.

وفي بداية القرن العشرين كانت ست شركات كبيرة ذات أهمية حاسمة في الصناعة الكيمياوية. وفي عام ١٩٠٤ اندمجت في احتكارين ـ « كونسيرن Concern » سمي احدهما كومون انتريستس كومباني Common Interests Company. وفيما بعد وبالتحديد في عام ١٩١٦ اندمجا في احتكار واحد ـ أي.جي. فاربن اندوستري IG Farben Industrie.

كما نشأت اتحادات احتكارية قوية في مجال الملاحة البحرية، ومنها شركة هامبورغ ـ أمريكا ثم نورث جيرمان لويدز North German Loyds. وكانت لديها رؤوس أموال ضخمة تحت تصرفها (٢٠٠ مليون مارك لكل منهما) وتقاسما العالم مع الاحتكاريين الأمريكان. وفي عام ١٩٠٣ أبرمت اتفاقية خاصة سارية المفعول ٢٠ عاماً حول تقاسم مناطق النفوذ. وتقاسمت الاحتكارات الأمريكية ممتلكاتها مع نظيراتها الألمانية.

كل هذا أدى بالمانيا إلى ان تصبح بلداً من بلدان الرأسمالية الاحتكارية في بداية القرن العشرين. وأكد تطورها الاقتصادي بصورة تامة نظرية لينين حول الامبريالية. واقيمت هيمنة الاحتكارات في المانيا ودخلت البلاد مرحلة الامبريالية.

وينبغي التأكيد هنا على ان الاحتكارات الالمانية تخطت الاحتكارات البريطانية والفرنسية بفارق بعيد في حجم نشاطاتها وكانت نداً للأمريكان في هذا المجال. فلقد وحدت صناعات بكاملها وسيطرت على مضامير اقتصادية واسعة. إذ كانت الاحتكارات البريطانية توحد في العادة ٣٠ ـ ٥٠ شركة في حين كانت الاحتكارات الالمانية تضم مئات الشركات. ففي عام ١٩٠٠، على سبيل المثال، كان كارتيل السكر يضم ٤٥٠ معملاً من معامل السكر. وقامت الاحتكارات الالمانية بتغطية الاقتصاد تغطية حتى أكمل من تغطية نظيراتها الامريكية. وظهرت الكارتيلات في المانيا في انتاج التقاويم وفرشات الاسطوانات وما إلى ذلك.

وأصبح ما يسمى السنديكات والكارتيلات سمة من سمات المانيا. وكانت الاحتكارات الالمانية متخلفة على التروستات الامريكية في بنيتها التنظيمية لأن الكارتيلات كانت تقصر نفسها على تحديد مستوى الاسعار وتحديد مناطق وحجم المشتريات من المواد الأولية وحصص البيع من دون الغاء الاستقلال التجاري للمؤسسة المنفردة. ولم تكن السنديكات تحرم المؤسسة الصناعية إلا من استقلالها التجاري فيما تواصل السنديكات والمؤسسة المنفردة نشاطها في الانتاج بصورة مستقلة تماماً.

وفي هذه الاثناء لم تعمد التروستات الامريكية إلى توحيد المبيعات فحسب بل وتوحيد الانتاج أيضاً. فلقد ابتلعت مؤسسات منفردة واحالتها إلى مجرد ترس في ماكنة الاتحاد الاحتكاري.

وكانت الاحتكارات الالمانية شبيهة في بنيتها ونضجها التنظيمي بالاحتكارات الروسية التي كانت أيضاً سنديكات وكارتيلات نموذجية. وظهرت، بالطبع، التروستات في المانيا أيضاً. وتعطي شركة الكهرباء العامة AEG فكرة واضحة عن ذلك. وقد توسعت بعض الشركات المساهمة حتى أخذت تبدو شبيهة بالتروستات. فعلى سبيل المثال، في عام ١٩١٢ كانت شركة فريدريش كروب أي.جي Friedrich Krupp AG تستخدم زهاء ٧٠ ألف عامل من عمال المصانع والمكاتب.

وكان الشرط الاقتصادي الرئيسي لظهور الاحتكارات في المانيا تركز رأس المال والانتاج. وقامت الشركات المساهمة بدور كبير في ذلك. وعملت الاحتكارات حتى على توسيع حدود توحيد رؤوس الأموال وحركتها وساعدت على إقامة مؤسسات ضخمة. وشددت استغلال العمال موحدة الانتاج ومبادرة إلى اعتماد الانتاج واسع النطاق. وقد وفر هذا المبرر الاقتصادي لاضفاء طابع احتكاري على الصناعة.

ولكن جوانب أخرى كانت أيضاً ذات أهمية. فان سياسة الحماية التي انتهجتها حكومة القيصر منذ ١٨٧٩ شجعت ظهور الاحتكارات. واذ تعرضت المنافسة الاجنبية إلى التقييد وجد أصحاب الصناعات الالمان من الأسهل التوصل إلى اتفاق حول السيطرة على السوق المحلية. وحقيقة ان المانيا كانت قد بدأت لتوها في إقامة امبراطورية استعمارية كانت أيضاً ذات أهمية. وتعين على الصناعيين الالمان ان يخوضوا صراعاً ضارياً من أجل الأسواق الاجنبية ودافعوا عن مواقعهم بعناد. وقد ساعدت الاحتكارات في ذلك واقيمت أحياناً منذ البداية لغرض سافر هو التوسع الاقتصادي. وكان العدوان الاقتصادي وظيفة الاحتكارات التقليدية التي عوضتها عن شحة المستعمرات. ومما له مغزاه ان الاحتكارات في بريطانيا تطورت بدرجة أقل لأن الاستئثار بالمستعمرات ضمن لأصحاب الصناعات البريطانيين ما

كانوا يحتاجون إليه من اسواق. واخيرا اضطلعت النزعة العسكرية الالمانية بدور نشيط في تطور الاحتكارات. فالطلبيات والامدادات العسكرية أدت إلى اثراء الشركات التي لها ارتباطات وصلات بالحكومة. ومن الأمثلة الساطعة على ذلك ما يقدمه تاريخ شركة كروب. وكانت رأسمالية الدولة قد مدت ابان الحرب العالمية الأولى جذوراً راسخة في المانيا باعتبار ذلك أرقى أشكال الرأسمالية الاحتكارية.

وكان تطور رأسمالية الدولة بصورة مكثفة لا يعود إلى قوانين عامة فحسب بل وإلى طائفة كاملة من الظروف الخاصة في تطور المانيا. وقد عجل هذا بانضاج الشروط اللازمة لقيام ثورة اشتراكية.

في ١٢ نيسان / أبريل ١٩٢١ كتب لينين في كراسه « الضريبة العينية » انه في المانيا « لدينا « آخر ما استجد » في الهندسة الرأسمالية الواسعة النطاق الحديثة والتنظيم المخطط، **خاضعاً للامبريالية اليونكرية ـ البرجوازية**. احذفوا الكلمات المكتوبة باحرف مائلة وضعوا محل الدولة العسكرية اليونكرية البرجوازية الامبريالية أيضاً دولة ولكن دولة من طراز اجتماعي مغاير، ذات مضمون طبقي مغاير ـ دولة سوفيتية، أي دولة بروليتارية وستحصلون على مجموع الشروط اللازمة للاشتراكية »[٢].

وكان يعتقد ان « الثورة البروليتارية الظافرة في المانيا من شأنها ان تسحق على الفور وبكل سهولة أية قشرة امبريالية (مصنوعة لسوء الحظ من أحسن انواع الفولاذ وبالتالي لا يمكن كسرها بجهود أية فرخة) وتحقق انتصار الاشتراكية العالمية بصورة أكيدة، بلا أي صعوبة أو بصعوبة طفيفة ـ إذا كنا بـ « صعوبة » نعني، بالطبع، صعوبة على صعيد عالمي ـ تاريخي وليس بالمعنى الثقافي البالي »[٣].

---

(٢) ف. أ. لينين، « الضريبة العينية » المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٣، ١٩٧٣، ص ٣٣٤.

(٣) المصدر السابق.

رأس المال المالي ودكتاتورية الاوليجاركية المالية

في حقبة الامبريالية تكـون رأس المال المالي في المانيـا واقيمـت دكتـاتـوريـة الاوليجاركية المالية على شؤون البلاد الاقتصـاديـة. وكـان لينين قـد بين ذلـك بوضوح في دراساته للامبريالية.

لقد نشأت اتحادات مصرفية شديدة السطوة في المانيا وبسطت هيمنتها على سوق رؤوس الأموال وتغلغلت في الصناعة وأمسكت زمام الاقتصاد بأيديها. وكان من بين هذه المصارف المصرف الألماني دويتشه بنك Deutsche Bank برأس ماله الضخم ودسكونتو ـ غزيلشافت **Disconto - Gesellschaft** ودرسدنر **Dresdner** ودارمشتيتر **Darmstädter** ومصارف أخرى غيرها. وكانت موارد البلاد المالية خاضعة في الأساس لمصارف برلين التي كانت تسعة مصارف منها تضم في خزائنها نصف اجمالي ودائع المصارف الألمانية ـ ١ و٥ مليارات مارك من مجموع ١٠ مليارات مارك في عام ١٩١٠.

وقبل اندلاع الحرب في عام ١٩١٤ كان لدى هذه المصارف ١١,٣ مليار مارك، أو ٨٣ في المئة من اجمالي رأس المال المصرفي في المانيا (في ١٩٠٩). وكان المصرف الألماني دويتشه بنك **Deutsche Bank** أكبر المصارف. لقد كان مؤسسة مصرفية عملاقة حقاً يبلغ رأس مالها الخاص ٣٠٠ مليون مارك وتسيطر على مجموعة كاملة من المصارف التابعة (٨٧ مصرفاً في مجموعها).

وكان هذا المصرف يسيطر على رأس مال قيمتـه مليـار مـارك ويسـاهـم في عشرات المصارف الأخرى ويمد أذرعه من خلالها إلى مختلف فروع الصناعة. وكان لدى مصرف دويتشه بنك العديد من الفروع في الخارج ويجني أرباحاً طائلة في البلدان الأخرى. وشارك في صراع الاتحادات الاحتكارية العالمية.

و كان مصرف دسكونتو ـ غـزيلشـافـت Disconto - Gesellschaft مـؤسسـة مصرفية أخرى شديدة السطوة. وقد ازداد رأس ماله بصورة متسارعة في مطلع القرن: ففي عام ١٨٧٠ كان يبلغ حوالي ٣٠ مليون مارك وفي عام ١٩١٠ بلغ ٣٠٠ مليون.

وكان للمصارف وكلاؤها في مجالس إدارة الشركات المساهمة والمؤسسات الصناعية، إلخ. وقد أشار لينين إلى ان ستة مصارف برلينية كان لديها وكلاء في ٧٥١ مؤسسة صناعية. وربطت المصارف مصالحها اللصوصية ربطاً وثيقاً بالصناعة وبسطت سيطرتها على الشركات المساهمة. وانبثقت أوليجاركية مالية حقيقية تسيطر على النشاط المصرفي والصناعة وتنهب الشعب الألماني وتدفع باتجاه التوسع الاقتصادي العالمي. وكما لاحظ لينين فان المانيا كان يحكمها ٣٠٠ من طواغيت المال يشكلون أوليجاركية كانت القوة الحاسمة للامبريالية الالمانية. وقد شاركت في تصدير رؤوس الأموال وطالبت بإعادة اقتسام العالم بما يخدم مصالح الامبريالية الالمانية.

وينبغي ان يلاحظ انه ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر شرعت المصارف الالمانية في المشاركة بنشاط في إقامة الاحتكارات في الصناعة أيضاً. فقد جرى اضفاء طابع احتكاري على الهندسة الكهربائية، على سبيل المثال، بدعم مباشر من المصارف الكبيرة ابتداء من ١٨٨٣ فصاعداً، حيث تأسس احتكار دويتشه اديسون ـ غزيلشافت فير انغيفاندتس الكتريسيتيت Deutsche Edison - Gesellschaft für angewandts Electricität. واعيد فيما بعد تسميته باسم شركة الكهرباء العامة Universal Electricity Company (AEG) واصبح أكبر احتكار في مجال الهندسة الكهربائية. وفي عام ١٨٩٦ كانت تعمل في هذه الصناعة ٣٩ شركة مساهمة نشأت كلها تقريباً بمساعدة المصارف التي قدمت معونتها المباشرة أيضاً في مواصلة اضفاء الطابع الاحتكاري على معامل الهندسة

الكهربائية التابعة لشركة الكهرباء العامة AEG وسيمنز Siemens وهالسكة أي.جي Halske AG وفي اقامة راينش - فيستفيلشه كولينسينديكات Rheinish - Westfälische Kohlensyndikat وسنديكا الفولاذ الالماني، إلخ. وتحقق احياء سنديكا الفحم في ١٩٠٣ بضغط من دسكونتو - غزيلشافت. وغالباً ما كانت المصارف تضطلع بوظائف السنديكات نفسها وتقيم شركاتها الخاصة بها لتسويق الانتاج الصناعي. وظهرت على الساحة مصارف شاملة تؤدي شتى صنوف الوظائف في تعبئة رأس المال وتحريكه وتمويل الصناعة والتجارة.

واستخدام ما يسمى القروض المصرفية المنتظمة للاستثمار الصناعي في المانيا أكثر من استخدامها في البلدان الأخرى. واسفر ذلك عن «تقييد القروض» ولكنه اسفر عن توسيع التمويل الصناعي أيضاً. وأصبح رأس المال المصرفي أسير الصناعة فترات طويلة. وبغية تحريره عملت المصارف على زيادة طابعه الاحتكاري حتى ولو كان الثمن فرض «مقاطعة ائتمانية». وفي عام ١٩٠٤ عمد مصرف شافها وزن أولاً Schaffhausen Bank إلى شراء أسهم شركة فينكس Phoenix ثم اجبرها على الاندماج باتحاد الفولاذ.

وبإقامة شركات مساهمة جنت المصارف الالمانية ارباحاً تشجيعية (تأسيسية) طائلة تراوحت في الفترة الممتدة من ١٨٩٥ إلى ١٩٠٠ بين ٣٨,٦ و ٦٧,٧ في المئة. وتمخضت حمى التأسيس في أواخر القرن التاسع عشر عن انهار أكداس الذهب على المصارف الالمانية. وفي غضون عشر سنوات فقط (١٨٩١ - ١٩٠٠) تحقق من مثل هذه الارباح التشجيعية ما يربو على مليار دولار.

وكان ائتلاف وتشابك رأس المال المصرفي والصناعي في مرحلة متقدمة للغاية وارتديا في المانيا اشكالاً كلاسيكية شأن أشكالها في الولايات المتحدة. ففي فرنسا تحول رأس المال المصرفي إلى مجالات التسليف الاعتيادي وغادر البلاد. وآثرت

المصارف البريطانية تمويل عمليات الالحاق والمؤسسات الاستعمارية وكانت أقل اهتماماً بصناعة البلاد المحلية. وظل المجال الاستعماري بعيداً من الناحية العملية عن متناول المصارف الالمانية فتوجه رأس المال المصرفي الالماني إلى الصناعة بالدرجة الرئيسية. وكانت برلين عاصمة الرايخ ومركزه المصرفي في آن واحد. وسرعان ما انبثقت مصارف عديدة بوصفها مؤسسات كبيرة ومن الأمثلة على ذلك المصرف الالماني دويتشه بنك Deutche Bank الذي تأسس في عام ١٨٧٠ وكوميرتس أوند دسكونتو بنك Commerz - und - Disconto Bank (١٨٧٠) ودرسدنر بنك Dresdner Bank (١٨٧٢) وناتسيونال بنك فير دويتشلاند National bank für Deutschland (١٨٨١). ونمت رؤوس أموالها فيما بعد نمواً متسارعاً وأصبحت مؤسسات ائتمانية عملاقة. ولم يقترن اضفاء الطابع الاحتكاري على المصارف بالقدر نفسه من عمليات الاندماج بين الشركات الذي اقترن به اضفاء الطابع الاحتكاري على الصناعة. فحتى في عام ١٩١٣ كان لم يزل لدى المانيا ١٨٥٠ مصرفاً خاصاً.

وعلى العموم ينبغي ان يلاحظ انه حين اندلعت الحرب العالمية الأولى كان رأس المال المالي الالماني في مرحلة متقدمة من التطور وأصبحت دكتاتورية الاليجاركية المالية واقعاً قائماً.

٦ ـ العدوان الاقتصادي للامبريالية الالمانية

ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر أخذت المانيا تتوسع اقتصادياً بأشكال مختلفة. وكانت الظروف اللازمة لذلك قد وفرها وجود صناعة قوية وظهور الاحتكارات وتكون رأس المال المالي وتراكم رؤوس أموال ضخمة في خزائن المصارف. وعزز قيام الرايخ الثاني مواقع البرجوازية الالمانية في العالم.

وتجلى التوسع الاقتصادي للامبريالية الالمانية بالدرجة الرئيسية في الصادرات

السلعية. فقد أخذت التجارة الخارجية الألمانية تتسع باطراد. وفي الفترة الممتدة من ١٨٧٢ إلى ١٩٠٠ ازدادت بنسبة ١٠٠ في المئة وتضاعفت مجدداً في الفترة الممتدة من ١٩٠٠ إلى ١٩١٣ بسبب ازدياد الصادرات من ٤,٦ إلى ١٠ مليارات مارك وازدياد الاستيرادات من ٥,٧ إلى ١٠,٧ مليارات مارك.

وفي هذه الاثناء تغيرت بنية التجارة الخارجية بالكامل. ففي السابق وبالتحديد في النصف الأول من القرن الماضي، كانت المانيا تستورد البضائع الصناعية من بريطانيا. وفي ثلاثينات القرن كانت تصدر المواد الاولية الصناعية، ومنها الصوف، إلى بريطانيا. وكانت الصادرات الالمانية زراعية إلى حد بعيد في طبيعتها ولكن البضائع الصناعية أصبحت الان ذات أهمية حاسمة. واكتسبت الصادرات طابعاً صناعياً وعكست توسع الصناعة الالمانية في أسواق العالم.

وأصبحت المانيا الآن تستورد كميات ضخمة من المواد الاولية لصناعتها وقد ساهم هذا بقسط كبير في تعزيز مواقعها الاقتصادية.

وتثير المعطيات الخاصة ببنية الصادرات الالمانية قدراً كبيراً من الاهتمام. ففي ثمانينات القرن التاسع عشر كانت صادراتها من الآلات والبضائع المصنوعة من الفولاذ والحديد والكيمياوات قد أخذت تزداد بوتيرة متسارعة. وابتداء من ١٨٩٥ بدأت صادرات هذه البضائع تنمو بوتيرة حتى أسرع من ذي قبل. وفي الفترة الممتدة من ١٨٨٠ إلى ١٨٩٩ ازداد تصدير الآلات والادوات من ٩٠ مليون مارك إلى ٢٩١ مليون. وازداد تصدير الكيمياويات من ٢٠٠ مليون إلى ٣٦٥ مليون مارك. وازداد نصيب الآلات والمعدات من الصادرات الالمانية من ٣ إلى ٧ في المئة، والكيمياويات من ٧ إلى ٩ في المئة. واكتسبت الصناعة الثقيلة أهمية حاسمة لتجارة المانيا التصديرية في حين ان دور ما يسمى «صناعة الاهل العريقة» تتناقض بصورة حادة. وفي الفترة الممتدة من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٥ شهد تصدير

المنسوجات حتى انخفاضاً مطلقاً من ٦٢٣,٦ مليون مارك إلى ٥٨٥,٢ مليون.

وَأخذت المانيا تستورد كميات ضخمة من خامات الحديد (من السويد واسبانيا) والاخشاب (من الامبراطورية النمساوية ـ المجرية وروسيا والسويد والولايات المتحدة) والصوف والقطن وما إلى ذلك. وفي عام ١٩١٠ استوردت البلاد ١٨٣ ألف طن من الصوف. وأخذت المانيا الصناعية توسع باستمرار أطرافها الزراعية وتحكم قبضتها على البلدان المتخلفة اقتصادياً.

ومما له مغزاه، انه في ربع القرن الذي سبق الحرب العالمية الأولى ازدادت صادرات المانيا بوتيرة أسرع من ازدياد استيراداتها رغم ان زيادة هذه الأخيرة كانت أكثر انتظاماً واعتدالاً. وقبل اندلاع الحرب مباشرة كانت الصادرات تزداد سنوياً بنسبة تقرب من ١٠ في المئة.

وهكذا اكتسبت تجارة المانيا الخارجية مقاييس ضخمة. ففي عام ١٩١١ قدر حجم تجارتها الخارجية بـ ١٩ مليار مارك وفي عام ١٩١٣ بـ ٢٠,٧ مليار مارك. يضاف إلى ذلك أن تصدير البضائع إلى البلدان التابعة مالياً ازداد بوتيرة متسارعة على نحو خاص. ففي الفترة الممتدة من ١٨٨٩ إلى ١٩٠٠، على سبيل المثال، ازداد تصدير البضائع الالمانية إلى رومانيا والبرتغال والارجنتين والبرازيل وشيلي وتركيا بنسبة ٩٢ في المئة (من ٢٣٤,٨ مليون مارك إلى ٤٥١,٥ مليون). وقد تأثرت هذه الزيادة تأثراً كبيراً بالقروض وازدياد تصدير رؤوس الأموال.

وأخذت المانيا توسع باطراد اسطولها التجاري الذي نمت حمولته نمواً متسارعاً. ففي منتصف القرن التاسع عشر كانت البحرية التجارية صغيرة لا تقوم بدور اقتصادي كبير وقدرت حمولتها بنصف مليون طن. وقد اتسع هذا الأسطول فيما بعد بوتيرة متسارعة وفي عام ١٨٧١ بلغت حمولته ٩٨٢ ألف طن. لكنه اتسع اتساعاً متسارعاً على نحو خاص في نهاية القرن الماضي وقبيل الحرب العالمية الأولى.

وفي عام ١٩٠٦ بلغت حمولة الأسطول التجاري زهاء مليوني طن (١,٩) وفي ١٩١٢ ـ ثلاثة ملايين. وكانت السفن الشراعية قليلة العدد. فمنذ عام ١٨٨٠ ازداد أسطول السفن البخارية ثماني مرات واصبحت السفن البخارية الكبيرة سمة مميزة. وفي بداية العقد الخامس من القرن التاسع عشر لم يكن متوسط حمولة السفينة أكثر من ١٨٧ طناً لكنه في الفترة الممتدة من ١٩٠٦ إلى ١٩١٠ بلغ ١٢٦١ طناً.

وقبل حرب ١٩١٤ كان الأسطول الالماني أصغر بكثير من الأسطول البريطاني الذي كانت حمولته تبلغ ٢١ مليون طن. ومع ذلك أخذت المانيا تصبح قوة بحرية وأخذت هامبورغ تتحول إلى أحد الموانيء الرئيسية في العالم. وفي عام ١٩١٤ كانت ١٣٠ خطاً بحرياً منتظماً تربط هامبورغ بموانيء في انحاء العالم كافة، في حين لم يكن منها في ١٨٨٠ الا ٤٢ خطاً.

وكان من المظاهر الساطعة لتوسع الامبريالية الالمانية اقتصادياً مشاركة المانيا في الاحتكارات العالمية. وكما لاحظ لينين فقد أخذ هذا يصبح بصورة متزايدة سمة مميزة وظاهرة واسعة الانتشار في عصر الامبريالية. ففي عام ١٨٩٧ كانت المانيا تشارك في ٤٠ اتحاداً احتكارياً عالمياً وفي عام ١٩١٠ في مئة اتحاد.

وكانت الاحتكارات قد تقاسمت اسواق العالم ومصادر المواد الأولية وشارك رأس المال الألماني مشاركة نشيطة في سياساتها اللصوصية.

وبادر الرأسماليون الالمان والفرنسيون إلى تأسيس أول كارتيل عالمي (كارتيل البوتاسيوم) في ١٨٦٧. كما كانت لالمانيا حصة كبيرة (٢٧ في المئة) في سنديكا السكك الحديد العالمي الذي تأسس في عام ١٨٨٤ وكانت تحصل منه على عوائد كبيرة.

ومن الهام ان نلاحظ ان تصدير رؤوس الأموال أخذ يزداد حجماً. وكان قد

بدأ في العقدين الثامن والتاسع من القرن التاسع عشر ولكن على نطاق ضيق حينذاك. وقام تخلف المانيا عموماً من الناحية الاقتصادية بدور الكابح عليه. وفيما بعد، وبالتحديد في نهاية القرن، اتسعت الصادرات اتساعاً كبيراً. وكما لاحظ لينين فان استثمار رؤوس الاموال الالمانية في الخارج قدر في عام ١٩٠٢ بحوالي ١٢,٥ مليار فرنك ثم بدأ ينمو نمواً متسارعاً وبلغ ٤٤ مليار فرنك قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى. وفي غضون عشر سنوات ازداد استثمار رؤوس الأموال الألمانية في الخارج أربع مرات. وكتب لينين «ان في هذه البلدان المتخلفة تكون الارباح مرتفعة في العادة بسبب ندرة رأس المال وانخفاض سعر الأرض نسبياً وتدني الأجور ورخص المواد الأولية»[٤].

ان توسع الامبريالية الالمانية اقتصادياً حقق للبرجوازية الالمانية ارباحاً طائلة ومكنها من نهب البلدان المتخلفة اقتصادياً والبلدان التابعة.

والحق أن تصدير رؤوس الأموال من المانيا لم يبلغ النطاق الذي بلغه تصديرها من فرنسا وبريطانيا لأن رؤوس الأموال الالمانية كانت توظف في صناعة المانيا نفسها. ولم يكن لدى البلاد المستعمرات الغنية التي كانت لدى بريطانيا. وكانت الصناعة الالمانية تتطور تطوراً مكثفاً وتلتهم الاستثمارات بصورة مطردة. ومع ذلك كان تصدير رؤوس الأموال الذي لاحظه لينين سمة مميزة لالمانيا أيضاً وليس للبلدان الرأسمالية التقليدية وحدها ـ فرنسا وبريطانيا. ويترتب على ذلك ان تصدير رؤوس الأموال بصفة عامة أصبح سمة مميزة لأعلى مراحل التطور الاقتصادي في حقبة الامبريالية. وكانت رؤوس الأموال الكبيرة على الاخص ترسل إلى رومانيا والبلقان وروسيا وبلدان أمريكا الجنوبية.

واضطلعت الاحتكارات التي سيطرت على الصناعات الجديدة (الهندسة

---

(٤) ف. أ. لينين، «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية»، مصدر سابق، ص ٢٤١.

الكهربائية والصناعة الكيمياوية) بدور نشيط للغاية في توسيع صادرات رؤوس الاموال. والمعروف ان الشركات الألمانية قامت بمد ٩١ في المئة من خطوط السكك الحديد المكهربة التي كانت موجودة في القارة الأوربية في عام ١٨٩٩.

وعملت **سياسة الحماية** على تحفيز التوسع الاقتصادي الالماني بدرجة كبيرة في عصر الامبريالية. ففي عام ١٨٧٩ رفعت الرسوم الكمركية بصورة حادة ليس على استيراد البضائع الصناعية فحسب بل وعلى المنتجات الزراعية أيضاً. وتبددت أوهام التجارة الحرة التي سادت في ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر. وتحت ضغط الأزمة الزراعية العالمية أصبح حتى النبلاء (اليونكر) من دعاة الحمائية. واستخدموا سطوتهم السياسية لجعل الحمائية الزراعية سمة مميزة لالمانيا. وتمت حماية البلاد من البلدان الزراعية (مثل روسيا) باقامة حاجز كمركي وفي الوقت نفسه اجبرت هذه البلدان على استيراد بضائع صناعية من صنع الماني. وأصبحت الحمائية سلاحاً للعدوان الاقتصادي على البلدان المتخلفة صناعياً واستخدمتها الاحتكارات للسيطرة على السوق المحلية وسرقة المستهلك وجني ارباح اسطورية. وفي عصر الامبريالية أصبحت «الحمائية الكارتيلية» الصارمة سلاحاً بيد الاحتكارات.

٧ ـ تطور الزراعة

وفي عصر الامبريالية حدثت تغيرات تشير إلى تحسن الأساليب الزراعية في الزراعة الألمانية أيضاً. وازداد باطراد على الأخص استخدام الآلات. وأظهرت الاحصاءات ان عدد الدارسات المستخدمة في عام ١٩٠٧ يزيد ثلاث مرات على عددها في عام ١٨٨٢. ففي عام ١٩٠٧ بلغ عدد الدارسات ٩٤٧ ألف ماكنة في حين لم يكن منها في عام ١٨٨٢ إلا ٢٦٨ ألف ماكنة. وازداد استخدام الحاصدات

التي ارتفع عددها من ١٩ ألف إلى ٣٠١,٠٠٠ حاصدة في الفترة نفسها. وظهرت اعداد كبيرة من المحاريث البخارية في اقطاعيات النبلاء (اليونكر). وفي عام ١٠٩٧ بلغ عددها ٢٩٩٥ محراثاً بخارياً. وأخذت نسبة المزارع التي تستخدم الآلات في الازدياد: ففي عام ١٩٠٧ كان ٩٢,٧ في المئة من المزارع التي تتراوح مساحتها من ٢٠٠ إلى ١٠٠ هكتار تستخدم الآلات.

ومن جهة ثانية بدأ استخدام الأسمدة الكيمياوية بكميات متزايدة واتسعت المساحة المعدة لزراعة بنجر السكر: ففي الفترة الممتدة من ١٨٧٣ إلى ١٩١١ ازدادت من ٨٨ ألف إلى ٤٩٦ ألف هكتار. وبدأت ملكيات النبلاء تقيم معامل خاصة بها للتقطير وانتاج السكر. وازدادت تدريجياً غلة الشعير والبطاطس بحوالي ٥٠ في المئة (من ١٨٨٥ إلى ١٩١٠) وغلة المحاصيل الأخرى بنسبة ٣٣ في المئة.

وأخذت انتاجية الزراعة الألمانية في الازدياد. ففي الفترة الممتدة من ١٨٦٦ إلى ١٨٧٠، على سبيل المثال، لم يبلغ محصول بنجر السكر أكثر من ٢,٥ مليون طن ولكنه بلغ في المتوسط ١٣,٤ مليون طن في الفترة ١٩٠٦ـ١٩١٠. وازدادت كمية السكر المنتج (قبل التصفية) خلال هذه الفترة من ٢١١ ألف إلى ٢,١ مليون طن وازدادت غلة بنجر السكر بدرجة كبيرة. فان انتاج طن من السكر أصبح يتطلب ٦ أطنان فقط من البنجر عوضاً عن ١٢ طناً. وانخفض عدد معامل السكر من ٣٩٠ إلى ٣٤٢ معملاً في الفترة الممتدة من ١٨٨٢ إلى ١٩١٢ ولكن اجمالي الانتاج ازداد زيادة كبيرة. وكان محصول البطاطس قد بلغ ٤٠ مليون طن قبل حرب ١٩١٤ في حين لم تكن بريطانيا تنتج إلا ٦ـ٧ ملايين طن. وبدأت البطاطس تلعب دوراً بالغ الأهمية في ميزانية المانيا الغذائية في الوقت نفسه الذي كانت تستخدم فيه علفاً للماشية ومادة أولية لمعامل التقطير التي كان يوجد منها ٥٠٠٠ معمل في بداية هذا القرن.

وظلت المساحة المحروثة ثابتة من الناحية العملية: ففي الفترة الممتدة من ١٨٨٠

إلى ١٩١٢ ازداد اجمالي مساحة الأرض الزراعية من ٢١,٧ مليون هكتار إلى ٢٣,٤ مليون، الأمر الذي يعد توسعاً متواضعاً للغاية. وفي هذه الأثناء كانت المساحة المزروعة في روسيا والولايات المتحدة تتوسع توسعاً بالغ السرعة.

ولكن انتاج ألمانيا الزراعي كان يزداد بوتيرة متسارعة: فقد أخذ محصول الحبوب في الازدياد وكذلك محصولا بنجر السكر والبطاطس. وزاد متوسط محصول الجاودار في الفترة ١٩٠٠ـ١٩٠٤ على ٩,٦٦ ملايين طن ولكنه بلغ ١١,٢٣ مليون طن في الفترة ١٩١١ـ١٩١٢. وازداد محصول الحنطة من ٣,٩ إلى ٤,٢١ ملايين طن ومحصول الشوفان من ٦,٩٥ إلى ٨,١١ ملايين طن. وقد تحقق ذلك بالدرجة الرئيسية من خلال زيادة الغلة. ويقدر ان انتاجية الزراعة الالمانية ازدادت في القرن التاسع عشر مرتين أو حتى ثلاث مرات. ولعب دوراً كبيراً في ذلك تدوير المحاصيل بصورة صحيحة وتحسين أساليب زراعة الأرض ولا سيما استخدام كميات كبيرة من الأسمدة. فقد استخدمت الأسمدة المعدنية (البوتاسيوم والفوسفات) على نطاق بالغ السعة في المانيا فتحققت محاصيل أوفر مما تحقق في روسيا والولايات المتحدة حيث كانت الزراعة الأفقية لم تزل هي القاعدة السائدة. ففي مكلينبورغ في الفترة الممتدة من ١٩٠٢ إلى ١٩١١ بلغ متوسط غلة الهكتار الواحد ١٧,٩ سنتنر (السنتنر = ٥٠ كيلوغرام) من الجاودار و٢٣,٧ من الحنطة و ٢٢,٤ من الشعير و ٢١,٢ من الشوفان و ١٤١,٦ من البطاطس.

وجعلت الزيادة في غلة محاصيل الاعلاف والبطاطس من الممكن التوسع في تربية الحيوانات. ففي الفترة الممتدة من ١٨٧٣ إلى ١٩١٢ ازداد عدد الخيول من ٣,٣ إلى ٤,٥ ملايين وعدد الماشية من ١٥,٨ إلى ٢٠,٢ مليون رأس وعدد الخنازير من ٧,١ إلى ٢١,٩ مليون رأس وعدد الماعز من ٢,٣ إلى ٣,٤ ملايين. وكما يتضح من الارقام فان تربية الخنازير كانت تنمو نمواً متسارعاً بصفة خاصة حيث ازداد عدد الخنازير ثلاث مرات. والحق ان انخفاضاً قد حدث في تربية الاغنام لأن

استراليا ونيوزيلنـدا وغيرهما مـن البلـدان فيما وراء البحـار بـدأت تجهـز العـالم بالأصواف. ولم تكن المانيا في وضع يمكنها من التنافس مع هذه البلدان فانخفض عدد الأغنام بنسبة ٧٥ في المئة (من ٢٥ مليون إلى ٥,٨ ملايين) في الفترة نفسهـا.

وأخذت انتاجية العمل أيضاً في الازدياد، كما يتضح من حقيقة ان الزيادة في المحاصيل وعدد الحيوانات المحلية قد تحققت في وقت انخفض فيه عدد السكان المنخرطين في الزراعة. واضطلع بدور كبير في ذلك ادخال الآلات واستخدام الأسمدة الاصطناعية وتحسين تربية المواشي وما إلى ذلك.

ولاحظ لينين في مقالته «الرأسمالية في الزراعة» (١٩٠٠) ان انخفاض سكان الريف (بمن فيهم العمال الزراعيون) في المانيا وفرنسا وبريطانيا في حقبة الامبريالية اقترن بزيادة استخدام الآلات. ففي المانيا، على سبيل المثال، تناقص عدد سكان الريف من ١٩,٢ مليون إلى ١٨,٥ مليون في الفترة الممتدة من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٥ في الوقت الذي ازداد فيه عدد الآلات المستخدمة في الزراعة.

٨ ـ التناقضات الزراعية في القرية الالمانية

ان النجاحات التي أحرزتها الزراعة الالمانية لم تسفر عن إزالة التناقضات فيها. فان احتياطيات البلاد من المواد الأولية كانت محدودة للغاية وأبعد من ان تتناسب مع قوة الصناعة الالمانية. ونشأت فجوة واسعة بين موارد الزراعة والصناعة. وكما تمت الاشارة إليه فقد تعين على المانيا ان تستورد كميات ضخمة من المواد الاولية الزراعية (القطن، الصوف، الجلود) لتجهيز صناعتها. وفي الوقت نفسه كانت المدن تعاني نقصاً في المواد الغذائية التي تعين استيرادها بكميات متزايدة باستمرار. ففي الفترة الممتدة من ١٩٠٠ إلى ١٩٠٤ لم يبلغ متـوسـط استيراد الشـوفـان إلا

٠,٥١ مليون طن سنويا لكنه في الفترة ١٩١١ـ١٩١٢ بلغ ٣ ملايين طن سنوياً. وفي الوقت نفسه ازداد استيراد الشعير من ١,١٧ إلى ٣,٣ ملايين طن في حين بقي استيراد الحنطة ثابتاً من الناحية العملية (٢,٠٣ و ٢,٠٨ مليون طن) ولكن بمستوى عال تماماً. وانخفض استيراد الجاودار بعض الشيء (من ٠,٢٨٣ إلى ٠,٣٢ مليون طن).

ولم يُشفع التطور الهائل للصناعة الألمانية بتوسع كاف في قاعدتها من الأغذية والمواد الأولية. واثبتت التناقضات الزراعية كونها حجر عثرة في طريق الرأسمالية الالمانية، وبان ضعفها الاقتصادي بالمقارنة مع الامبريالية الامريكية التي كانت تستند إلى قاعدة متينة من المواد الأولية ولديها موارد غذائية ضخمة. وقامت الامبريالية البريطانية بتوسيع اطرافها الزراعية في كندا وجنوب أفريقيا والهند وايستراليا ونيوزيلندا. وفي فرنسا لم تكن الفجوة بين الزراعة والصناعة واسعة جداً في حين كانت روسيا تمتلك احتياطيات زراعية كبيرة.

ومما زاد في حدة التناقضات الزراعية للامبريالية الألمانية أيضاً سيادة ملكية النبلاء (اليونكر) حيث كان هذا النظام يعيق استخدم الأرض استخداماً عقلانياً وافياً. فإن البيوت الريفية المنيفة وأراضي الصيد والغابات الشاسعة وما إلى ذلك كانت تشغل قسماً كبيراً منها. وقد حال هذا دون توسيع المساحة المزروعة وكانت اعداد غفيرة من الفلاحين معدمة وتفتقر إلى الموارد اللازمة لشراء الأسمدة أو الآلات الحديثة. وكانت المانيا أيضاً تعاني، إلى جانب فرنسا، بسبب تفتيت الأرض. فالفلاح الألماني صاحب القطعة الصغيرة من الأرض التي يتشبث بها بكل قواه لم يكن في وضع يتيح له دفع عجلة التقدم التقني. كما كانت التحديدات البرجوازية الصغيرة سمة مميزة للزراعة الألمانية: ففي المناطق الشمالية الغربية كانت هذه التحديدات وليدة التطور الرأسمالي على «الطريقة البروسية» في حين انها في المناطق الجنوبية الغربية كانت موروثة من المرحلة السابقة وازدادت قوة في خلال ما

جرى لاحقاً من استيلاء على ملكيات الجماهير الفلاحية.

وكان لينين قد اجرى تحليلاً عميقاً لتناقضات المانيا الزراعية وغالباً ما كان يعود إلى هذه القضية في غمار النضال ضد التحريفية، فأكد على تطور الرأسمالية في المانيا والاستيلاء على ملكيات الفلاحين والحكم عليهم بالفقر والكدح المضني. وفي الوقت نفسه كان تفتيت الأرض يعيق تطور الزراعة وقامت ملكية النبلاء بدور رجعي وازدادت تناقضات المانيا الزراعية تفاقماً. وكشف لينين خطأ الموضوعة التي طرحها التحريفيون حول افضليات الزراعة الصغيرة وصلابة «مبادىء العمل» في تطورها.

وفي عام ١٩٠٧ كتب لينين انه في الفترة الممتدة من ١٨٧٥ إلى ١٨٨٤ كان التطور الرأسمالي لتربية الحيوانات في الزراعة الالمانية يكمن في تحسين نسولها ورفع مستوى الصيانة وليس في زيادة أعدادها، بل ان عدد الحيوانات في المزارع الكبيرة تناقص بعض الشيء في هذا الفترة.

وكان لدى المزارع الكبيرة الحد الأقصى من عدد الحيوانات (من حيث الوزن) للوحدة الواحدة من المساحة وتستخدم اكبر كمية من الأسمدة فكان انتاجها في «وضع افضل»[٥]

وإذ قام لينين بتحليل المواد التي تضمنتها مؤلفات كاوتسكي شدد على حقيقة انه في عام ١٨٩٥ كان ١,٥ مليون من مجموع ٥,٥ ملايين حيازة زراعية المانية تعود إلى العمال الاجراء (زراعيين وصناعيين). يضاف إلى ذلك ان ٧٠٤ الاف منها

---

(٥) ف. أ. لينين، «المسألة الزراعية و «نقاد ماركس»»، المؤلفات الكاملة، المجلد ١٣، ١٩٧٨، ص ١٩٣.

كانت تعود إلى الحرفيين [٦]. وفي الفترة الممتدة من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٥ ازداد اجمالي عدد الحيازات الزراعية في المانيا ٢٨١ ألف حيازة لكنها كانت في الأساس قطعا تصل مساحتها إلى هكتار واحد.

ولاحظ لينين انه وفقاً لاحصاء ١٨٩٥ لم تكن المحاريث البخارية تستخدم في المزارع التي تقل مساحتها عن خمسة هكتارات في حين كانت المزارع التي تبلغ مساحتها ١٠٠ هكتار أو أكثر تستخدم مثل هذه المحاريث في أحيان كثيرة (٦١,٢٢ في المئة) [٧]. وكتب يقول ان الحجج التي تساق حول «افضليات» الملكية الزراعية الصغيرة تبدو شديدة الغرابة لأنها تتمثل بتدني مستوى احتياجات الفلاح وقدرته على تحمل الجوع وارهاق نفسه في العمل وبالتالي الصمود فترة أطول في الأزمات [٨].

وعانت المانيا كثيراً بسبب الأزمة الزراعية في نهاية القرن الماضي ولكن عبء الاثار الناجمة عن انخفاض الاسعار في السوق العالمية اشتد وطأة من جراء نظام ملكية النبلاء. ففي بروسيا، على سبيل المثال، ازداد ريع الأرض في فترة ١٨٤٩-١٨٧٩ السابقة على الأزمة، من ١٣,٩ إلى ٣٥ ماركاً للهكتار الواحد في الوقت الذي تضاعف فيه سعر الأرض.

وفي الفترة الممتدة من ١٨٧١-١٨٧٥ إلى ١٨٩١-١٨٩٥ انخفضت اسعار الحنطة في المانيا بنسبة ٢٨,٥ في المئة لكن أراضي شرق بروسيا شهدت حتى ارتفاعاً في ريعها. ففي عام ١٨٧٩ كان يبلغ ٣٧,٨ ماركاً للهكتار الواحد لكنه بلغ في عام

---

(٦) انظر: ف. أ. لينين، «الرأسمالية في الزراعة»، المؤلفات الكاملة، المجلد الرابع، ١٩٦٤، ص ١٣٩.
(٧) المصدر السابق، ص ١٤٤.
(٨) المصدر السابق، ص ١٥٣ - ١٥٤.

١٨٩١ ـ ٤١,١ ماركاً. وكان مرتفعاً في بادن أيضاً رغم انخفاضه بعض الشيء (من ٩٦ إلى ٨٦ ماركاً) في الفترة الممتدة من ١٨٧٨ إلى ١٨٩٥. وجرى البحث عن مخرج من الأزمة في نزعة الحماية.

ففي الفترة الممتدة من ١٨٧٩ إلى ١٨٨٧ رفعت الرسوم الكمركية على الجاودار والحنطة خمس مرات (من مارك واحد إلى ٥ ماركات على السنتنر الواحد). ونتيجة لذلك كان سعر الحنطة في المانيا يزيد ٣٨ ماركاً للطن الواحد على سعرها في بريطانيا (في بداية تسعينات القرن التاسع عشر).

وإذ عرى لينين مزاعم التحريفيين (ديفيد، بولغاكوف) حول صلاحية الانتاج الزراعي الصغير أشار إلى ان محصول الحبوب في المانيا «يتناقص بانتظام وبدرجة كبيرة للغاية مع تناقص مساحة المزارع»[٩]، وان ماشية المزارعين الصغار أضعف وتربى في ظروف أسوأ في حين ان الزيادة في عدد الحيازات الصغيرة جداً تعني «ازدياد الفقر والبلترة زيادة كبيرة». وهكذا، على سبيل المثال، لم تتمكن الغالبية العظمى من أصحاب قطع الأرض التي تقل مساحتها عن هكتارين من العيش على مداخيلهم الزراعية وحدها وكانوا يضطرون إلى بيع خدماتهم لقاء أجر. وفي عام ١٨٩٥ كان ٤٥ في المئة فقط من اجمالي عدد المزارعين الذين كانت الزراعة مهنتهم الرئيسية، مزارعين مستقلين. وبلغت نسبة العمال الاجراء ٣١,٣ في المئة ونسبة العسكريين والموظفين ٦,٤ في المئة. وانخفض عدد المزارع الكبيرة (التي تزيد مساحتها على ١٠٠ هكتار). ولكن لينين أكد انه «مع تكثيف الزراعة يكون من الضروري احياناً اجراء تخفيض طفيف في مساحة المزرعة»[١٠] ويضطر الملاك إلى تأجير قسم من أرضهم، إلخ. وعلى العموم لم يكن ثمة «تحسن الا بين المزارعين

(٩) ف. أ. لينين، «المسألة الزراعية و «نقاد ماركس»»، مصدر سابق، المجلد الخامس، ١٩٧٧، ص ١٧٠ - ١٧١.

(١٠) المصدر السابق، ص ١٩٨.

الكبار، والتردي من نصيب الآخرين، **وأشده وطأة في مزارع الفلاحين المتوسطين**»[11].

وأشار لينين محللاً إحصاء ١٩٠٧ إلى أن من مجموع ٥,٧٣٦,٠٨٢ مـزرعـة المانيـة كان ثلثها فقط يعود إلى ملاك كانت الزراعة المستقلة مهنتهم الرئيسية ولم يعملوا في مؤسسات مساعدة. ومن الجهة الأخرى كانت هناك ١,٢٨٧,٠٦٠ «مزرعة بروليتارية» ـ ٠,٥ هكتار أو أقل ـ بضمن ملاكها ١,٢٨٧,٣١٢ عاملاً أجيراً (حسب مهنتهم الرئيسية) و٩٧,١٥٣ مزارعاً مستقلاً فقط. وكان من بين ملاك المزارع التي تتراوح مساحتها بين ٠,٥ ـ ٢ هكتار، ٥٣٥,٤٨٠ عاملاً أجيراً.

يضاف إلى ذلك انه ينبغي ان تؤخذ في الاعتبار حقيقة انه وفقاً لاحصاء ١٩٠٧ كان ٦٢٤,٠٠٠ مالك من مجموع مليونين من ملاك المزارع التي تصل مساحتها إلى ٠,٥ هكتار، لا يملكون الا حدائق لتربية الفراخ و ٣٦١,٠٠٠ مالك لا يملكون إلا قطعاً صغيرة لزراعة البطاطس. وكان زهاء ثلث (مليون) اجمالي عدد «المزارع البروليتارية» ـ ٣,٤ مليون ـ لا تملـك حيـوانـات وحـوالي ثلثين (أي ٢,٥ مليون مزرعة) لا تملك ماشية و٩٠ في المئة (٣,٣ ملايين مزرعة) لا تملك خيولاً. وكانت «المزارع البروليتارية» تنتج نسبة لا تذكر من اجمالي الانتاج الزراعي لأنها لم تكن تمتلك إلا ١٠ في المئة من الحيوانات و٥ في المئة من الأراضي الصالحة للزراعة (١,٢ مليون هكتار من مجموع ٢٤,٤ مليون)[12].

وفي ١٩١٣ لاحظ لينين انه لكل عشر مزارع المانية تتراوح مساحتها من ٢ إلى ٥ هكتارات كان هناك ٤ عمال اجراء ولكل عشر مزارع تتراوح مساحتها من ١٠

---

(١١) المصدر السابق، ص ٢٠٤.

(١٢) ف. أ. لينين، «النظام الرأسمالي للزراعة الحديثة»، المؤلفات الكاملة، المجلد ١٦، ١٩٧٧، ص ٤٣٢ - ٤٣٦.

إلى ٢٠ هكتاراً كان هناك حتى ١٧ عاملاً اجيراً. وهكذا فان مصطلح « الفلاح الشغيل ».... ليس من شأنه إلا خداع العمال لتمويه استغلال العمل الأجير هذا »[١٣]. ونتيجة لذلك « يعيش غالبية الفلاحين في فقر ويتعرضون إلى الخراب ويتحولون إلى بروليتاريين في حين تتعلق الاقلية باذيال الرأسماليين وتساعد في ابقاء جماهير سكان الريف تابعة للرأسماليين »[١٤].

٩ ـ أسباب العدوانية المتميزة للامبريالية الالمانية

ان الامبريالية الالمانية لم تقصر نفسها، بالطبع، على مجرد التوسع الاقتصادي في الساحة العالمية. فهي منذ نهاية القرن التاسع عشر أخذت تزداد الحاحاً على إثارة المسألة المتعلقة باعادة اقتسام العالم وفقاً لميزان القوى الجديد.

وكانت الامبريالية الالمانية عدوانية بصفة خاصة في ذلك الوقت وعجلت باشعال الحرب العالمية الأولى. إن المانيا القيصرية تتحمل القسط الرئيسي من المسؤولية عن كارثة ١٩١٤. كما ان احتكارات بريطانيا وفرنسا وكذلك حكومة روسيا القيصرية تتحمل، بالطبع، قسطاً من المسؤولية عن الحرب العالمية الأولى ولكن من الواضح ان الامبريالية الالمانية عجلت بتطور الأحداث.

لقد فسر عملاء الامبريالية الالمانية عدوانيتها المتميزة بطريقة منحازة، متذرعين بافتقار المانيا سيء الصيت إلى « المجال الحيوي » **Lebensvaum**. وكانت تلك ديماغوجية شعبية لنهج شوفيني. وقد علق زومبارت أيضاً أهمية عليها فأشار إلى ان المانيا بحاجة إلى مساحة زراعية شاسعة لحل قضاياها الصناعية.

---

(١٣) ف. أ. لينين، « الفلاحون والطبقة العاملة »، المؤلفات الكاملة، المجلد ١٩، ص ٢٠٧.

(١٤) المصدر السابق، ص ٢٠٨.

غير ان مثل هذه الادعاءات كانت بلا أساس. فالواقع ان المانيا كانت تمتلك « مجالاً حيوياً » واسعاً للتوسع الاقتصادي، كما أظهر نمو الصناعة الالمانية نمواً متسارعاً للغاية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وبما ان مثل هذا التطور قد تحقق فمن الواضح ان « المجال الحيوي » كان كافياً لحدوثه.

يضاف إلى ذلك أن المانيا استخدمت العمال الاجانب على نطاق واسع. وقد أشار لينين بصفة خاصة إلى حقيقة ان ٤٤٠ ألف عامل اجنبي (بولنديين، ايطاليين، إلخ) كانوا قبل الحرب العالمية الأولى يعملون في الصناعة الالمانية و ٢٥٧ ألف عامل اجنبي في الزراعة.

لذلك لم يكن سبب العدوانية التي تميزت بها الامبريالية الالمانية نقصاً ما في « المجال الحيوي » بل كان سببها التطور الخارق للصناعة الالمانية. فلقد اكتسبت البرجوازية الالمانية قاعدة صناعية متينة وطالبت باعادة اقتسام العالم وفقاً لميزان القوى الجديد. ان نمو المانيا الصناعي كان الأساس الاقتصادي لعدوانيتها.

وبما ان بريطانيا وفرنسا كانتا تتلكآن في تطورهما الصناعي فقد طالب الامبرياليون الالمان بما سموه « تقسيماً عادلاً للغنائم الاستعمارية » وكانوا يعنون بذلك حق سلب الشعوب المستعمرة ـ بالفتح.

ولا ريب في ان عدوانية الامبريالية الالمانية كانت ترتبط، في المقام الأول، بحقيقة ان الرأسمالية الاحتكارية كانت عالية التطور بصفة خاصة في المانيا وكانت أشد فاعلية من أنواعها الفرنسية أو البريطانية أو الروسية. وكانت موارد التروستات الامريكية وحدها التي تضاهي جبروت الاحتكارات الالمانية. وان سياسات الاحتكار العدوانية هي التي دفعت المانيا القيصرية إلى الالحاق الاستعماري والعدوان العسكري والتحضير للحرب العالمية الأولى. وسعت الراسمالية الاحتكارية

إلى إقامة امبراطوريتها الاستعمارية الخاصة بها. وكان الركض بلا وازع وراء الربح الهم الأول للامبرياليين الالمان.

وفي الوقت نفسه شكلت التناقضات الزراعية سبباً آخر لما تميزت به الامبريالية الالمانية من عدوانية حينذاك. إذ كان من الطبيعي ان تنشأ فجوة واسعة بين توسع الانتاج الصناعي توسعاً استثنائياً وضيق امكاناته الزراعية. فان زراعة المانيا لم تكن تلبي متطلبات الصناعة ولم توفر القاعدة اللازمة من المواد الأولية لتطور الانتاج الصناعي. لكن هذا كان يعود بالدرجة الرئيسية إلى هيمنة النبلاء في الزراعة الالمانية، الامر الذي حال دون تطورها تطوراً تقدمياً. وحتى في عهد الامبريالية بقيت مخلفات من القنانة في مقدمتها هيمنة ملكية النبلاء. وكما أظهر احصاء ١٨٨٢ فان ربع الأرض كان يعود إلى ملاك تزيد مساحة أراضيهم على ١٠٠ هكتار وكانت النسبة في شرق بروسيا ٤٠ في المئة وفي مكلنبورغ وبوميرانيا وبوزنان كانت تصل حتى إلى ٥٠ في المئة.

وظل فقراء الفلاحين في المانيا يعانون شحة بالغة في الأرض وأصبح العامل الزراعي الأجير الذي يمتلك قطعة أرض خاصة به، الشخصية النموذجية في الريف الالماني. إذ كان بين المزارعين الالمان الكثير من الفقراء الذين تقل مساحة أراضيهم عن هكتارين. وكانوا يشكلون ٥٠ في المئة من اجمالي ملاك الأرض ولكنهم لم يكونوا يمتلكون الا ٥ في المئة بائسة من اجمالي الارض المزروعة.

واعاقت هيمنة ملكية النبلاء تحديث الانتاج والتقدم التقني وبالتالي استخدام الأرض الالمانية لحل قضايا البلاد الزراعية.

وكما أشار لينين، استمرت الزراعة في السير على طريق التطور «البروسي» في اطار ملكية النبلاء شبه الاقطاعية. لذلك لم يتمكن الشعب الالماني من استخدام

« مجاله الحيوي » الاستخدام اللازم في مطلع القرن. فان مساحات شاسعة من الأرض في وسط المانيا خصصت للقنص أو للبيوت الريفية المترفة فلم تستخدم للاغراض الزراعية.

لذلك يمكن التأكيد ان هيمنة ملكية النبلاء في المانيا شددت تناقضات الامبريالية الالمانية التي لم يكن في الوسع حلها إلا بتصفية هذه المؤسسة.

ولكن النبلاء كانوا يسيطرون على البلاد سياسياً أيضاً. ولم يكن من الممكن اعتبار المانيا في حقبة الامبريالية دولة برجوازية بحت ـ فلقد كانت دولة النبلاء والبرجوازية، الطبقتين اللتين كانتا تتقاسمان السلطة. والنبلاء هم الذين دفعوا المانيا في سياستها العدوانية وطالبوا بحل المعضلات الزراعية للامبريالية الالمانية على حساب البلدان المجاورة. فلقد طالبوا بالاستيلاء على أراض في بولندا ودول البلطيق وأوكرانيا وفي افريقيا ومناطق أخرى. وحاول النبلاء انقاذ أملاكهم وسعوا إلى جعل البلدان الأخرى تدفع ثمن التناقضات الزراعية للامبريالية الالمانية. وكان الامبرياليون الالمان يعتقدون ان لهم كل الحق في تدمير الشعوب المجاورة لمجرد ان الصناعة الالمانية كانت تتطور تطوراً متسارعاً وكانت الحاجة تقتضي توفير المواد الأولية والاغذية للمؤسسات الصناعية. كما ان هيمنة النبلاء جعلت السياسة الامبريالية الالمانية عدوانية بصفة خاصة.

يضاف إلى ذلك ان التقاليد العسكرية البروسية العريقة في المانيا كانت أيضاً ذات أهمية.

فمنذ نهاية القرون الوسطى عمل الألمان في أحيان كثيرة بوصفهم مرتزقة للملوك فرنسا وانكلترا واسبانيا وغيرها من البلدان. وان فرسان المانيا الذين كانوا حينذاك في وضع اقتصادي سيء قدموا خدماتهم بوصفهم **Landsknechts** ـ رعب أوربا.

وجرى الحفاظ على هذه التقاليد العسكرية في القرن التاسع عشر : فلقد كانت تشكل احتياطياً سياسياً للامبريالية الالمانية وأججت شتى صنوف الديماغوجية الشوفينية.

وقام بدور معين الانتصار في الحرب الفرنسية ـ البروسية الذي كان مثالاً ساطعاً لاشباه المتعلمين الالمان على مدى الفائدة التي يمكن ان تجنيها المانيا من الحرب. فان نهب فرنسا لم يكلف كثيراً وكان مصدر الهام للشوفينيين الالمان.

١٠ ـ الالحاقات الاستعمارية

في نهايةالقرن التاسع عشر انتهجت المانيا، سعياً وراء أهداف لصوصية، سياسة عدوانية كانت قد تحددت في سبعينات القرن. فمنذ ١٨٧٥ حاول بسمارك تدبير هزيمة ثانية لفرنسا لكي يستبعدها من اللعبة بصورة دائمة.

وفي وقت لاحق شرعت المانيا في إقامة تكتلات امبريالية موجهة ضد جيرانها. ففي عام ١٨٧٩ اقيم اتحاد مع الامبراطورية النمساوية ـ المجرية ضد روسيا انضمت إليه إيطاليا في عام ١٨٨٢. وهكذا انبثق التحالف الثلاثي الذي لعب دوراً خبيثاً في التحضير للحرب العالمية الأولى.

لقد وجه التحالف الثلاثي بين المانيا والامبراطورية النمساوية ـ المجرية وايطاليا رأس حربته ضد روسيا من جهة وضد فرنسا من الجهة الثانية بحيث يمكن القول ان الامبريالية الالمانية بادرت إلى اجراء التحضيرات الدبلوماسية للحرب العالمية الأولى باقامة هذا الحلف. وبالتالي وفر هذا التكتل الأساس الدبلوماسي للسياسة الخارجية التي انتهجتها المانيا والامبراطورية النمساوية ـ المجرية ليس في نهاية القرن التاسع عشر فحسب بل وفي بداية القرن العشرين أيضاً. وفي بداية العقد التاسع من

القرن التاسع عشر اندفعت المانيا في عدوانها الاستعماري معتمدة على التحالف الثلاثي، فشاركت في تقاسم افريقيا مستفيدة من المبادرة الاستعمارية التي اتخذها تجار بريمين وهامبورغ والرأسماليون الالمان. وبدأ التغلغل في أراضي أفريقيا بشتى صنوف المشاريع التجارية التي أسفرت في ١٨٨٤ـ١٨٨٥ عن استيلاء المانيا على أراضٍ شاسعة في جنوب غرب وجنوب شرق أفريقيا. ففي عام ١٨٨٤، على سبيل المثال، اقامت الحكومة الالمانية محمية لها في مستعمرة انغرا بيكوينا على الساحل الجنوبي الغربي من أفريقيا، وكان قد أسسها تاجر بريمين، أدولف لودريتس. ثم أعقب ذلك اعلان توغولاند وكاميرون محميتين استخدمت لغرض اعلانها دسائس الشركة الهامبورغية، فورمان. وفي الوقت نفسه احتل الالمان الجزء الشمالي من جزيرة غينيا الجديدة وكذلك العديد من الجزر الصغيرة. وفي عام ١٨٨٥ اقيمت محمية على أراض واسعة في شرق أفريقيا استولت عليها شركة دوتيشه كولونيال غزيلشافت سيئة الصيت **Deutsche Kolonialgelleschaft**.

لقد حصل الرايخ الالماني على مستعمرات جديدة لكن هذا لم يكف الامبرياليين الالمان الذين كانوا يتوسعون باتجاه الشرق الأقصى. فلقد شاركت الامبريالية الالمانية في اقتسام الصين. وفي عام ١٨٩٧ استولت المانيا على خليج جياوزهو في منطقة شانتونغ واقامت هناك قاعدة عسكرية. وفي الواقع انها احتلت اقليم شانتونغ كله، بثرواته الطبيعية وسكانه البالغ تعدادهم ملايين عديدة. وكانت الامبريالية الالمانية أحد اللصوص الذين نهبوا الشعب الصيني.

وفي الوقت نفسه استغل الامبرياليون الالمان مصاعب اسبانيا بعد الحرب الاسبانية ـ الامريكية التي اظهرت ان اسبانيا ليست في وضع يمكنها من الدفاع عن تركة ماجلان في المحيط الهادىء. لذا اضطرت اسبانيا في عام ١٨٩٩ إلى بيع جزرها في المحيط الهادىء بثمن بخس إلى المانيا. وكانت هذه الجزر تشتمل على

مارياناس وكاروليئيس. ولولا اقدامها على ذلك لكان الامريكان قد استحوذوا عليها في كل الاحوال، مثلما فعلوا مع جزر هاواي والفلبين وغيرها من المناطق الأخرى.

وبهذه الطريقة استحوذت الامبريالية الالمانية على مناطق استعمارية حيثما امكن ذلك. وقبل حرب ١٩١٤ كانت لدى المانيا ٢,٩ مليون كيلومتر مربع من الممتلكات الاستعمارية يبلغ عدد سكانها ١٢,٣ مليون نسمة.

لكن هذه الالحاقات الاقليمية لم تشبع طمع الامبرياليين الالمان الذين كانوا يطالبون بالمزيد وتوجهوا بأنظارهم نحو اعادة اقتسام الامبراطوريات الاستعمارية.

وكان لينين قد أشار بصورة خاصة إلى انه في عصر الامبريالية استولت فرنسا على أكثر مما استولت عليه اليابان والمانيا مجتمعتين في حين كانت لدى بريطانيا وروسيا امبراطوريات مترامية الأطراف.

وهكذا أدت الالحاقات الاستعمارية المتفاوتة إلى نشوء عقدة شائكة من التناقضات الامبريالية. كما كان الصراع من أجل احتياطيات الامبريالية الاستعمارية الشرط الرئيسي للحرب العالمية الأولى التي اندلعت في ١٩١٤. وكانت الامبريالية الالمانية تعد للحرب اعداداً نشيطاً فعجلت على هذا النحو باندلاعها.

١١ ـ التحضيرات للحرب العالمية الأولى

لقد كانت حرب ١٩١٤ تختمر منذ عقود والتحضيرات لها تموه بشتى صنوف العبارات المسالمة والديماغوجية المبتذلة.

كان التحالف الثلاثي بين المانيا والامبراطورية النمساوية ـ المصرية وايطاليا قد

انبثق منذ ١٨٧٩ ـ ١٨٨٢ وابرمت المعاهدة الفرنسية ـ الروسية في ١٨٩٣ . وبحلول العقد الأخير من القرن التاسع عشر كانت هيئة الاركان العامة الالمانية قد انتهت من اعداد ما سمي بخطة شليفن التي كانت تقضي بدحر فرنسا قبل ان تتمكن روسيا من تعبئة جيشها (في غضون الشهر الأول من الحرب) ثم انزال الهزيمة بروسيا .

لقد أبرمت اتفاقيات واقيمت احلاف عسكرية حاسمة في مطلع القرن العشرين . وكانت أهم العوامل في هذه التحضيرات تتمثل بالتناقضات بين الامبريالية البريطانية والامبريالية الألمانية ، لكنها كانت تختفي وراء نزاعات وتناقضات أخرى كانت في الواقع ذات أهمية ثانوية .

وكان الأساس في كل شيء الصراع الذي خاضته بريطانيا من أجل امبراطوريتها الاستعمارية والقضاء على المنافسة الالمانية من جهة والصراع الذي خاضته الامبريالية الالمانية من أجل اعادة اقتسام المستعمرات من الجهة الثانية .

وتردت العلاقات بين بريطانيا والمانيا بصورة حادة في أواخر العقد الأخير من القرن التاسع عشر . وكان أول مظهر خارجي لهذا النزاع الهجوم البريطاني الفاشل على أراضي جمهورية البوير في ترانسفال . وقد بعث فلهيلم الثاني ببرقية إلى الرئيس كروغر حينذاك يعرب فيها عن ارتياحه لأن المسألة لم تتطلب تدخل القوى الكبرى . وكان هذا عملاً عدائياً سافراً من جانب المانيا ضد بريطانيا واثار ضجة صاخبة في أوربا .

وفي عام ١٨٩٨ شرعت المانيا في بناء بحريتها لتحدي حق بريطانيا في السيطرة على البحار . واشتدت المزاحمة في البحر بصورة متزايدة وخاصة بعد ١٩٠٥ . وأخذت بريطانيا تبني مدرعات كانت أحدث انواع السفن المصفحة . وحذت المانيا حذوها وفي عام ١٩٠٨ كان لديها تسع سفن مدرعة مقابل مدرعات بريطانيا

الاثنتي عشرة. وخطط العسكريون الالمان فيما بعد لبناء أربع سفن كهذه سنوياً.

وفي الفترة الممتدة من ١٩٠٤ إلى ١٩٠٧ أقيم الحلف سيء الصيت **Entente** أو ما يسمى الاتفاق الثلاثي، بوصفه كتلة عسكرية تضم بريطانيا وفرنسا وروسيا. وانقسمت أوربا إلى معسكرين مسلحين وكان اندلاع الحرب مجرد مسألة وقت. وكان السؤال يدور بكل بساطة حول الطرف الذي يستفيد من تأجيل الحرب والطرف الذي ينبغي ان يعجل بالحرب للفوز في المجابهة المقبلة. وكان الحلف يعتقد انه سوف يستفيد من التأجيل وجرى الكثير من الحديث المنافق عن نزعة المسالمة والتهدئة وكل أنواع المؤتمرات والحلول السلمية للنزاعات. فان بريطانيا بصفة خاصة لم يكن لديها إلا جيش صغير من القوات البرية وكانت بحاجة إلى بعض الوقت لتعزيزه في حين كان الجيش الفرنسي بحاجة إلى تحديث وخاصة فيما يتعلق بتسليحه. اما روسيا فبعد الصدمة والصدع اللذين سببتهما الهزيمة في الحرب الروسية ـ اليابانية وثورة ١٩٠٥ لم تكن مستعدة للحرب بأي شكل من الأشكال. وان المغامرة القيصرية وكذلك التبعية المالية لفرنسا وبريطانيا وحدهما اللتان دفعتا روسيا إلى احضان الحلف وحولتا البلاد إلى احتياطي ضخم للامبريالية الغربية.

وعلى النقيض من ذلك كانت المانيا تعتقد انها على استعداد تام للحرب فعمدت إلى التعجيل باندلاع العمليات العسكرية. وفي الوقت نفسه بذلت محاولات متكررة لاختيار قوة الحلف وشقه وابعاد حلفاء بريطانيا بهدف عزل الامبريالية البريطانية. وعلى هذا الاساس نشأت بعض النزاعات التي عجلت باندلاع حرب ١٩١٤.

لقد عاشت أوربا تحت تهديد الحرب ابتداء من ١٩٠٥ فصاعداً. واحتدمت التناقضات احتداماً شديداً بسبب الالحاقات الاقليمية التي اقدم عليها الامبرياليون الفرنسيون في المغرب. كما طالب الامبرياليون الالمان بحصة من الغنائم في أفريقيا.

وهكذا وصل القيصر الالماني فلهيلم الثاني بصورة مفاجئة إلى طنجة في المغرب في ٣١ آذار / مارس ١٩٠٥ والقى هناك خطاباً حاداً يؤيد فيه استقلال المغرب ويؤكد ازدهار الرايخ الالماني. وفي الواقع انه هدد فرنسا بالحرب.

ونشبت ما سمي بالأزمة المغربية الأولى التي دفعت أوربا إلى حافة الحرب. لكن المانيا اكتشفت ان الحلف الثلاثي كتلة عسكرية قوية وان عليها ان تتعامل مع اعضائها جميعاً وليس مع فرنسا وحدها. ولهذا السبب انتهى النزاع في عام ١٩٠٦ بعقد مؤتمر الغسيراس حول المغرب. وانفض هذا المؤتمر الذي عقد في اسبانيا بانتصار للامبريالية الفرنسية: فلقد أعلن شكلياً استقلال المغرب وانيطت سلطة حفظ النظام بفرنسا وإسبانيا ولكنها في الممارسة أنيطت بفرنسا وحدها. وهكذا أقر مؤتمر الغسيراس من الناحية العملية احتلال فرنسا للمغرب.

وفي عام ١٩١١ اثارت المانيا نزاعاً في المعسكر الامبريالي كانت المغرب مرة أخرى موضوعه. ففي حزيران / يونيو من ذلك العام ظهر الزورق الحربي الالماني، **بانثر**، على الساحل الأطلسي للمغرب في خليج اغادير فوقع ما يسمى بحادث اغادير أو اندلاع الازمة المغربية الثانية.

وطالبت المانيا باعادة اقتسام المستعمرات الافريقية وهددت علناً بالحرب. ولكن في ٢١ تموز / يوليو ١٩١١ القى لويد جورج خطاباً متشدداً في مأدبة غداء رسمية في لندن بما مؤداه ان بريطانيا مستعدة للدخول في حرب إلى جانب فرنسا إذا دعت الضرورة. واضطرت الامبريالية الالمانية إلى التراجع مؤقتاً وقد رأت ان الحلف يقف موقفاً حازماً.

وازداد الوضع السياسي تردياً باطراد فيما بعد من جراء سلسلة كاملة من النزاعات والتناقضات، بضمنها احداث البلقان التي عكست وجود تناقضات اشد خطورة في معسكر الامبريالية.

وفي عام ١٩٠٨ قامت الامبراطورية النمساوية ـ المجرية أخيراً بضم بوسنيا وهيرزيغوفينا مثيرة بذلك سخط السكان السلاف.

وقد تسببت هذه الهجمة التي شنتها النزعة الالمانية على البلقان في تفاقم مسألة البلقان كلها بصورة حادة.

ومن الجهة الأخرى كان النضال يتواصل في البلقان ضد السيطرة العثمانية التي أصبحت حالة شاذة وكانت لا تطاق بالمرة. وفي آذار / مارس ١٩١٢ اقيمت تحت قيادة روسيا كتلة من بلدان البلقان بمشاركة بلغاريا وبلاد الصرب واليونان ومونتينغرو. ثم شنت بلدان البلقان في تشرين الأول / اكتوبر ١٩١٢ نضالاً مسلحاً ضد تركيا لتصفية ممتلكاتها الأوربية. وكانت المقاومة التركية ضعيفة وفي ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٢ طلبت تركيا احلال السلام.

غير ان نزاعات حادة نشبت فيما بعد بين دول البلقان نفسها. فان مطالب القوة الكبرى التي رفعتها البرجوازية الصربية افسدت كل شيء: لقد طالب القوميون الصرب باحتلال اراضي البانيا للحصول على منفذ واسع إلى البحر وتوسيع ممتلكات بلاد الصرب. ومن الجهة الأخرى طالبوا بلغاريا باجزاء كبيرة من مقدونيا فتسببوا في تفاقم الوضع السياسي في البلقان.

وكانت نتيجة هذا النزاع ظهور كتلة معادية لبلغاريا تضم بلاد الصرب واليونان، انضمت إليها تركيا أيضاً في نهاية المطاف. وعمد القوميون الصرب إلى التآمر مع تركيا وفي ٢٩ حزيران / يونيو ١٩١٣ اندلعت حرب البلقان الثانية ولكنها اندلعت هذه المرة بين دول البلقان نفسها. وكانت الحصيلة هزيمة بلغاريا وتكبدها سلسلة من الخسائر الاقليمية. فحصلت رومانيا على دوبرودجا واستولت بلاد الصرب على الاجزاء المتنازع حولها من مقدونيا واستردت تركيا ادريانوبل وما إلى ذلك. وقد دفع هذا بلغاريا فيما بعد إلى الدخول في تحالف مع المانيا

والمشاركة في الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلف الثلاثي.

ومن الجهة الثانية أدى توطد الدول السلافية في البلقان إلى انهاء السيطرة العثمانية وقامت روسيا مرة أخرى بدور المحرر لشعوب البلقان السلافية، كما فعلت في القرن التاسع عشر.

ودفعت نتيجة هذه الاحداث تركيا إلى التحالف مع المانيا مع انها كانت قد أصبحت مستعمرة المانية منذ أمد بعيد، وخاصة بعد بناء خط برلين ـ بخارست ـ بغداد الشهير الذي يمر عبر الأراضي التركية. وغدت تركيا احتياطياً حقيقياً للامبريالية الالمانية وارسل الضباط الالمان لتحديث الجيش التركي.

غير ان تعزز الدول السلافية في البلقان هدد مخططات ملكيي الامبراطورية النمساوية ـ المجرية وقواتها الاحتلالية التي تعرضت سيطرتها في وسط أوربا وشبه جزيرة البلقان إلى الخطر. واشتدت بصفة خاصة حدة النزاعات بين بلاد الصرب والنمسا وقامت هذه النزاعات بدور كبير في اشعال الحرب العالمية الأولى.

وهكذا أصبحت الاجواء بين الامبرياليين مشحونة بصورة متزايدة في ١٩١٢-١٩١٣، قبيل اندلاع الحرب. وتسببت مسألة البلقان في تفاقم الوضع واصبحت البلقان برميل بارود على وشك الانفجار في أي لحظة. وكان الامبرياليون الالمان يبحثون عن ذريعة لشن الحرب وقد توفرت ذريعة كهذه مرة أخرى في البلقان في عام ١٩١٤. وكانت التحضيرات للحرب قد انجزت تقريباً في ذلك الوقت. فان الرايخ الالماني عمد إلى زيادة الاعتمادات المخصصة للقوات المسلحة منذ عام ١٩١١. وقرر البرلمان الفرنسي تمديد الخدمة العسكرية إلى ثلاثة أعوام عوضاً عن عامين، الامر الذي ادى عملياً إلى زيادة الجيش الفرنسي بنسبة ٣٠ في المئة. كما كانت التحضيرات العسكرية جارية في بريطانيا وروسيا رغم انها لم

تنجز في روسيا الا في عام ١٩١٧.

وكانت الذريعة لاشعال الحرب اغتيال الارشيدوق فرانتس فرديناد، وريث العرش النمساوي. فلقد قتل في ٢٨ حزيران / يونيو ١٩١٤ في مدينة سراييفو على يد طالب صربي كان يعمل لحساب منظمة من الضباط القوميين. واستخدمت الامبريالية الالمانية ذلك ذريعة لاشعال الحرب العالمية الأولى.

وفي ٥ تموز / يوليو ١٩١٤ استقبل القيصر فلهيلم الثاني سفير النمسا ويبدو انه أعرب عن تأييده لمطالب النمسا بحدودها القصوى ازاء بلاد الصرب. بيد ان القيصر كان قد نبه هيئة الاركان العامة الالمانية في كل الاحوال إلى امكان نشوب حرب في المستقبل القريب جداً.

وفي اعقاب ذلك وبالتحديد في ٢٣ تموز / يوليو قدمت حكومة الامبراطورية النمساوية ـ المجرية إلى بلاد الصرب انذارها سيء الصيت الذي كان بمثابة الاشارة لاعلان الحرب، محدداً ٤٨ ساعة فقط لتلبية مطالبها. وكان الانذار استفزازياً بصورة واضحة. فلقد طالب على الأخص بالسماح للمسؤولين النمساويين بالمشاركة في التحقيق في الاغتيال، الامر الذي كان، بالطبع، ينال من السيادة الوطنية لبلاد الصرب وما كان له الا ان يصيب الرأي العام في اوربا كلها بصدمة.

وعلى الرغم من ان الصرب قبلوا بكل هذه المطالب ولم يطلبوا الا احالة المسألة المتعلقة بمشاركة مسؤولين نمساويين في التحقيق إلى محكمة لاهاي، فان هذا لم يرض امبرياليي الامبراطورية النمساوية ـ المجرية. ودفع الامبرياليون الالمان الامبراطورية النمساوية ـ المجرية إلى اعلان الحرب.

وفي ٢٨ تموز / يوليو ١٩١٤ بدأت القوات النمساوية تقصف بلغراد فكان هذا العمل ايذاناً باندلاع الحرب العالمية الأولى.

١٢ ـ العدوان العسكري للامبريالية الالمانية

وقفت روسيا إلى جانب بلاد الصرب ضد العدوان النمساوي فاعلنت في ٢٩ تموز / يوليو التعبئة الجزئية وفي ٣٠ تموز / يوليو اصبحت عملياً تعبئة شاملة. بيد ان التعبئة في روسيا لم توقف عدوان الامبريالية النمساوية ـ المجرية. يضاف إلى ذلك ان الحكومة الالمانية قدمت في ٣١ تموز / يوليو انذاراً إلى روسيا بايقاف التعبئة. وأخيراً أعلنت المانيا الحرب على روسيا في الساعات الأولى من يوم ١ آب / اغسطس ١٩١٤. وكان مشهد الايام الأولى من الحرب مشهداً غريباً: فلقد اعلنت المانيا الحرب على روسيا لكن الجيش الالماني بكل مدافعه واعتدته كان يزحف غرباً وليس باتجاه الشرق.

فالواقع انه طبقاً لكل خطط هيئة الاركان العامة الالمانية كان على الجيش الالماني ان يهزم فرنسا أولاً وبعد ذلك فقط ينتقل إلى محاربة روسيا. ولكن الصراع الدبلوماسي جرى على نحو اعلنت معه الحرب على روسيا أولاً في الوقت الذي كانت العلاقات تبدو طبيعية مع فرنسا. ولفترة وجيزة وجدت هيئة الاركان العامة الالمانية نفسها في وضع شديد الغرابة. لذا بحث الدبلوماسيون الالمان في اليومين الاولين من آب / اغسطس ١٩١٤ عن ذريعة لاعلان الحرب على فرنسا أيضاً.

وفي ٣ آب / اغسطس لفقت تحليقات وهمية قامت بها القوة الجوية الفرنسية فوق مقاطعة الراين. وبهذه الذريعة الواهية اعلنت المانيا الحرب على فرنسا. واخيراً تمكن الجيش الالماني من الشروع في اداء مهمته القذرة التي خطط لها منذ عقود.

واستغل الامبرياليون البريطانيون غزو الجيش الالماني لاراضي بلجيكا ليقدموا انذاراً إلى المانيا في ٤ آب / اغسطس ١٩١٤. وطالب الانذار من الناحية الشكلية باحترام حياد بلجيكا والالتزام بالمعاهدات السارية حينذاك.

ولكن اذ لم تتلق بريطانيا رداً على انذارها اعلنت الحرب على المانيا في الساعات الاولى من ٥ آب / اغسطس ١٩١٤.

وهكذا بدأت الحرب العالمية الأولى، كارثة للبشرية جمعاء ازهقت فيهـا أرواح عشرة ملايين انسان وعوق ٢٠ مليون آخرين ودمرت ثروات مادية تقدر قيمتها بحوالي ٢٥٠ مليار دولار.

وفاقت الحرب العالمية الأولى من حيث اثارها جميع الحروب السابقة، بما فيها حروب نابليون.

لقد زحف الشوفينيون الألمان في آب / اغسطس ١٩١٤ تحت شعار «انتهاء الحرب بحلول الخريف». وزعموا انهم سيعودون إلى بيوتهم قبل ان تبدأ اوراق الاشجار في السقوط وقبل ان يحل الشتاء. وفي الواقع ان فكرة «الحرب الخاطفة» التي استخدمها هتلر فيما بعد لم تكن من اختراعه بل كانت شائعة في المانيا حتى ابان الحرب العالمية الأولى واستخدمت لتضليل مختلف قطاعات السكان من ذوي الميول الشوفينية. ولكن الحرب عوضاً عن ثمانية اسابيع دامت أربع سنوات كاملة وانتهت بهزيمة المانيا وحلفائها.

١٣ ـ أسباب هزيمة المانيا

ان الاسباب التي تقف وراء هزيمة المانيا في الحرب تستحق الدراسة بصفة خاصة لأنها تفسر الكثير مما يتعلق بنتائج الحرب العالمية الثانية أيضاً وبالدور الذي تلعبه الحروب الامبريالية اليوم في تشديد تناقضات الرأسمالية وتعجيل نهايتها.

ان الامبريالية الالمانية، شأنها شأن امبريالية الحلف الثلاثي، كانت تبحث في الحرب العالمية الاولى عن حل عسكري لتناقضاتها، بما في ذلك المعضلات

الاقتصادية. وفيما بعد كان هذا على وجه التحديد ما فعله هتلر في الحرب العالمية الثانية عندما حاول ان يحل تناقضات الامبريالية الالمانية عن طريق الابادة الجماعية.

وتنتهج الامبريالية الامريكية اليوم سياسة مشابهة. فهي تحاول حل تناقضاتها بارتكاب جرائم مروعة في بعض البلدان وبالتحضيرات لحرب عالمية ثالثة.

واظهرت تجربة الحرب العالمية الاولى انه ما من حل عسكري ممكن لتناقضات الامبريالية المعاصرة. وليس من شأن الحرب الا تشديد حدة هذه التناقضات دافعة الامبريالية نحو الكارثة ومقربة انهيارها.

واليوم يتوجه الامبرياليون الامريكان نحو القيام بتحضيرات شاملة للحرب، نحو اعادة انتاج طعام المدافع والعتاد. ويرون في ذلك ضمانة للخروج بنتيجة لصالحهم من اشتعال حرب عالمية ثالثة ولكن ينبغي ان يلاحظ ان الامبريالية الالمانية دأبت على اعداد خططها عقوداً كاملة قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى.

ولكن خطة شليفن منيت بالفشل في الحرب العالمية الاولى كما فشلت مخططات هتلر في الحرب العالمية الثانية. وقام بدور اساسي في ذلك الغزو المفاجيء الذي تعرضت له أراضي بروسيا الشرقية في نهاية آب / اغسطس على يد الجيش الروسي بقيادة رينينكامبف وسامسونوف. واصبحت اقطاعيات النبلاء الالمان مهددة. اذ لم تتمكن بروسيا الشرقية من الدفاع عن نفسها واثبت الجيش الروسي كونه اعلى كفاءة مما أوحت به خطة شيلفن. ولهذا السبب اضطرت القيادة الالمانية إلى زج فرق عديدة على الجبهة الشرقية فاضعفت بذلك هجومها على فرنسا. وتسبب هذا في اجهاض خطة شليفن.

وفي وقت لاحق دافع الجيش الروسي، رغم خسارة بولندا، عن جبهة واسعة تمتد من بحر البلطيق إلى البحر الاسود وابدى مقاومة عنيدة ضد العدوان

الامبريالي الالماني. يضاف إلى ذلك ان الجيش الروسي بقيادة الجنرال بروسيلوف تمكن في عام ١٩١٦ من فتح ثغرة واسعة في الجبهة محرراً أراضي غاليسيا الشاسعة وموجها ضربة موجعة إلى القوات النمساوية ـ المجرية والالمانية.

وكان من الواضح ان خطة شيلفن استهانت بقوة الجيش الروسي على الرغم من انخفاض قدرته القتالية انخفاضاً كبيراً بسبب نقص العتاد والسياسة الخيانية للحلف الذي سعى إلى الفوز على حساب أرواح الجنود الروس فيما كان يبخل باعتدته التي كان يمد روسيا بكميات ضئيلة منها.

وفي الوقت نفسه استهانت خطة شيلفن بقدرة فرنسا العسكرية معولة على دحر جيشها بصورة سريعة.

والحق ان الجيش الالماني كان في آب / اغسطس ثم في ايلول / سبتمبر قد اجتاح بلجيكا وشمال فرنسا واصبح على بعد مئة كيلومتر من باريس. واضطرت الحكومة الفرنسية إلى اخلاء بوردو. ولكن معركة ضارية نشبت في أيلول / سبتمبر على المارن واجبر الجيش الالماني الذي تكبد خسائر فادحة على التراجع. واصبحت الحرب حرب مواضع كانت المانيا قد خسرتها من الناحية العملية. وبدأت حرب استنزاف كانت كل الافضليات فيها لصالح الحلف Entente بمستعمراته الشاسعة واحتياطيه المتمثل بالولايات المتحدة الامريكية.

واظهرت الحرب ان الامبرياليين الالمان بالغوا في تقدير امكاناتهم العسكرية والاقتصادية. فالحرب الحديثة تستهلك كل أنواع المواد الغذائية بحيث لا تعود هناك مخزونات كافية في النهاية.

وفي هذه الاثناء اضطرت المانيا بعد معركة ٢٨ آب / اغسطس ١٩١٤ مع البحرية البريطانية بالقرب من جزيرة هليغولاند، إلى الانسحاب وفُرض على المانيا

حصار بحري وعزلت عن الاقتصاد العالمي. واشتدت وطأة الحصار على المانيا وفي عام ١٩١٦ بدأت المانيا والنمسا تعانيان غائلة الجوع. وكان السكان يحصلون على اقل من نصف الحد الادنى من السعرات اللازمة لعمل الفرد على الوجه المطلوب.

لقد كانت المبالغة بتقدير احتياطيات المانيا العسكرية والاقتصادية سمة مميزة لخطة شليفن مثلما كانت لاحقاً من السمات المميزة لروح المغامرة العسكرية الهتلرية. فان خطة شليفن لم تأخذ في الحسبان مشاركة بريطانيا في الحرب إلى جانب فرنسا وروسيا. ولم تأخذ في الاعتبار آخر التغيرات التي حدثت في الوضع السياسي وفي المعسكر الامبريالي، مع ان دخول بريطانيا الحرب كان وخيم العواقب على المانيا. صحيح ان قوات بريطانيا البرية لم تكن قوية جداً لكن البحرية البريطانية كانت سيدة البحار التي فرضت الحصار على المانيا وعزلتها عن الاقتصاد العالمي.

وقرر دخول بريطانيا الحرب مصير ايطاليا سلفاً. فلقد كانت ايطاليا مستعدة للاحتراب مع أي بلد إلا بريطانيا خوفاً من قصف الاسطول البريطاني سواحلها المكشوفة قصفاً مدمراً. لذا انتقل الامبرياليون الايطاليون في عام ١٩١٥، بعد تردد، إلى جانب الحلف وحتى اعلنوا الحرب على الامبراطورية النمساوية ـ المجرية.

غير ان الامر الرئيسي الذي لم يحسب حسابه في خطة شليفن هو احتدام التناقضات الطبقية. ففي عام ١٩١٧ وقع حدث ذو أهمية تاريخية عالمية ـ هو ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى التي كان لها أثر بالغ على المانيا أيضاً. فلقد اضعفت النظام الامبريالي واحدثت أول صدع فيه. وهبت جماهير الشغيلة الالمانية المعذبة بالحرب والجوع منتفضة، وفي ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٨ قامت هناك ثورة ووجدت الرأسمالية الالمانية نفسها على حافة الانهيار. وان خيانة قادة الاشتراكيين ـ الديمقراطيين اليمينيين وحدها التي انقذت دكتاتورية الاحتكاريين. فافلتوا سالمين الا من جفلة ارتعدت بها فرائصهم، وانتهت الثورة البروليتارية من حيث الاساس

بمهزلة من مهازل البرلمانية البرجوازية تمخضت عن جمهورية فايمار . بيد ان القيصر المتغطرس فلهيلم الثاني خسر عرشه واضطر إلى الهرب إلى هولندا .

وانكفأ العسكريون أيضاً لبعض الوقت وفي ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٨ طلبوا الهدنة من الحلف **Entente** .

١٤ ـ الوضع الاقتصادي للعمال

بغية تحديد الشروط اللازمة لثورة ١٩١٨ واسباب هزيمتها تحديداً أدق تنبغي الاشارة إلى بعض العوامل الهامة التي اتسم بها وضع العمال الاقتصادي في المانيا وتطور الحركة العمالية .

كما ينبغي التأكيد على ان التناقضات الاقتصادية والطبقية للرأسمالية الالمانية ازدادت حدة بدرجة كبيرة في عصر الامبريالية . وان الازمات الاقتصادية بصفة خاصة ازدادت تفاقماً في ذلك الوقت ناشبة بانتظام كل عشر سنوات . فلقد عانى الاقتصاد الالماني ازمات خطيرة في ١٨٧٣ و ١٨٨٢ ومن ١٨٩٠ إلى ١٨٩٣ وازمة عميقة بصورة خاصة في ١٩٠٠ . وتميزت هذه الأخيرة بحقيقة ان الاحتكارات كانت في ذلك الحين قد بسطت سيطرتها . وكانت الازمة أزمة نموذجية لمرحلة الامبريالية . والاحتكارات تتسبب ، بالطبع ، في تفاقم ازمات الرأسمالية وتناقضاتها وتحول دون انتهاء الازمة على أساس تجديد رأس المال . ويقف الاحتكاريون ضد هبوط الاسعار ويكون الاقتصاد الرأسمالي ، نتيجة ذلك ، عاجزاً عن اغتنام فرص انهاء الازمة التي كانت في العادة متاحة في القرن التاسع عشر . لذا كانت أزمة ١٩٠٠ أزمة مديدة في المانيا وترتبت عليها عواقب وخيمة ولا سيما انخفاض انتاج خامات الحديد بنسبة ١٣ في المئة وانخفاض استهلاك الحديد والفولاذ بنسبة ٣٠ في المئة .

واثبتت الازمة كونها ابلغ اثراً واطول امداً في الصناعة الثقيلة، الامر الذي يشكل سمة مميزة للازمات في عصر الامبريالية. وفي الوقت نفسه أثرت أيضاً في الصناعة الخفيفة: ففي عام ١٩٠١ انخفض انتاج صناعة النسيج بنسبة ١٦ في المئة. واقترنت الازمة بافلاسات جماعية ونسب بطالة عالية في العادة.

وفي عام ١٩٠١ بلغ عدد العاطلين المسجلين رسمياً ٥٠٠ ألف عاطل بين اعضاء النقابات وحدهم ولكن مستوى البطالة الحقيقي كان، بالطبع، أعلى من ذلك وثمة أسباب وجيهة للاعتقاد بانها لم تكن تقل عن ٧٠٠ ألف عاطل. وقد سرح بصفة خاصة زهاء ٣٠ في المئة من عمال الصناعة الهندسية. وفي برلين وحدها بلغ عدد العاطلين ٩٢ ألف عاطل.

لقد اثرت الكارثة الاقتصادية الناجمة عن الأزمة في الطبقة العاملة بالاساس، الامر الذي اسفر، بالطبع، عن احتدام الصراع الطبقي في المانيا.

وفي الوقت نفسه شهدت المانيا في عصر الامبريالية خراب البرجوازية الصغيرة بالجملة. فكما سبقت الاشارة إليه كانت ثورة المانيا الصناعية قد انجزت في سبعينات وثمانينات القرن التاسع عشر. ومضى تفكك علاقات الانتاج الحرفي القديمة بوتيرة اسرع من وتيرته في فرنسا، على سبيل المثال. وتسبب اضفاء طابع بروليتاري جماعي على البرجوازية الصغيرة في اشتداد حدة التناقضات الطبقية في البلاد.

إن تركز الصناعة العالي في المانيا وفر الاساس الاقتصادي لتنظيم الطبقة العاملة سياسياً. وكان وضع العمال الاقتصادي قد تردى في عصر الامبريالية على الرغم من أن الاجور الحقيقية لبعض فئات العمال الماهرين قد ارتفعت بقدر ما، في السنوات الاربعين الأخيرة من القرن التاسع عشر. ولكن في العقد الاول من القرن العشرين

لم يعد حتى هؤلاء العمال في وضع يمكنهم من تحقيق أي زيادات في اجورهم. واذا ما أخذنا الطبقة العاملة اجمالاً، بمن فيها العمال غير الماهرين والاجانب العاملون في المانيا والعمال الزراعيون الاجراء والعمال فيما يسمى بنظام الصناعة المنزلية الذين كانوا يتعرضون إلى استغلال بشع، فان أجور العمال الالمان تكون في الواقع قد انخفضت في ظروف الامبريالية. يضاف إلى ذلك ان مصروفات العمال ازدادت في سياق الاضرابات والبطالة والحوادث وشتى انواع الاستقطاعات للتأمين، إلخ، الامر الذي أدى في الواقع إلى انخفاض الاجور الحقيقية.

وتحدد وضع العمال الاقتصادي في ذلك الوقت، أولاً وقبل كل شيء، بزيادة فظيعة في شدة العمل. فعلى الرغم من تخلف رجال الاعمال الالمان بعض الشيء وراء نظائرهم الامريكان في هذا المضمار، كانت شدة العمل في المانيا خلال الحقبة الامبريالية تزداد بسرعة فائقة في المعامل والمنشآت الصناعية. وكانت وتيرة الاستغلال أعلى بكثير من وتيرته في الفترة السابقة.

وابتداء من ١٨٥٢ إلى ١٩١٤ ازدادت انتاجية العامل الالماني ثلاث مرات في المتوسط. وفي عام ١٩١٤ كانت الطبقة العاملة الالمانية تخلق انتاجاً مادياً يزيد ثلاث مرات على مقداره في ١٨٥٢ ولكن هذه الثروة كانت تذهب إلى جيوب الرأسماليين الالمان. وأخذت الاجور النسبية للعمال الالمان تنخفض باطراد. وكما تبين حسابات يورغن كوتشينسكي، على سبيل المثال، كان العامل الالماني يحصل قبل اندلاع الحرب على سدس أو حتى سبع ما كان يحصل عليه في العقد السابع من القرن التاسع عشر. ومما له مغزاه ان نصيب الطبقة العاملة من الناتج الوطني أيضاً انخفض بنسبة ٨٣ إلى ٨٨ في المئة خلال نصف القرن الذي سبق الحرب. وكان افقار الطبقة العاملة النسبي مطرداً وبمقياس ضخم. ولكن الطبقة العاملة تعرضت في الوقت نفسه إلى افقار مطلق أيضاً إذا ما استبعدنا الفئة العليا من العمال الماهرين عن

الطبقة العاملة اجمالاً واخذنا في الاعتبار الزيادة الضخمة في شدة العمل وطائفة كاملة من الظروف المؤثرة الاخرى وارتفاع كلفة المعيشة الذي اتسمت به المانيا في عصر الامبريالية.

١٥ ـ الحركة العمالية

في مطلع القرن كانت الحركة العمالية أحسن تنظيماً في المانيا من بين سائر بلـدان أوربا الغربية وامريكا وكانت في الوقت نفسه أكثر الحركات العمالية نضجاً من الناحية السياسية ولكنها كانت مع ذلك متخلفة عن الحركة العمالية في روسيا، مهد اللينينية. وكانت الطبقة العاملة الالمانية على رأس الحركة الثورية في أوربا الغربية وأصبحت الماركسية هناك أكثر انتشاراً بكثير من انتشارها في فرنسا او بريطانيا، ناهيكم عن الولايات المتحدة. ففي المانيا ولدت الماركسية وأخذ نفوذها يتعاظم في صفوف الطبقة العاملة خلال القرن التاسع عشر رغـم اصطـدامـه بشتى صنـوف الاتجاهات البرجوازية الصغيرة مثل اللاسالية. فان نـواقـص خطيرة متعـددة قـد اعترت ما يسمى برنامج غوتة لعام ١٨٧٥، وانتقده ماركس انتقاداً لاذعاً. ومع ذلك نشأ حزب عمالي، وانبثق نتيجة صراع مديد بين الآيزنباخيين واللاساليين حزب اشتراكي ديمقراطي قوي بقيادة أوغست بيبل وفلهيلم ليبكنشت، لا ريب في انه قام بدور ثوري في سبعينات وثمانينات وتسعينات القرن التاسع عشر. ويمكن القول ان الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ذلك الوقت كان الحزب النموذجي للاممية الثانية.

وفي عام ١٨٧٨ صدرت في المانيا «قوانين استثنائية» ضد الاشتراكيين ولكن سياسة القمع لم تسفر الا عن تطهير الحركـة العماليـة مـن شتى صنـوف العنـاصر الوصولية والانتهازية المكشوفة. وكانت تلك الفترة صفحة ناصعة في تاريخ الحركة

العمالية في المانيا ولكن الوضع تغير بصورة جذرية في نهاية القرن التاسع عشر ولا سيما في بداية القرن العشرين. فلقد ظهر اتجاه انتهازي في الحركة العمالية في المانيا وبخاصة في الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وكان هذا الاتجاه ممثلاً في الاساس بما يسمى البرنشتانية. ففي أواخر العقد الأخير من القرن التاسع عشر كتب ادوارد برنشتاين في مؤلفه الديماغوجي الموسوم «**الشروط اللازمة للاشتراكية ومهات الاشتراكية الديمقراطية**»، ما مؤداه ان وضع العمال الاقتصادي تحسن في ظل الرأسمالية وان الاساليب البرلمانية تكفي لحل قضايا الطبقة العاملة الأساسية وان الثورة ليست ضرورية وان ماركس لم يحدد مصير الرأسمالية تحديداً صائباً.

ولم يقف الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني موقفاً حازماً لدحض برنشتاين. ولم يفعل ذلك سوى الاشتراكيين الروسيين، لينين وبليخانوف، اللذين انتقدا محاجات برنشتاين انتقاداً لاذعاً.

وأخذت البرنشتانية تصبح بصورة تدريجية اتجاهاً رائجاً بين الاشتراكيين الديمقراطيين الالمان: التفت حوله العناصر الانتهازية وبدأت تبسط هيمنتها مع اندلاع الحرب العالمية الأولى التي خانوا ابانها الطبقة العاملة الالمانية. ففي ٤ آب / اغسطس ١٩١٤ صوت الحزب في الرايخشتاغ لصالح اعتمادات الحرب وبالتالي إلى جانب برنامج المانيا الامبريالي. وحينذاك سمته روزا لوكسمبورغ جثة متعفنة وثبت فيما بعد انها كانت على صواب.

لقد كانت خيانة ١٩١٤ نتيجة للفترة السابقة في تطور الاشتراكية الديمقراطية الالمانية. فكما في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية كانت فئة من الارستقراطيين العمال والموظفين النقابيين تتكون في المانيا وقام هؤلاء بتغذية هذه الاتجاهات الانتهازية في الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وبسطت الانتهازية هيمنتها على الحركة العمالية واشكالها التنظيمية في البلاد. وفي سنوات الحرب

أعلنت عناصر ثورية حقيقية بقيادة كارل ليبكنشت وروزا لوكسمبورغ قطيعتها مع الاشتراكيين الديمقراطيين وتعين تشكيل منظمات جديدة للنضال ضد البرجوازية في حين بدأ الاشتراكيون الديمقراطيون يلعبون بوضوح دور الحزب البرجوازي اليساري.

١٦ ـ خصائص تطور المانيا الاقتصادي في حقبة الامبريالية

لنلخص ونحدد السمات المميزة لتطور المانيا الاقتصادي في الفترة الممتدة من ١٨٧٠ إلى ١٩١٧.

(١) بعد فترة مديدة من التلكؤ لحقت المانيا بركب مجموعة البلدان (الولايات المتحدة وروسيا واليابان) التي كانت تشهد تصنيعاً مكثفاً. وتخطت جميع البلدان الاخرى باستثناء الولايات المتحدة الامريكية وقوضت احتكار بريطانيا للصناعة وزادت بسرعة نصيبها من الانتاج الصناعي العالمي. وتقدم انتقال السكان إلى المراكز الحضرية بخطى حثيثة واصبحت المانيا بلداً تعمه المدن.

(٢) ولعبت دوراً كبيراً في التعجيل بتصنيع المانيا عوامل ترتبط بسياستها الخارجية (الحرب الفرنسية ـ البروسية ومساهمتها) واصلاحات داخلية ذات جوهر برجوازي تتصل باقامة الرايخ الثاني. وكانت هذه الاصلاحات قد جاءت (كما في روسيا واليابان والولايات المتحدة) متأخرة لكنها مع ذلك اعطت دفعة قوية لتطور المانيا الاقتصادي. كما استخدمت المانيا مزايا البناء الجديد وحتى الحقيقة الماثلة في ان المرحلة الاخيرة من ثورتها الصناعية لم تنجز الا في العقد الثامن من القرن التاسع عشر: فعلى هذا الأساس اتيحت للصناعة امكانية التطور المتسارع. وفي وقت لاحق حفزت اشكال

المؤسسة المساهمة تعبئة رأس المال وحركته وتركيز الانتاج وتطوره، كما فعلت في البلدان الاخرى.

(٣) في المانيا، كما في الولايات المتحدة الاميركية، توفرت الشروط اللازمة للرأسمالية الاحتكارية في وقت مبكر نسبياً واثبتت انها في المانيا انضج منها في البلدان الاوربية الأخرى في بداية القرن العشرين. فلقد كانت الاحتكارات تسيطر على الاقتصاد الالماني سيطرة تامة. وهنا كانت السنديكات هي التي تهيمن على مجال التداول، الامر الذي أصبح سمة مميزة، اما في الولايات المتحدة فان التروستات هي التي تطورت في الغالب وهي التي احتكرت الانتاج نفسه.

(٤) كانت لدى الامبريالية الالمانية في نهاية القرن الماضي قاعدة مادية متينة بما فيه الكفاية، يتمثل جانبها القوي بتطور الصناعة الثقيلة تطوراً استثنائياً. وقد شكل هذا افضلية كبيرة تتمتع بها المانيا على بريطانيا وفرنسا واليابان.

(٥) ان التوسع الاقتصادي للاحتكارات الالمانية سهلته الحقيقة الماثلة في انها كانت تحتكر التكنولوجيا في العديد من مجالات الانتاج وبذلك اكتسب النهب التجاري للبلدان المتخلفة اقتصادياً ـ بما فيها بلدان أوربية ـ نطاقاً واسعاً. وابتداء من نهاية القرن الماضي ازداد تصدير رؤوس الاموال بوتيرة متسارعة.

(٦) ابتداء من ثمانينات القرن التاسع عشر فصاعداً شرع الامبرياليون الالمان في اقامة امبراطورية استعمارية متوجهين نحو اقتسام افريقيا واعادة اقتسام المستعمرات البريطانية والاستيلاء على دول البلطيق الشرقية وبيلوروسيا واوكرانيا والقوقاز. ولعب هذا دوراً حاسماً في التحضير للحرب العالمية الاولى التي كانت بمثابة انفجار للتناقضات الامبريالية. فلقد تميزت امبريالية القيصر بحقيقة ان الصراع على المستعمرات اقترن بمحاولات لاقامة

امبراطورية قوية في وسط أوربا على حساب روسيا القيصرية بالدرجة الرئيسية.

كانت الامبريالية الالمانية أكثر الامبرياليات لصوصية وعدوانية. وكانت أسباب ذلك تعود إلى التفوق الصناعي والتقاليد البروسية وهيمنة النبلاء السياسية والرغبة في استغلال التناقضات الزراعية لاغراض التوسع الاقليمي. فلقد أصبحت الامبريالية العسكرية ـ الاقطاعية ممكنة في اليابان وروسيا ولكن المانيا سادتها امبريالية البرجوازية والنبلاء. ان الاشكال القديمة أشبعت بمضمون جديد.

نشأت التناقضات الزراعية من جراء الحقيقة الماثلة في ان تطور الرأسمالية في شرق المانيا مضى، كما أظهر لينين، على طريقة الملاك وليس على طريقة المزارعين. ففي المانيا (وليس في روسيا واليابان وحدهما) عرقلت ملكية الارض الكبيرة تطور القوى المنتجة واستبعدت مساحات شاسعة من الاستثمار الزراعي: البيوت الريفية والمتنزهات والاراضي المخصصة للقنص. واشتدت حدة الصراع على الارض وحاول النبلاء، بهدف انقاذ ملكياتهم، «تصدير» التناقضات الزراعية وحلها بنهب البلدان المجاورة. وكان التطور الزراعي على طريقة المزارعين سمة مميزة لجنوب غرب المانيا. وقد تسبب هذا في ازدياد الصراع من أجل الارض شدة على شدة. اذ لم يكن هناك تطور زراعي موحد (كما في الولايات المتحدة وروسيا).

على النقيض من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا كانت عناصر رأسمالية الدولة قوية في المانيا في عهد القيصر. فلقد كانت الدولة، كما في اليابان وروسيا، تمتلك السكك الحديد ومعامل الاعتدة وتضطلع بتقديم الدعم. وكانت سياسة الحماية تنتهج بثبات وبحزم اشد من بريطانيا وفرنسا.

اعطت الحرب العالمية الاولى دفعة قوية لنشوء رأسمالية الدولة الاحتكارية

التي أصبحت بمنتهى التطور والنضج في المانيا.

(١١) مهد تطور الصناعة المطرد وتكون الطبقة العاملة المتسارع وتشديد استغلالها واحتدام تناقضات الرأسمالية درب تطور الحركة العمالية تطوراً واسعاً بصورة استثنائية. وفي نهاية القرن التاسع عشر كانت أكبر الحركات العمالية في أوربا الغربية سعة واحسنها تنظيماً وانضجها سياسياً.

(١٢) اصبحت افكار الماركسية الثورية واسعة الانتشار في المانيا وقد انبأ هذا بانتصار ثورة بروليتارية. ولكن الاصلاحية هي التي انتصرت فيما بعد بوصفها انعكاساً للرغبات الانانية لـ «الارستقراطية العمالية» والعناصر البرجوازية الصغيرة المسممة بروح الشوفينية. وفي آب / اغسطس أقدم قادة الاشتراكيين الديمقراطيين اليمينيون على خيانة قضية البروليتاريا وضموا قواهم إلى جانب الامبرياليين وحتى بعد هزيمة المانيا القيصرية لم يستثمروا الوضع الذي نشأ في خريف ١٩١٨ لضمان انتصار الثورة البروليتارية.

الفصل الخامس

الاستعمار البريطاني
الاحتكارات والطفيلية البرجوازية
في بريطانيا

١ ـ تخلف بريطانيا الصناعي

في بداية العقد الثامن من القرن التاسع عشر كانت بريطانيا قد أحرزت أكبر النجاحات في تطورها الصناعي وكانت « معمل العالم » حقاً. ففي عام ١٨٧٢ كان نصيبها ٥٠ في المئة من انتاج العالم من الفحم الحجري والحديد الزهر وما يربو على نصف القطن المصنع. وكانت صناعة بناء السفن البريطانية تنتج زهاء ٩٠ في المئة من الزيادة في الحمولة العالمية. وكانت لندن مركز الائتمان الرئيسي وعاصمته العالمية. وبلغ نصيب بريطانيا من تجارة العالم الخارجية مقدار الثلثين عاكساً النطاق الاستثنائي للتوسع الاقتصادي الذي حققته البرجوازية البريطانية في ذلك الوقت.

ولكن بريطانيا بدأت فيما بعد تتلكأ إلى الوراء وأصبح هذا التلكؤ من سمات الحقبة الامبريالية.

وفي نهاية القرن التاسع عشر انخفض نصيب بريطانيا من الانتاج الصناعي في العالم بصورة حادة: فلم تكن تنتج إلاّ ٢٥ في المئة من حديد الزهر في العالم و ٢٧ في المئة من المنسوجات وما إلى ذلك، وتناقصت حصتها من الصادرات العالمية. وفي

عام ١٩١٤ انخفض نصيب بريطانيا من الانتاج الصناعي في العالم إلى ٢٠ في المئة.

إن الأسباب التي تقف وراء هذه العملية الهامة شديدة التنوع، بضمنها عدد من الأسباب الخارجية. فإن التصنيع المكثف الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وروسيا واليابان قوض احتكار بريطانيا للصناعة. ونشأت مراكز جديدة للانتاج الصناعي أخذت تنتج كميات ضخمة من البضائع. وقد ساهم في خلقها رأس المال البريطاني أيضاً. فإن بريطانيا استفادت بدرجة كبيرة من التطور الصناعي للبلدان الأخرى في توسيع صادراتها (وخاصة من الآلات). وحتى شاركت في بناء الاسطول الألماني بتزويده بسفنه الأولى. وقبل الحرب العالمية الأولى كانت ألمانيا من أحسن الزبائن بالنسبة للصادرات البريطانية، لا تتقدم عليها في هذا المضمار إلاّ الولايات المتحدة. ولكن تصنيع البلدان الأخرى انقلب فيما بعد ضد بريطانيا مقوضاً احتكارها الصناعي. وفي عام ١٨٨٦ كانت المنافسة الألمانية خطراً حقيقياً على الصناعة البريطانية وازدادت خطورتها باطراد. وقد تغلغلت البضائع الألمانية حتى في السوق البريطانية نفسها.

وبغية وضع حد لذلك صدر في عام ١٨٨٧ قانون ينص على أن تكون جميع البضائع الألمانية مختومة بعبارة «صنع في ألمانيا». وكانت الفكرة من ذلك تنظيم مقاطعة ضدها لكنها باءت بالفشل. فلقد كانت البضائع الألمانية، شأن البضائع الأمريكية، أرخص من المنتوج البريطاني.

ومنذ عام ١٨٩٤ احتلت صناعة الحديد والفولاذ البريطانية مركز الصدارة للصناعتين الأمريكية والألمانية. وكان معدل النمو الصناعي للبلدان الأخرى أسرع وتيرة. ففي غضون السنوات العشر الأولى من هذا القرن ازدادت كمية القطن المصنع في بريطانيا ٦٠٠ ألف بالة فيما ازدادت كميته في البلدان الأخرى ٥,٥ ملايين بالة. وفي الفترة الممتدة من ١٨٨٠ إلى ١٩١٣ ازداد انتاج الحديد الزهر من

٣,٨ إلى ٣٠,٨ مليون طن وفي بريطانيا ازداد من ٧,٨ إلى ١٠,٦ ملايين طن فقط.

كان قانون التطور الرأسمالي المتفاوت تفاوتاً متزايداً في عصر الامبريالية، كما اكتشفه لينين، محسوساً بصورة حادة في هذا الميدان. وكشفت العوامل الكامنة وراء هذه العملية عن التناقضات العميقة للرأسمالية الاحتكارية. فلقد عجلت الاحتكارات بتركز رأس المال واقامة مصانع ومعامل ضخمة واعادة اقتسام أسواق التصريف والمواد الأولية، الأمر الذي جعل تطور البلدان المختلفة أكثر تفاوتاً. وفي هذه الأثناء تخلفت بريطانيا بعيداً وراء ألمانيا والولايات المتحدة في تطور النظام الرأسمالي الاحتكاري حيث بقيت صناعتها أقل تركزاً.

يضاف إلى ذلك أن تناقضات قد ظهرت فيما يتعلق بتصدير رؤوس الأموال الذي ساعد بريطانيا على نهب البلدان الأخرى لكنه خلق في النهاية منافسين لها.

ولكن لماذا بدأت بريطانيا تتلكأ متخلفة على وجه التحديد في الوقت الذي شرعت فيه البلدان الأخرى تطور صناعاتها بصورة مكثفة؟ من الواضح أنه كانت هناك أسباب داخلية ذات أهمية حاسمة في ذلك، ولدتها الرأسمالية البريطانية نفسها.

لقد كانت هذه الأسباب ترتبط في التحليل الأخير بتفسخ الرأسمالية البريطانية. فإن سيطرة الرأسمالية تحققت في بريطانيا قبل تحققها في البلدان الأخرى وكانت تناقضاتها أكثر تطوراً من تناقضاتها في أي مكان آخر في بداية عصر الامبريالية. لذا لم يكن من باب المصادفة أن يلاحظ تفسخ الرأسمالية أول ما يلاحظ في هذا البلد على وجه التحديد. ذلك أن الرأسمالية البريطانية فقدت عنفوانها قبل رأسمالية البلدان الأخرى وبدأت وتيرة تطورها تتناقص في بريطانيا قبل سواها. وللأرقام دلالة عميقة في هذا الصدد: ففي الفترة الممتدة من ١٨١٥ إلى بداية العقد الثامن من القرن التاسع عشر بلغت الزيادة السنوية في انتاج بريطانيا الصناعي ٣,٤ في المئة

ولكنها منذ ذلك الوقت وحتى عام ١٩١٤ لم تبلغ إلاَّ ١,٧ في المئة. ويشهد هذا الانخفاض الحاد في وتيرة التطور الصناعي على أن الرأسمالية البريطانية استنفدت من حيث الأساس طاقتها الاقتصادية وأصبحت رجعية في مرحلة الامبريالية. وقد أخذت تقوم بدور الكابح على تطور القوى المنتجة. ولم تتمكن بريطانيا من استخدام مواردها المادية استخداماً كاملاً.

وحدث ركود تكنولوجي أيضاً. فالرأسمالية تعطل الابتكارات التقنية وتتسبب في انحسار موجة الاختراعات بصورة ملحوظة. صحيح أن اختراعات هامة ظلّت تبتكر في بريطانيا (طرائق توماس وغلكرايست في صناعة الحديد والفولاذ، الطوربين البخاري، الحتار الهوائي وغيرها) ولكنها كانت تبتكر في فترات متباعدة وفي بعض الأحيان لم تكن تستخدم في الداخل بل تتوجه إلى الخارج بحثاً عمن يطبقها في ألمانيا والولايات المتحدة. ومضى تحديث المعدات ببطء شديد. ولم تدخل الهندسة الكهربائية إلاَّ على نطاق ضيق للغاية وكان ذلك يعود جزئياً إلى ارتفاع كلفة الكهرباء التي تولدها محطات الطاقة الصغيرة. وأخذت انتاجية العمل تنخفض في بعض الصناعات (مثل صناعة الفحم).

وكان السبب الرئيسي وراء ذلك أن كمية كبيرة من المعدات القديمة قد تراكمت في معامل عتيقة طيلة الفترة المديدة لتطور النظام الرأسمالي المعملي في بريطانيا. وبغية نصب آلات جديدة كان يتعين بكل بساطة رمي كميات ضخمة من المعدات القديمة وحتى هدم مباني عتيقة. غير أن هذا كان يعني خسارة جزء كبير من رأس المال الثابت. وهكذا اصطدمت الملكية البرجوازية بتطور القوى المنتجة وفي هذا تجلت بشكل ساطع الطبيعة الرجعية للرأسمالية. وفي نهاية القرن التاسع عشر لم تعد بريطانيا قادرة على الاستفادة من البناء الجديد في حين كان لم يزل بمقدور ألمانيا والولايات المتحدة الاستفادة من هذا البناء. إن الحدود الاقتصادية للرأسمالية جعلت نفسها محسوسة في بريطانيا قبل سواها وبوضوح أشد

من سواها.

وكان موقع بريطانيا الاحتكاري في السوق العالمية نفسه قد أعطى دفعة لتفسخ الرأسمالية في البلاد. وظهرت عناصر فعالة من الامبريالية في بريطانيا قبل ظهورها في البلدان الأخرى. وهذا ما أكده لينين الذي كتب في مقالته «**الامبريالية والانشقاق في الاشتراكية**» - تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٦ - ان ماركس وانجلز لم يعيشا ليريا «العصر الامبريالي للرأسمالية العالمية الذي لم يبدأ إلاً في ١٨٩٨ - ١٩٠٠ ولكن من السمات الخاصة بانكلترا أنها حتى في منتصف القرن التاسع عشر كشفت عن سمتين مميزتين رئيسيتين في الأقل من سمات الامبريالية هما: ١ - المستعمرات الشاسعة و ٢ - الربح الاحتكاري (بسبب موقعها الاحتكاري في السوق العالمية»[1]

ونتيجة لذلك كانت المعامل البريطانية تجني ربحاً احتكارياً حتى قبل ظهور الكارتيلات والسنديكات والترستات. بيد أن هذا أدى إلى اضعاف محفزات التقدم التقني. ففي ظروف الاحتكار الصناعي كانت الأرباح العالية مضمونة ولم يعد تحديث تكنولوجيا الانتاج ضرورة اقتصادية. وطيلة قرون عديدة كانت المستعمرات توفر المواد الأولية الثمينة وأسواق التصريف ورؤوس الأموال الضخمة. وقد عجّل هذا كله بتطور بريطانيا الصناعي. ولكن منافسين خطرين ظهروا في نهاية القرن التاسع عشر. وكان من الضروري تحديث التكنولوجيا إذا ما أريد التغلب عليهم. لكن أصحاب الصناعات البريطانيين كانوا يستطيعون تصريف أي بضائع كاسدة في المستعمرات. وقد تعودوا على التمتع باحتكار استعماري ضمن لهم تحقيق أرباح طائلة حتى مع استخدام معدات عتيقة وبقاء تكاليف الانتاج عند مستواها التقليدي المرتفع. وبدأ النظام الاستعماري ينتقم من

(١) ف. أ. لينين، «الامبريالية والانشقاق في الاشتراكية»، المؤلفات الكاملة، المجلد ٣٣، ص ١١١ - ١١٢.

بريطانيا نفسها بتعطيل تطور قواها المنتجة.

كما أن تصدير رؤوس الأموال مارس تأثيراً ضاراً على تطورها. فلقد بلغ في عصر الامبريالية مقاييس ضخمة وأخذ رأس المال البريطاني يبحث عن مجالات الاستثمار فيما وراء البحار وبخاصة في المستعمرات. بيد أن هذا ضيق القاعدة المالية للصناعة. وتطلب الأمر توظيف رؤوس أموال كبيرة لتحديث تكنولوجيا الانتاج الصناعي ولكن رأس المال البريطاني كان يستخدم لأغراض المضاربة من كل صنف محققاً بذلك أرباحاً طائلة من دون تطوير الصناعة البريطانية نفسها: وهكذا لم تعد ضرورة اقتصادية.

وازداد تفسخ الرأسمالية البريطانية مع التوسع في تصدير رأس المال. واصبحت الطفيلية من صلب النظام. وفقدت البرجوازية البريطانية وظائفها الانتاجية التي تباهت بها منذ زمن آدم سمث. وظهر أصحاب المداخيل **Rentiers** الذين يعيشون حياة طفيلية صرف باعداد كبيرة. وأخذت بريطانيا تصبح الدولة صاحبة الدخل الكلاسيكية **Rentier State**. وقد درس لينين ذلك باستفاضة ملاحظاً أن عوائد أصحاب المداخيل البريطانيين بلغت في نهاية القرن التاسع عشر خمسة أضعاف عائدها من التجارة الخارجية وبلغ عدد أصحاب المداخيل حد المليون وانخفضت نسبة العمال المستخدمين في الصناعات الأساسية إلى اجمالي عدد السكان. ففي عام ١٨٥١ كانت نسبتهم ٢٥ في المئة ولكنها في عام ١٩٠١ كانت ١٥ في المئة فقط. وأشار لينين إلى حقيقة هامة هي أن دخل بريطانيا الوطني ازداد مرتين فقط في الفترة الممتدة من ١٨٦٥ إلى ١٨٩٨ في حين ازدادت مداخيلها فيما وراء البحار عشر مرات. وكان أثرياء البريطانيين ينفقون ١٤ مليون جنيه استرليني سنوياً على سباقات الخيل وقنص الثعالب وحدها [٢].

---

(٢) انظر: ف. أ. لينين، «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية»، مصدر سابق، ص ص ٢٧٨، ٢٨١ - ٢٨٢.

وكانت الفجوة المتسعة باطراد بين الصادرات والاستيرادات مظهراً صارخاً من مظاهر « الطفيلية الامبريالية » ، كما سماها لينين. ففي بداية العقد الثامن من القرن التاسع عشر كان العجز في ميزان التجارة البريطاني يبلغ ٦٠ مليون جنيه استرليني ولكنه ازداد إلى ١٥٨ مليون جنيه في عام ١٩١٣. وكان هذا العجز يغطى بـ « عوائد مرئية » وفي مقدمتها الاستثمار فيما وراء البحار الذي كان يحقق في العادة ربحاً بمعدل ٥ في المئة سنوياً وحتى ٩,٣ في المئة في مناجم الذهب. وكانت الصادرات السلعية تضطلع بتسديد زهاء ٧٠ في المئة من استيرادات بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى. واكتسبت التجارة البريطانية طبيعة ربوية واصبحت تذكر بالتجارة الرومانية. وعمدت البرجوازية البريطانية إلى تشديد أساليبها الاستعبادية في استغلال « أقاليمها » مستخدمة الاحتلال السياسي واقراض المال على نطاق واسع.

٢ ـ المعضلات الزراعية للرأسمالية البريطانية

غالباً ما يعتمد معدل النمو الصناعي في بلدان كثيرة على احتياطياتها الزراعية. فإن توسع الصناعة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، استند بدرجة كبيرة إلى احتياطيات أمريكا الزراعية التي اتسعت نتيجة الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ ـ ١٨٦٥). وكما سبقت الأشارة إليه قامت الشروط الزراعية اللازمة بدور بالغ الأهمية في تاريخ الثورة الصناعية، ولكن الوضع كان مختلفاً في عصر الامبريالية. فإن زراعة بريطانيا كانت تمر بأزمة عميقة ومديدة كانت تمارس تأثيراً سلبياً في الصناعة. وقامت بالدور الحاسم في ذلك الأزمة الزراعية العالمية التي بدأت في مطلع العقد الثامن من القرن التاسع عشر واستمرت حتى منتصف العقد الأخير منه. وكان من الأسباب الخارجية لذلك ظهور الحنطة

الأمريكية في الأسواق الأوربية. فلقد ازدادت استيرادات بريطانيا من الحنطة الأمريكية ثماني مرات خلال الفترة الممتدة من ١٨٦٦ إلى ١٨٧٣ (من ١٠,٨ ملايين إلى ٩٠,٤ مليون بوشك) ولكن الأسباب الأساسية للأزمة الزراعية كانت تناقضات الرأسمالية. وليس من باب المصادفة انها أصبحت أزمة عالمية متشابكة تشابكاً وثيقاً مع الأزمة المديدة لفيض الانتاج في الصناعة، التي كانت من السمات المميزة للعقد الثامن من القرن التاسع عشر.

وبحلول عام ١٨٧٤ كانت الأزمة محسوسة في بريطانيا وفي عام ١٨٧٩ اكتسبت أشكالاً بالغة الحدة. وازداد الوضع تردياً بفعل الحقيقة الماثلة في ان الزراعة في بريطانيا، أكثر منها في البلدان الأخرى، كانت ترزح تحت نير ريع الأرض المرتفع والمثقل برسوم باهظة. وتعين على بريطانيا أن تدفع الثمن عن ملكية الأرض الكبيرة، التي أصبح دورها الرجعي وجوهرها الطفيلي واضحاً بجلاء. ويمكن القول أن تفسخ الرأسمالية في الزراعة البريطانية مضى شوطاً أبعد من تفسخها في الصناعة في نهاية القرن التاسع عشر.

ففي عام ١٨٦٠ كانت الزراعة في بريطانيا توفر نصف حاجات البلاد من الحنطة واللحوم. وفي عام ١٧٦٩ كانت ٣,٤ ملايين فدان تزرع بالحنطة، المنتوج الزراعي الرئيسي حينذاك (في عام ١٨٧٠ بلغ اجمالي المساحة المزروعة ١٣,٦٤٦,٠٠٠ فدان). وقد تناقصت فيما بعد بصورة تدريجية. ويكفي ان نشير إلى أن المساحة المزروعة بالحنطة في بريطانيا كانت مليوني فدان فقط في عام ١٩٤٩. وبفعل الأزمة الزراعية ازدادت زراعة البلاد تردياً. ولم تتمكن من الصمود أمام المنافسة الأمريكية وآثار نظام الريع. فإن كل فدان من الأرض كان مثقلاً بدفع الريع والعشر والضرائب المحلية وما إلى ذلك. وفي هذه الأثناء، كان نقل بوشل الحنطة من شيكاغو إلى ليفربول يكلف في سبعينات القرن التاسع عشر أقل من شلن. وكان بالوسع نقل غلة الفدان الواحد هذه المسافة البعيدة بخمس

كلفة الأسمدة المطلوبة في بريطانيا لاستزراع المساحة نفسها. ولم يكن بمقدور الزراعة البريطانية أن تكون مربحة إلاّ إذا كانت قيمة المحصول لا تقل عن ٥ جنيهات استرلينية في حين كانت قيمته في حدود ١٤ ـ ١٥ دولاراً للفدان الواحد في الولايات المتحدة حيث كان ريع الأرض أخف وطأة. وفي ١٨٨٢ و ١٨٩٧ أجريت تحقيقات رسمية لاستجلاء الوضع واقتراح اجراءات مناسبة. ولكن أسعار المحاصيل الزراعية استمرت في الانخفاض. ففي الفترة الممتدة من ١٨٤٨ إلى ١٨٦٨ كان كوارتر (*) الحنطة يكلف في المتوسط ٥٢ شلناً ولكن سعره لم يزد على ٢٧ شلناً في الفترة من ١٨٩٣ إلى ١٩٠٢. وبعد عام ١٨٧٤ بدأت استراليا ونيوزيلندا وأمريكا الجنوبية تجهز اللحوم في سفن مبردة فانخفض سعر لحوم البقر بنسبة ٢٩ في المئة في الفترة الممتدة من ١٨٧١ ـ ١٨٧٥ إلى ١٨٩٤ ـ ١٨٩٨. وأخذت الزراعة البريطانية تفقد حتى الدور الذي كانت تلعبه في منتصف القرن التاسع عشر. وفي عام ١٩١٣ كانت تنتج ما قيمته ١٩٠ مليون جنيه استرليني فقط في الوقت الذي كانت تستورد فيه منتوجات زراعية بقيمة ٢٢٠ مليون جنيه استرليني. ولم تكن البلاد تنتج من الحبوب إلاّ ما يكفي لخمس عام. يضاف إلى ذلك أن الأراضي الصالحة للزراعة كانت تحول إلى مراعي وكانت الأراض تخصص رياضاً وميادين قنص للارستقراطيين. ولم تكن الابتكارات الزراعية ذات شفاعة. واستمرت الأزمة الزراعية في بريطانيا حتى عام ١٩٠٠ وان تأثر بها هذه المرة الملاك أنفسهم أيضاً. ففي الفترة الممتدة من ١٨٧٩ إلى ١٨٩٤ انخفضت العوائد المتحققة من ريع الأرض ١١,٥٣٣,٠٠٠ جنيه استرليني وبلغت نسبة هبوطها ٢٢ في المئة على امتداد السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن التاسع عشر. وأخذت الرأسمالية البريطانية تفقد قاعدتها الزراعية. ففي عام ١٨٧١ بلغ

(*) الكوارتر: وحدة وزن تساوي ٢٨ رطلاً في بريطانيا و ٢٥ رطلاً في الولايات المتحدة.

عدد المستخدمين في الزراعة البريطانية ٩٩٦ ألف عامل وفي عام ١٨٩١ كان عددهم ٧٩٨ ألف عامل فقط. وفي عام ١٩١١ بلغت مساهمة الزراعة في الدخل الوطني ٨ في المئة فقط. وانتقلت قاعدة بريطانيا الزراعية إلى ما وراء البحار (إلى كندا واستراليا ونيوزيلندا وجنوب افريقيا) وجعل هذا نظام الرأسمالية البريطانية الاقتصادي حتى أقل ثباتاً. لقد كانت قلعتها الصناعية مبنية على أساس من رمل، كما اتضح ابان الحرب العالمية الأولى. وتفاقمت معضلة ميزان المدفوعات. وتسبب انخفاض القوة الشرائية لسكان الريف في اشتداد حدة المعضلات المتعلقة بالتصدير حيث كان يتعين زيادة الصادرات لتحقيق الانتاج الصناعي. وأخذت قاعدة الصناعة البريطانية من المواد الأولية تضمحل في جزء منها رغم أنها كانت طيلة قرون ذات أهمية أساسية لبعض الفروع. وتعزز النظام الطفيلي للملكية الأرض الكبيرة وعجّل بتفسّخ الرأسمالية في بريطانيا.

٣ - دينامية الصناعة والتغيرات في بنيتها

ولكن تفسخ الرأسمالية البريطاني لم يكن يعني انهيارها تلقائياً أو توقف القوى المنتجة عن التطور بصورة كاملة. فإن الصناعة البريطانية لم تتخلّف إلاّ نسبياً وليس بالمعايير المطلقة ولم يتطور هذا الوضع إلى ركود تام.

في عصر الامبريالية استمر انتاج بريطانيا الصناعي في النمو: فلقد تحققت زيادة في الانتاج وجرت تحولات تقنية واقتصادية وأخذت بنية الصناعة تتغير وتظهر أنواع جديدة من الانتاج، وكان سبب ذلك يعود إلى اتساع السوق العالمية وبقاء استغلال العمال بوصفه المصدر الرئيسي لثروة البرجوازية البريطانية، والعجز عن انقاذ الامبريالية الاستعمارية وما سيعتري استغلال الشعوب الأخرى من ضعف في غياب صناعة متطورة. وكان سيتعطل بناء اسطول قوي لم يكن بمقدور بريطانيا

السيطرة على المستعمرات أو نهبها من دونه. ولقد كانت للبرجوازية البريطانية منذ أمد بعيد مصلحة حيوية في تطوير الصناعة وإلاَّ فإن المنافسة الألمانية والأمريكية كانت ستكون مدمرة وما كان بمقدور الامبرياليين البريطانيين أن يحتفظوا بمواقعهم الدولية.

لذا ازداد انتاج بريطانيا من الفحم في الفترة الواقعة بين ١٨٧٣ و ١٨٩٦ بنسبة ٥٣ في المئة ومن الحديد الزهر بنسبة ٣٢ في المئة ومن الفولاذ بزهاء ٥٠٠ في المئة وازداد صافي استيراد القطن بنسبة ٢٠ في المئة والصوف بحوالي ١٠٠ في المئة. وفي الفترة الممتدة من ١٨٧٠ إلى ١٩٠٠ تضاعف انتاج صناعة بناء السفن أربع مرات وازدادت عوائد السكك الحديد بنسبة ١٣٠ في المئة. وبالمؤشرات المطلقة ازداد انتاج الفحم من ١٢١ مليون طن إلى ٢٠٢ مليون طن وانتاج الحديد الزهر من ٦,٥ ملايين طن إلى ٨,٥ ملايين طن وانتاج الفولاذ من ٥٠٠ ألف طن إلى ٤,٢ ملايين طن.

إذن، كان الانتاج الصناعي في بريطانيا ينمو نمواً شديد الكثافة في بعض الصناعات في خلال فترة الانتقال إلى الرأسمالية الاحتكارية. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الزيادة الكبيرة في كمية المصهور من الفولاذ. فلقد حل محل الحديد بصورة متزايدة وكان ذا أهمية استثنائية لتطور الصناعة الهندسية. وتحققت زيادة كبيرة في عدد ما بني من السفن وأدى هذا إلى حدوث تغيير جذري في بناء الاسطول البريطاني.

وفيما بعد، وبالتحديد في بداية القرن العشرين، استمرت الصناعة البريطانية في زيادة انتاجها. وفي عام ١٩١٣ بلغ انتاج الفحم الحجري ٢٨٧ مليون طن والحديد الزهر ١٠,٦ ملايين طن والفولاذ ٧,٦٦ ملايين طن. وفي بداية العقد التاسع من القرن التاسع عشر كان لدى بريطانيا ٤١,٥ مليون مغزل في صناعة القطن وفي ١٩١٠ - ١٩١١ بلغ عددها ٥٦,٢٥ مليون مغزل. وازداد عدد الأنوال بنسبة ٢٣

في المئة بالمقارنة مع عددها في ١٩٠٠ وبلغ ٨٠٠ ألف نول في عام ١٩١٣. وفي عام ١٩١٤ تم تصنيع ٤,٢٥ ملايين بالة من القطن. وكان موقع بريطانيا قوياً بصفة خاصة في صناعة بناء السفن. ففي عام ١٩١٤، قبل اندلاع الحرب، كانت أحواض بناء السفن البريطانية مصدر ٦٠ في المئة من جميع السفن الجديدة في العالم. وكانت بريطانيا تمتلك مع أعضاء الدومنيون البريطاني ٢١ مليون طن من مجموع ٤٩ مليون طن تشكل حمولة سفن العالم. وبلغ صافي دخل الملاحة البريطانية ٩٤ مليون جنيه استرليني في عام ١٩١٣. وكان العلم البريطاني لم يزل خفاقاً فوق الممرات البحرية.

وفي الحقبة الامبريالية حدثت في بريطانيا، كما في البلدان الأخرى، تغيرات عميقة ذات طبيعة تقنية واقتصادية، في مقدمتها استخدام عملية بيسمر لصهر الفولاذ. وفي عام ١٩٠٠ كان استخدام الفولاذ شاملاً وامكن للهندسة وصناعة بناء السفن أن تتطورا على أساس أمتن. وفي العقد التاسع من القرن التاسع عشر شرعت صناعة الهندسة الكهربائية في النمو وبدأ ينمو بعد ١٩٠٠ انتاج الحرير الصناعي. كما وجدت طريقها إلى التطبيق الماكنة ذات الاحتراق الداخلي.

ومع تنامي دور الهندسة تغيرت بنية الصناعة البريطانية باطراد وكان هذا يعني تغير بنية الصادرات البريطانية. فلقد انخفضت نسبة الألياف القطنية من ٣٩ في المئة في ١٨٩٦ إلى ٣١ في المئة فقط في ١٩١٣. وعلى النقيض من ذلك ازدادت نسبة الفحم والحديد الزهر والفولاذ والآلات من ٢٣ إلى ٢٧ في المئة. كما اثرت التغيرات البنيوية في الصناعة على التركيب المهني للسكان. ففي عام ١٩١١ كان ٨٥ ذكراً من بين كل ألف ذكر مستخدمين في انكلترا وويلز يعملون في صناعة الفحم و ١٢٤ ذكراً في صناعة الحديد والفولاذ والهندسة و ٩٧ ذكراً في النقل (في السكك الحديد بالدرجة الرئيسية). وكان ٩٩ ذكراً فقط من بين كل ألف ذكر

يعملون في الزراعة. وفي ذلك العام نفسه كانت الصناعة توفر ٤٠ في المئة من الدخل الوطني.

٤ ـ تركز الانتاج ونشوء الاحتكارات

إن تخلف بريطانيا الصناعي في حقبة الامبريالية لم ينف تطور أشكال جديدة من الانتاج الرأسمالي. وفي نهاية القرن التاسع عشر دخلت بريطانيا أيضاً مرحلة الرأسمالية الاحتكارية. وقد وفَّر الأساس المادي لذلك تطور القوى المنتجة، كما ورد ذكره آنفاً. واقترن ذلك بتركز وتمركز رؤوس الأموال، الأمر الذي أثَّر أيضاً في تنظيم الانتاج نفسه. فإن المعامل والمصانع الكبيرة القادرة على استخدام تكنولوجيا جديدة وتخفيض تكاليف الانتاج وطرح كميات ضخمة من المنتجات في السوق والمناورة برأس مال كاف اصبحت الآن وحدها التي تتمتع بقدرة تنافسية.

وقامت بدور كبير في التمهيد الاقتصادي للنظام الرأسمالي الاحتكاري الشركات المساهمة التي عجلت بتعبئة رأس المال المطلوب لاقامة مؤسسات عملاقة أخذت تزداد عدداً بوتيرة متسارعة. ففي عام ١٨٥٢ سُجّلت ١٦٥ شركة وفي عام ١٨٦٠ ـ ٧٩٠ شركة وفي عام ١٨٦٤ ـ ٩٩٧ شركة وفي الفترة الممتدة من ١٨٦٤ إلى ١٨٦٩ بلغ عدد الشركات المسجلة ٦٤٢ شركة في المتوسط وفي الفترة الممتدة من ١٨٨٠ إلى ١٨٨٤ ـ ١٥٦٤ شركة. وفي الفترة الممتدة من ١٨٦٤ إلى ١٨٨٤ تضاعف في المتوسط حجم رأس المال المعبأ (من ٩٨,٢٩٧ جنيهاً استرلينياً إلى ١٨٨,٠١٩ جنيهاً استرلينياً). وفي الفترة الممتدة من ١٨٨٥ إلى ١٩٠٥ نمت الشركات بوتيرة حتى أسرع معبئة رؤوس أموال أكبر فأكبر. وكانت الأسس القانونية لذلك قد ارسيت منذ منتصف القرن التاسع عشر حين جرى في عام

١٨٤٤ تبسيط عملية تسجيل الشركات وطبق في عام ١٨٥٦ مبدأ المسؤولية المحدودة على جميع الشركات المسجلة. وفي عام ١٨٥٨ أصبح هذا الامتياز متاحاً للمصارف أيضاً وفي عام ١٨٦٢ ـ لشركات التأمين وقد أثبت هذا كونه نظاماً بالغ المرونة قام بدور كبير في تركيز رأس المال. وبغية اجتذاب رؤوس الأموال الصغيرة أجازت بريطانيا اصدار اسهم ذات جنيه استرليني واحد. وبعد عام ١٨٨٠ تعاظم بسرعة دور الشركات المساهمة في الصناعة. وفي السنوات العشرين لغاية ١٩٠٥ تضاعف رأس المال المدفوع للشركات العامة أربع مرات. وأقامت الشركات المساهمة مؤسسات أكبر حجماً حتى من المؤسسات التي اقامتها الشركات الصناعية. ففي صناعة النسيج في عام ١٩١٤، على سبيل المثال، كان حجم الشركات المساهمة في المتوسط خمسة أضعاف حجم الشركات الخاصة.

غير أن اتساع نطاق الانتاج لم يكن نتيجة تكوين شركات مساهمة فحسب بل وكان هناك تركز مكثف للانتاج الصناعي ناجم عن عمليات داخلية بحت في مقدمتها استخدام تكنولوجيا جديدة. وقد عملت المنافسة ورسملة الأرباح على تسهيل ذلك. واستمر المعمل الكبير في الاتساع: ففي عام ١٨٧١ كان ٨٨ في المئة من مجموع العمال في صناعة القطن مستخدمين في معامل و ٧٨ في المئة من مجموعهم في صناعة الصوف و ٧٥ في المئة من مجموعهم في صناعة المعادن. وفيما بعد، في ١٩٠١، على وجه التحديد كان ١,٩ في المئة فقط من عمال النسيج يعملون خارج المعامل و ٢,٨٣ في المئة من عمال المعادن و ٧,٢٦ في المئة من عمال الصوف و ١٠,٥٤ في المئة من عمال صناعة الجلود. وعجلت هذه المرحلة الختامية في اتساع النظام المعملي بتركز الانتاج الصناعي موفرة الأساس لنشوء الاحتكارات. وكان متوسط حجم المؤسسة الصناعية ينمو باطراد: ففي الفترة الممتدة من ١٨٨٤ إلى ١٩١١ ازداد عدد المغازل في كل معمل من معامل القطن في لانكشاير مرتين في المتوسط وازداد أيضاً عدد الأنوال وان بدرجة أقل. وفي الوقت نفسه ازداد متوسط انتاجية

الأفران أكثر من مرتين في الفترة الممتدة من ١٨٨٢ إلى ١٩١٣. وفي عام ١٩١١ كانت قيمة المؤسسات الصناعية البريطانية (المعامل ومؤسسات التعدين والبناء) ٦٨٨ مليون جنيه استرليني.

وعلى هذا الأساس أصبح ظهور اتحادات احتكارية أمراً حتمياً. فأقيم «اتحاد الملح» لتفادي المنافسة منذ ١٨٨٨. وقد وحدّ في اطاره جميع الشركات وبسط سيطرته على ٩٠ في المئة من الانتاج. وابتداء من ١٨٨٦ شرعت الشركات البريطانية تشارك في تروست ديناميت - نوبل Dynamit - Nobel. وأخذت اتفاقيات تحديد الأسعار تبرم بين أصحاب المناجم وشركات السكك الحديد. ولكن خطوة كبيرة في تشكيل الاحتكارات اتخذت في الفترة الواقعة بين ١٨٩٤ و ١٨٩٦ حين ظهر اتحاد لمؤسسات صنع الأنابيب في اسكتلندا. واندمج الاتحاد فيما بعد بشركة انكليزية لتشكيل اتحاد جديد منفرد. وشهدت الصناعة الكيماوية سلسلة كاملة من عمليات الاندماج اسفرت عن قيام برونر وموند وشركائها Brunner, Mond and Co. والصناعات الكيمياوية الامبراطورية Imperial Chemical Industries.

كما ظهرت اتحادات ذات نمط احتكاري في صناعتي الأسمنت وورق الجدران. وفي بداية القرن قامت اتحادات مؤسسات تضم صناعة الهندسة الكهربائية (صناعة القابلوات) وصناعات أخرى غيرها. وبدأت تظهر كارتيلات مثل شركة نورث - ويست كومباني (١٩٠٦) وكارتيل شركات التقطير (١٩٠٧).

وكانت شركة التبغ الأمبراطورية Imperial Tobacco Company أيضاً احتكاراً يوفر ٥٠ في المئة من الانتاج البريطاني في هذا المجال. وفي عام ١٩١٩ تم الاعتراف بثلاثة وتسعين اتحاداً من النوع الاحتكاري في بريطانيا. وبلغ الطابع الاحتكاري للإنتاج درجة عالية جداً في بعض الأحيان. فإن تروست الخيوط على

سبيل المثال، كان يسيطر على ثلث انتاج خيوط الخياطة، ولديه رأس مال مقداره ١٢ مليون جنيه استرليني و ١٦ معملاً في نهاية القرن الماضي. وكان بعض هذه المعامل في الولايات المتحدة وكندا وفرنسا واسبانيا وروسيا. وكانت الشركة توزع أرباحاً نسبتها ٢٠ في المئة. وفي عام ١٨٩٧ ظهر منافس فابرمت اتفاقية بين هاتين الشركتين. وقطع اضفاء طابع احتكاري على السكك الحديد أيضاً شوطاً بعيداً: فلقد مرّ وقت وجد فيه ما يربو على ألف مؤسسة من مؤسسات السكك الحديد ولكن في عام ١٩١٤ لم يبق منها إلاّ ١١ مؤسسة.

غير أن الاتحادات الاحتكارية لم تصبح واسعة الانتشار في بريطانيا كما في ألمانيا والولايات المتحدة وبدأت تتطور بعد ١٠ إلى ١٥ عاماً. وكانت الأشكال التي ارتدتها الاحتكارات البريطانية نفسها أقل نضجاً من التروستات الأمريكية. وبقيت سيطرة احتكار أو احتكارين سيطرة تامة على صناعة بكاملها من الحالات النادرة. وكان السبب الرئيسي وراء ذلك أن القوى المنتجة كانت تتطور تطوراً ابطأ في بريطانيا وعُوِّقَ تركز الانتاج. ومن الناحية العملية لم تكن هناك احتكارات تقنية، الأمر الذي عزز إلى حد بعيد مواقع السنديكات الألمانية والتروستات الأمريكية. فلقد كانت المواد الأولية تأتي من المستعمرات فكان من الصعب احتكارها. وكان لتبعثر مكامن الفحم وخامات الحديد على مساحة واسعة في بريطانيا نفسها أثر مماثل ومارست البنية الفرعية للصناعة البريطانية تأثيرها: فإن صناعة النسيج التي تبوأت موقعاً مبالغاً في أهميته كانت مشتتة بين معامل صغيرة نسبياً. وان اضفاء طابع احتكاري على الصناعة الخفيفة بصفة عامة يصطدم بصعوبات أكثر من الصعوبات التي يواجهها في الصناعات الأخرى. وكان مما له أهمية بالغة أيضاً حقيقة أن الصناعة البريطانية كانت تعمل لغرض التصدير أكثر من الصناعتين الألمانية والأمريكية ولكن من الصعوبة بمكان احتكار سوق تفعل مفعولها فيه طائفة من العوامل التي لا يمكن التنبؤ بها.

كما كان لعواقب احتكار الصناعة في القرن التاسع عشر أثرها أيضاً. فلقد اعتاد اصحاب الصناعات البريطانيون على هذا الاحتكار بحيث اعتبروا اقامة سنديكات وتروستات تحد من نشاطهم أمراً لا ضرورة له. وكانت ثروة الامبراطورية الاستعمارية الاسطورية متاحة لأصحاب الصناعات البريطانية وكان الاستئثار باستغلال المستعمرات يعوض بالنسبة لرجال الأعمال البريطانيين عن السنديكات والتروستات التي استخدمها أصحاب المعامل الألمان للحفاظ على مكانهم تحت الشمس ومحاولة الاستحواذ على ثروات أطرافهم الاستعمارية. كما كانت لتقاليد التجارة الحرة ذات الجذور الراسخة في بريطانيا في القرن الماضي، اهميتها ولكن الاقتصاديين البريطانيين بالغوا في تقدير اهميتها.

٥ ـ الاوليجاركية المالية وتصدير رؤوس الأموال

في بريطانيا كان رأس المال المالي يتطور بوتيرة أسرع متخطياً حتى ألمانيا والولايات المتحدة وغيرهما من البلدان، وخاصة في تصدير رؤوس الأموال. وأثبتت امكانية بريطانيا المالية انها امكانية ضخمة. فعلى امتداد القرن التاسع عشر كرست البرجوازية البريطانية رؤوس أموال ضخمة وحقق النظام المعملي لاستغلال العمال أرباحاً طائلة. وازدادت أرباح أصحاب الصناعات بفضل احتكارهم أسواق العالم. واثروا باستغلال المستعمرات وبذلك تكونت كمية كبيرة من «رأس المال الحر» في بريطانيا.

وانبثقت مصارف عديدة لتعبئتها وبحلول عام ١٨٢٥ بلغ عددها ٨٠٠ مصرف. وفيما بعد، في منتصف القرن، بدأ النمو المتسارع للمصارف المساهمة. وابتداء من العقد الثامن من القرن. كان نظام الصكوك يستخدم على نطاق واسع في النشاط المصرفي حالاً محل نظام الحسم التقليدي الذي كان شائعاً في

النصف الأول من القرن. واتسع تدفق الودائع. ونتيجة لتركز رأس المال المصرفي بدأ الائتمان يكتسب طابعاً احتكارياً قامت الشركات المساهمة بدور كبير فيه. وبحلول العقد التاسع من القرن انخفض عدد المصارف الخاصة إلى ١٧٢ مصرفاً في حين بلغ عدد المصارف المساهمة ٩١ مصرفاً. يضاف إلى ذلك أن المصارف المساهمة كانت لديها ودائع أكبر من ودائع المصارف الخاصة. ونتيجة لذلك بدأت خمسة مصارف كبيرة تبسط هيمنتها ـ سميت الخمسة الكبار. وكان بنك انكلترا بجبروته المتزايد باطراد عاملاً هاماً وراء اضفاء طابع احتكاري على الائتمان.

ولاحظ لينين أن الودائع في المصارف البريطانية ازدادت بنسبة ٨٠ في المئة في الفترة الممتدة من ١٨٨٠ إلى ١٩٠٨. وكان من الطبيعي أن تستخدم الودائع ورأس المال المصرفي لتمويل الصناعة والتجارة والمؤسسات الاستعمارية. كما ازداد تشابك رأس المال المصرفي والصناعي البريطاني. وظهر رأس المال (الذي درسه لينين فيما بعد دراسة دقيقة). وتحققت هيمنة الاوليجاركية التي تسترت على دكتاتوريتها بأشكال تقليدية من البرلمانية. ولم تغير تصريحات الوزراء وايماءات الليبراليين السياسية شيئاً من حقيقة الوضع. وحتى عام ١٩١٤ كانت لندن المركز العالمي لرأس المال المالي. وفي عام ١٩١٠ كان زهاء ٢٥ في المئة من السندات المطروحة في العالم (ما قيمته ١٤٢ مليار فرنك من مجموع ٦٠٠ مليار فرنك) يعود إلى بريطانيا.

واكتسب تصدير رأس المال نطاقاً واسعاً بصفة خاصة. وكانت وفرة ما سرقته البرجوازية البريطانية من رأس مال حر، تشكل شرطاً لازماً لتصديره. وقد استخدم لتشديد استغلال البلدان المتخلفة اقتصادياً والمستعمرات. فإن تخلف بريطانيا الصناعي ضيق مجال الاستثمار الداخلي لرأس المال على الرغم من ان تصديره تسبب في ازدياد هذا التخلف. وأظهر لينين ان عصر الامبريالية بصفة عامة يتسم بتصدير رؤوس الأموال بالارتباط مع اشتداد تناقضات الرأسمالية على

مستوى السوق وازدياد مواردها المالية واحتدام الصراع على المستعمرات واستغلال الأطراف الزراعية. وكانت بريطانيا قد بدأت تصدر رأس المال قبل سواها من البلدان (المانيا والولايات المتحدة الأمريكية) وفي منتصف القرن التاسع عشر كانت رؤوس أموال بريطانية كبيرة قد وظفت في أمريكا الجنوبية والمستعمرات والولايات المتحدة.

وفي عام ١٨٧١ قدرت استثمارات رؤوس الأموال البريطانية فيما وراء البحار بـ ٨٠٠ مليون جنيه استرليني وفي عام ١٨٧٥ بـ ١,٢ مليار جنيه استرليني وكان المردود المعتاد ٦ في المئة سنوياً. وخلق تحول بلدان عديدة إلى النقود الذهبية ظروفاً ملائمة لتصدير رؤوس الأموال. وفي العقد الثامن من القرن كان ما يربو على نصف رأس مال بريطانيا قد ذهب إلى بلدان أخرى على شكل قروض حكومية. واتسع نطاق تصدير رؤوس الأموال فيما بعد بوتيرة متسارعة وفي عام ١٨٩٠ بلغ العائد المتحقق من هذه الصادرات ٩١,٥ مليون جنيه استرليني. وفي عام ١٩١٣ بلغت استثمارات بريطانيا فيما وراء البحار رقماً فلكياً مقداره ٣,٥ مليارات جنيه استرليني كان ما يقرب من نصفها موظفاً في المستعمرات وبلدان الدومنيون البريطاني. وقبل حرب ١٩١٤ كانت كمية رأس المال المصدر كل عام بمستوى ١٨٠ ـ ١٩٠ مليون جنيه استرليني.

لقد مد أخطبوط الامبريالية أذرعه المالية في أنحاء العالم كافة. ولم يقتصر استغلال الشعوب الأخرى على مضمار التجارة بل أصبح استغلالاً منهجياً وانتقل إلى مجال الانتاج أيضاً.

٦ ـ التوسع الاستعماري. خصائص الامبريالية البريطانية

اكتسب توسع بريطانيا الاستعماري نطاقاً ضخماً في مطلع القرن. ويبدو هذا

امراً غريباً لأن صناعة البلاد كانت تتطور ببطء شديد وفي بداية العقد الثامن من القرن التاسع عشر كانت تحت تصرف البرجوازية البريطانية امبراطورية استعمارية مترامية الأطراف. ومن المعروف ان عدوانية الامبريالية الألمانية قد استحثها على وجه التحديد النمو الهائل للصناعة الألمانية والنقص النسبي في المواد الأولية وأسواق التصريف في الأطراف الاستعمارية. وفي مقابل ذلك كان لدى رأس المال البريطاني فائض من « المجال الحيوي » في التركة الاستعمارية الموروثة من الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر. وقد عمدت الاحتكارات إلى تشجيع توسع ألمانيا الاستعماري لكنها في بريطانيا ظهرت لاحقاً. فهي لم تظهر إلاّ في نهاية القرن الماضي في حين أن البلاد شرعت في حيازة المستعمرات في وقت أسبق.

وينبغي البحث عن سبب ذلك في خصائص تاريخ الرأسمالية البريطانية الذي قام فيه النظام الاستعماري بدور استثنائي تماماً. وازداد هذا الدور في عصر الامبريالية ولهذا السبب وصف لينين الامبريالية البريطانية بانها امبريالية استعمارية. وقد توجهت بريطانيا نحو ايجاد حل استعماري لمعضلاتها الاقتصادية وادركت برجوازية البلاد منذ زمن بعيد قيمة الامبراطورية الاستعمارية. كما كان للتقاليد التاريخية اثرها. فإن سيطرة الأسطول البريطاني على الممرات البحرية سهلت عملية النهب الاستعماري فضلاً عن أن الامبرياليين البريطانيين حاولوا التعويض عن ضعف مواقع البلاد الصناعية بتوسيع مستعمراتها. وهكذا نقلت التناقضات الاقتصادية لرأسمالية البريطانية إلى الساحة الدولية. وحاولت البرجوازية البريطانية تذليل هذه التناقضات بنهب الأمم الأخرى واثبت الاستعمار كونه أكبر احتياطي للامبريالية البريطانية. وقد شجع هذا عدوانية بريطانيا ضد شعوب افريقيا وآسيا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وقام بدور كبير في ذلك تصدير رأس المال الذي كان بحاجة إلى ضمانات سياسية أكثر من حاجة الصادرات السلعية. فالتجارة يمكن وقفها في أي وقت ومن دون خسائر كبيرة والتجار يستطيعون

ارسال شحنات جديدة من البضائع إلى بلدان أخرى وبيعها هناك. ولكن انسحاب رأس المال المصدر أمر بالغ الصعوبة، ويقترن عادة بخسائر كبيرة وباندثار الاستثمارات. وكانت التبعية السياسية من النمط الاستعماري توفر ظروفاً ملائمة لاستثمار رأس المال المصدر استثماراً مربحاً ولذلك أصبح احتلال بلدان كاملة حاجة ملحة للغاية. وبما أن بريطانيا كانت متقدمة على البلدان الأخرى في تصدير رأس المال كان من الضروري لها ان تشدد سياستها الاستعمارية. يضاف إلى ذلك أن الامبرياليين البريطانيين حاولوا تذليل التناقضات الطبقية على حساب المستعمرات. فلقد أدركوا حقيقة أن الامبراطورية مسألة تتعلق بتوفير الخبز والزبدة وانه لتجنب اشتعال حرب أهلية في الداخل توجب عليهم ان يصبحوا امبرياليين. وقد روج مثل هذه الآراء، على سبيل المثال، سيسل رودس الذي كان مغامراً استعمارياً من الوزن الثقيل وعبر بوضوح عن المصالح الطبقية للامبرياليين البريطانيين. وقام جوزيف تشامبرلين بتطوير افكار مماثلة. وعمل النضال لانقاذ الرأسمالية على تشجيع التوسع الاستعماري.

وفي نهاية القرن الماضي دخلت بريطانيا مرحلة الرأسمالية الاحتكارية. وبسط الاحتكار سيطرته وسعت الاتحادات الاحتكارية إلى اعادة اقتسام العالم وتحقيق المزيد من التوسع الاستعماري. وعجلت مصادماتها مع نظيراتها الألمانية بوتيرة الالحاق الاستعماري. واقدمت بريطانيا على احتلال مناطق كثيرة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لمجرد قطع الطريق على الالحاقات الألمانية. وحين كان البرلمان البريطاني يجيز الحروب الاستعمارية لم يكن يفعل ذلك إلاّ تعبيراً عن خنوعه إزاء الاحتكارات والاليجاركية المالية.

كما عجلت التناقضات السياسية الخارجية للرأسمالية الاحتكارية بتوسع بريطانيا الاستعماري. وقدم لينين تحليلاً عميقاً لذلك في مؤلفه **«الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية»** الذي أشار فيه إلى أنه في عام ١٨٧٦ كان لدى بريطانيا ٢٢,٥ مليون

كيلومتر مربع من المستعمرات يبلغ عدد سكانها ٢٥١,٩ مليون نسمة. وفيما بعد، في عام ١٩١٤، بلغت مساحة المستعمرات البريطانية ٣٣,٥ مليون كيلومتر مربع وعـدد سكانها ٣٩٣,٥ مليون نسمة، وبالتالي فقد اتسعت الممتلكات الاستعمارية اتساعاً هائلاً في غضون فترة قصيرة نسبياً (٣٨ عاماً فقط في مجموعها)، الأمر الذي شكل قفزة حقيقية في تطور الامبراطورية البريطانية التي امتدت لتشمل حينذاك خمس قارات وفتحت أمام الامبرياليين البريطانيين فرصاً ضخمة. وارتبط توسع بريطانيا الاستعماري ارتباطاً لا ينفصم بتصدير رأس المال. وقد أشار لينين إلى حقيقة هامة هي أنه في عام ١٩٠٤ كان لدى بريطانيا ٥٠ مصرفـا في المستعمرات لها ٢٢٧٩ فرعاً في حين كان لديها في عام ١٩١٠، ٧٢ مصرفاً لها ٥٥٤٩ فرعاً. وقارن عدد سكان بريطانيا بعدد سكان مستعمراتها. فبما أن عدد سكان بريطانيا كان ٤٦,٥ مليون نسمة فقط في عام ١٩١٤ ينتهي الأمر إلى أن كل «ديمقراطي» بريطاني كان لديه ٨,٥ عبيد يعملون لحسابه منذ اللحظة التي ولد فيها. وكانت لدى بريطانيا مستعمرات حتى في أوروبا وقد أشار لينين إلى أن البرتغال وقعت تحت الحماية البريطانية طيلة ما يربو على ٢٠٠ عام بصرف النظر عن استقلالها الشكلي. كما استمر استغلال ايرلندا التي عانت طويلاً [٣].

وفي عصر الامبريالية كانت بريطانيا الشريك الرئيسي في اقتسام افريقيا الذي عجله شق قناة السويس. واصبحت القناة التي بناها المصريون وافتتحت في عام ١٨٦٩ شرياناً رئيسياً من شرايين التجارة العالمية والبريطانية. ففي عام ١٨٧٩ استخدمت القناة سفناً بلغ اجمالي حمولتها ٢،٢٦٣,٠٠٠ طن وفي عام ١٨٨٩ كـان الرقم ٦,٧٨٣,٠٠٠ طن. ولهذا السبب وضع الامبرياليون البريطانيون الاستيلاء على القناة على جدول عملهم. وتمهيداً لذلك ابتاعت حكومة دزرئيلي في عام

(٣) المصدر السابق، ص ٢٥٨ ـ ٢٦٣.

١٨٧٥ اسهماً بقيمة ٤ ملايين جنيه استرليني في قناة السويس، وكان ذلك نصف اجمالي الأسهم. ثم فرضت السيطرة المالية على مصر وبدأ استغلال الفلاحين مالياً. وفي عام ١٨٧٨ تم الاستيلاء على قبرص التي أصبحت قاعدة بريطانية هامة على المقتربات إلى مصر. وجرى تبرير الاستيلاء على قبرص تبريراً منافقاً بحجة الدفاع عن تركيا ضد الاعداء الخارجيين. وكان منطق الامبرياليين البريطانيين منطقاً عجيباً: فلقد كانوا يدافعون عن البلدان الأخرى..... بتقسيمها. وبعد سنوات قليلة وبالتحديد في عام ١٨٨٢ تم احتلال مصر بوصفها ملحقاً بسيطاً بقناة السويس. ثم جاء دور السودان ولكن اخضاع هذا البلد استغرق زمناً طويلاً. ففي عام ١٨٨٤ ثار الشعب بقيادة المهدي ولم يتمكن المستعمرون البريطانيون من إخماد الانتفاضة واحتلال السودان إلاّ بإبداء وحشية لا تصدق. ولكن هذا لم يتحقق إلاّ في عام ١٨٩٨.

وما زال عملاء الامبريالية البريطانية يدافعون عن تركتها الاستعمارية بلغة ديمقراطية ولكن هيهات الجمع بين النهب الاستعماري الذي مارسه رأس المال البريطاني والديمقراطية الحقيقية.

وكانت جنوب افريقيا مجالاً آخر للتوسع الاستعماري البريطاني في عصر الامبريالية. وكانت نقطة الانطلاق نحو ذلك مستعمرة الكيب التي تم الاستيلاء عليها في عام ١٨٠٦. وفي نهاية القرن الماضي أعطى اكتشاف مكامن الماس والذهب في جنوب افريقيا دفعة للسياسة العدوانية التي انتهجها المستعمرون البريطانيون. وبدأ رودس سيء الصيت يقوم بدور كبير. وظهر على المسرح قراصنة استعماريون يذكرون بكورتيز وبيسارو. وبقيادة رودس تم الاستيلاء على مناطق واسعة في جنوب ـ شرق افريقيا واعيدت تسميتها باسم روديسيا ـ التي كانت مستعمرة بريطانية جديدة (١٨٨٩). وبغية ضرب معارضة البوير والاستيلاء على جنوب افريقيا بكاملها شن الامبرياليون البريطانيون حرباً في عام

١٨٩٩ معولين على احراز نصر سهل فيها. ولكـن حـرب البـويـر دامـت ثلاث سنوات مكلفة ٢٥٠ مليون جنيه استرليني ومقتضية زج جيش قوامه ٤٥٠ ألف رجل. ولم تنته إلاَّ في عام ١٩٠٢ ولكنها اسفرت عن ترسيخ مواقع الامبريالية البريطانية في القارة الافريقية. واقيم اتحاد جنوب افريقيا الذي أصبح غرفة تعذيب لعبيد المستعمرات الزراعية وبؤرة للتمييز العنصري والاستعمار المسعور ومصدر ارباح طائلة للاحتكارات البريطانية.

وفي الوقت نفسه عمد الامبرياليون البريطانيون إلى توسيع ممتلكاتهم الاستعمارية في آسيا أيضاً. فشاركوا بنشاط في استعباد واقتسام الصين وبعد أن استولوا على ميناء وي ـ هاي ـ وي (في ايار / مايو ١٨٩٨) وبسطوا سيطرتهم على حوض نهر اليانغزي جعلوا وسط الصين بأسره « منطقة نفوذ » خاصة بها. وبالاستناد إلى الهند خاضت بريطانيا صراعاً مريراً في العقدين الثامن والتاسع من القرن التاسع عشر لاحتلال ونهب أفغانستان ولكن الحرب التي شنت في الفترة الممتدة من ١٨٧٨ إلى ١٨٨٠ لم تحقق نتائج موثوقة بما فيه الكفاية. فلقد ثار شعب أفغانستان ضد النير الاستعماري وظلت جذوة النضال مشتعلة. وجرى تشديد استعباد ايران. وحاول الامبرياليون البريطانيون تحويلها إلى شبه مستعمرة وتحقق ذلك في نهاية القرن. وفي عام ١٩٠٧ سيطر المستعمرون البريطانيون على البحرين واقيمت فيها قاعدة بحرية بريطانية. وبموجب الاتفاقية الانكلو ـ روسية المبرمة في ١٩٠٦ تم الاعتراف رسمياً بجنوب بلاد فارس « منطقة نفوذ » للامبريالية البريطانية ووقعت موارد ايران النفطية بأيدي البريطانيين.

٧ ـ استغلال الهند. نظام الدومنيونات

شهد عصر الامبريالية تشديـد استغلال الهنـد بحدة على ايـدي المستعمـريـن

البريطانيين. وكانت الهند قد تبوأت منذ زمن طويل موقعاً خاصاً في الامبراطورية البريطانية وسميت «لؤلؤة التاج البريطاني». وفي عام ١٨٧٧ أعلن الولاة البريطانيون الملكة فكتوريا امبراطورة على الهند مع أنها لم تكن تتمتع بسلطة حقيقية في بريطانيا. وكان المستعمرون بحاجة إلى هذه المسرحية لاسباغ مظهر من مظاهر الشرعية على نهب الشعب الهندي بشكل سافر. والواقع أن البرجوازية البريطانية جنت من الهند ثروات طائلة واستنزفت البلاد على امتداد الفترة الواقعة بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر. وأصبح الفقر الجماعي والمجاعة المروعة والأوبئة مصير الهند. وفي منتصف القرن التاسع عشر أدان ماركس نفسه ما كان المستعمرون البريطانيون المتبرقعون ببرقع الحضارة يمارسونه من نشاطات لصوصية وقسوة وبربرية. ففي عام ١٨٥٨ كتب ماركس «إن البؤس الذي انزله البريطانيون بهندستان من نوع يختلف من حيث الجوهر وأشد بما لا يقاس من كل ما عانته هندستان من قبل»[٤] لأن الفتوحات السابقة لم تؤثر علي البلاد إلاّ تأثيراً سطحياً في حين «ان بريطانيا حطمت إطار المجتمع الهندي بأكمله من دون ظهور أي بوادر بعد على إعادة البناء»[٥]. وكسرت بصفة خاصة حلقة الوصل بين الانتاج الزراعي والانتاج الحرفي الذي فقد مواقعه، وتدهور نظام الري وما إلى ذلك.

ولم يكن من باب المصادفة أن يؤدي سلوك المستعمرين في الهند إلى قيام انتفاضة واسعة في الفترة من ١٨٥٧ إلى ١٨٥٩ أخمدها البريطانيون بضراوة استثنائية.

وفي عصر الامبريالية استخدت أساليب جديدة لتشديد استغلال الهند. واستمر

---

(٤) كارل ماركس، «الحكم البريطاني في الهند»، في: كارل ماركس، فريدريك أنجلز، المؤلفات الكاملة، المجلد ١٢، ص ١٢٦.

(٥) المصدر السابق.

تصدير السلع البريطانية إلى أسواق الهند في النمو متزايداً أكثر من مرتين في الفترة الممتدة من ١٨٩٦ إلى ١٩١٣.

وفي الفترة الممتدة من ١٨٩٦ إلى ١٨٩٧ استخدمت في الهند ١,٩٣٢ مليار ياردة من المنسوجات الأجنبية الصنع وفي ١٩١٣ - ١٩١٤ كان الرقم ٣,٠٤٢ مليار ياردة كانت غالبيتها من بريطانيا. وبغية تسهيل الصادرات البريطانية ألغيت في عام ١٨٨٣ الرسوم التي كانت قد فرضت في السابق (١٨٥٩) على استيراد البضائع الأجنبية لأسباب مالية. واستخدمت التجارة الحرة لاستغلال الهند وضرب صناعتها. لكن الأمور لم تقتصر على ذلك وحده. فلقد بدأ تصدير رأس المال على نطاق واسع واستخدم للامعان في استعباد الشعب الهندي. ففي عام ١٨٩٦ بلغ استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في الهند ٤,٤١ مليارات روبية وفي عام ١٩١٠ ازداد إلى ٦,٧٥ مليارات. وكانت السيادة لرأس المال البريطاني الذي استخدم في المقام الأول لتحويل الهند إلى تابع لبريطانيا يمدها بالمواد الأولية.

ولهذا السبب اقيمت في الهند مزارع كبيرة في الغالب (شاي، جوت، قطن، رز) ومؤسسات لتصنيع المواد الأولية تصنيعاً ابتدائياً (محالج، مؤسسات تعبئة، وما شابه ذلك)، ومدت خطوط السكك الحديد المطلوبة لنقل المواد الأولية والمحاصيل إلى الموانىء. وكان أول خط للسكك الحديد قد مد في عام ١٨٥٣. وفيما بعد اتسع بناء السكك الحديد في عصر الامبريالية: ففي الفترة ١٩٠٠ - ١٩١٤ وحدها مدت عشرة آلاف ميل من الخطوط.

وفي عام ١٩١٤ كان لدى الهند ٣٤,٦٠٠ ميل من خطوط السكك الحديد. وقد عجّل قيام نظام النقل بتخصص المناطق الاقتصادية فأصبحت البنجاب مجهز الحنطة وماهاراشترا مجهز القطن والبنغال مجهز الجوت وأسام مجهز الشاي ومدراس مجهز الفول السوداني، وما إلى ذلك.

وكان تطور الهند الصناعي في ظل نظام السيطرة الاستعمارية وحيد الجانب للغاية. فالصناعة الخفيفة وحدها التي نمت: معامل الجوت في كلكتا ومعامل القطن في بومباي.

وكان سبب ذلك يعود إلى أن المستعمرين البريطانيين سلبوا الهند ثرواتها ولكنهم عطلوا بفاعلية تطور صناعتها وأبقوا على مخلفات الاقطاع. ومنذ عام ١٨٨١ أشار ماركس إلى ان البريطانيين يحققون على شكل ريع وأرباح ومعاشات ومدفوعات لتمويل الحروب الاستعمارية، الخ عائداً يفوق مداخيل ٦٠ مليون مزارع وعامل صناعي. ووصف ذلك بأنه «عملية استنزاف تمارس بحقد»[٦]. وفيما بعد ازدادت مداخيل «اللوردات» البريطانيين حتى أكثر من ذي قبل. وفي ١٩١٣ - ١٩١٤ امتصوا من الهند ما لا يقل عن ٧٨ مليون جنيه استرليني في الوقت الذي اتخذت فيه اجراءات شتى لعرقلة تطور اقتصاد البلاد. وبتشجيع نقل المواد الأولية والأغذية إلى الموانىء (لغرض التصدير) خلق البريطانيون صعوبات أمام التبادل السلعي الداخلي وفرضوا رسوماً أعلى على نقل البضائع في الداخل. وعوق استيراد الآلات. ووضعت عقبات شتى في طريق تطور الصناعة الثقيلة. وتعين على مراكز الهند الصناعية أن تستورد الفحم من بريطانيا. وابتداءً من ١٨٩٦ فرضت ضريبة مقدارها ٣,٥ في المئة على انتاج الغزول في المعامل الهندية. واعقب ذلك إصلاح نقدي، في عام ١٨٩٩، وقد تسبب ذلك في اضعاف المواقع المالية للصناعة الهندية بصورة شديدة. وربطت الروبية الفضية بالجنيه الاسترليني وأصبحت قابلة للتبادل مع الذهب بنسبة عالية جداً. وكان تصدير البضائع الهندية الصنع إلى الشرق الأقصى أمراً صعباً. وحافظ تجار الرقيق على نظام اقطاعي في

---

(٦) «ماركس إلى نيكولاي فرانتسيفتش دنيلسون في سانت بطرسبورغ، ١٩ شباط / فبراير، ١٨٨١»، في: ماركس، انجلز، المختار من المراسلات، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥، ص ٣١٧.

الريف الهندي كان عقبة في طريق التقدم الاقتصادي. وحالت السلطات البريطانية (من يسمون نواب الملكة) بفاعلية دون توسع التعليم العام. وفي المعامل كان البريطانيون يحصلون على ٥ إلى ٧ أضعاف ما يحصل عليه الهنود لقاء العمل نفسه. وتعاقبت المجاعات الواحدة تلو الأخرى مقترنة بأوبئة مروعة. ففي الفترة ١٨٩٦ ـ ١٩٠٦ وحدها هلك زهاء عشرة ملايين انسان بسبب المجاعة والأوبئة (الطاعون والكوليرا). واشتدت تناقضات الهند الطبقية بصورة حادة. وازدادت حركة التحرر الوطني قوة واكتسبت الاضرابات العمالية أهمية متعاظمة باطراد. وكان أول اضراب لعمال النسيج جرى في ناغبور قد أعلن في «معمل الامبراطورة» منذ عام ١٨٧٧.

وفي عام ١٩١٤ كان عدد سكان الامبراطورية البريطانية يبلغ ٤١٧ مليون نسمة، ٣١٥ مليون منهم في الهند. وحكم نظام السيطرة الاستعمارية على ملايين الهنود بالجوع والهلاك. وظلت أشكال هذا النظام الكلاسيكية والأكثر وحشية تطبق في الهند رغم أن المستعمرات الأخرى شهدت أنواعاً معدلة منه. إذ أقيم نظام الدومنيونات في كندا (١٨٦٧) واستراليا (١٩٠١) وجنوب افريقيا (١٩٠٢) ونيوزيلندا. فلقد توجه الكثير من البريطانيين إلى هذه المستعمرات للاقامة فيها بصورة دائمة وما كانوا ليطيقون الاستبداد السياسي لنظام حكم استعماري. وبغية انقاذ الوضع اضطر الامبرياليون البريطانيون إلى تقديم تنازلات والسماح باقامة حكم ذاتي. وجرى التطبيل لمنح صفة الدومنيون بوصفها انتصاراً للديمقراطية ولكنها في الواقع كانت مجرد ستار يخفي اشكالاً معدلة من النظام الاستعماري لا تمت بصلة إلى الديمقراطية الحق. ففي جنوب افريقيا، على سبيل المثال، كان التمييز العنصري والسياسي ضد السكان الأصليين بشعاً بكل معنى الكلمة. ومن الناحية الاقتصادية بقيت الدومنيونات توابع زراعية لبريطانيا، أطرافها الاستعمارية. ففي عام ١٨٩٨، على سبيل المثال، صدّرت كندا منتوجات زراعية

قيمتها ۷۷ مليون دولار، إلى بريطانيا بالدرجة الرئيسية. وفي عام ١٩٠١ تلقت الصناعة البريطانية ما قيمته ٣ ملايين جنيه استرليني من الأصواف من استراليا. كما بدأت جنوب افريقيا ونيوزيلندا تجهزان مواد أولية ثمينة واصبحتا أسواق تصريف لأصحاب الصناعات البريطانيين.

لقد كان نظام الدومنيونات وليد تناقضات الامبراطورية البريطانية لكنه أثبت كونه نظاماً بالغ المرونة، إذ أنه أتاح للامبراطورية متنفساً مؤقتاً ويفسر إلى حد كبير السبب وراء ما أبداه الاستعمار البريطاني من قدرة على البقاء والاستمرار.

٨ ـ دور الامبريالية البريطانية في التحضيرات للحرب العالمية الأولى. الاصلاحية البرجوازية

لا يمكن أن يتطرق الشك إلى الدور الذي قام به الامبرياليون الألمان في التحضير للحرب العالمية الأولى ولكن نظائرهم البريطانيين أيضاً كانوا يعدون لها منذ عقود. فلقد تسبب توسع بريطانيا الاستعماري في احتدام التناقضات الامبريالية وعجل بانفجارها. وكان الصراع على أسواق التصريف ومجالات الاستثمار الرأسمالي فيما وراء البحار نذيراً بالكارثة العالمية التي وقعت حين اشتبك الامبرياليون البريطانيون والألمان على حلبة الساحة الدولية. وكلما ازدادت الامبراطورية الاستعمارية البريطانية اتساعاً كان ضعف مواقع بريطانيا الصناعية أشد وطأة في تأثيره. وكان الامبرياليون البريطانيون قد تمادوا كثيراً فيما نهبوه في حين أصبح تخلف بريطانيا الصناعي خطيراً بصورة متزايدة. ولهذا السبب كانت الامبراطورية البريطانية هدفاً مغرياً لأطماع الامبرياليين الألمان فسارعت ألمانيا، اللص الفتي، إلى اختطاف ما سلبه المستعمرون البريطانيون من غنائم وفيرة. وأصبح التناقض البريطاني ـ الألماني هو التناقض الرئيسي وغدا من المحتم إجراء

اختبار للقوة داخل المعسكر الامبريالي.

صحيح أن الامبرياليين البريطانيين على امتداد أكثر من عشرين عاماً في أثناء التحضيرات للحرب العالمية الأولى، موهوا سياستهم العدوانية بستار من الديماغوجية حول الدفاع عن المصالح القومية والأمن القومي ولكن المسألة كانت في الواقع تتعلق بالدفاع عن اسلاب استعمارية غنمت في معارك دامية. والحقيقة الماثلة في أن ألمانيا كانت تنمي تجارتها مع المستعمرات البريطانية أسرع من بريطانيا كانت مجرد دليل على أن «الامبريالية الألمانية أحدث عهداً وأشد قوة وأحسن تنظيماً من الامبريالية البريطانية»[٧]، و«إننا إزاء صراع بين امبريالية وأخرى، احتكار وآخر، رأس مال مالي وآخر»[٨]. لقد اشتبك توسع بريطانيا الاستعماري ونمو ألمانيا الصناعي في حلبة الساحة العالمية ولذا فإن الامبرياليين البريطانيين أيضاً يتحملون قسطاً من المسؤولية عن الحرب العالمية الأولى التي أعدوا لها العدة بصورة منهجية ومنذ أمد بعيد. وكان البحث عن حلفاء قد بدأ مع نهاية القرن التاسع عشر. وأخيراً تم العثور عليهم وفي عام ١٩٠٤ أبرمت مع فرنسا اتفاقية على أساس اقتسام افريقيا وفي عام ١٩٠٧ أبرمت على أساس اقتسام ايران معاهدة مع روسيا حول انضمامها إلى الحلف Entente . وهكذا تمكنت الدبلوماسية البريطانية من إقامة كتلة امبريالية في مواجهة ألمانيا. وكانت النتيجة قيام الحلف الشهير Entente الذي لعب دوراً مشيناً في تاريخ الانسانية. وبدأ سباق التسلح مشكلاً الشرط الرئيسي اللازم للحرب العالمية الأولى.

وفي الأيام المصيرية لصيف ١٩١٤ موه الامبرياليون البريطانيون مواقعهم وروجوا الاكذوبة القائلة ان بريطانيا ستقف بعيداً عن أي نزاع. وقد عجّل هذا

---

(٧) ف. أ. لينين، «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية»، مصدر سابق، ص ٢٩٠.

(٨) المصدر السابق.

في الواقع باندلاع الحرب العالمية الأولى لأن الامبرياليين الألمان راهنوا على حياد بريطانيا فعمدوا إلى دفع مجرى الأحداث.

وفي عصر الامبريالية اشتدت حدة الصراع الطبقي في بريطانيا فشرع الامبرياليون البريطانيون وهم يحضرون للحرب العالمية الأولى، في تعزيز ظهيرهم، الجبهة الداخلية. فلقد كانت تلوح في الأفق نذر صدام واسع الأبعاد وكان في كفة الميزان أمر ذو شأن عظيم ـ هو بقاء الامبراطورية البريطانية نفسه. وكان كل شيء يتوقف على سلوك الطبقة العاملة التي أخذت تصبح بصورة متزايدة قوة يحسب حسابها. وكان يتعين تجريد العمال من سلاحهم الإيديولوجي وتضليلهم وحملهم على النضال من أجل الارث الاستعماري للبرجوازية البريطانية. وسخّرت في هذه الظروف موارد الامبراطورية المالية والديماغوجية الليبرالية للاصلاحية البرجوازية. وتقرر تقديم تنازلات جزئية للعمال يدفع ثمنها من الأرباح الاستعمارية الاسطورية بهدف تعزيز المواقع الاجتماعية للامبريالية البريطانية. واسند هذا كله بجعجعة من اللفظية الليبرالية والديمقراطية كانت في الواقع تعكس رعب البرجوازية البريطانية من الطبقة العاملة وامكان قيام ثورة اجتماعية.

وكانت من المظاهر الساطعة لذلك سلسلة المحاولات التي بذلت لاحياء الطبقة الفلاحية التي اختفت منذ أمد بعيد، الأمر الذي يعد مفارقة من مفارقات التاريخ. فبعد مئة عام من تحطيم الشكل الفلاحي لاستخدام الأرض أصبحت الزراعة البرجوازية البريطانية تتحرق شوقاً إلى عودته. هذا ما بلغه خوف البرجوازية من قيام ثورة بروليتارية. فمنذ عام ١٨٨٢ صدر قانون يشجع المزارع الصغيرة وفي عام ١٨٨٧ اضفيت الشرعية على تخصيص جزء من أراضي الملاك لهذا الغرض على وجه التحديد. واضطر اللوردات إلى بيع أو تأجير قطع من أراضيهم لأصحاب الحيازات الصغيرة. ثم صدر قانون ١٨٩٢ محدداً الاطار الاجرائي لهذه العملية.

وفي عام ١٩٠٧ تقرر تقسيم المتبقي من أراضي التاج البريطاني إلى قطع صغيرة وتأجيرها إلى مستأجرين من النمط الفلاحي. وفي الوقت نفسه صدر مرسوم في عام ١٩٠٨ حول شراء جزء من أراضي كبار الملاك حسب المقاطعات لتوزيعها على الفلاحين من أجل استخدامها استخداماً وراثياً على أن تتكفل الدولة بدفع البدل.

ولكن ما من اجراء من هذه الاجراءات الكسيحة اسفر عن نتائج تذكر. فلقد ظلت في حدود التمنيات الطيبة للبرجوازية المذعورة. إذ ما كان يمكن أبداً احياء طبقة الفلاحين في عصر الرأسمالية الاحتكارية. ولم يتجاوز الاصلاحيون البريطانيون على أراضي الملاك بل استسلموا لهم خانعين.

وكانت الإجراءات التي اتخذت في ايرلندا أكثر جذرية لأن البلاد ثارت في أحيان كثيرة حتى انها كانت من الممكن أن تشكل مصدراً خطراً لقيام انتفاضة شعبية في حالة نشوب حرب.

وفي عام ١٩٠٣ صدر قانون زراعي يجيز للمستأجرين من المزارعين الايرلنديين شراء حيازاتهم ولكن بأثمان باهظة (تزيد بنسبة ١٢ في المئة على أسعار السوق). واضطلعت الدول بدور الوسيط مسددة المبلغ دفعة واحدة للملاك على أن يسدد المستأجرون ديونهم بأقساط. وهكذا استلم الملاك مبالغ ضخمة من المستأجرين ولكن تغيرات كبيرة كانت قد حدثت في الزراعة الايرلندية في عام ١٩١٣ وأصبح ١١ مليون فدان (من مجموع ١٩ مليون) ملكاً للفلاحين.

ولكن إجراءات كثيرة بصفة خاصة اتخذت لتهدئة الطبقة العاملة. ففي عام ١٨٨٠ اعتبر رجال الأعمال مسؤولين عما يقع من حوادث في العمل وأعفى قانون ١٨٩٧ العمال من شرط البرهنة على إهمال الادارة. وعدل قانون التعويض في حالة الاصابة ليشمل العمال الزراعيين (في ١٩٠٠) وعمال المكاتب والخدم والبحارة

(١٩٠٦). وفي عام ١٩٠٨ بدأ العمل بنظام المعاشات التقاعدية (في سن السبعين) لمن ليس لديهم ضمان اجتماعي ولا يزيد دخلهم السنوي على ٣١ جنيهاً استرلينياً. وطلع قائد الليبراليين، لويد جورج، الذي أصبح وزير الخزانة في عام ١٩٠٨، ببرنامج للاصلاحات الاجتماعية جرى التطبيل له على نطاق واسع. وفي عام ١٩٠٩ أعد «ميزانيته الحمراء» التي قضت بتخصيص قدر من الاعتمادات للاغراض الاجتماعية. وتضمنت اجراءاته فتح سوق للايدي العاملة (١٩٠٩) والتأمين الالزامي ضد البطالة (على حساب رب العمل والعامل والدولة) ودفع علاوات لخمسة عشر اسبوعاً في السنة (بمعدل ٧ شلنات في الاسبوع). وحظر تسريح العمال بسبب مشاركتهم في الاضرابات. وفي الوقت نفسه بدأ العمل بنظام التأمين الصحي في عام ١٩١١ وكان قد تم في عام ١٩٠٦ توسيع حقوق النقابات: فلقد أصبح بامكانها الآن التحريض على الاضراب في المعامل والمصانع. واعفيت النقابات من المسؤولية القانونية عن الخسائر الناجمة عن الاضرابات. وطبق يوم عمل من ثماني ساعات (في ١٩٠٨) وثبت حد أدنى للأجور (١٩١٢) بالنسبة لعمال المناجم.

وفي ١١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩١٣ ألقى لويد جورج خطابين في بيدفورد معلناً تنظيم «حملة زراعية» وواعداً العمال بحد أدنى للأجور وتوفير ١٠٠ ألف مسكن ريفي وتوزيع أراضٍ تعود إلى الملاك بصورة إلزامية على أساس «صافي قيمتها عند المالك» واستحداث «سلم ترقي» للعمال الزراعيين وإلغاء احتكار الأرض واحياء طبقة الفلاحين وإزالة أسباب الهجرة. كما أشير إلى أن الملاك لم يخلقوا الأرض في حين أن ثلث اجمالي الأرض في بريطانيا يعود إلى أعضاء مجلس اللوردات وان ملكية الأرض تمثل أكبر احتكار في البلاد. ونتيجة لذلك حصل ٩٠ في المئة من العمال الزراعيين على أقل من ٢٠,٥ شلنغاً في الأسبوع وفي العقود القليلة السابقة انخفض عدد سكان الريف مما يربو على مليونين إلى ١,٥ مليون نسمة في حين ارتفع عدد المراقبين في رياضة القنص من ٩٠٠٠ إلى ٢٣ ألف مراقب.

وعانى المزارعون من جراء هواية القنص التي يمارسها اللوردات وكانت لدى بريطانيا نسبة عالية جداً من الأراضي غير المستزرعة.

لقد دعا لويد جورج إلى إجراء إصلاح جذري ولكن لينين أكد أنه اجبر على ذلك بقوة الحركة العمالية، التي كانت تنمو نمواً كاسحاً. وقد وصف لينين مثل هذه الخطابات بأنها خداع ليبرالي للجماهير الشعبية.

٩ ـ الحركة العمالية. السياسة الخيانية للعماليين اليمينيين

اتسمت حقبة الامبريالية بتوسع الحركة العمالية في بريطانيا بالارتباط مع اشتداد استغلال العمال وتردي أوضاعهم الاقتصادية. ويتملك الاقتصاديين البرجوازيين تولع بكتابة التعليقات المستفيضة حول زيادة أجور العمال البريطانيين في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، في حين كانت الارستقراطية العمالية وحدها التي تمتعت بالزيادات. وكما أظهر كوتشينسكي فإن أجور غالبية العمال كانت ثابتة في ذلك الوقت. وفي بداية هذا القرن أخذت أجور العمال البريطانيين الحقيقية في الانخفاض، كما يعترف بذلك حتى الاقتصاديون البرجوازيون. وكان ذلك يعود جزئياً إلى خسارة احتكار بريطانيا الصناعي للسوق العالمية. فابتداء من نهاية القرن التاسع عشر أخذت أسعار الغذاء في الارتفاع. وفي عام ١٩٠٠ كانت أجور العمال النسبية تقل ٢٥ في المئة عن أجورهم في الفترة الممتدة من ١٨٥٩ إلى ١٨٦٨، ولكن افقارهم المطلق استمر أيضاً. وعانى العمال معاناة ممضة بسبب البطالة وخاصة في خلال الأزمات الصناعية. ففي عام ١٨٧٩ كان ١١,٤ في المئة من أعضاء النقابات عاطلين عن العمل وفي عام ١٨٨٦ ـ ١٠,٢ في المئة، وفي عام ١٨٩٣ ـ ٧,٥ في المئة وفي عام ١٩٠٨ ـ ٧,٨ في المئة. وبالمقارنة مع ١٩٠٠ كانت الأجور النسبية تقل ١٢ في المئة أخرى طوال الفترة الممتدة من ١٩٠٩ إلى ١٩١٤ في حين

استمرت شدة العمل في الازدياد.

ولهذا السبب اكتسبت الحركة العمالية نطاقاً واسعاً في بريطانيا خلال عصر الامبريالية والأدلة كثيرة على ذلك. فلقد أصبحت الاضرابات ظاهرة عامة وكان يتعاقب الاضراب تلو الآخر، واتسمت بدرجة عالية من الصمود والتنظيم. إذ أن بعض الاضرابات دامت سبع سنوات (بصورة متقطعة). وتعزز تضامن العمال إلى حد بعيد. وجرت اضرابات كبيرة قبل حرب ١٩١٤ وقد أشار لينين إلى أهميتها البالغة.

وصف لينين في مقالته «الحركة العمالية البريطانية في ١٩١٢» اضراب عمال المناجم بأنه من الأحداث البارزة في ذلك العام لأنه «جدد مجيء عصر بكل تأكيد». فلقد دام الاضراب ستة أسابيع أبدى العمال في خلالها درجة عالية من التنظيم والصمود. ولم يكن هناك كاسرو اضرابات وبدأت الصناعة البريطانية تصاب بالشلل. واضطرت الحكومة إلى المساومة وسارع البرلمان إلى اصدار قانون يثبت حداً أدنى للأجور. ووصف لينين هذا الأجراء بأنه «نصف حل بائس» وخداع خالص للعمال لكنه أكد أنه «منذ اضراب عمال المناجم لم تعد البروليتاريا البريطانية تلك البروليتاريا نفسها. فلقد تعلم العمال النضال»[9].

ولأن العمال البريطانيين كانوا حسني التنظيم كانت اضراباتهم تتكلل بالنصر في أحيان أكثر من اضرابات العمال في البلدان الأخرى.

في ١٩١٣ أشار لينين إلى أن عدد الاضرابات في ألمانيا في خلال العقد الأول من القرن العشرين بلغ ١,٨٩٧,٠٠٠ اضراب كان ٦٩٨,٠٠٠ اضراب أو ٣٦,٨ في المئة منها اضرابات مظفرة. وفي بريطانيا بلغ عدد الاضرابات في هذه الفترة

---

(٩) ف. أ. لينين، «الحركة العمالية البريطانية في ١٩١٢»، المؤلفات الكاملة، المجلد ١٨، ص ٤٦٧ - ٤٦٨.

اضراب من بين ٥٨٨,٠٠٠ اضراب من بين ١,٨٨٤,٠٠٠ اضراب والأكثر من ذلك أن ٥٨٨,٠٠٠ اضراب من بين ١,٢٣٤,٠٠٠ اضراب منها كانت اضرابات مظفرة (٤٧,٥ في المئة)[١٠].

كما انعكس توسع الحركة العمالية في تعزز النقابات. فابتداء من ١٨٩٠ أخذت في بعض الأحيان تضم إلى صفوفها عمالاً غير ماهرين موسعة قاعدتها الاجتماعية بدرجة كبيرة. وفي عام ١٩٠٦ انبثق حزب العمال بوصفه اتحاداً عريضاً لجميع منظمات العمال (بالاضافة إلى العضوية الفردية).

ولكن النضج السياسي للحركة العمالية البريطانية اثبت كونه شديد القصور: فلقد سيطرت عليها انتهازية متطرفة وسادت تقاليد الامتثال والنزعة النقابية الحرفية واستمر نفوذ الامبراطورية الاستعمارية على الارستقراطية العمالية قائماً وانقاد العمال الآخرون وراءها. وكان الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي قد تأسس في ١٨٨٤ تحت قيادة هنري هايندمان ولكنه عانى وطأة الفئوية (رفض العمل مع النقابات). وانفصلت عنه الرابطة الاشتراكية (بقيادة وليام موريس والينور إيفلنغ وادوارد ايفلنغ) ولكنها انزلقت إلى الفوضوية. وانبثقت الجمعية الغابية التي شارك في تأسيسها بياترس ويب وسدني ويب وجورج برنارد شو وفيليب سنودن وآخرون. وكانت تخاف الثورة وتعادي الماركسية وظلت مجموعة من المثقفين تؤيد الاصلاحية بلا تحفظ. واعلنت تطوير العملية الاجتماعية ببطء شعاراً لها. وفي عام ١٨٩٣ تأسس حزب العمال المستقل بقيادة جيمس كير هاردي وأعلن تأييده للاشتراكية وتمثيل العمال في البرلمان لكنه رفض فكرة الصراع الطبقي. أما حزب العمال فقد اثبت على الفور أنه من صنع الاصلاحية البرجوازية. وابان الحرب العالمية الأولى خان العماليون اليمينيون الطبقة العاملة بشكل سافر وشرعوا يخدمون

---

(١٠) انظر: ف. أ. لينين، «نتائج الاضرابات في ١٩١٢ بالمقارنة مع نتائجها في السابق»، المؤلفات الكاملة، المجلد ١٩، ص ٢١٤.

الامبرياليين بدعمهم النشيط للمعركة الدامية التي خاضها الامبرياليون البريطانيون من أجل غنائمهم الاستعمارية.

وفي عام ١٩١٢ كتب لينين أن بريطانيا كانت منذ أمد بعيد «ورشة العالم» وان هذا الموقع الاحتكاري وفر ظروف معيشة محتملة نسبياً للارستقراطية العمالية، الأقلية المؤهلة وذات الأجور العالية من العمال. ونتيجة لذلك ترسخت الروح الحرفية البرجوازية الصغيرة في صفوف هذه الارستقراطية العمالية التي أخذت تنسلخ عن طبقتها متعلقة بأذيال الليبراليين ومعاملة الاشتراكية بازدراء على انها «طوباوية»». وفي الوقت نفسه أثبت حزب العمال المستقل أنه ليس مستقلاً إلاّ عن الاشتراكية وكان في الواقع حزباً ذا سياسة عمالية ليبرالية (١١).

وفي عام ١٩١٣ أشار لينين إلى أن حزب العمال البريطاني هو أكثر الأحزاب انتهازية وأشدها تأثراً بعدوى السياسة العمالية الليبرالية. وفسر لينين انتهازية العماليين بالظروف التاريخية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين شاركت «الارستقراطية العمالية» في تقاسم الأرباح الطائلة التي يجنيها رأس المال البريطاني (١٢).

١٠ ـ خصائص تطور بريطانيا الاقتصادي في ظل الامبريالية

خلاصة القول أن خصائص معينة ينبغي أن تلاحظ في تطور بريطانيا الاقتصادي في الفترة موضع البحث (١٨٧٠ ـ ١٩١٧).

---

(١١) انظر: ف. أ. لينين، «مناقشات في بريطانيا حول السياسة العمالية الليبرالية»، المؤلفات الكاملة، المجلد ١٨، ص ٣٦٠.

(١٢) انظر: ف. أ. لينين، «حول بريطانيا (نتائج الانتهازية المحزنة)»، المؤلفات الكاملة، المجلد ١٩، ص ٥٥.

١ ـ كما أشار لينين، كانت جوانب عديدة من الامبريالية قد ظهرت في اقتصاد بريطانيا وسياستها قبل ظهورها في البلدان الأخرى. فمنذ منتصف القرن التاسع عشر اكتسب تصدير رأس المال البريطاني نطاقاً واسعاً. وشمل الاستعمار البريطاني قارات كاملة وكان ظاهرة تقليدية، وبالتالي لم تكن بريطانيا البرجوازية موطن النظام المعملي الرأسمالي فحسب بل وسلف الامبريالية الحديثة أيضاً. ولم تبدأ القوى الامبريالية الأخرى في محاكاة بريطانيا إلا في نهاية القرن التاسع عشر.

٢ ـ ترك هذا أثره على تطور البلاد الاقتصادي في مطلع القرن أيضاً. وكان العامل الرئيسي وراء ذلك تخلف بريطانيا الاقتصادي وفقدان احتكارها الصناعي للأسواق العالمية ودورها السابق بوصفها «معمل العالم». ويبدو أن حصيلة الأحداث هذه تنطوي على مفارقة لأن البرجوازية البريطانية كانت تمتلك موارد ضخمة (رأس مال، مواد أولية، أسواق تصريف والأسطول).

٣ ـ لقد كان السبب الأساسي هو تفسخ الرأسمالية البريطانية. فهي إذ تطورت منذ أمد بعيد استنفدت إمكانياتها الاقتصادية وتراكمت بصفة خاصة كميات كبيرة من المعدات القديمة وارتفعت كلفة تحديثها. فلقد كان يتعين التخلي عن المباني القديمة المسخمة للمعامل العتيقة لدى انشاء مباني جديدة. وبخلاف الولايات المتحدة وألمانيا وروسيا واليابان لم تتمكن بريطانيا الرأسمالية من الاستفادة فائدة كاملة من البناء الجديد والتعاون في الانتاج.

٤ ـ في بريطانيا ارتدت الطفيلية البرجوازية أكثر أشكالها بشاعة وأخذت البرجوازية تفقد بصورة متزايدة الوظائف الانتاجية التي كانت تتباهى بها في زمن آدم سمث. وكان هذا يرتبط بتفاقم الدين العام وتطور النظام المصرفي وتراكم رؤوس أموال ضخمة وازدياد تصديرها والتوسع في استغلال المستعمرات. فلم تعد الصناعة ورقة البرجوازية الرابحة أو المصدر الرئيسي لمداخيلها.

٥ ـ لقد أخذ امبرياليو ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة، إلخ يندفعون نحو المستعمرات فيما بدأت بريطانيا تعاني بسبب وجود فائض منها وشرع الاستعمار يمارس تأثيراً معاكساً في بلد المتروبول (المركز). وكان هذا تأثيراً ضاراً بالنسبة للصناعة لأن رأس المال كان يغادر بريطانيا لكي يُستثمر استثماراً أكثر ربحية في المستعمرات. وان اثراء البرجوازية عن طريق المضاربات لم يكن يعني أي زيادة في قوة بريطانيا الصناعية. وأصبحت الأرباح الاستعمارية عقبات في طريق تطور البلاد الصناعي فانتقلت مراكزها الصناعية إلى كندا وجنوب افريقيا واستراليا، إلخ.

٦ ـ كانت هناك عوامل خارجية أيضاً. فلقد عملت الصناعة البريطانية لغرض التصدير أكثر من صناعة الولايات المتحدة أو حتى فرنسا وألمانيا. لذا كانت مانشستر شديدة الحساسية إزاء ما يحدث من تقلبات في وضع السوق العالمية. يضاف إلى ذلك ان المنافسة في السوق العالمية ازدادت ضراوة مع التصنيع الذي شهدته فرنسا وروسيا واليابان وبخاصة ألمانيا والولايات المتحدة.

٧ ـ تسببت البنية الفرعية نفسها التي اتسمت بها الصناعة البريطانية في اضعاف المواقع الصناعية للامبريالية البريطانية. فلقد كانت حصة الصناعة الخفيفة (وفي مقدمتها صناعة النسيج) كبيرة جداً ليس في اليابان وفرنسا فحسب بل وفي بريطانيا أيضاً. أما ألمانيا والولايات المتحدة فقد نمت فيهما الصناعة الثقيلة نمواً متسارعاً عزز مواقعهما الاقتصادية وزودهما بكميات ضخمة من المعدات لمواصلة تطوير صناعتهما.

٨ ـ كانت القاعدة الزراعية للصناعة البريطانية أضيق نسبياً من قاعدة الصناعة الفرنسية أو الألمانية أو اليابانية ناهيكم عن القاعدة الزراعية للصناعة الروسية والأمريكية. وكان استغلال المستعمرات التي توفر المواد الأولية والأغذية يعوض

عن ذلك ولكن السوق الداخلية للبضائع الصناعية أثبتت مع ذلك كونها سوقاً ضيقة للغاية. وبريطانيا نفسها لم تكن لديها فرص الاستثمار الزراعي الواسعة التي توفرت للولايات المتحدة.

٩ ـ بخلاف روسيا واليابان لم تعرف بريطانيا أي عقبات في طريق تغلغل رأس المال في الزراعة ـ فلقد كانت رأسمالية منذ أمد بعيد. وكانت ظروف تطوير الإنتاج الزراعي الواسع في بريطانيا ملائمة أكثر من ظروف تطويره حتى في فرنسا وألمانيا، ولكن ملكية الأرض الكبيرة أصبحت تقرحاً حقيقياً وأدت إلى نشوء زوائد طفيلية وأثقلت الزراعة بجبايات الريع، الذي أصبح شديد الوطأة بصفة خاصة إبان الأزمة الزراعية. وكانت لدى الولايات المتحدة وروسيا أراضٍ شاسعة لتطور الرأسمالية تطوراً أفقياً. أما بريطانيا فلم تكن لديها أراضٍ كهذه، باستثناء المستعمرات. فكان اتجاه التطور الرئيسي تكثيف الزراعة.

١٠ ـ حتى في مرحلة الامبريالية تأثر تطور بريطانيا الاقتصادي تأثراً عميقاً بتقاليد التجارة الحرة. وابتداءً من نهاية القرن التاسع عشر جرى الانتقال نحو الحماية ولكن بشكل أقل صرامة وغدوانية من شكل الحماية التي مارستها الولايات المتحدة وألمانيا وروسيا.

١١ ـ حتى في بداية القرن العشرين لم تكتسب الرأسمالية الاحتكارية في بريطانيا الأشكال الناضجة التي اكتسبتها في ألمانيا أو روسيا ناهيكم عن الولايات المتحدة. وهذه مفارقة أخرى في تاريخ بريطانيا الاقتصادي في الحقبة الامبريالية، يمكن تفسيرها بتخلف الصناعة ووجود الكثير من المعامل والمصانع العتيقة وتأثير تقاليد التجارة الحرة وتوفر أسواق المستعمرات وحقيقة أن البلاد كانت قد اعتادت على التمتع باحتكار صناعي.

١٢ ـ على الرغم من وجود الامبراطورية الاستعمارية وضعف قاعدة بريطانيا

الصناعية توجه الامبرياليون البريطانيون في مطلع القرن نحو مواصلة توسيع الممتلكات الاستعمارية. وهذا هو اللغز الثالث في تاريخ بريطانيا الاقتصادي في ذلك الوقت لأن التوسع الاستعماري لألمانيا والولايات المتحدة وحتى اليابان كان يستند إلى نمو صناعاتها نمواً متسارعاً. ولكن ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار حقيقة أن الكثير من المستعمرات تم الاستيلاء عليها لمجرد الحيلولة دون وقوعها بأيدي المنافسين. يضاف إلى ذلك أن الحاجة كانت تقتضي توفر مجالات استثمار جديدة واكتسب تصدير رأس المال مقاييس ضخمة وفرت قاعدة اقتصادية لتوسع الاستعمار البريطاني. وكان يتعين انقاذ الامبراطورية القائمة، الأمر الذي يتطلب وجود ركائز في انحاء العالم كافة. وكانت تقاليد الاستعمار سائدة في السياسة البريطانية فبذلت محاولات لتصدير تناقضات الرأسمالية الداخلية إلى الأطراف الاستعمارية وبذلك التخفيف من حدتها على حساب المستعمرات (من خلال التطور الأفقي والاستعمار وتنمية الاستقراطية العمالية وتخفيض كلفة المواد الغذائية).

١٣ ـ كما أشار لينين، أصبح الاستعمار سمة مميزة للامبريالية البريطانية بصفة خاصة. وقد سماها امبريالية استعمارية. واكتسب تصدير رأس المال من بريطانيا نطاقاً ضخماً وأصبح سمتها الأكثر نموذجية. لقد كانت بريطانيا القوة الاستعمارية الرئيسية.

١٤ ـ إن بريطانيا هي التي استحدثت نظام الدومنيونات بوصفه شكلاً مصطنعاً لتمويه الاستعمار. وكان الجانب البارز في الامبريالية البريطانية استخدام الاستعمار على نطاق واسع، حيث أثبتت فرنسا عجزها التام عن مجاراته ولم يكن بكل تأكيد ثمة دفق من المستعمرين من الولايات المتحدة إلى الفلبين. وفي هذه الأثناء أقام الاستعمار البريطاني ركائز للامبريالية البريطانية في بلدان كثيرة. فأصبحت كندا وجنوب افريقيا واستراليا ونيوزيلندا توابع لبريطانيا يمكن

للرأسمالية البريطانية أن تتوسع فيها. وكانت مواردها الزراعية متاحة لبريطانيا وساعدت في التخفيف من حدة تناقضاتها الزراعية.

١٥ ـ في الوقت الذي زادت فيه الحرب العالمية الأولى ثراء الاحتكارات الأمريكية، اضعفت بريطانيا واستنزفت مواردها الاقتصادية وترتب عليها فقدان البلاد لدورها السابق بوصفها «سيدة الأمواج». وأصبحت ديون الحرب عبئاً خطيراً.

١٦ ـ لوحظ تفسخ الرأسمالية بوضوح خاص في بريطانيا (تخلف الصناعة، تفشي الطفيلية البرجوازية، التقرح الاقتصادي الناجم عن ملكية الأرض الكبيرة، شدة الأزمات الاقتصادية، دكتاتورية الاوليجاركية المالية، استفحال التناقضات الطبقية، النطاق الجماهيري للحركة العمالية وسلوك المستعمرات الذي يهدد بالخطر).

١٧ ـ ما من بلد آخر اثبتت فيه الاصلاحية البرجوازية هذا القدر من المرونة وقدمت مثل هذه التنازلات. فلقد منحت شتى أنواع العلاوات وصدر تشريع اجتماعي لاسكات العمال. يضاف إلى ذلك أن محاولات تثير السخرية قد بذلت لاحياء طبقة الفلاحين. فلقد كانت البرجوازية تخشى قيام ثورة بروليتارية.

١٨ ـ ولكن ثورة كهذه لم تقم وهذا أيضاً يبدو من الألغاز المغلقة ولكن تأجيلها كان نتيجة عوامل كثيرة. فإن الهجرة واستعمار المناطق الواقعة فيما وراء البحار اعطيا تناقضات الرأسمالية البريطانية متنفساً باضعاف الطبقة العاملة البريطانية وشق صفوفها. وإذ استخدمت البرجوازية الأرباح الاستعمارية الطائلة ابقت الارستقراطية العمالية قانعة مروضة اياها ومشيعة الرضا في صفوف البروليتاريا. وروجت الاصلاحية البرجوازية وهم إمكان الرفاهية المادية في كل ظل الرأسمالية. وقام التشريع الاجتماعي بدور صمام الأمان إزاء التناقضات مع العمل

الأجير. واكتسبت الحركة العمالية طابعاً نقابياً محدداً وكانت تفتقر إلى القيادة السياسية. وفي عام ١٩٠٦ تأسس حزب العمال لكن أعضاءه اكتفوا بالتقاليد السلبية للنزعة النقابية. وكـان قـادة النقـابـات وحـزب العمال المرتشـون عبيـداً للبرجوازية وخانوا مصالح البروليتاريا الحيوية فأثبطوا عزائمها السياسية. وابان الحرب العالمية الأولى خـدم هـؤلاء القـادة الامبريـاليين بـاخلاص معلنين انقـاذ الامبراطورية الاستعمارية البريطانية هدف الطبقة العاملة البريطانية الأسمى.

الفهرس

صدر عن مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي

هذا الكتاب

في الوقت الذي تشتد معاناة الدول الامبريالية من أزمات حادّة في المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في هذا العقد، نقدم هذا الكتاب للقارىء العربي وهو معين هام لا غنى عنه لمعرفة الحيثيات التاريخية والاقتصادية لظهور الدول الرأسمالية وتطورها إلى مرحلتها العليا (الامبريالية). والظهور العالم الكولونيالي، بمركزه وأطرافه..

إن البيانات والإحصاءات الدقيقة والكثيرة التي يتضمنها الكتاب تشكل مرجعاً أساسياً وهاماً للوقوف على الحقائق الكبيرة التي حاول مؤرخو الاقتصاد البرجوازيون مراراً إخفاءها أو تشويهها، وهي حقائق أساسية لأية دراسة لتاريخ تطور الرأسمالية في العالم عموماً، وفي العالم النامي خصوصاً.

مركز الابحاث
والدراسات الاشتراكية
في العالم العربي